

شرح
شافيه ابن الحاجب

تأليف

أشيع رضی اللہ عنہ بن محمد بن الحسن الأستراباذي النخوي ٦٨٦ هـ

مع شرح شواهدہ

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب فرائد الأدب
"الترغيب في عام ١٠٩٣ هـ"
محققا، وضمن غريبها، وشرح غريبها،
الأستاذة

محمد نور حسن محمد الزواف محمد محي الدين عبد الحميد

دار الكتب العلمية
مبعضت بيروت

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي النخعي ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزائن الأدب
المتوفى في عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الأساتذة

محمد نور الحسن محمد الزرقاف محمد محي الدين عبد الحميد

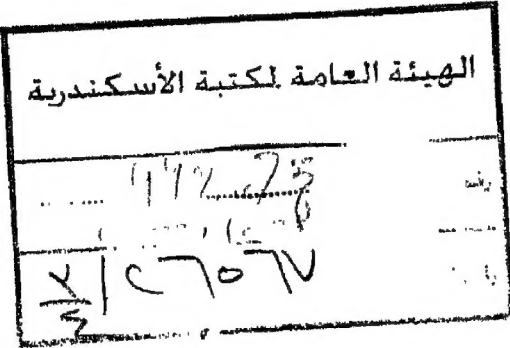
المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

المدرس في كلية
اللغة العربية

المدرس في تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الأول
الجزء الثالث

الهيئة العامة لكتبة الإسكندرية



دار الكتب العلمية
مطبعة لبنان

[جميع حق الطبع محفوظ للشرح]

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

سجودت - قسطنطين

ص	الموضوع	ص	الموضوع
—	تخفيف الهمزة الساكنة	٤	الإمالة
—	تخفيف الهمزة المتحركة الساكن	—	تعريف الإمالة وسببها . بين
—	ما قبلها	—	اللفظين . الترقيق
٤٤	تخفيف الهمزة المتحركة المنحرك	٥	أسباب الإمالة ليست بموجبة لها
—	ما قبلها	٨	عدم تأثير السكسة في الألف
٥٠	التزام حذف همزة خذوكل في	—	المنقلبة عن واو
—	التخفيف دون مؤ	٩	مواضع تأثير الياء في إمالة الألف
٥١	تخفيف ما أوله همزة إذا دخلت	١٠	إمالة الألف المنقلبة عن مكسور
—	عليه أل	—	في الفعل
٥٢	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في	١١	إمالة الألف الصائرة ياء
—	كلمة إذا تحركت الأولى فقط	١٣	الإمالة للأمالة .
٥٣	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في	١٤	إمالة ألف التنوين
—	كلمة إذا سكنت الأولى وتحركت	—	حروف الاستعلاء تمنع الإمالة
—	الثانية	—	وشروط ذلك
—	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في	٢٠	أثر الراء في الإمالة
—	كلمة إذا تحركتا	٢٤	إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث
٥٩	رأى العلماء في تخفيف الجوع	٢٦	حظ الحروف والأسماء المبهمة من
—	التي آخرها ياء قبلها همزة نحو مطايا	—	الإمالة
٦٢	طريق التخفيف فيما توالى فيه	—	إمالة عسى
—	أكثر من همزتين	٢٧	إمالة أسماء حروف النهجي
٦٣	تخفيف الهمزتين المجتمعتين في	—	إمالة الفتحة منفردة
—	كلمتين	٣٠	تخفيف الهمزة . أنواعه وشرطه
٦٦	الاعلال	٣٢	كان أهل الحجاز ولا سيما قریش
—	تعريف الاعلال وأنواعه	—	لا يمزون
—	وحروفه		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٧١	مواقع الواو والياء في الكلمات	١٥٧	قلب الواو والياء ألفا إذا وقعتا
٧٦	قلب الواو همزة إذا كانت فاء	لامين	
٨٠	قلب كل من الواو والياء تاء إذا وقع فاء	١٦٠	قلب الواو ياء إذا وقعت لاما
٨٣	قلب الواو ياء والياء واوا	١٧٣	قلب كل من الواو والياء همزة
٨٧	حذف كل من الواو والياء إذا وقع فاء	إذا وقع طرفا	
٩٣	قولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة فيه نظر	١٧٧	قلب الياء واوا والواو ياء في الناقص
٩٥	قلب الواو والياء ألفا إذا وقعتا عينين	١٧٩	قلب الياء ألفا والهمزة ياء في فعاثل وشبهه
١١٢	تصحیح العين عند اعتلال اللام	١٨٢	مواضع إسكان الواو والياء
١١٩	اللغات في استحي وتخرج العلماء لها	١٨٥	حذف الواو والياء إذا كانتا لامين
١٢٣	صیغ ظاهرها يقتضى الاعلال ولكن لم تعل ، وسبب ذلك	١٨٦	حذف اللام سماعا
١٢٧	قلب كل من الياء والواو همزة إذا وقع عينا	--	حكم الياءين المجتمعتين من حيث الاعلال وعدمه
١٣٤	حكم الياء إذا كانت عينا للفعلى	١٨٧	حكم الياءات الثلاثة إذا اجتمعت
١٣٧	حكم الواو المكسور ما قبلها إذا وقعت عينا	١٩١	حكم الياءات الأربعة إذا اجتمعت
١٣٩	قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع ياء	١٩٣	حكم الواوين إذا اجتمعتا
١٤٣	الاعلال بالنقل	١٩٥	حكم الواوات الثلاثة إذا اجتمعت في الآخر
١٥٥	لغات الأجوف المبني للمفعول	١٩٦	حكمها إذا اجتمعت في الوسط
١٥٦	شروط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي	--	حكم الواوات الأربعة إذا اجتمعت
		١٩٧	الابدال
		--	تعريف الابدال وأماراته
		١٩٩	حروف الابدال
		٢٠٣	مواطن إبدال الهمزة
		٢٠٨	إبدال الألف

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٣٩	ليس في الأسماء التي توازن الأفعال	٢٠٩	مواطن إبدال الياء
مزيد في أوله أو وسطه مثلاً		٢١٣	» إبدال الواو
متحركاً		٢١٥	» إبدال الميم
٢٣٩	حكم اجتماع المثلين في أول الكلمة	٢١٨	» إبدال النون
ووسطها		٢١٩	» إبدال التاء
٢٤٠	حكم اجتماع المثلين في آخر الكلمة	٢٢٢	» إبدال الهاء
٢٤٧	حكم اجتماع المثلين في كلمتين	٢٢٦	» إبدال اللام
٢٥٠	مخرج الحروف الأصلية	—	» إبدال الطاء
٢٥٤	مخرج الحروف الفرعية	٢٢٧	» إبدال الدال
٢٥٧	صفات الحروف	٢٢٩	» إبدال الجيم
٢٦٤	طريق إدغام المتقاربين	٢٣٠	» إبدال الصاد
٢٦٦	امتناع إدغام المتقاربين للبس	٢٣١	» إبدال الزاي
أو ثقل		٢٣٢	انحاء الصاد نحو الزاي وإشمام
٢٦٩	امتناع إدغام المتقاربين للمحافظة		السين صوت الزاي
على صفة الحرف		٢٣٣	قلب السين زايًا عند كلب
٢٧٠	المسوغ لإدغام كل من الواو	—	إشراب الجيم والسين صوت الزاي
والياء في صاحبه		٢٣٤	الإدغام
٢٧١	المسوغ لإدغام النون في اللام	—	تعريف الإدغام
٢٧٢	دواعي إخفاء النون في غير	٢٣٥	إدغام المثلين والمتقاربين
حروف الحلق		٢٣٦	حكم الهمزتين المتجاورتين من
٢٧٦	إدغام حروف الحلق		حيث الإدغام وعدمه
٢٧٩	إدغام اللام المعرفة	٢٣٧	حكم الواو والياء الساكنين إذا
٢٨٠	إدغام النون جوازا		وليها متحرك كذلك
—	إدغام التاء والدال والذال والطاء	٢٣٨	لم يضع العرب اسماً أو فعلاً رباعياً
والطاء والتاء			أرخمسياً فيه حرفان أصليان
			متثالان متصلان

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٣	ادغام تاء الافتعال والادغام فيها	٣١٥	الأصل في الكتابة أن تكون
٢٩٠	ادغام تاء المضارعة في تنفعل		بالنظر للابتداء والوقف
	وتتفاعل وتخفيفها	٣١٩	كتابة الهمزة أولا ووسطا
٢٩١	إدغام تاء تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ ماضيين		وآخر
٢٩٢	الحذف	٣٢٥	الفصل والوصل
٢٩٤	مسائل التمرين	٣٢٧	الزيادة
٣١٢	الخط	٣٢٨	النقص
—	الأصل في الكتابة تصوير اللفظ	٣٣٢	البذل
	بجروف هجائه		

فهرس الاعلام

ابن

ابن قتيبة : ١٨٤	ابن أبي إسحق : ٢٣٦
ابن القطاع : ٣٠٢	ابن الأثير : ١٧٠، ١٩
ابن كثير : ٨١	ابن الأعرابي : ٢٠٠، ١٠٦
ابن مُقْبِل : ٨١	ابن بَرِّي : ١٥٢
ابن هشام : ٤٨	ابن جني : ١٧٤، ١٥٢، ١٤٨، ٧٤
ابن يعيش : ١١٧، ٥٠	، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٢، ٢٠٠
أبو	، ٢٨٩، ٢٥٣، ٢٥١، ٢٢١، ٢١٧
أبو إسحق (الختار بن عبيد) : ٤٢، ٤١	٣٠٢، ٢٩٥
أبو الأسود الدؤلي : ٣٧	ابن الحاجب : ١٥١، ١٤١، ٦٩
أبو تمام : ٢٢٣	٢٣٦، ٢٣٤، ١٥٨
أبو جُنْدَب بن مرة الهذلي : ١٣٦	ابن خالويه : ٣٠٢، ٣٠١
أبو حُرَابة التميمي : ١١٦	ابن رشيقي : ١٨٤
أبو الحسن الأخفش : ٤٦، ٤٢، ٢٩	ابن السري (الزجاج) : ٢١٧، ١٦
، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٦١، ٥٩، ٥٦، ٥١	٢٩٤، ٢٩٣
، ١٣٦، ١٣٤، ١٣١، ١٢٧، ١٠٧	ابن سيده : ٢٣١، ١٤٢، ٨١، ٢٢
، ١٦٢، ١٥٢، ١٥١، ١٤٧، ١٤٣	ابن الشَّجَرِي : ١٥٢
، ٢٢٤، ٢١٥، ١٩٦، ١٨٢، ١٦٣	ابن عباس : ٣١٤
، ٢٩٨، ٢٩٥، ٢٥١، ٢٢٦، ٢٢٥	ابن عمر : ٢٢٢
٣٢١، ٣١٠، ٣٠٤، ٣٠٣	ابن عامر : ٦٥

المحلى بآل	أبو الحسن الأشموني : ١١٤
الأخطل : ٢٦٨	أبو خراش الهذلي : ٤١
الأزهرى : ١٥٤، ٨١	أبو دهبيل (الجميحي) : ١٢٧
الأصمعي : ٢٠٧، ٢٠٠، ٢٣	أبو ذؤيب : ٢٠٢
الأعشى : ١٤٢، ٤٥	أبو زيد : ١١١، ٩٧، ٦٦، ٤٠
الأندلسي (علم الدين اللورقي) : ٢٩٩	٢٢٥، ٢٠٢، ١٦٢
البرقي : ٢٩١	أبو الطيب المتنبي : ١٠٦
البغدادى : ٢٢٤، ٢١٧، ٢٠٠، ١٩٩	أبو عبيدة : ٢٠٨، ١٦٣، ١٢١
البيضاوى : ٢٦	أبو علي (الفارسي) : ٨١، ٧٥، ٧٤
الجرمي : ٢٩٥، ١٩٤، ٨٩	٩٣، ٩٤، ١٤٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢
الجزولي : ٨٤	٢٠٦، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠١، ٣٠٠
الجوهري : ٣٠٢، ١٧٠	أبو علي القالي : ٨٩
الجاحظ : ٤١	أبو العلاء : ١٤١
الحكم بن أبي العاص : ٤٩	أبو عمرو بن العلاء : ١٨٤، ٨١، ٦٠
الحاذرة : ٢١٣	١٨٨، ٢٤٧، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨
الخليل : ٧٧، ٧٦، ٦٥، ٦٢، ٥٩، ٥٣	٢٨٧، ٢٩٤
١٠٤، ١٠٦، ١١٩، ١٢٧، ١٢٩، ١٤٠	أبو عمرو الشيباني : ٢١٧
١٤١، ١٥١، ١٥٢، ١٧٥، ١٧٩، ١٨٠	أبو الفرج الأصفهاني : ١٨٤
١٨١، ١٨٢، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤١، ٢٥١	أبو كبير الهذلي : ٤٨
٢٥٤، ٢٦٩، ٣٠٤، ٣١٢، ٣١٤	أبو كاهل اليشكري : ٢١٢
الرضي : ١٥٠، ١٥١	أبو النجم (العجلي) : ٢٤٤، ١٣٨

اللَّحْيَانِي : ٧٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ،

المبرد : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٥٢ ، ١٦٤ ،

١٩٤ ، ٢١١ ، ٢١٨ ، ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٣٢ ،

الْمُفَضَّلُ بْنُ سُلَيْمَةَ (الصَّبِي) : ٢٢٤

الْمُنْتَشِرُ بْنُ وَهْب : ١٠٠

الْمَازَنِي : ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٧٨ ،

١١٣ ، ١١٩ ، ١٤٢ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٩٢ ،

٢٠٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٦ ، ٣٣٢ ،

الْمُنَابِغَةُ الْجَمْدِي : ٢١٣

الْمُنَابِغَةُ الذَّبْيَانِي : ٦٧ ، ١٧٠ ،

أ

أَبَاقُ الدُّبَيْرِي : ١٤١

أَبَانُ بْنُ الْوَلِيدِ الْبُجَلِي : ٢٠١

إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَسَار : ٣٨

أَعْشَى بَاهِلَةَ : ١٠٠

أَمْرُو الْقَيْس : ٨٧ ، ٢١٩

ب

بَنُو السَّعْلَاءَةِ : ٢٢١

ت

تَابِطُ شَرَا : ١٤٢ ، ١٤٣ ،

الزُّبَيْر : ٢٣

الزُّجَاجِي : ٤١ ، ٤٢

الزُّخْمَشَرِي : ٨ ، ١١٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ،

٢٥٣ ، ٣١٤

السُّلَيْكُ بْنُ الشَّالِكَةِ السَّعْدِي : ١٤٨

السَّيْرَانِي : ٩ ، ٤٢ ، ٩٢ ، ١١٧ ، ٩٤ ،

١٦٤ ، ١٧٠ ، ١٧٩ ، ١٩٩ ، ٢٣٦ ،

٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٢٨٨ ، ٣٠٦ ،

الصَّغَانِي (الصَّاعَانِي) : ٢٣٦

الْعَبَّاسُ بْنُ مَرْدَاس : ١٤٩

الْعَجَّاج : ١٢٨ ، ٢٠٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٩ ،

٢٣٠

الْفُورِي : ٥٤

الْفَرَّاءُ : ٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٥ ،

٢٠٤ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٤ ، ٢٧٤ ، ٢٨٤ ،

الْفَرَزْدَق : ٩٢

الْقَارِسِي : ٧٧

الْكَسَائِي : ٢٥ ، ٣٧ ، ٥٢ ، ١٤٩ ، ٢٠٨ ،

٢٢٤ ، ٢٧٤

الْكُمَيْتُ بْنُ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ : ٢٧ ، ٢٩ ،

١٣٠

ر

رؤبة بن المعجاج : ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢٠٠
٢٠١ ، ٢١٦

ز

زهير بن أبي سلمى : ٢٨٩
زيد بن عمرو بن نفيل : ٤٨

س

سُرَاقَةُ البَارِقِ : ٤١
سعيد بن عبد العزيز بن الحكم
ابن العاص : ٤٨

سعيد بن عمرو بن الوليد : ٤٧

سُوَيْدُ بْنُ كُرَاعٍ الْعُكْلِيُّ : ٢٢٨

سَيْبُويه : ٨ ، ٩ ، ١١ ، ١٤ ، ١٧ ، ١٨

١٩ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٠ ،

٤١ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٩ ، ٥١ ،

٥٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٣ ،

٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ٨٦ ، ٩٢ ، ٩٧ ،

١٠٥ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٦ ،

١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣١ ،

١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ،

١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ،

١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٦٣ ، ١٦٤ ، ١٦٦ ،

ث

ثَعْلُ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْغُوْثِ : ٢١٩

ج

جرير بن عطية بن الخطفي : ٣٩ ، ١٢٧
١٨٢ ، ٢٠٦

جميل (بئينة) : ٢٢٤ ، ٢٣١

جُنْدَبُ بْنُ مَرَّةٍ الْمَذَلِيُّ : ٧٩

جَنْدَلُ بْنُ الْمُثَنَّى الطُّهَوِيُّ : ١٣١

جامع بن عمرو بن مَرْخِيَةَ الْكَلَابِيِّ : ٦٤

ح

حُبَيْرُ الْكِنْدِيِّ : ١١٥

حسان بن ثابت : ٤٨ ، ١٠٤

حُكَيْمُ بْنُ مُعِيَّةَ الرَّبْعِيِّ : ٢٣٢

حَمْزَةُ : ٢٨٨ ، ٢٩٢

حَمِيدُ بْنُ ثَوْرٍ : ١٤٩

حاتم الطائي : ٢٣٢

خ

خِدَاشُ بْنُ زَهِيرٍ : ١٤٢

خلف الأحمر (أبو محرز خلف بن محرز) :

٢١٢ ، ٢١٧

ذ

ذوالرمة (غيلان بن عقبة) : ٦٤ ، ١٤٣

عبد المطلب بن هاشم : ٢١٦
 عبد الملك بن بشر بن مروان : ٤٧
 عبد الملك بن مروان : ٢٦٨
 عبد يغوث بن وقاص الحارثي : ١٧٣
 عبيد بن الأبرص : ١١٤
 عدي بن زيد العبادي : ١٦
 علياء بن أرقم اليشكري : ٢٢١
 علقمة (الفحل) : ١٤٩
 علي بن أبي طالب : ٢٧ ، ١٧٠
 عمر (بن الخطاب) : ١٧٠
 عمر بن أبي ربيعة : ٢٢٤
 عمرو بن أحرر الباهلي : ٩٩ ، ١٣٣
 عمر بن سعيد : ٢٣٣
 عمرو بن براق : ١٤٣
 عمرو بن كلثوم : ١٦١
 عمرو بن يربوع : ٢٢١
 عمارة بن زيد العبسي : ١٦٦ ، ٣٠١
 عنبرة بن شداد العبسي : ١٢٩ ، ١٦٦
 ٣٠١
 عامر بن الطفيل العامري الجعدي : ١٨٣
 ق
 قطرب : ٢٧ ، ٢٢٣

١٧٣ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ،
 ١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ،
 ١٩٤ ، ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٨ ،
 ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٦ ، ٢٣٨ ،
 ٢٤٧ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٥٤ ،
 ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،
 ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٤ ،
 ٢٩٥ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،
 ٣٢١ ، ٣٣٢

ش

شعيب : ٢٦
 شمر : ٨١
 شمس بن مالك : ١٤٢

ط

طرفة (بن العبد) : ١٨٧
 طريف بن تميم العنبري : ١٢٨
 طفيل الغنوي : ٢٢٣

ع

عبد الرحمن بن حسان بن ثابت : ٤٩
 عبد الله بن الحارث : ٧٤
 عبد الله بن الزبير بن العوام : ٢٠٢

قَعْنَب بن أم صاحب : ٢٤١

قُنْبُل (محمد بن عبد الرحمن) : ٦٥

قالون : ٧٧

قيس بن زهير العبّسي : ١٨٤

ك

كُثَيْر (عزة) : ١٤٢

كُليب بن عيينة السُّلَمي : ١٤٩

كَمْثَس (بن طَلْق الصَّرِيّ) : ١١٦

ل

لبيد (بن ربيعة العامري الصبحاني) : ٢١٦

لَيْلَى الأَخْيَلِيَّة : ٢١٣

م

مُضَرَّس بن رَبِيعٍ الفَقَّعَسِي : ٢٣٨

مُلاَّ علي قاري : ١٤

مَوْدُود العنبري : ١١٦

مالك بن قهم : ١٤٣

ه

هَرَم بن سنان المرّي : ٢٨٩

هشام بن عبد الملك : ٢٠٦

هند بنت أبي سفيان : ٧٤

ي

يزيد بن الحكم : ١٦٢

يعقوب (بن السكيت) : ٢٠١، ٢٠٠

٢١٨

يونس : ٢٣٦

ياقوت (الحموي) : ١٤٢، ١٧٤، ٢٣٦

فهرس الكلمات اللغوية الواردة

في الجزء الثالث من شرح شافية ابن الحاجب

مرتبة بحسب لفظها غير مراعى تجريدتها من الزوائد ولا أصولها اللغوية
(والنجمة أمام الكلمة إشارة إلى أن الكلمة مشروحة في الأصل)

حرف الألف

أَبْ ٢٠٧	إَجْرَد ٢٩٩، ٩٣، ٥٦ *	أَخِيَلَت ١١١، ٩٧ *
أَبْلَم ٢٣٨، ٥٦	أَجْلَوَذ ٢١١	أَدَّكَر ١٣٩
أَبْلَه ٣٨	أَجْلَوَاذ ٨٥	أُدْحِيَّة ١٧١
أَبُو ١٧١ *	أَجَم ٧٩	أُدْعِيَّة ١٧١
أَبَاءة ٣٠٢ *	أَجَهَر ٤٥	إِدْغَام ٢٣٥ *
أَبَاعَر ١٣٢	أَجَوَد ٩٦	أَدْلُوَاهَا ٢١٦
أَتَعَد ١٣٩	أَجَارَى ٢٠١	إِدَاوَة ٦٢
أَتَسَكَّاه ٢١٩	أَحْتَرَش ٢٠٠	أَدْيَه ٢٠٥
أَتَار ٢٨٦	أَحَطَّ ٢٢٧	أَرَابَت ٣٨
أَتَرَد ٢٨٦	أَحْيِيَّة ١١٥	أَرِيْبِيَّة ١٩٣
أَجَار ٤٢	أَخْتَصَّر ٢٨٦	أَرْتَنَم ٢٨٦
إَجَل ٢٢٩	أَخْتَان ٩٩	أَرْتَاد ٩٩
أَجْدَرَأ ٢٢٨	أَخَذَ ٧٩	أَرَّ ٥٦
أَجْدَرَح ٢٢٨	أَخْرَوَط ٢١١	أَرْطَى ١٢
أَجْدَز ٢٢٨	أَخُو ١٧١ *	أَرَانِي ٢١٢

أَوْدَ ٢٤٧	اعتَظَلَ ٢٨٦	استَحْذُ ٩٦
إِوَزَة ٢٤٧	اعتَوَرُوا ٩٩	استَرُوحَ ٩٧ *
أَوَّلَ ٧٤	أَعَشَى ٤٥	استَطَارَ ٣٠١ *
أَوَادِمَ ٥٧	أَعُولَ ٩٦	استَنُوقَ ١١٢
أَوَمَّ ٩٤	أَغْدَوْدَنَ ١٩٦	أَسْخُمَانُ ٣٠٨، ١٦٥
أَوَى ٧٧	أَغْنِمَ ٩٧	أَسَلَةَ اللِّسَانِ ٢٥٤ *
أَوَى ٧٦	أَفْيَاءَ ٢٠٨	أَسْمَاءَ ٧٩ *
آءَ ٣٠٢ *	أَفَيْسَ ٣٤ *	أَسْنَتَ ٢٢٠
آذَ ١١٨	إِفَادَةَ ٧٨	أَسْوَارَ ١٩١
آيَةَ ١١٨	أَكْمَرَ ٢٥	أَشِيبَ ١٣٢
إِيْثَاءَ ٩٣	أَكْيَاتَ ٢٢١	أَشْدَقَ ٢٣٢
أَيْكَةً ١٢٨، ٢٥	إِلْدَةَ ٧٨	أَشَاءَ ١٢٨
أَيْلَ ٢٤٧	أَلَنِي ٢٠٧	أَشَارِيرَ ٢١٢
أَيْمَ ٩٤	أَلَوَى ٨٧	أَصْنَيْدَ ٩٨
إِي ٩٣	أَلِيَّةَ ١٧١	أَصْنَمَ ٢٤٦
إِيَاءَ ٩٣	أَمْسَجَ ٢٢٩	أَطْرَحَمَ ٢٩٩ *
حرف الباء	إِمْلَالَ ٢٤٤	أَطْلَحَمَ ٢٩٩ *
بِرَ ٥٦	أَمَوَاؤَهَا ٢٠٨	أَطْوَلَ ٩٧
بَيْرَ ٢٣٩، ٧٤	أَنْبَجَانَ ١٨٨	أَطْوَادَ ١٣٢
بَبَّةَ ٧٤	أَنْكَدَ ١٤٩	أَطِيبَ ٩٧
بَجَّ ٢٧٥	أَنَاسِيَّ ٢١١ *	أَظْلَلَ ٢٤٤
بَنْجَ ٧٢	أَنَاءَ ٧٩	اعْتَثَرَ ٢٨٥

تُهْمَةٌ ٢٢٠	حرف التاء	بُرْثُن ١٩٥
تَهْوُوع ٢٩	تَأْرِيق ١٤٣	بِرْطِيل ١٨٩
تَهْوِيم ١٤٣	تَهْرَس ٢٣٩	بُرُقَات ٢٣
تَوْءَم ٢٢٠	تَهْرَى ٢٢٠، ٨١	بِرْقَان ٢١
تَوْرَاة ٢٢٠، ٨١	تَهَارَك ٢٣٩	بَشَر ٢٥٥
تَوَالِج ٢٢٠، ٨١، ٨٠	تَهْمَرَه ٢١٢	بَع ٧٢
تَيَّحَان ١٥٣	تُجَاه ٢١٩	بَقْوَى ١٧٨ *
تَيَّقُور ٢١٩	تَهْفَز ٢٢٨	بَنَاتِ الْبَبَه ١٣٠
حرف الثاء	تُخْمَة ٢٢٠	بَنَاتِ بَحْر ٢١٧ *
تُرُوع ٢٠٠	تَخْيِيل ١٤٣	بَنَاتِ نَحْر ٢١٧ *
تُغَل ٢١٩	تَرْسَمَت ٢٠٣	بَنَام ٢١٧
تُعَالِي ٢١٢	تُرَاث ١٩٧، ٨٠	بُهْلُول ١٥٤
تُنَايَان ١٧٤، ٦٠	تَزَمَل ٢٦٧	بُور ١٧١ *
تَوَى ٣٠٧	تَشْحَذ ٢٥٩ *	بُوطَر ٨٥
تَامِر ٢٨١	تَقَضَى ٢١٠	بَو ٧٢
تَايَة ١٧٧، ١١٨	تَقْلُواها ٢١٥	بِوَان ٢٤٣
حرف الجيم	تَقْوَى ٢٢٠	بَاخِل ١٦
جُؤْتَة ٢١٥	تُكَاء ٨١	بِيضَان ٢١٤
جَبَرُوت ١٠٧	تُكَلَة ٢١٩	بَيَّقُور ٣٠٦، ١٩٣
جَبَه ٢٧٦	تُدْج ٨١	بَيْنَ بَيْنَ ٣٠
جَحْمَرِش ١٩٠	تَمْتَام ٢١٧	بَيُّوض ٨٧
جَدَث ٢١٠	تَنْمِي ١٨٥	

جراميز ٣١١	حَبْلَاب ٥	خَبَطُ رِيَّاحٍ ٢٩
جَفَلَى ١٨٧	حَاكُوكُ ١٨٩	خَبِلَ ٤٦
جُلَّاجِل ٦٤	حَصِيصَة ١٨٩	خَزَايَة ١٧٦
جَمَّ ٢١٢	حَائِل ١٨١	خُصَّ ١٤
جَنَدِل ١٩٠	حَتَّى ١٣٢	خَطَايَا * ٥٩
جَنَاب ٣٨	حَوَّاءَة ٣٤	خُفَّاف ١٧
جَهَة ٩٠	حَوَّكَة ٢٤٢، ١٠٦	خَنْدُودَة ١٦٤
جَهَّوَر ١٠٤	حَوَّل ١٠٣ *	خَنْفَقَتِيْق ١٩٠
جُون ٥٦	حَوَّلَا ١٧٠	خَوَّل ١٠٣
جَاثِ ١٧١	حَوَّل ١٧٣	خَوَّافِي ٢١٢
جَارم ٢١	حَوَّوَة ١٢٠	خَوَّان ١٣٩
جَيَّال ٣٤	حَوَّوِي ١٢١	خَائِل ١١٢
حرف الحاء	حَوَّازِق ٢١٢	خَامِد ١٥
حَبَّتَق ٢٦٨	حَادِرَة ٢١٢	خَيَّيْمُور ١٩٠
حِرْبَاء ١٧٧	حَايِدِي ٢٤٣، ١٠٥	حرف الدال
حُزُق ٦٤	حَايِكِي ٢١٤، ٨٦	دَاث ٢٣٦
حُزَوِي * ١٧٩	حَايِكَان ١٣٥ *	دَحَّ ٢٦٦
حِصْطُ ٢٢٧	حَايُوا ١١٦	دِيْمَاس ٢١٠
حَضَارِ ٢٢	حَايَا ١١٦	دِرْخَايَة ١٧٧
حَظَار ١٣٢	حَايَل ١٧٣	دَرِيْث ٥٨
حُقَّت ١٣٢	حَايِي ٩٣	دَعَّ ٢٦٥
حَقَطُ ٢٢٧	حرف الحاء	دَعَّكَايَة ١٧٧
	خَبَّء ٤١	دَمَغ ٢٧٧

حرف السين

سَبَطَر ٥٥
سَحَّاح ١٨٣
سَرَر ٢٤٢
سُرُر ٢٤٢، ٢٨
سَرِق ٢٩
سَلَسَبِيل ١٩١
سَفَرَة ٣١٣
سُلَامَان ١٧٤
سَمَر ١٣٢
سُمُول ٢٢١
سِنَح ٢٠١
سُوء ٣٣
سَوَاء ٣٤
سَائِف ٢٠٤، ١١٢
سَاجِم ٢٠٥
سَيء ٣٣
سَيِّدُودَة ١٥٤
سَيَّار ١٠١
سَيَّال ١٠٨، ٩٠ * ٩٠
سَيِّد ١٥٣
سُيِّل ٨٧
(٢ - فهرس - ٣)

رَبَا ١٠٠.

رَتَم ٢١٨
رَتْمَة ٢١٧ *
رَخِيم ٢٥٥
رَسَم ٣٨
رَفَأ ٤٠
رِقَة ٩٠
رَكِيَّة ١٨١
رَوَح ١٠٣
رَوَّع ١٠٣ *
الرَّوْم ٢٤٨ *
رَاد ١١٨
رَاى ١٧٧
رَيْب ٤٥
رَيْب ٢٨
رِيَّا ١٧٨
رِيَّاء ٢٣٤

حرف الزاى

زَح ٢٧٥، ٢٦٦
زَمَة ١٦٨
زَهْرَة ٢٦٢
زَهْوَق ٢٠٧

دَنَامَة ٢١١

دَنِيَّة ١٦٧
دَهْدَقَة ٢٦٢
دَهْمَاء ٣٩
دَهْناوِيَة ٦٤
دَوَلَج ٢٢٨
دَوَائِر ١٣٢
دَاج ٢٢٨، ٤٩
دَايِم ٢٨١
دِيْبَاج ٢١١
دَيْدَبَان ٩
دِيَّة ٨٤

حرف الذال

ذُوَابَة ٥٨
ذَعَالَت ٢٢١
ذِفْرَى ١٢
ذَلَق ٢٥٤ *
ذِمَار ٢٧
ذَا ٧٣

ذَالِك ٢٠٠
ذَان ١١٨

حرف الراء

رَأَد ٢٠٨

حرف الشين

شُئمة ٢٠٥

شَجَرُ القم ٢٥٤ *

شَحِطَ ١٥٢

شَغَّ ٢٧٥

شَغَوَاء ٢١٢

شَفَّلَح ٢٩٨

شُكَاغَى ١٣٣

شُئْس ١٤٢

شَمْلِيل ٦

شِمْلَال ٦

شَنَب ٢١٦

شُئْبة ١٢١

شُول ٢٢٩

شُوء ١٣٣

شُوع ١٢٩

شَا حِط ١٨

شَاك ١٢٨

حرف الصاد

صَبْوة ٢٨

صِبَابَة ٢٠٣، ٢٤١

صَحَّ ٢٧٥

صَرْب ١٤٨

صَرَّام ٦٤

صَغ ٢٧٥

صَفْقَة ٢٢١

صَلْبَة ١٣٢

صَلَاة ١٧٦، ١٨١ *

صَلَاية ١٧٦، ١٨١ *

صَاء ١٣٢

صَمَلَق ٢٣١

صَمَالِق ٢٣١

صُمَات ١٧

صُنُون ٢٦٧

صِنَارَة ٢١١

صَوْرَى ١٠٥

صُوء ١٢٣

صُوى ١٩٤

صَوَان ١٣٩

صَاخَة ٢٥

صَاف ١٠، ١٠٣

صَيْد ٢٤٢

صِير ٢٦٨

حرف الضاد

ضَبَاب ١٦

ضَحَّى ١٢٨

ضَغْط ١٤

ضَغِيغ ٢٧٥

ضَغِيغَة ٢٧٥ *

ضَفِفَ ٢٤١

ضَفَادَى ٢١٢

ضَفِنُوا ٢٤١

ضَوَى ٢٧٠

ضَال ١٢٨

ضَيَزَى ٨٥

ضَيَارُون ١٣٠

حرف الطاء

طَبَّ ٢٤١

طَبَّج ٢٦٣ *

طَبَاب ١٦

طَرَب ٥٨

طَرَقْتَنَا ١٤٣

طَغَّ ٢٧٥

طَلَّ ٢١٢

طُومَار ٧٦، ٢٠٤

طَوَاوِيس ١٠١

طَائِف ١٦

طَاح ١١٤

طَيِّنَة ٢١٧

عَيْبَةُ ١٦٥، ٨٧	عَسَطُوس ٢٦٢	طَيَّان ١١٣
عَيْضَمُوز ١٥٢	عِشْر ٢٣	حرف الظاء
عَيْن ١٦٥	عِشَا * ٨	ظَارِيَان ٢١٢
عِيَاثِيل ١٣٢	عِظَاة ١٧٤	ظَعِينَة ١٥٢
عِيَان ٢٤٣، ٨٧	عِفْر ٢١	ظَاء ١٦
عِي ٧٢	عِفْرِيَة ١٦٤	ظَمِيَاء ٢١٢
عَيْل ١٠١	عُكَاظ ١٢٨	حرف العين
عَيْل ٢٢٢	عِلْبَاء ١٧٧	عَالَم ٢٠٥
حرف الغين	عِلَق ٢١	عِبَاءَة ١٧٦
غِب ١٤٩	عِلْكَد ٢٩٨	عُبَاب ٢٠٧
غَدَو ٢١٦	عِلَاب ٣٨	غُبْرِي ١٢٨
غَمَر ٢٠١	عُلَيْب ١٢٧	عَبَس ٢٢٩
غَمَرَات ٤٩	عَم ٢٤٣	عَثُود ٢٦٥
غَابَة ١٠٦	عَنْصُورَة ٣٠٨، ١٨٧، ١٠١	عَتُول ٣١٠
غَارِب ٢٣	عَنْفُوان ١٨٧	عَثِير ١٠١
غَارَة ١٠٦	عُوس ١٨٣	عَدَان ٢٦٨
غَيْب ٢٤٢، ١٠٣	عُوط ١٣٦	عَدَة ٨٩
حرف الفاء	عَوْهَج ٦٤	عَرَس ١٧٢، ٤٨
فُتُو ١٧٣	عَوَارِي ٣١١	عُرْفَة ٦٤
فُتُوَة ٢١٤	عَوَاوِر ١٣٢	عَرَقُوة ١٧٦
فَحَّت ٢٧٥	عَوِيل ٧٩	عَرِيف ١٢٨
فَحَصَّت ٢٢٦	عَاب ١١٨	عَرْهَاءَة ١٣٤
فَسَال ٢١٣	عَاوَر ٢٨٥	عَسَجَد ٢٦٢

قِيمَ ١٣٧
حرف الكاف

كِبَا ٨ *
كَتَبَ ٢١٨ *
كَتَمَ ٢١٨ *
كَجَّ ٢٠١
كَعَّ ٢٦٥
كَلَدَ ٢٧٨
كَهَمَسَ ١١٦
كَنَهَبَ ١٨٨
كَهَّ ٢٦٥، ٧٣
كَوَأَلَ ٣٠٩
كَيَّدُ بَانَ ٩
كَيْصَى ١٣٦، ٨٥ *
كَيْنُونَةَ ١٥٤، ١٥٢ *
حرف اللام

لَوَّلَى ٧٧
لَبُون ١٨٥
لَحَجَّ ٧٢
لَدَ ٩٠
لَهَبَ ٢٠٠
لَهَبَكَ ٢٢٣
لَاثَ ١٢٨

قَطَّ ١٤
قَفَافَ ١٦
قَلَمَسُوهُ ١٧٦
قَمَحْدُوهُ ١٧٦، ١٠١
قُمَدَ ١٨٩، ٥٥
قَمَطَرَ ١٩٥
قُنْبُلَ ٦٥
قِنَبَ ٦
قَنَوَاءَ ٢٦٧
قِنَوَانَ ٢٦٧
قَنِیةَ ١٦٧
قُنِیةَ ٢٦٧
قِنَاةَ ١٣٢
قَهَّ ٢٦٥، ٧٣
قَوَدَ ٢٤٢
قُوَمَى ١٢٨
قَوَّ ٧٢
قَوَامَ ١٢٨
قَارَةَ ١٠٦
قَاعَ ١٨٤
قَالِصَةَ ٢٠٨
قَیْدُودَةَ ١٥٥
قَیْلَ ٨٣

فَغَّةَ ٢٧٥
فَلَزَ ١٩٥، ٥٥
فَهَرَ ٤٩
فَهَّ ١٧٥
حرف القاف
قَبَعَثَرَى ١٢
قَبَابَ ١١٥
قُقَرَّ ٢١٩
قَدَدَ ٢٤٣
قُدْعَمِلَ ١٩٢
قَرَدَدَ ٢٤
قَرَشَبَ ١٩٥
قَرَطْعَبَ ١٩٢، ٦٣
قَرِقَ ١٨٤
قَرَاقِيرَ ٣١٠
قَرَنَ ٢٤٥
قَرَنُوةَ ٣٠٨
قَرِیْنَةَ ١٥٢
قَرَى ٣٨
قَزَحَ ١٧
قَسَرَ ٢٨٥
قَضِیَوَ ١٩١
قَطَنَ ٢٧٨

حرف الميم

مُؤَبِّل ١١٥
مُؤَقَّد ٢٠٦
مُبَرَّى ١٠٠
مَبَالِغ ١٩
مَبَايِع ١٠
مَبْيُوع ١٥١
مُتَبِيل ٤٦
مُتَلَبِّج ٢١٩
مَحْج ٢٦٦
مُخْبِي ١٧٢
مَدَامَة ١١٥
مُدَيِّق ٢٤٦
مَدِين ١٠٥
مِذْرَوَان ١٦٦
مُرْد ٢٢٢
مِرْدَى ١٠٠
مَرِيَم ١٠٥
مَسْجُوم ٢٠٣
مَسْرُوبَة ١٦٦
مُسْطَار ٣٠١ *
مَسْنُوبَة ١٧٢
مُسْمَخِر ١٣٢
مَشُو ٢١٤ *

مَشِي ٢١٤ *

مَسْدِب ١٤٨

مَصْمِت ٢٦٢ *

مَصُون ١٤٩

مَضُوفَة ١٣٦ *

مَطِيَة ١٨١

مَعْدِيَا عَلَيْهِ ١٧٢

مُعَرَّض ١٤٨

مَعَارِيض ١٩

مَعَالِيْق ١٨

مَعْمُون ١٤٩

مَقْتُوب ١٦١

مَقُول ١٠٤

مَقَامَة ١٠١

مَكُو ٨ *

مَكْوُزَة ١٤٢

مَكَا ٨ *

مَلِيق ٢٠

مَلِيَم ١٤٨

مُثَقَّر ٢٨ *

مَنَاشِيْط ١٨

مَنَافِيْخ ١٩

مَنُون ٤٦

مَنِيْل ١٤٨

مَوْب ١٤٩ *

مَوْحَد ١٤٢

مَوْطَب ١٤١

مَوِل ١٠٣

مَوَلِي ١٨٣

مَوْهَب ١٤١

مَال ١٠

مَيْل ٢٤٢

مَيْل ٨٧

حرف النون

نَوْر ٧٨

نَبَأ ١٨٥

نَبْر ٣٢

نَبْرَة ٢٧١ ، ٢٩ *

نَثْرَة ٢٠١

نُجُو ١٧١ *

نُحُو ١٧١ *

نَدُس ٢٤٢

نَدْوَة ٢١٤

نَزَوَان ٣٠٧

نَطْع ٢٥١

نَغْل ٢٧٨

نَغَم ١١٥

وِدَاج ٤٩	هَذَا ٦٥	نَغْرِيَّة ١٦٤
وَرَق ١٨٤	هَذَا الَّذِي ٢٢٤ *	نَقَرَى ١٨٧
وَطُو ٩٠	هَرَحْتُ ٢٢٢ *	نَقَاوَة ١٧٤
وُطِد ٢٦٧	هَرَدْتُ ٢٢٣	نَقَانِق ٢١٢
وَنَمَ ٩٢	هُرَاء ٢٥٥	نُمر ١٣٢
وَنَاة ٧٩	هَرَاق ١٩٩	نَهْد ٢٢٢
وَارْغَل ١٦	هَمْرَش ٢٧٠، ٣١٦	نَهْو ١٤٢
وَيْب ٧٢	هَمَرْتُ ٢٢٢ *	نَوَل ١٠٣
وَيْج ٧٢	هَنَّاكَ ٤٨	نَابِل ٢٦١
وَيْس ٧٢	هَنَاهُ ٢٥٥ *	نَاشِب ٢٦١
وَيْل ٧٢	هَوَى ٤٩	نَافِق ١٨
وَي ١٤١	هَال ٢١٧	نَال ١٠
حرف الياء	هَيَام ١٨٦	نَالَ ١٤٨ *
يَتَفَرَس ١٢٨	هَيَام ٨٧	نَاو ١٣٨ *
يَجْد ٩١	هَيَّيَان ١٥٣	نِير ٢٢٢
يَدَع ٩١	هَيَّاكَ ٢٢٣ *	نِيَّاف ١٣٢
يَدَيْت ٧٤ *	حرف الواو	حرف الهاء
يَسَر ٩١	وَتَد ٢٦٧	هَبْرِيَّة ١٦٥
يَسْتَن ٢٠٨	وَتَد ٢٦٧ *	هَبَى ٣٠٩ *
يُسَجِّج ٤٩	وَجَى ٢٤٤	هَت ٢٦٤ *
يَمَلَّة ١٠٦	وُجُوم ٧٩	هَتَر ٤٨
يَقْطِين ٩٠	وَحَد ٩٢	هَجَف ١٨٩
يَنْفُخَن ٢٠٠	وَحَز ٢١٢	هَدِيد ١٩٠
	وَدُع ٨٩	

فهرس الشواهد الواردة في الجزء الثالث

من شرح الرضى على شافية ابن الحاجب

حرف الهمزة

ص بحر الشاهد

١٨٣ الكامل ما إن رأيتُ ولا أرى في مدتي كجَوَارِي يَلْعَبْنَ فِي الصَّخْرَاءِ

حرف الباء

٢٧ المنسرح أُنِي وَمِنْهُ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ [مِنْ حَيْثُ لَصَبُوتٌ وَلَا رَيْبُ]

٣٨ الخفيف صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ رِاعَ رَدَّ فِي الضَّرِيعِ مَاقَرَى فِي الْعِلَابِ

٤٨ البسيط سَأَلْتُ هُذَيْلُ رَسُولَ اللَّهِ فَاحِشَةً ضَلَّتْ هُذَيْلُ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصَبِّ

١٨٣ الطويل فَمَا سَوَّدَتْني عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

٢٠٧ الطويل [صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِمْكُمْ وَكَصَارِمِ] أَخُ قَدْ طَوَى كَشْحًا وَأَبَّ لِيْذَهْبًا

حرف التاء

٤١ الوافر أَرِي عَيْنِي مَالَمُ تَرَأْيَاهُ كِلَانَا عَالِمٌ بِالتَّرَهَاتِ

٢٢١ الرجز } يَا قَاتَلَ اللَّهِ بَنِي السَّمْلَةِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارِ النَّاتِ

* غَيْرِ أَعْفَاءَ وَلَا أَكِيَاتِ *

حرف الجيم

٢٣٠ الرجز حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا

حرف الحاء

١٨٢ البسيط [قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالْذُّنْيَا وَبِهِ جَتِيهَا] مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ

٢٠٠ الرجز يَنْفُخْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَنفُوحًا لَمَّا يَرَى لَا ذَا كِيَا مَقْدُوحًا

— » عَمْرُ الْأَجَارِيِّ كَرِيمُ السَّنَحِ أَبْلَجُ لَمْ يُولَدْ بِبَنَجْمِ الشَّحِّ

٢٢٨ الوافر قَمَلْتُ إِصْحَاجِي لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَاجْدَزْ شَيْعَا

حرف الدال

- ٦٤ الطويل حَزَقْتُ إِذَا مَا النَّاسُ أَبَدُوا فَكَاهَةً
١٨٤ الوافر أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي
٢٠٦ الوافر حَلَبُ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى
٢٢٢ الكامل فَتَرَ كُنْ نَهْدًا عِيَلًا أَبْنَاؤُهَا
٤٨ الخفيف سَأَلَتَانِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَتَانِي
٩٩ الوافر [وَرَبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَنِي]
١١٦ الطويل وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسِ
١٣١ الرجز
١٣٢ »
١٤٦ السريع [عَنْ مُبَرِّقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَدُّوا]
٢٢٣ الطويل فَهَيْأَتِكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ
٢٥٥ الطويل لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْحَرِيرِ وَمَنْطِقٌ
٢٦٨ البسيط وَاذْكُرْ غُدَانَةَ عِدَانَا مُزْمَعَةً
٣٠١ الوافر مَتَى مَا تَلْقَانِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَيْلَتِيكَ وَتُسْتَطَارَا

حرف الشين

١٩٩ الرجز تَضَحَّكَ مِنِّي أَنْ رَأَتْنِي اخْتَرِشْ وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِشْ

حرف العين

- ٤٧ الكامل رَاحَتْ بِمَسْلَمَةِ الْبَغَالِ عَشِيَّةٌ فَارَعَى فَرَازَةَ لَا هَنَّاكَ الْمُرْتَعُ
١٨٤ البسيط هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِثْتُ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ زَبَانَ، لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعُ

ص بحر الشاهد

٢٢٦ الرجز لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَيْعُ مَالٍ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَّجَعُ

حرف القاف

١٨٤ مشطور الرجز كَانَ أَيْدِيهِنَّ بِالْقَاعِ الْفَرِيقُ أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرَقُ

١٨٥ » » وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكُ

٢٠٤ الرجز صَبْرًا قَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَمِقِ

٢٠٧ » أَبَابُ بَحْرِ ضَاكِ هَزُوقِ

٢١٢ مشطور الرجز وَمَنْهَلٍ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَمَادِي جَمْدٍ تَفَازِقُ

حرف الكاف

يَا بْنَ الزَّيْرِ طَا لَمَّا عَصَيْكَ وَطَا لَمَّا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

لَنْضَرِ بْنِ بَسِيفِنَا قَفَيْكَ

٢٠٢ مشطور الرجز

حرف اللام

٣٧ المتقارب أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي ، فَقَالَ : اتَّخِذْنِي خَلِيلًا

٤٥ البسيط أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضْرَهُ رَيْبُ الْمُؤْنِ وَدَهْرٌ مُتْبِلٌ خَبِلُ

٢٢١ الرجز صَفْقَةً ذِي ذَعَالَتٍ سُؤْلٍ بَيْعَ امْرِئٍ لَيْسَ بِمُسْتَقِيلِ

٢٢٩ الرجز كَانَ فِي أَذْنَابِهِنَّ الشُّؤْلُ مِنْ عَبَسَ الصَّيْفُ قُرُونِ الْإِجْلِ

٢٤٤ الرجز تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأُظْلَلِ

حرف الميم

٣٧ الكامل مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا يَحْمِي الذَّمَّارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ

٦٤ الطويل أَيَا ظَبِيَّةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جَلَا جِلٍ وَبَيْنَ النِّقَا أَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمِ

١١١ المنسرح أَسْتَوْقَدُ النَّبْلَ بِالْخَضِيفِ وَنَضَطَادُ نَفُوسًا بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ

١٢٨ الكامل فَتَعَرَّفُونِي إِنِّي أَنَا ذَاكُمْ شَاكٍ سِلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلِّمُ

٢٠٣	البسيط	أَعَنْ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرْقَاءَ مَنْزِلَةً	مَاءَ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ
٢٠٨			
٢٠٥	الرجز	يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلْعَى هَمْ اسْلَمَى	فَخِنْدَفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمِ
٢١٥	الطويل	هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوِيَّهِمَا	[عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ]
٢١٦	الرجز	يَا هَالِ ذَاتِ الْمُنْطِقِ التَّمَتَامِ	وَكَفَّكَ الْمُتَحَضِّبِ الْبِنَامِ
٢١٨	الرجز	هَلْ يَنْفَعُكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتْ بِهِمْ	كَثْرَةُ مَا تُوصِي وَتَعْقَادُ الرِّثَمِ
٢٨٩	البسيط	هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلُهُ	عَفْوًا وَيُظْلِمُ أَحْيَانًا فَيُظْطَلِمُ

حرف النون

١٢٩	الكامل	قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا	وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ
١٥٤	مشطور الرجز	مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ

حرف الهاء

٣٩	الطويل	إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَأْسَلُونَ مَلِيكَهُمْ	عَطَاءٌ فَدَهُمَا الَّذِي أَنَا سَائِلُهُ
١١٤	جزوء الكامل	عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا	عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا الْحَمَامَةُ
١٥٢	الرجز	جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ	نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ ثَمَامَةٍ
٢١٩	المديد	يَا لَيْتَ أَنَا ضَمِنَّا سَفِينَهُ	حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيِّنُونَهُ
٢٢٤	الرجز	رَبِّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ	مُتَلِجٍ كَفَيْهِ فِي قُتْرِهِ
		قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمْكِنَهُ	مِنْ هُهْنًا وَمِنْ هُنَّةٍ

حرف الواو

٢١٥	الرجز	لَا تَقَاوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلَّوَا	إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَا
٢١٧			
٢٤١	البسيط	مَهْلًا أَيْاذِلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي	أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِينَا

حرف الالف اللينة

١٤٣	الطويل	أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةُ ابْنَةِ مُنْذِرٍ	فَمَا أَرَقَّ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا
١٧٣			

- ٢٠٨ الرجز وَبَلَدِيَّةٍ قَالِصَةٍ أَمْوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضُّحَا أَفْيَاؤُهَا
٢١٢ البسيط لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُمَمُّهُ مِنْ النَّعَالِي وَوَحْزٍ مِنْ أَرَانِيهَا
٢١٧ الطويل [لَقَدْ كَانَ حُرًّا يَسْتَجِي أَنْ تَضُمَّهُ] أَلَا تِلْكَ نَفْسٌ طِينٌ مِنْهَا حَيَاؤُهَا
٢٢٤ الكامل وَأَتَتْ صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْكَوْدَةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا

حرف الياء

- ٤٩ الوافر وَكُنْتُ أَذَلُّ مِنْ وَتْدٍ بِقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي
١٢٨ الرجز لَأْتُ بِهِ الْأَشَاءَ وَالْمُسْبِرِي
١٧٢ الطويل [وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَبِيَّ مُلَيْكَةِ أَنْبِي] أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا
١٨٣ الطويل فَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ وَدَارِي بِأَعْلَى خَضِرَ مَوْتٍ اهْتَدَى لِيَا
٢١٣ الوافر إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فِسَالُ فَرَزْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي
٢١٣ الرجز } يَفْدِيكَ يَا زُرْعَ أَبِي وَخَالِي قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّمَالِي
وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي

فهرس الأمثال التي وردت في الشرح والتعليقات

- ٤٩ ت هو أَذَلُّ مِنْ وَتْدٍ بِقَاعٍ
٧٢ » حَرَّكَ لَهَا حَوَارَهَا تَحِينُ
١٠٦ » قَدْ أَنْصَفَ الْقَارَةَ مِنْ رَامَاهَا

بيان صواب الخطأ الواقع في شرح الرضى (ج ٣)

ص	س	الخطأ	الصواب
٦	٨	لم يُجَزَّ فيه	لم يُجَزَّ فيه
»	١٢	وخبِرها	وخبِرها
»	١٦	عال	مال
١١	٢٠	ماقبلها ،	ماقبلها قياساً ،
١٢	٧	لأنها تصير	لأنها لا تصير
٢٢	١٦	، وإن كانت	إن كانت
٢٩	١٠	كقولہ	كقول
٣٧	١٣	وقال أبو الأسود	قال أبو الأسود
٤١	٦	يَرَى . . . يَرَى	يَرَى . . . يَرَى
٥٤	٢١	فيثبت آجر	فيثبت أجر
٦١	١٣	ألف بعد الياء	ألف بعده الياء
٨٠	٦	« وتقلبان تاء . . . »	قال : « وتقلبان تاء . . . »
١١٢	١٠	اخْوَوَاء	اخْوَوَاء
١١٦	١٠	حِي	حِي
١١٩	٢	فِي اسْتَحْيَا	فِي اسْتَحْيَا
١٢٧	١٠	وَأُعلَّ عِيَائِلُ	وَأُعلَّ عِيَائِلُ
١٥٠	١٤	إِنَّمَا أُعلَّ قُلُ	إِنَّمَا أُعلَّ قُلُ
١٥٦	١٧	فعلِي وزني يَفْعَل	فعلِي وزن يَفْعَل
١٧١	١٠	وقد جاء أَدْعُوَّة	وقد جاء أَدْعُوَّة
٢٠٣	١٠	مقاربة للطاء	مقاربة للتاء
٢٠٣	١٥	وَشِمَّةٌ	وَشِمَّةٌ

ص	س	الخطأ	الصواب
٢٠٨	١٢	هَلْ فَعَلْتَ	هَلْ فَعَلْتَ
٢٣٦	٩	فِي كَلْتَيْنِ	فِي كَلْتَيْنِ
٢٤٠	٦	أَنَا قُلْتُ	أَنَا قُلْتُ
٢٥٢	٤	إِلَى اللِّسَانِ	إِلَى أَصْلِ اللِّسَانِ
٢٥٨	٤	مَا يُنْطَبِقُ	مَا يُنْطَبِقُ
٢٧٤	١٨	سَا كَنَّا عَلَى	سَا كَنَّا عَلَى
٢٨٠	٢١	فِي مَنْ يَقُولُ	فِي مَنْ يَقُولُ
٢٨٨	١٩	الْأَوَّلِ	الشَّدُوذُ الْأَوَّلِ
٣٠٨	١٦، ١٢	فَيَعْلَمَانِ	فَيَعْلَمَانِ
٣١٢	٧	نَخَوَ	نَخَوَ
٣٣٢	٥	وَالنَّصْرُونَ	وَالنَّاصِرُونَ

بيان صواب الخطأ الواقع في التعليقات (ج ٣)

١٤	٣	... الدنيا	افنع من الدنيا
٢٥	٧	أَفْضَلُ تَفْضِيلٍ	أَفْعَلُ تَفْضِيلٍ
٣٨	٦	أَشْهَدُهُمْ أَنَّهَا	أَشْهَدُهُمْ أَنَّهُ
٤٨	١٣	لِحَسَانِ ثَابِتِ بْنِ	لِحَسَنِ بْنِ ثَابِتِ
٤٩	٨	وِدَاجِي	وِدَاجِي
٧٠	٥	لِأَوَّلِ	الدَّالِ
٩٢	٤	الْمِدَادُ	الْمِدَادِ
٩٦	١	عِيَالَهَا	عِيَالَهَا
١٠٦	١٥	يَعْمَلِ	يَعْمَلِ

ص	س	خطأ	صواب
١١٦	٤	لِلَّهِ عَيْنًا	فَاللَّهِ عَيْنًا
١٢١	٢	خوف الالتباس	لخوف الالتباس
١٤٨	١٨	انظر (ح ٢ ص ٣٦٣)	انظر سيبويه (ج ٢ ص ٣٦٣)
١٧٨	٧	نَحْنُ فِي الْمُسْتَأَةِ	نَحْنُ فِي الْمُسْتَأَةِ
٢٠١	١٤	الدرع السلسلة	الدرع السلسلة
٢٠٥	٨	مَكْرَم	مُكْرَم
٢٠٥	٩	مِنْ أَنْبِيَاء	مِنْ أَنْبِيَاء
٢٠٦	٣	بن عطية الخطفي	بن عطية بن الخطفي
»	١٥	حِينَ تَقْتُلُ	حِينَ تَقْتُلُ
٢٠٧	١٦	زَهُوقِ	هَزُوقِ
٢١٠	١	هذا المثال ... الخ	تحذف هذه التعليقة لأنها وضعت في غير موضعها
٢٢٨	٨	وإن تدعاني أحـ	وإن تدعاني أحمر
٢٤١	١	: مصدر يراد به	: اسم مصدر يراد به
٢٤٣	٢	أُونٌ فِي جَمْع	بُونٌ فِي جَمْع
٢٨١	٣	يا بحر ايتنى	يا بحر ائتني
٣٠٩	٥	رميا	رَمِيَّتَا

استدراك

قد فاتنا تصحيح بعض أخطاء في الجزء الأول عند إخراجها ، والآن أمكننا أن نستدرك ما كان قد فات ، فذيلنا هذا الجزء (الثالث) به ، وعسى أن نكون وفينا بما يجب

صواب ما وقع من هذه الأخطاء في شرح الرضى

ص	س	الخطأ	الصواب
١١	٣	فَعْلَانُ	فَعْلَانُ
٢٧	١٥	بَأْسَهَا إِفْعَلَةٌ لَا إِفْعَلَةٌ	بَأْسَهَا إِفْعَلَةٌ لَا إِفْعَلَةٌ
٤٧	٩	وَلَمْ يَجِبْ	وَلَمْ يَجِبْ
٥٩	٦	كَأَبْلُمُ	كَأَبْلُمُ
٦٠	٣	وَحَفِيدَد	وَحَفِيدَد
١١٦	١	يَجِدُ ضَعِيفُ	يَجِدُ ضَعِيفُ
٧٨	٥	الشَّرَارَةُ	الشَّرَارَةُ
١٥٧	١٠	وقال المبرد : وزنه	وقال المبرد : وزنه
١٦٣	١٣	المنشعبة	المنشعبة
١٦٤	٥	تَفْعِلَةٌ لَاغِير	تَفْعِلَةٌ لَاغِير
١٨٠	١١	وسِيءُ الْمِيْتَةِ	وسِيءُ الْمِيْتَةِ
١٨١	١٦	الْمِرْفَقِ	الْمِرْفَقِ
١٨٦	٧	يعنى بهما المَقْبُرَةُ	يعنى في المَقْبُرَةِ
»	١٤	وَمِفْعَلَةٌ	وَمِفْعَلَةٌ
١٨٨	٤	الْمِخْرَضَةُ	الْمِخْرَضَةُ
١٩٦	١	غُوَيْغِي	غُوَيْغِي
»	٧	فَأَذَارَادَت	فَأَذَارُدْتَ

ص	س	الخطأ	الصواب
٢١٤	١١	وَالنَّوْرُ	وَالنَّوْرُ
٢١٦	١١، ٧	وَنَوْرُ	وَنَوْرُ
٢٢٢	٨	فَلَيْنِ	فَلَيْنِ
٢٢٤	٥	يُرَى .. تَرَى .. الخ	يُرَى .. تَرَى .. الخ
٢٦٠	٥	تَمْلِيْقُ .	تَمْلِيْقُ

(صواب ما وقع من هذه الأخطاء في التعليقات)

٣١	١	أصل أشايا ... الخ	يلزم حذف هذه التعليقة
٣٦	٣	كما ينفر	كما ينفر من
٣٧	١٤	شُبَّاً إلى دُبِّ	شُبَّاً إلى دُبِّ
٤٣	١٣	بن عبيد الله بن عبيد الله ابن	بن عبيد الله بن عبد الله بن
٨٦	١٤	مُكَدِّم	مُكَدِّم
٨٩	١٤	ومرئها ،	ومرئها ،
١١٢	٣	هو السكلا .	هو السكلا .
١٢٧	٥	من الواو	من الواو
١٣٥	١٢	وروى المخ	ورى المخ
١٧١	١٠	(.. ما ذكر المصنف ..)	(.. ما ذكر المؤلف ..)
١٧٤	١١	ورئى	ورئى
١٩٢	٦	وتعي	وتعيا
١٩٥	١٠	اوختلف	واختلف
٢٢٣	١٠	وفلتان ويا فلاة	ويا فلتان ويا فلات
٢٣٤	٣	والمحي	والمحي
٢٤١	٤	يذهب إلى ... قال ... الخ	يذهب في المحكم إلى ... ولكن قال ... الخ

شرح شافية ابن الحاجب

تأليف

الشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الاسترأبازى النخوى ٦٨٦هـ

مع شرح شواهد

للعالم الجليل عبد القادر البغدادى صاحب خزنة الادب
المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة

حققهما ، وضبط غريبهما ، وشرح مبهمهما ، الاساتذة

محمد نور حسن محمد الزرقاف محمد محى الدين عابدين

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

المدرس فى كلية
اللغة العربية

المدرس فى تخصص
كلية اللغة العربية

القسم الاول
الجزء الثالث

دار الكتب العلمية
مطبعة بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على إمام المتقين ، قائد الغر المحجلين ،
سيدنا محمد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

الإمالة

قال : « الإمالة : أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة ، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء ، أو ليكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء ، أو صائرة ياء مفتوحة ، وللفواصل أو لإمالة قبلها على وجه .

تعريف
الإمالة
وسببها

فالكسرة قبل الألف في نحو عمادٍ وشمالٍ ، ونحو درهمانٍ سوءة خفاء الهاء مع شدوذه ، وبعدها في نحو عالمٍ ، ونحو من الكلام قليل ؛ لعروضها ، بخلاف نحو من دارٍ للراء ، وليس مقدرها الألف كملفوظها على الأفصح كجاذٍ وجواذٍ ، بخلاف سُكون الوقف .

أقول : « ينحى بالفتحة » أى : تمال الفتحة نحو الكسرة : أى جانب الكسرة ، ونحو الشيء : ناحيته وجهته ، و « ينحى » مسند إلى « نحو » ومعناه يقصد ، والباء في « بالفتحة » لتعدية ينحى إلى ثانى المفعولين ، وهو المقدم على الأول ههنا ، وإنما لم يقل « ينحى بالفتحة نحو الكسرة » وبالألف نحو الياء « لأن الإمالة على ثلاثة أنواع : إمالة فتحة قبل الألف إلى الكسرة ؛ فيميل الألف نحو الياء ، وإمالة فتحة قبل الهاء إلى الكسرة ، كما في رحمة ، وإمالة فتحة قبل الراء إليها ، نحو الكبر ؛ فإمالة الفتحة نحو الكسرة شاملة للأنواع الثلاثة ، ويلزم من إمالة فتحة الألف نحو الكسرة إمالة الألف نحو الياء ؛ لأن الألف المحض لا يكون إلا بعد الفتح المحض ، ويميل إلى جانب الياء بقدر إمالة الفتحة إلى جانب الكسرة ضرورة ، فلما لزمها لم يحتج إلى ذكرها .

وليست الإمالة لغة جميع العرب ، وأهل الحجاز لا يميلون ، وأشدهم حرصاً عليها بنو تميم ، وإنما تسمى إمالة إذا بالغت في إمالة الفتحة نحو الكسرة ، ومالم تبلغ فيه يسمى « بين اللفظين » و « ترقيقاً » . والترقيق إنما يكون في الفتحة التي قبل الألف فقط .

وسبب الإمالة إما قصد مناسبة صَوْت نطقك بالفتحة لصوت نطقك بالكسرة التي قبلها كعماد ؛ أو بعدها كعالم ، أو لصوت نطقك بياء قبلها كسيال^(١) وشيبان ، أو قصدُ مناسبة فاصلة لفاصلة مَمالة ، أو قصدُ مناسبة إمالة لإمالة قبل الفتحة ، أو قصدُ مناسبة صوت نطقك بالآلف بصوت نطقك بأصل تلك الآلف ، وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة كباع وخاف ، أو لصوت ما يصير إليه الآلف في بعض المواضع كما في حُبلى ومِعزى ؛ لقولك حبلان ومِعزيان ، والأولى أن تقول في إمالة نحو خاف وباع : إنها للتنبيه على أصل الآلف ، وما كان عليه قبل ، وفي نحو حبلى ومِعزى : إنها للتنبيه على الحالة التي تصير إليها الآلف بعدُ في بعض الأحوال .

قوله « أو لكون الآلف منقلبة عن مكسور » عبارة ركيكة ؛ لأن تقدير الكلام قصد المناسبة لكون الآلف منقلبة عن مكسور ؛ إذ هو عطف على قوله « للكسرة » فيكون المعنى أنك تقصد مناسبة صوتك بالفتحة والآلف المائلتين لكون الآلف عن ياء أو لكون الآلف صائرة ياء .

قوله « أو لإمالة قبلها على وجه » يحىء في موضعه . اعلم أن أسباب الإمالة ليست بموجبة لها ، بل هي المجوزة لها عند مَنْ هي في لغته ، وكل موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح ؛ فأحد الأسباب الكسرة ، وهى إما قبل الآلف أو بعدها ، والحرف المتحرك بالكسر لا يجوز أن يكون هو الحرف الذى يليه الآلف ؛ لأنها لا تلى إلا الفتحة ، فالحرف المتحرك بالكسرة إما أن يكون بينه وبين الآلف حرف أو حرفان ، والأول أقوى في اقتضاء الإمالة لقربها ، وإذا تتابع كسرتان كحلبلاب^(٢) ، أو كسرة وياء نحو

(١) السيال : اسم جنس جمعى ، واحدته سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل ؛ إذا نزع خرج منه اللبن ، أو ما طال من السمر
(٢) الحلبلاب - بكسرتين بعدهما سكون - : نبت ينبسط على الأرض وتندوم خضرته في القبط ، وله ورق أعرض من الكف ، انظر (ح ١ ص ٦٣)

كِيزَان ؛ كان القتضى أقوى ، والتي بينها وبين الألف حرفان لا تقتضى الإمالة إلا إذا كان الحرف الذى بينها وبين حرف الألف ساكناً نحو شِمْلَال^(١) ؛ فإن كان متحركاً نحو عَنَبًا ؛ أو كان بين الكسرة والألف ثلاثة أحرف لم يجوز الإمالة وإن كان أحد الأحرف ساكناً ، نحو ابنتا زيد وفتلت قِنْبًا^(٢) ؛ بلى إن كان الحرف المتحرك أو حرف الألف فى الأول هاء نحو يريد أن يُسْفَهَمًا ، وينزعها ؛ فإن ناساً من العرب كثيراً يميلها ؛ خلفاء الهاء ، فسكانها معدومة ، فكانه يُسْفَهَمًا وَيَنْزِعًا ، وإذا كان ما قبل الهاء التى هى حرف الألف فى مثله مضموماً لم يُجْزَ فيه الإمالة أحدٌ ، نحو هو يضربها ؛ لأن الهاء مع الضمة لا يجوز أن تكون كالعدم ، إذ ما قبل الألف لا يكون مضموماً ، وخفة الهاء أجازوا فى نحو مَهَارَى مِهَارَى ، بإمالة الهاء والميم ؛ لأنك كأنك قلت : مَارَى ، وكذلك إن كان فى الثانى أحد الثلاثة الأحرف التى بين الكسرة والألف هاء جازت الإمالة لكن على ضعف وشدوذ ، نحو : درهماً زيد ، ودرهمان ، وخبرها . فإن كانت الكسرة المتقدمة من كلمة أخرى نظر : فإن كانت إحدى الكلمتين غير مستقلة أو كليهما كانت الإمالة أحسن منها إذا كانتا مستقلتين ؛ فالإمالة فى بناؤسى وبنًا ومنّا أحسن منها فى لزيد مال ، وبعبد الله .

واعلم أن الإمالة فى بعبد الله أكثر من إمالة نحو لزيد عال ؛ لكثرة لفظ الله فى كلامهم .

وإذا كان سبب الإمالة ضعيفاً - لكون الكسرة بعيدة كما فى نحو أن ينزعها ، أو فى كلمة أخرى نحو منّا وإنا ومنها - وكانت الألف موقوفاً عليها كان إمالتها

(١) تقول : ناقة شِمْلَال - كقرطاس - وشمليل - كقنديل - إذا كانت سريعة

(٢) القنب - بكسر أوله أو ضمه مع تشديد ثانيه مفتوحاً - : ضرب من

الكنتان ، انظر (١ - ص ٦٢)

أحسن منها إذا كانت موصولة بما بعدها ؛ لما ذكرنا في باب الوقف في قلبهم ألف
أفصى في الوقف ياء دون الوصل ، وهو كون الألف في الوصل يظهر جوهرها ،
بمخلاف الوقف ، فتقلب إلى حرف أظهر منها ، فلذا كان ناس ممن يميل نحو أن
يضر بها ومنا وبنا ومنها إذا وصلوها لم يميلوها ، نحو أن يضر بها زيد ، ومنا ذلك ،
وأما الكسرة التي بعد الألف فإنما تكون سبباً للإمالة إذا وليت الألف وكانت
لازمة نحو عابد وعالم ومفاتيح وهابيل ، قيل : والمنفصل في هذا كالم متصل نحو
ثلثا درهم ، وغلاما بشر ، والظاهر أنها أضعف لعدم لزومها للألف ، فهي كالـكسرة
العارضة للإعراب في كلمة الألف ، نحو على بابي ، ومن ماله ، فإنه يجوز الإمالة
لأجلها ، لكنه أضعف من جواز إمالة نحو عابد وعالم ، ويجوز في نحو بباب أن
تكون الإمالة للكسرة المتقدمة أو للتأخرة أو لكليهما ، وأما إن كانت
الكسرة الإعرابية على الراء فهي كالـكسرة اللازمة في كلمة الألف ، نحو عالم ،
وذلك لأنها وإن ضعفت بالعروض لكن تكرار الراء جبرهنها فكان
الكسرة عليها كسرتان ، وذلك نحو : من الدار ، وفي الدار ، وإن كان بين
الألف والكسرة التأخرة عنها حرف ، نحو : على آخر ، وعلى قاتل ، فإن
الكسرة لا تؤثر ، وإنما أثرت المنفصلة عن الألف قبل ولم تؤثر بعد لأن الصعود
بعد الهوى أشق من العكس ، فإن زالت الكسرة التي بعد الألف لأجل
الإدغام نحو جاد وجواد فالأفصح أن لا يعتد بها ، فلا تميل الألف لأنها
ساقطة في اللفظ لزوما ، وقد اعتبرها قوم نظراً إلى الأصل ، كما أميل نحو
« خاف » نظراً إلى كسرتها الأصلية ، كما يجيء ، فأمالوا نحو جاد وجواد ،
رفعا ونصباً وجراً ، وبعضهم أمالها إذا كانت المدغم فيها مكسورة فقط لصيرورة
الحرفين بالإدغام كحرف واحد ، فيكون « من جاد » مثل « من مال » وإن
ذهبت الكسرة لأجل الوقف — نحو راع ، وماش — اختلف أيضاً في الإمالة

وتركها ، والأكثر يميلوه ، والفرق بينه وبين الأول أن سكون الوقف عارض يزول في الوصل ، بخلاف سكون الحرف المدغم ، وإن كانت الكسرة المقدرة في الوقف في الزاء — نحو من النار ، ومن دار — لجواز الإمالة فيه أقوى لقوة الكسرة على الراء كما ذكرنا ، فصارت لفرط القوة تؤثر مقدرة تأثيرها ظاهرة .

قال : « وَلَا تُؤَثِّرُ الْكَسْرَةُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ ، وَنَحْوٍ مِنْ بَابِهِ وَمَالِهِ

وَالْكِبَا شَاذٌ ، كَمَا شَذَّ الْعَشَا وَالْمَسَا وَبَابُ وَمَالٍ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاسُ لغير سبب .
وَأَمَّا إِمَالَةُ الرَّبَا وَمِنْ دَارٍ فَلِأَجْلِ الرَّاءِ »

عدم تأثير
الكسرة
في الالف
المنقلبة
عن واو

أقول أظن قوله : « وَلَا تُؤَثِّرُ الْكَسْرَةُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ وَاوٍ » وهما نشأ له من قول صاحب المفصل « إن إمالة الكيما شاذ » قال : أي الزمخشري : « أما إمالة الربا فلاجل الراء » هذا قوله ، وقال سيبويه : « ومما يميلون ألفه قولهم : مررت بيباه وأخذت من ماله في موضع الجر ، شبهوه بكاتب وماسجد ، قال : والإمالة في هذا أضعف ؛ لأن الكسرة لا تلزم ؛ فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واو ، ولولم تؤثر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واو لم يقل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة ، بل قال : ممتنعة ؛ لكون الألف عن واو ؛ قال — أعنى سيبويه — : إنما يمال مال إذا كسرت اللام بعدها ، فتبين أنه لم يفرق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واو وبين غيرها ، ولم أر أحدا فرق بينهما إلا الزمخشري والمصنف .

وَالْعَشَا : مصدر الأعشى والعشواء ، وَالْكِبَا : الكُنَاسَة ، وهو واوى لتثنيته على كَبَوَانٍ ، وَالْمَسَا — بوزن العصا — : جحر الضب ، ^(١) وبمعناه الْمَكُو .

(١) قال في اللسان : « والمكو (بفتح فسكون والمكا - بالفتح مقصورا - :

جحر الثعلب والارنب ونحوهما ، وقيل : بجشمهما » اه . وقال سيبويه (ص ٢٦٠) : « وقد قالوا الكبا ، والعشا ، والمسا ، وهو جحر الضب » اه

وأما باب ومال فإنما تشذ إماتهما في غير حال جر لاميها ، قال سيديويه : قال
ناس يُوثقُ بعريتهم : هذا باب ، وهذا مال ، ورد المبرد ذلك ، قال السيرافي :
حكاية سيديويه عن العرب لا ترد ، ويمال الحجاج علما ، على الشذوذ ، وأما إن كان
صفة فلا ، وإمالة الحجاج علما والناس أكثر من إمالة نحو « هذا باب ، ومال »
وأما إمالة نحو « بالناس » فليست بشاذة لأجل الكسرة .

قال : « وَالْيَاءُ إِنَّمَا تُؤَثِّرُ قَبْلَهَا فِي نَحْوِ سَيَّالٍ وَشَيْبَانٍ »
أقول : الياء : إما أن تكون قبل الألف ، أو بعدها :

مواضع
تأثير الياء
في إمالة
الألف

فالتى قبلها إنما تؤثر إذا اتصلت بالألف كسيال ، وهو شجر ذو شوك ؛ لأن
الحركة بعد الحرف ؛ فالفتحة بعد الياء ، فصارت الياء المفتوحة كالكسرة قبل
الفتحة في نحو عماد ، وتؤثر أيضا إذا اتصلت بحرف الألف : إمسا كنة [نحو
شَيْبَانٍ]^(١) أو متحركة كالحَيَّوَانِ وَالْحَيْدَانِ ، وإذا كانت الياء التى هى قبل حرف
الألف مدغما فيها كالكَيْتَالِ ، أو كانت قبل الياء التى هى حرف ألف كسرة
كالعِيَانِ كانت الإمالة أقوى ، ودونها الياء المخففة التى هى حرف الألف الكائنة
بعد فتحة كشوك السيال ، أو بعد ضمة كالأُيَّامِ ، ودونها الياء الساكنة المتصلة
بحرف الألف كشَيْبَانِ ، ودونها المتصلة بها المتحركة كالحَيْدَانِ ، وإنما كان نحو
الحَيْدَانِ فى الإمالة دون شَيْبَانِ — وإن كانت الفتحة متعقبة للياء — لأن
الحركة بعد الحرف ، كما تكرر ذكره ، ففتحة ياء حَيْدَانِ فاصلة بين الياء وفتحة
الدال المراد إمالتها ، بخلاف شَيْبَانِ ؛ فإنه لا حركة فاصلة فى الأول بين الياء
وفتحة الياء ، وإنما أثرت الكسرة فى نحو شَمَّالٍ مع أن بينها وبين حرف الألف
حرفا ، ولم تؤثر الياء كذلك فى نحو دَيْدَبَانٍ^(٢) وَكَيْدَبَانٍ^(٣) ؛ لأن ذلك الحرف

(١) الزيادة عن الخطية

(٢) الديدبان : حمار الوحش ، والرقيب ، والطليعة ، قال فى القاموس إنه معرب

(٣) الكيدبان - بفتح الكاف وسكون الياء بعدها ذال معجمة مضمومة

أو مفتوحة - : الكذاب

الفصل بين الكسرة وحرف الألف يشترط سكونه كما مر ؛ فلم يَفْصِلْ إذن بين الكسرة والفتحة المالة ما يصاد الياء من الفتحة والضمّة ، وأما في نحو دَيْدَبَان وَكَيْدَبَان فالفتحة والضمّة فاصلتان بين الياء والفتحة المراد إمالتها ، وإذا أضعفتِ الفتحة^(١) حركة الياء في نحو الْحَيْدَان تأثير الياء مع أنها على نفس الياء فكيف إذا كانت على حرف فاصل ؟ وأمال بعضهم « يَدَهَا » لخفاء الهاء كما ذكرنا في درهمان .

وإن تأخرت الياء عن الألف ؛ فإن كانت مكسورة كبائع^(٢) فالمتضى للامالة في مثله أقوى من المتضى في نحو عابد ، وإن كانت مفتوحة أو مضمومة كالمبائع والتبائع فلا تؤثر ؛ لأن الحركة لشدة لزومها للحرف وإن كانت متعقبة لها تفتت في عضدها ، وتشرّبها شيئاً من جوهر نفسها ، وتميلها إلى مخرجها شيئاً . قال : « وَالْمُنْقَلِبَةُ عَنْ مَكْسُورٍ نَحْوُ خَافَ ، وَعَنْ يَاءٍ نَحْوُ نَابٍ وَالرَّحَى وَسَالَ وَزَمَى »

إمالة
الألف
المنقلبة
عن
مكسور

أقول : قوله « عن مكسور » أى : عن واو مكسور ؛ ليس ذلك على الإطلاق ، بل ينبغى أن يقال : عن مسكور في الفعل ؛ لأن نحو رجل مَالٌ وَنَالٌ^(٣) وكَبَشَ^(٤) صَافٌ أصلها مَوِلٌ وَتَوِلٌ وَصَوِفٌ ، ومع هذا لا يمال

(١) يريد أن الفتحة التي هي حركة الياء في نحو الحيدان تضعف تأثير الياء في الإمالة مع أنها حركة الياء نفسها ؛ فهي أقوى على إضعاف تأثيرها إذا كانت على حرف فاصل ؛ فقوله « حركة الياء » حال من الفتحة مثلاً

(٢) مبائع اسم فاعل من المبايعه ، ووقع في بعض النسخ « كبائع » وهو فعل أمر من المبايعه أيضاً

(٣) يقال : رجل مال ؛ إذا كان كثير المال ، ويقال : رجل نال ؛ إذا كان كثير النوال : أى العطاء ،

(٤) يقال : كبش صاف ؛ إذا كان كثير الصوف

قياسا ، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة ، وذلك [لأن الكسرة] قد زالت بحيث لاتعود أصلا : أما في الفعل نحو خاف فإن الكسرة لما كانت في بعض المواضع تنقل إلى ما قبل الألف نحو خِفْتُ وخِفْنَا أَجِيزُ إمالة ما قبل الألف ، والألف المنقلبة عن واو مكسورة في الاسم والفعل لا تقع إلا عينا ، أما المنقلبة عن الياء فتقال ، سواء كانت الياء مفتوحة أو غيرها في الاسم أوفى الفعل : عينا أو لاما ، ككتاب وغابٍ وطابَ وباعَ وهابَ وَرَحَى وَرَمَى ، وهى إذا كانت عين فَعَلَ - في الأفعال - أولى بالإمالة منها عين فَعَلٍ في الأسماء ؛ لأنه ينضم إلى انقلابها عن الياء انكسار ما قبلها في بعض التصاريف كهِبْتُ وَبِعْتُ ، وإذا كانت لاما كانت أولى بالإمالة منها عينا ؛ لأن التغير في الأواخر أولى ، قال سيبويه : وكره بعض العرب إمالة نحو رَمَى لسكراهة أن يصيروا إلى ما فروا منه : يعنى أنهم قلبوا الياء ألفا أولا فلم يقلبوا الألف بعد ذلك ياء ، قلت : وينبغى على هذا أن يكرهوا إمالة نحو باب وعابٍ وباع وهابٍ ؛ لحصول العلة المذكورة .

قال : « وَالصَّائِرَةُ يَاءٌ مَفْتُوحَةٌ ، نَحْوُ دَعَا وَحَبَّلَى وَالْعَلَى ، بِخِلَافِ جَالَ وَحَالَ »

امالة
الألف
الصائر
ياء

أقول : اعلم أن الألف إذا كانت في الآخر ؛ فإما أن تكون في آخر الفعل ، أو آخر الاسم

فالأولى جاز إمالتها مطلقا ؛ لأنها إن كانت عن ياء فلها أصل في الياء وتصير ياء عند اتصال الضمائر بها ، نحو رميت ويرميان ، وإن كانت عن واو فإن تلك الألف تصير ياء مكسورا ما قبلها ، وذلك فيما لم يسم فاعله ، نحو دُعَى في دَعَا ؛ فهو كالألف الممالة مع كون الألف في الآخر ، والآخر محل التغير ، ولذلك لم يمل في قَالَ وَحَالَ مع قولهم : قِيلَ وَحِيلَ

والثانية : أى التى فى آخر الاسم إن كانت عن ياء نحو الفتى والرحى جاز إِمَاتِهَا ؛ لكونها عن ياء وصيرورتها ياء فى الثنية ، وإن كانت عن واو : فَإِنْ كانت رابعة فما فوقها جاز إِمَاتِهَا ؛ لصيرورتها فى المثنى ياء كالأعلىان والمصطفیان ، وكذا الألف الزائدة ، كالحُبلى ، والذَفْرِى ^(١) ، والأَرطى ^(٢) ، والْقَبْعَثْرِى ، والقَبْعَثْرِى ^(٣) ؛ لأنها تنقب ياء فى المثنى ، على ما مضى فى باب المثنى ، وكذا ألف سُكَارَى وَحَبَالَى وَصَحَارَى ؛ لأنك لو سميت بها ^(٤) وثنيتهما قلبت ألفاتها ياء ، وإن كانت ثالثة لم تمل قياساً ، بل شاذاً ، كالمسكا والعشا ؛ لأنها تصير ياء كما فى الفعل ، بل تصير فى التصغير ياء قياساً كمُصَيَّة [ولا تؤثر] ؛ لكون سكون ما قبلها يبعدها عن صورة الألف الممالة ، بخلاف نحو دُعَى وَأَعْلِيَان ، وأما نحو القَوَى والعُلَى والضَحَى - فى القرآن - فإنما جاز إِمَاتِهَا لكونها رهوس الآى ؛ فتناسب سائر السكلم التى هى رهوس الآى ، وفيها سبب الإمالة

وقال بعضهم : كل ما كان على فعلٍ - بضم الفاء - جاز إمالة ألفه ؛ إذ لو منعت لكان الثلاثى المطلوب فى وضعه الخفة أوله وآخره ثقلين ؛ إذ يكون أوله ضمةً وآخره ألفاً غير ممالة ، وترك إِمَاتِهَا صريح فى أنها عن واو ؛ فيكون كأن فى أوله ضمةً وآخره واوٌ ، ولهذا يكتب الكوفيون كل ثلاثى مقصور مضموم

(١) الذفرى - بكسر فسكون مقصوراً - : الموضع الذى يعرق من الابل خلف الأذن ، انظر (١٥٠ ص ١٩٥ ، ٧٠)

(٢) الأَرطى - بفتح فسكون - : شجر ينبت فى الرمل ، واحدته أرطاة ، انظر (١٥٧ ص ٥٧)

(٣) القبعثرى : الجبل الضخم الشديد الوبر ، انظر (١٥٠ ص ٥٣ ، ٩)

(٤) لعل المؤلف لاحظ أن الأصل فيما يثنى أن يكون مفرداً فقيده ثنية هذه الألفاظ بالتسمية بها ، وإلا فإن ثنية الجمع على إرادة الجمعتين غير عزيزة فى كلام العرب

الأول بالياء ، ويثنيه بعض العرب بالياء ، كما صرفى باب المثني ، فتقول : العَلَمَان ؛ فعلى هذا لا يختص إمالة مثل هذه الكلم بـ « وس الآي » ، ولا يحتاج في إمالة العُلَى إلى أن يعمل بكون واحده العليا ؛ بل يجوز إمالة العُلَى الذى هو مصدر أيضا ، وقال بعضهم : طلبنا وطلبنا زيد ؛ تشبيهاً لألقها بألف نحو حُبلى حيث كانت أخيراً ، وجوزوا على هذا رأيت عبداً وأكلت عنباً

« قوله والصائرة ياء مفتوحة » احتراز عن نحو قيل وحيل ، قال المصنف : لأن هذا صار ياء ساكنة والساكنة ضعيفة ؛ فهي كالمردوم ، ولقائل أن يقول : لو كان ضعفها لأجل انقلابها ياء ساكنة لوجب إمالة نحو العصا ؛ لأنها تنقلب ياء متحركة قوية بسبب الإدغام فيها نحو العَصَى في الجمع والعُصَيَّة في التصغير .

قوله « دَعَا وَحُبْلَى وَالْعُلَى » لقولك : دُعِيَ وَحُبْلَيَانِ وَالْعُلَمَانِ
 قال : « وَالْفَوَاصِلُ نَحْوُ وَالضَّحَى ، وَالْإِمَالَةُ قَبْلَهَا نَحْوُ رَأَيْتُ عِمَادًا »
 أقول : اعلم أن الإمالة في الفواصل هي في الحقيقة إمالة للإمالة أيضا ، وذلك لأنه يمال الضحى لإمالة قلبي ؛ لتناسب رموس الآي ؛ فالإمالة للإمالة على ضربين :

أحدهما أن تمال فتحة في كلمة لإمالة فتحة في تلك الكلمة أو فيما هو كالجزء لتلك الكلمة ، فالأول على ضربين : إما أن يمال الثانى لإمالة الأول ، نحو عمادا ، أميلت فتحة الدال وقفا ؛ لإمالة فتحة الميم ، وجاز ذلك وإن كان الألف ألف تنوين ؛ لأن الأواخر محل التغيير ، ولبيان الألف وقفا كما في أفعى على ما صرفى بابيه ، أو يمال الأول لإمالة الثانى ، وذلك إذا كان الثانى فتحة على الهمزة نحو رأى ونأى ، أمال بعضهم فتحى الراء والنون لإمالة فتحة الهمزة ، وذلك لأن الهمزة حرف مستثقل فطلب التخفيف معها أكثر بتعديل الصوت في مجموع الكلمة . وأما مهارى فإمالة الميم لأجل خفاء الهاء لا للإمالة . والثانى : أى إمالة فتحة في كلمة لإمالة فتحة فيما هو كجزء تلك الكلمة نحو قولك : معزانا ،

أملت فتحة نون « نا » لإمالة فتحة الزاى ، وجاز ذلك وإن كانت « نا » كلمة برأسها لكونها ضميرا متصلا ، ولكون الألف فى الآخر وهو محل التغيير ، ولم يُملَ ألف مال فى ذا مال ؛ لكونه وسطا ، ولكون مال كلمة منفصلة لا كجزء الأول بخلاف « نا » فى معرانا .

وثانيهما أن تمال فتحة فى كلمة لإمالة مثل تلك المفتحة فى نظير تلك السكامة فى الفواصل ، كقوله تعالى (والضحى) ، أميل ليزواج (قلّى) ، وسهل ذلك كونه فى أواخر الكلام ومواقع الوقف كما ذكرنا فى نحو أفعى قال : « وَقَدْ تُمَالُ أَلِفُ التَّنْوِينِ فِي نَحْوِ رَأَيْتُ زَيْدًا »

أقول : قال سيبويه : يقال : رأيت زيدا ، كما يقال : رأيت شيبان ، لكن الإمالة فى نحو رأيت زيدا أضعف ؛ لأن الألف ليست ب لازمة لزوم ألف شيبان . وسهل ذلك كون الألف موقوفا عليها ، فيقصد ببيانها بأن تمال إلى جانب الياء كما فى حُبلى ، ولا يقال : رأيت عبدا إلا عند بعضهم — كما سر — تشبيها بنحو حبلى ؛ إذ لا ياء قبل الألف ولا كسرة

قال : « وَالْأَسْتِعْلَاءُ فِي عَيْرِ بَابِ خَافَ وَغَابَ وَصَفَا مَا نَعُ قَبْلَهَا يَلِيهَا فِي كَلِمَتَيْهَا ، وَبِحَرْفَيْنِ عَلَى رَأْيٍ ، وَبَعْدَهَا يَلِيهَا فِي كَلِمَتَيْهَا ، وَبِحَرْفٍ وَبِحَرْفَيْنِ عَلَى الْأَكْثَرِ »

أقول : يعنى أن حروف الاستعلاء ، وهى ما يرتفع بها اللسان ، ويجمعها قُظْ خُصْ ضَغْظُ ^(١) تمنع الإمالة على الشرائط التى تجىء ، وذلك لما قضتها

(١) قال ملا على قارى فى شرح الجزرية : « قُظْ : أمر من قَظَ بالمكان ؛ إذا أقام به فى الصيف ، والخُصْ - بضم الخاء المعجمة - : البيت من القصب ، والضَغْظُ : الضيق ، والمعنى أقم فى وقت حرارة الصيف فى خص ذى ضغط : أى الدنيا بمثل ذلك وما قاربه » اهـ

الإمالة ؛ لأن اللسان ينخفض بالإمالة ويرتفع بهذه الحروف ؛ فلا جرم لا تؤثر أسباب الإمالة المذكورة معها ، لأن أسباب الإمالة تقتضى خروج الفتحة عن حالها وحروف الاستعلاء تقتضى بقاءها على أصلها ؛ فترجح الأصل ، ولا تغلب حروف الاستعلاء أسباب الإمالة فى باب خَافَ وَغَابَ وَصَبَّأَ ، يعنى فى الألفات التى ينكسر ما قبلها فى بعض التصرفات ، وهى ألفات الفعل إذا كانت عينا فى الماضى الثلاثى ، وهى منقلبة عن واو مكسورة كخاف أو ياء : سواء كانت فى الأصل مكسورة كهاب ، أو لا كهاب ، وكذا إذا كانت لاما فى ماضى الفعل الثلاثى : سواء كانت واوا كغزأ ، أو ياء كهفى ، وذلك لأنك تقول : خِفْتُ وَغِيتُ وَغَزَيْتُ وَبُعَيْتُ ، فأجيزت الإمالة مع حروف الاستعلاء لقوة السبب : أى انكسار ما قبل الألف فى بعض التصرفات ، مع كون ذلك فى الفعل الذى هو أحمل للتصرفات من أخويه ، وكذا الألفات التى تنقلب فى بعض التصرفات ياء ، وهى الألفات الأخيرة : الرابعة فما فوقها : فى الفعل كانت كأعطى وَيُعْطَى ، أو فى الاسم كالمُعْطَى والوَسْطَى ؛ لقولك : أَعْطِيَا وَيُعْطِيَا والمُعْطِيَانِ والوَسْطِيَانِ ؛ فتقلب الألف فى البنية التى فيها الألف من غير تغيير تلك البنية ، وأما الياء فى نحو العَصِيَّةِ والعَصِيَّ فلا تعتبر ؛ لأنها عرضت فى بناء آخر ؛ فجميع الألفات المذكورة تمال ، ولا تنظر إلى حروف الاستعلاء ؛ لأن انقلاب الألف ياء لغير الإمالة مطردا والبيئة باقية سبب قوى للإمالة ، فتجرى عليها مع حروف الاستعلاء أيضا

قوله « قبلها يلبها فى كلمتها » كقاعـد وخامـد^(١) وصاعد وغباب

(١) يقال : خمدت النار تخمد - من باب قعد - خمودا ؛ إذا سكن لهبا ، ويقال : قوم خامدون لا تسمع لهم حسا ، مأخوذ من خمود النار . وفى التنزيل

وطائف^(١) وضامر وظالم، وكذا إذا كان بعدها يليها في كلمتها كناقيد وعاطس وعاصم وعاضد وعاطل وباخل^(٢) وواغل^(٣)، وإذا كانت حروف الاستعلاء قبل حرف الألف فإن كانت مكسورة كالقفاف^(٤) والغلاب والطباب^(٥) والضباب^(٦) والصحاب والخداع والظماء^(٧)؛ فلا أثر لحرف الاستعلاء، [بل تمال الفتحة والألف؛ لأن الكسرة المقتضية لإمالة الفتحة والألف بعد حرف الاستعلاء] على

العزير (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّغَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ) قال الزجاج : فاذا هم ساكتون قد ماتوا وصاروا بمنزلة الرماد الخامد الهامد

(١) يقال : طاف به الخيال يطوف طوفاً وطوفانا ؛ إذا ألم به في النوم ، قال تعالى (فَطَافَ عَلَيْهِمُ طَائِفٌ مِّنْ رَبِّكَ وَهُمْ نَائِمُونَ) ويقال : طاف حول الشيء يطوف طوفاً وطوفانا ؛ إذا دار حوله ، ورجل طائف وطاف ، أصله طوف على صيغة المبالغة

(٢) الباخل : البخيل ، وفي اللسان « ذو البخل » يريد أنه للنسب ، وإنما يستقيم قوله هذا إذا سلب منه معنى الحدوث ، وإلا فهو اسم فاعل وليس للنسب ، (٣) الواغل : الذي يدخل على القوم في طعامهم وشرابهم من غير أن يدعوه لذلك ، أو من غير أن يشترك معهم في النفقة ، قال عدى بن زيد العبادي :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبُئُهُمْ يُحْيَوُ هُ وَتَعَطِفُ عَلَيْهِ كَفُّ السَّاقِي

وقد وقع في الأصول « واغد » بالدال ، وهو تصحيف

(٤) القفاف : جمع قف - كخف - وهم الأوباش والأخلاط من الناس ؛ وحجارة غاص بعضها ببعض

(٥) الطباب : جمع طبة - بكسر أوله وتشديد ثانيه - وهي المستطيل من الأرض والثوب والسحاب

(٦) الضباب - كرحال - : جمع ضب ، وهو حيوان يرى يشبه الورل إلا أنه دونه ، والورل حيوان يشبه التمساح ويعيش في البر

(٧) الظماء : جمع ظمئان ، كمطاش وعطشان وزنا ومعنى

ما سبق من كون الحركة بعد الحرف ، ولم يذ كر سيبويه في مثله ترك الإمالة ، وذكر غيره أنه ذهب بعضهم إلى امتناع الإمالة ؛ لأجل حروف الاستعلاء ، وإن كانت مكسورة ، قالوا : وهو قليل ، والإمالة أكثر ، وكذا الإمالة في نحو « قِرْحًا » ^(١) كثيرة ، وأما إن كانت حروف الاستعلاء متحركة بغير الكسرة كغَوَالِبِ وَصُمَاتِ ^(٢) وخُفَافِ ^(٣) فإنها تمنع الإمالة ؛ لأنك إنما تتلفظ بالفتحة والألف بعد ثبوت حرف الاستعلاء الطالب للفتح بلا كسر بينها وبين الفتح ، كما كان في قِفَافٍ ، وفي تلك الحال طالب الإمالة - أعنى الكسر - معدوم متوقع ، ومناسبة الصوت لصوت داخل في الوجود أولى من مناسبته للمتوقع وجوده ، وأما إن كانت حروف الاستعلاء ساكنة قبل حرف الألف بعد الكسرة ، نحو : مُصْبَاحٍ وَمِقْلَاعٍ وَمِخْدَامٍ وَمِطْعَانٍ ، فبعض العرب لا يعتد بحرف الاستعلاء لكونه بالسكون كالميت المعدوم فيميل ، وبعضهم يعتد به ؛ لكونه أقرب إلى الألف من

(١) القرح - بكسر القاف وسكون الزاي - : بزر البصل ، والتابل الذي يطرح في القدر كالكمون والكزبرة ، ومراد المؤلف أنه يجوز إمالة ألفه المبدلة من التثنية وقفا في حالة النصب ؛ لأن الكسرة بعد حرف الاستعلاء ، فلا أثر لحرف الاستعلاء ، ولا يضر الفصل بين الكسرة والألف بحرفين ؛ لأن أحدهما ساكن ، فهو نظير شمال ، وفي النسخ الخطية « قرحاء » بالقاف والراء والحاء ممدودا ، وهو تصحيف ؛ لأن أوله مفتوح ، ويدل على أن المراد ما أثبتناه قول سيبويه (ج ٢ ص ٢٦١) « وقالوا رأيت قرحا ، وهو أضرار القدر ، ورأيت علما ، فيميلون ، جعلوا الكسرة كالياء » اهـ

(٢) الصمات - كغراب - : الصمت ، وفي الحديث « وإذنهما صماتها » أى أن إذن البكر سكوتها

(٣) الخفاف - كغراب - : الخفيف ، وفعال يشارك فعلا في باب الصفة المشبهة كثيرا ؛ إلا أن في فعال من المبالغة أكثر مما في فعيل ، ومن ذلك طويل وطوال ، وشجيع وشجاع ، وعجيب وعجاب

الكسرة الطالبة للإمالة ، قال سيبويه : كلاهما عربى له مذهب ، وهذا معنى قول المصنف « وبحرفين على رأى » ، جعل فى نحو مصباح حرف الاستعلاء قبل الألف بحرفين : أحدهما حرف الاستعلاء ، والآخر الباء ، والأظهر أن لا يقال : هذا الحرف قبل ذلك الحرف بحرفين ، إلا إذا كان بينهما حرفان ، كما قال سيبويه فى نحو مناشيط^(١) ومعاليق^(٢) : إن حرف الاستعلاء ، بعد الألف بحرفين ، وإن كان حرف الاستعلاء بعد الألف ويبدنهما حرف كنافيخ ونابغ ونافق^(٣) وشاحط^(٤) وناهض وغائظ منع من الإمالة ، ولم تؤثر الكسرة ؛ لأن الحرف أقوى من

(١) قال سيبويه : « وأعلم أن هذه الألفات لا يميلها أحد إلا من لا يؤخذ بقلته ، لأنها إذا كانت مما ينصب فى غير هذه الحروف لزمها النصب فلم يفارقها فى هذه الحروف ؛ إذ كان يدخلها مع غير هذه الحروف ، وكذلك إن كان شىء منها بعد الألف بحرفين ، وذلك قولك : مناشيط ، ونايفخ ، ومعاليق ، ومقاريض ، ومواعيظ ، ومبايغ ، ولم يمنع الحرفان النصب كما لم يمنع السين من الصاد فى صوبق ونحوه ، وقد قال قوم المناشيط (يريد بالإمالة) حين تراخت ، وهى قليلة » اهـ وقد بحثنا طويلا فيما بين أيدينا من كتب اللغة فلم نعثر على ما يكون مفردا قياسيا لمناشيط إلا منشطا - ككرم - وهو بمعنى النشيط ، أو هو الذى ينشط له ، وإن صح أن يكون هذا مفردة كانت الياء فى مناشيط زائدة متولدة من إشباع الكسرة ، مثل دوانيق وخواتيم فى جميع دائق وخاتم ، أو منشطا - كقعد - وهو مصدر ميمي بمعنى النشاط ، والياء على هذا الوجه فى الجمع زائدة كما كانت على الوجه السابق (٢) المعاليق : جمع معلاق - بكسر فسكون - أو معلوق - بضم فسكون - وهما يستعملان فيما يعلق عليه الشىء وفى الشىء المعلق نفسه

(٣) نافق : اسم فاعل من نفقت السلعة تنفق - من باب نصر ينصر - نفاقا ؛ إذا راجت وغلا سعرها ، أو اسم فاعل من نفق الحيوان ينفق نفوقا - كقعد يقعد قعودا - بمعنى مات

(٤) الشاحط : اسم فاعل من شحط يشحط - كمنع يمنع ، وكفرح يفرح - شحطا - كمنع ، وشحطا - كفرح ؛ إذا بعد

الحركة ؛ فتصير قوية قائمة مقام قُرْب الكسرة من الألف ، فلو أملت الألف لكان هناك استفال ظاهر بإمالة الفتحة والألف والكسرة الصريحة بعده إصعاد ، وذلك صعب ، وأما نحو غالب وطالب ففيه إصعاد ظاهر بعده استِفَال ، وهذا أسهل ، ألا ترى أنهم قالوا : صَبَقْتُ ، وَصَقْتُ ، وَصَوِّقْ ، بقلب السين صاداً لثلاث إصعادات بعد استفال ، ولم يقولوا : قَصَوْتُ ، وقَصْتُ ؛ في قسوت وقست وإن كان بين حرف الاستعلاء المتأخر عن الألف وبينها حرفان كمناشيط ومعارض^(١) ومعاليق ومنافخ^(٢) ومبالغ^(٣) منع أيضاً عن الإمالة ، وقال سيديويه : قد قال بعضهم المناشيط بالإمالة حين تراخت وهي قليلة .

قوله : « وبحرفين على الأكثر » إن أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله « وبحرفين على رأى » في نحو مصباح ، وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرح به في الشرح فغلط ؛ لأنه لاخلاف في منعه إذن للإمالة .

قوله : « قبلها يليها في كلمتها » إنما قال « في كلمتها » لأن المستعلي إن كان في كلمة أخرى قبل لم يؤثر نحو ضبط عالم فتميل ؛ لأن المستعلي لما انفصل صار كالعدم مع أن الاستفال بعد الإصعاد سهل .

قوله : « وبعدها يليها في كلمتها » اعلم أنه إذا كان المستعلي في كلمة بعد أخرى نحو عمادٍ قاسمٍ وتالٍ قاسمٍ فبعضهم لا يجمعون للمستعلي المنفصل أثراً وبعضهم

(١) في الحديث « إن في المعارض لندوحة عن الكذب » قال ابن الأثير في النهاية : « المعارض جمع معراض من التعريض ، وهو خلاف التصريح من القول يقال : عرفت ذلك في معراض كلامه ومعرض كلامه بخذف الألف » اه والمعراض أيضاً : سهم بلاريش دقيق الطرفين غليظ الوسط يصيب بعرضه دون حده

(٢) المنافخ : جمع منفاخ ، وهو كير الحداد

(٣) لم نجد هذا الجمع في كتب اللغة ، ولعله جمع مبلغ مصدراً ميمياً من بلغ ، ومعناه البلوغ ، والياء في الجمع من إشباع الكسرة

يجعل له تأثيراً ؛ فلا يميل نحو أن يضربها قاسم ؛ لجعله مثل فاقد ، وكذا لا يميل نحو بمال قاسم ؛ لجعله مثل فائق ، وكذا لا يميل نحو أن يضربها ملق^(١) ؛ لكونه مثل مناشيط ، وأبعد من هذا إمالة نحو بمال ملق ، وإنما جعلوا للمنفصل المتأخر أثراً دون المتقدم المنفصل ، لما ذكرنا من أن الإصعاد بعد الاستفعال أصعب من العكس ، وإذا كانت سبب الإمالة قويا ، وذلك لكون الكسرة لازمة لم يعزله المستعلى المنفصل عزاله للسبب الضعيف ، أعني الكسرة العارضة ، فيعزل في « على مال قاسم » أكثر من عزله في « عماد قاسم » ؛ لأن كسرة لام « على مال » وهى السبب — ضعيفة لعروضها ، فالمانع الضعيف : أى المستعلى المنفصل ، يستولى عليها لضعفها ، وأما في نحو « عماد قاسم » و « عالم قاسم » فالسبب — وهو كسرة العين في الأول واللام في الثانى — قوي للزومه ؛ فلا يستولى عليه المانع الضعيف .

هذا ، وبعضهم يقول : رأيت عريقاً ؛ فيميل مع القاف تشبيهاً له بفعل ؛ فهو كالوُسْطى ، وهذا كما أميل نحو عنباً وعنباً ، تشبيهاً بألف التأنيت ، وذلك في حيز الشذوذ ؛ لأن ألف التنوين إمالتها قليلة ، فكيف مع المستعلى في عريقاً ؟ قال : « والرأى غير المكسورة إذا وليت الألف قبلها أو بعدها منعت منع المستعلية ، وتغلب المكسورة بعدها المستعلية وغير المكسورة ؛ فيأل طارداً وغارماً ومن قرارك ، فإذا تباعدت فكالمقدم في المنع والغلب عند الأكثر ؛ فيأل : هذا كافراً ، ويفتح مررت بقادير ، وبعضهم يعكس ، وقيل : هو الأكثر » أقول : اعلم أن الراء حرف مكرر ؛ فضمها كضمتين ، وفتحها كفتحتين ، وكسرتها ككسرتين ؛ فصارت غير المكسورة كحرف الاستعلاء ؛ لأن

(١) يقال : رجل ملق ؛ إذا كان يعطى بلسانه ما ليس في قلبه

تكرر الضم والفتح خلاف الإمالة ، فتقول : هذا راشد ، وهذا فِرَاش ، وهذا حمار ، ورأيت حمارا ؛ فيغلب غيرُ المكسورة سببُ الإمالة : أى الكسرة المتقدمة والمتأخرة ، وكسرةُ الراء فى اقتضاء الإمالة أقوى من كسرة غيرها ؛ لأنها ككسرتين ؛ فتمنع المستعلى المتقدم فى نحو طَارِدٍ وغارم ، ولا تمنعه كسرة نحو طالبٍ وَغالبٍ ، وتمنع الراء غير المكسورة أيضاً كما فى « من قَرَارِكَ » لكوبها أضعف من المستعلى ، كما يجىء ، ولا تمنع الراء المكسورة المستعلى المتأخر عنها فى نحو فارق ؛ لما ذكرنا من صعوبة الإصعاد بعد الاستغفال الظاهر ، فقول المصنف إذن « وتغلب المكسورة بعدها المستعلية » ليس على إطلاقه ؛ والراء غير المكسورة أضعف سبباً من المستعلية ، فلهذا كان الإمالة فى « لن يَضْرِبَهَا راشد » أقوى من الإمالة فى « لن يَضْرِبَهَا قاسم » وكان إمالة « عفر^(١) » تشبيهاً بجبلى أولى من إمالة « علقا^(٢) » ومن ثم أجاز بعضهم إمالة « عمران » دون « برقان^(٣) »

واعلم أن إمالة « فى الدار » أقوى من إمالة « فى دار قاسم » وإمالة « جَارِم^(٤) » أولى من إمالة « جَارِم قاسم » لوجود المستعلى فى الموضعين ،

(١) يقال : رجل عفر - بكسر العين المهملة وسكون الفاء - إذا كان خبيثاً منكراً ، وأسيد عفر ، إذا كان شديداً

(٢) العلق - بالكسر - : النفيس من كل شيء ، فهو صفة مشبهة ، ويكون مصدر علقه وبه كفرح علوقاً وعلقاً إذا أحبه

(٣) برقان - بكسر أوله وسكون ثانيه - : قرية بخوارزم ، وقرية بجزجان ، ويكون البرقان جمع برق - كحمل - وزنا ومعنى ، ويكون البرقان - بالكسر أيضاً - الفزع ، والدهش ، والحيرة

(٤) الجارم : اسم فاعل من جرم النخل والتمر يجرمه - كضرب يضرب - إذا قطعه ، وتقول : فلان جارم إذا كان قد جنى جناية ، قال الشاعر

* كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلِيمٌ وَجَارِمٌ *

وإن كان منفصلاً ، وإمالة « في دار قاسم » أقوى من إمالة « في مال قاسم » ؛ لما ذكرنا من أن كسرة الراء أقوى من كسرة غيرها ، وإمالة « جارم قاسم » أقوى من إمالة « في دار قاسم » للزوم كسرة الراء في الأول مع تباعد المستعلى كما كان إمالة « عابد قاسم » أولى بسبب لزوم الكسر وبعد المستعلى من إمالة « في مال قاسم » وكسرة راء نحو « حَضَارٍ ^(١) » ككسرة راء نحو « في الدار » وإن كانت الأولى بنائية ؛ لأنها تزول بجعله علماً للذكر ، وكسرة راء نحو « بفارٍ قبل ^(٢) » ككسرة راء نحو « في الدار قبل » لأن الحرف المشدد كحرف واحد ، ومن أمال نحو جادٍ وجوادٍ اعتباراً بكسر الدال المقدرة لم يمل نحو « هذا جار » و « جوار » لما ذكرنا من قوة ضمة الراء وفتحها فتمنعان الكسرة المقدرة لضعفها .

قوله : « قبلها » كراشذ وفراش ، ولا تكون إلا مفتوحة .

قوله : « أو بعدها » قد تكون مفتوحة ومضمومة ، نحو : هذا حمار ، ورأيت حمرا .

قوله « فإذا تباعدت » قد مضى حكم الراء التي تلي الألف قبلها أو بعدها ، وهذا حكم الراء المتباعدة عن الألف ؛ فنقول : إن كانت الراء بعد الألف وبينها وبين الألف حرف كانت كالعدم في المنع ، وإن كانت غير مكسورة ، نحو : هذا كافر ، ورأيت كافرا : أي لا تمنع منع المستعلى في نحو نافق ودافق ؛ لأنها ملحقة بالمستعلى ، كما ذكرنا ، فلا يكون لها قوة المستعلى ، ومن ثم كان إمالة « لن

(١) حضار - كقطام - : نجم ، قال ابن سيده : « هو نجم يطلع قبل سهيل ، فتظن الناس به أنه سهيل » اهـ . ويكون « حضار » اسم فعل أمر بمعنى احضر

(٢) في بعض الأصول نحو « مغار » بالميم والغين المعجمة والصواب « بفار قبل » كما في سيدييه

يضربها راشد « أقوى من إمالة » لن يضربها قاسم « وبعضهم عكس وجعلها مانعة مع بعدها من الإمالة في نحو « هذا كافر » كما منع المستعلي البعيد في نحو نافق ، وكذا إذا تباعدت المكسورة بعدها ؛ فالأولى أنها كالمعدم في الغلبة على المستعلي ؛ فلا تغلب الراء المكسورة القاف في « بقادر » بل القاف تعمل عملها في منع كسرة الدال من اقتضاء الإمالة ، وذلك لأن الراء المكسورة بُعدت عن الألف ، بخلاف نحو « الغارب ^(١) » فان الراء غلبت المستعلي لقربها من الألف ، وبعضهم عكس هنا أيضاً ، وجعلها غالبية للمستعلي : أى مجوزة للإمالة ، فيكون كأن بعد الألف ثلاث كسرات وقبلها مستعمل واحد ، وإن كانت الراء قبل الألف متباعدة مفتوحة أو مضمومة ، نحو رَوَّاقِد وبرُّقات ^(٢) ، فيجوز أن تجعل كالمستعلي ؛ فلا تمال كما في « قوافل » ، ويجوز أن لا تجعل مثله ، لكونها أضعف منه ، فيال نحو « رواقِد » ، وأما إن كانت مكسورة فإنها لا تغلب المستعلي قبل الألف كان المستعلي كِرْقَاب أو بعدها كِرَوَّاق ؛ أما في الأول فلا أن المستعلي أقرب إلى الألف ، وأما في الثاني فلما ذكرنا من أن المستعلي بعد الألف في غاية القوة ، حتى غلب على الراء المكسورة التي هي أقرب إلى الألف منه في نحو فارض ، فكيف بالمكسورة التي هي أبعد منه ؟ فإمالة نحو عِفْرًا وعِشْرًا ^(٣) أولى من إمالة نحو عمران ؛ لأن الآخر محل التغيير .

(١) الغارب : الكاهل ، أو ما بين السنام والعنق ، والجمع غوارب ، ومنه ما في حديث الزبير : « ما زال يفتل في الذروة والغارب حتى أجابته عائشه إلى الخروج » ، الغارب : مقدم السنام .

(٢) البرقات : - بضمتين - : جمع برقة - بضم فسكون - وهى أرض ذات حجارة بيض وحمر وسود ، وفي بلاد العرب برق كثيرة تنيف على المائة ذكرها صاحب القاموس (ب ر ق) ، والبرقة أيضاً : قلة الدسم في الطعام

(٣) العشر - بكسر أوله وسكون ثانيه - : ورد الابل اليوم العاشر ، قال في اللسان : « قال الأصمعي : إذا وردت الابل كل يوم قيل : قد وردت رفها (بكسر

قال : « وَقَدْ يُمَالُ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّانِيثِ فِي الْوَقْفِ ، وَتَحْسُنُ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ ، وَتَقْبَحُ فِي الرَّاءِ نَحْوُ كُدْرَةٍ ، وَتَتَوَسَّطُ فِي الْأَسْتِعْلَاءِ نَحْوُ حَقَّةٍ »

إمالة
للفتح
قبل الهاء

أقول : لما كان هاء التأنيث يشابه الألف في الخروج والخفاء ومن حيث المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتأنيث أميل ما قبل هاء التأنيث ، كما يميل ما قبل الألف ؛ لأن ما قبل ألف التأنيث مطرد جواز إمالته لا يمنعه شيء : لا المستعلى كما في الوُسْطَى ، ولا الرء المفتوحة كالدَّكْرَى ، والألف في الوقف أقبل للإمالة لقصد البيان ، كما قلنا في باب الوقف على نحو أفعى ؛ فأميل ما قبل هاء التأنيث ؛ إذ لا يكون إلا في الوقف ، تشبيهاً للهاء بالألف الموقوف عليها ، وأيضاً الهاء خفية ، فكان الفتح في الآخر ، والآخر محل التغيير ؛ فاجتماع هذه الأشياء حسن إمالة ما قبل هاء التأنيث ، قال سيبويه : إمالة ما قبل هاء التأنيث لغة فاشية بالبصرة والكوفة وما قرب منهما

قوله « وتحسن في نحو رحمة » أى : إذا لم يكن ما قبل الهاء لاء ولا حرف استعلاء ، وتقبح في الرء لأن إمالة فتححتها كإمالة فتححتين ، لتكرار الرء ، فالعمل في إمالتها أكثر

قوله « وتتوسط في الاستعلاء » لأنه لما أجرى الهاء مجرى الألف لم يكن كالشبه به مطلقاً ، فلم يمنع المستعلى الإمالة ههنا بالسكينة كما منعه هناك ، بل

فسكون (فإذا وردت يوماً ويوماً لا قيل : وردت غداً ، فإذا ارتفعت عن الغب فالظم. الربع ، وليس في الورد ثلث ، ثم الخمس إلى العشر ، فإذا زادت فليس لها تسمية ورد ، ولكن يقال : هي ترد عشراً وغداً ، وعشراً وربعاً ، إلى العشرين ؛ فيقال حينئذ : ظمؤها عشراً ، فإذا جاوزت العشرين فهي جوازي. اهـ ، وأسماء الأظماء المذكورة كلها بكسر فسكون كما ضبطنا في « رفه »

توسط الإمالة معه في الحسن والقبح. ، ولم تقبح قبح إمالة فتحة الراء ؛ لأن سبب قبحها — كما قلنا — كون إمالة فتحها كإمالة فتحتين ، وليست إمالة فتحة المستعلي كذلك ، وليس استقباح إمالة فتحة الراء وتوسط إمالة فتحة المستعلي لكون الراء أقوى في الاستعلاء من المستعلي ؛ لأننا قد ذكرنا أن المستعلي أقوى منها ، وهي ملحقة بالمستعلي ومشبهة به ، فلا تبلغ درجته ، والمرور عن الكسائي إمالة ما قبل هاء التأنيث مطلقا ، سواء كان من حروف الاستعلاء أولا ، إلا إذا كان ألفا كالصلاة ، واختار له أهل الأداء طريقا آخر ، وهو إمالة ما قبل الهاء ، إلا إذا كان أحد الحروف العشرة ، وهي قولك « حق ضغط عص خطا » كالنطيحة والحاقة وقبضة وبالغة والصلاة وبسطة والقارعة وخصاصة والصاخة ^(١) والموعظة ، وذلك لأن « قط خص ضغط » من هذه العشرة حروف الاستعلاء ، والحاء والعين شبهتا بالحاء والغين ؛ لكونهما حلقين مثلهما ، وأما الألف فلو أميلت لأميل ما قبلها ، فكان يظن أن الإمالة للألف لا للهاء ، أو كان أحد حروف أ كهر ^(٢) ؛ فإنه إذا جاءت قبل الهاء وقبلها إمالة ساكنة أو كسرة كالأيكة ^(٣) والخالطة والآلهة والخافرة ؛ أميلت فتحها ، وكذا إن كان

(١) الصاخة : في الأصل اسم فاعل من صخ يصخ - كشد يشد - لذا ضرب بشيء صلب على مصمت ، ثم قيل للصيحة : صاخة ؛ لكونها تصم الأذان بشدتها ، وسميت القيامة صاخة بما يتقدمها من صيحة الملك ، ويقال للداية أيضا : صاخة (٢) أ كهر : قد جمع في هذه الكلمة حروفا تمنع من إمالة الفتحة ، ومع هذا فلهذه الكلمة معنى لغوي ؛ فقد تكون فعلا مضارعا ماضيه كهره - كمنع - إذا قهره أو انتهره ، وقرئ قوله تعالى (وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) بالكاف بدل القاف ، وقد تكون أفضل تفضيل من هذا

(٣) الأيكة : واحدة الأيكة ، وهو الشجر الكثير الملتف ، والأيكة أيضا الغيضة تنبت السدر والأراك ، وقوله تعالى (كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ)

بين الكسرة وحروف أ كهر حرف ساكن كعبرة ووجهة ، أما إذا كان قبل حروف أ كهر ضمة أو فتحة كالتَّهْلُوكَة والمَيْسَرَة لم تمل ^(١) ، وكذا إن جاء قبلها ألف كالمستغاثه ، وإنما ألحقوا حروف أ كهر بحروف الاستعلاء لمشابهة الهمزة والهاء للعين والحاء المستعملين في كونها حلقية وكون الكاف قريبة من مخرج القاف الذى هو مستعمل ، وكذا الراء ؛ لأن فتحها كفتحتين كما ذكرنا ، وإنما ألحقوها بالمستعملة إذا لم يكن قبلها ياء ولا كسرة لأن ذلك ينقص من مشابقتها للمستعملة ، وأما الألف قبل أ كهر فإنما منعت لكونها ضد الإمالة

قال « وَالْحُرُوفُ لَا تَمَالُ ؛ فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا فَسَكَاتُ الْأَسْمَاءِ ، وَأُمِيلَ بَلَى وَيَا وَلَا فِي إِمَّا لَا لِتَضَمُّنِهَا الْجُمْلَةَ ، وَغَيْرُ الْمُتَمَكِّنِ كَالْحَرْفِ ، وَذَا وَأَيَّ وَمَتَى كَسَبَلَى ، وَأُمِيلَ عَسَى لِمَجِيءِ عَسَيْتُ »

مالا
عمال

أقول : يعنى لا تمال الحروف لعدم تصرفها ، والإمالة تصرف ، فنحو إِمَّا وإلَّا وإن كان فيه كسرة لا يمال ، كما لا يمال حَتَّى وألَّا وهَلَّا ؛ فإن سميت بمثل هذه الحروف كانت كالأسماء : إن كان فيها سبب الإمالة أميلت ، كألف حَتَّى وألَّا وهَلَّا ، لأنها طرف رابعة كألف حُبَلَى ، فتثنيته على حَتَّىَّانَ وألَيَّانَ وهَلَيَّانَ ، وكذا إن سميت بإل ؛ لأن الكسرة سبب الإمالة ، مع أن الألف طرف ، ويثنى بالواو نحو إَلَوَّانَ ، كما ذكرنا في باب المثني ، وعلى ما ذكره المصنف - وهو أن الكسرة لا تأثير لها مع الألف التى عن الواو - ينبغى أن لا تمال ، ولو سميت بَعَلَى وَعَدَا وَخَلَا الحرفيتين وبأما وألَّا لم تمل ؛ إذ لا سبب للإمالة ، وإنما أميل بَلَى لجواز السكوت

قال القاضى البيضاوى : « الايكة غيضة تلبث ناعم الشجر ، يريد غيضة بقرب .

مدين تسكنها طائفة بعث الله إليهم شعبيا وكان أجنيبا منهم » اه

(١) كذا فى . الأصول كلها ، والواجب أن يقول « فأنها لا تمال » لأنه يجب

اقتران الفاء بما بعد تالى أما

عليها وتضمنها معنى الجملة ، إذ تقول في جواب من قال أما قام زيد « بلى » أى : بلى قام ، فصار كالفعل المضمر فاعله نحو غزا ورمى فى الاستعلاء ، فأميل لمشابهته الفعل ، وكذا أميل بالتضمنها معنى الفعل ، وهو دعوت وناديت ، فصارت كالفعل ؛ مع أنه يحذف المنادى ويقدر فى نحو (يَأْلَيْتَ) و (أَلَا يَاسْجُدُوا) فيصير كالفعل المضمر فاعله ، وكذا « لا » أى فى « إِمَالًا » إذ يحذف الشرط بعدها ، تقول لشخص : افعَلْ كذا ، فيأبى ، فتقول له : افعَلْ هذا إِمَالًا : أى إِمَالًا تفعل ذاك ، وإذا انفردت لآعن إِمَالَم تمل وإن كانت كبرى فى الإغناء عن الجملة ، لكونها على حرفين ، وأما فلائن معها الياء وهو سبب الإمالة ، وحكى قطرب إمالة لآمن دون إِمَالًا نحو لا أفعَلْ ؛ لإفادتها معنى الجملة فى بعض الأحوال كبرى .

قوله : « وغير المتمكن كالحرف » لأن غير المتمكن لعدم تصرفها تكون كالحرف ، فإن سميت بها كانت كالحروف المسمى بها : إن كان فيها سبب الإمالة أميلت ، كإِذَا ، للكسرة ، وإِنَّمَا أميل « ذَا » فى الإشارة لتصرفها ؛ إذ توصف وتصغر ويوصف بها ، بخلاف ما الاستفهامية فانها لاتصغر ، وأما أَنَّى وَمَتَى فإِنَّمَا تَمَالَان — وإن لم يسم بهما أيضاً — لاغنائهما عن الجملة ، وذلك لأنك تحذف معهما الفعل ، كما تقول : متى ؟ لمن قال سار القوم ، وكذا قوله :

١٢٦ — * أَنَّى وَمِنْ أَيْنَ آبَكَ الطَّرَبُ ^(١) * *

(١) هذا صدر بيت من المنسرح ، وعجزه :

* مِنْ حَيْثُ لَا صَبَوَةٌ وَلَا رَيْبُ *

وهو مطلع قصيدة طويلة للكثير بن زيد الأسدى مدح بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : مدح بها على بن أبى طالب فورى عنه بذكر النبى صلى الله عليه وسلم خوفاً من بنى أمية . والاستشهاد بالبيت على أن « أنى » قد يستغنى بها عن الجملة ، فيكون التقدير فى البيت أنى آبك الطرب ؛ لحذف الفعل

فلا تمالان إذن ، إلا في الاستفهام ، لأنه إنما يحذف الفعل بعدهما فيه بخلاف ما إذا كانتا للشرط .

قوله : « وَأَمِيلَ عَسَى » إنما ذكر ذلك وإن كان فعلا لثلاث يظن به أن عدم تصرفه ألحقه بالأسماء غير المتمكنة في عدم جواز الامالة ، فقال : الفعل وإن كان غير متصرف فتصرفه أقوى من تصرف الاسم غير المتمكن والحرف ؛ لأنه ينقلب ألفه ياء أو واوا إذا كان يائياً أو واوياً عند لحوق الضائر بها ، وإنما أميل أسماء حروف التهجى - نحو با ، تا ، ثا - لأنها وإن كانت أسماء مبنية كذا وما لكن وضعها على أن تكون موقوفا عليها ، بخلاف إذا وما ، فأميلت لبيان ألقاتها ، كما قلبت ألف نحو أفعى في الوقف ياء ، كما سرف في باب الوقف ، والدليل عليه أنها لأعمال إذا كملت بالمد نحو باء وتاء ، وذلك لأنها لا تكون إذن موقوفا عليها ، ولقوة الداعي إلى إمالتها أميلت مع حرف الاستعلاء ، نحو طا ، ظا ، بخلاف طالب وظالم .

قال : « وَقَدْ تَمَالُ الْفَتْحَةُ مُنْفَرِدَةً نَحْوُ مِنَ الضَّرَرِ وَمِنَ الْكِبَرِ وَمِنَ الْمَحَاذِرِ »

امالة
الفتحة
منفردة

أقول : الراء المكسورة قد تمال لها الفتحة التي قبلها بلا فصل ، سواء كانت على الراء كالضَّرَرِ أو على حرف الاستعلاء كالمَطَرِ أو على غيرهما كالْكِبَرِ والمُحَاذِرِ ، وتمال أيضا الضمة التي قبلها نحو من السَّهْرِ ومن المنقر ، وهو الركبة الكثيرة الماء ، ومن السَّرَرِ ^(١) ، وإذا أملت فتحة الذال في المحاذِر لم تُمل الألف التي قبلها ؛ لأن الراء لاقوة لها على إمالة فتحة ما قبلها مع إمالة الألف

من الأول لدلالة الثاني عليه . والطرب : خفة تعترى الانسان من حزن أو فرح ، والصبوة : الصبا ، والريب : جمع ريبة ، وهى الشبهة ، ومعنى البيت : كيف طربت مع كبر سنك ومع عدم وجود داعى الطرب

(١) السرر - بضمتين - : ما تقطعه القابلة من سرّة الصبي

التي قبل تلك الفتحة ، بل لا تقوى إلا على إمالة حركة قبلها : متصلة بها كما ذكرنا ، أو منفصلة عنها بحرف ساكن ، كما تميل فتحة مِنْ عَمْرٍ وضمّة مِنْ عَمْرٍ وكذا إذا كان الساكن واوا نحو ابن أمّ مَدْعُور وابن نور ، قال سيبويه : « تميل الضمة وتشمها شيئاً من الكسرة ؛ فتصير الواو مشمة شيئاً من الياء وتتبع الواو حركة ما قبلها في الإشمام كما تبتع الألف ما قبلها في الإمالة ؛ فإن هذا الإشمام هو الإمالة » وقال الأخفش : « الألف لا بد لها من كونها تابعة لما قبلها ، وليس الواو كذا ؛ فإنها قد لا يكون ما قبلها مضموماً » فعلى قوله تجيء بالواو صريحة غير مشمة شيئاً من الياء بعد الضمة المشمة كسرة ، وما ارتكبه الأخفش يتعذر اللفظ به ولا يتحقق ، وأما قوله « قد لا يكون ما قبلها مضموماً » فنقول : أما الفتح فسلم أنه يجيء الواو الصريح بعده ، كقوله ، وأما الكسر والضم المُشَمَّ كسراً فلا يجيء بعدهما الواو الساكنة إلا مُشَمَّة ياء ، وعليك بالاختبار ، وإن كان قبل الراء المكسورة ياء ساكنة قبلها فتحة نحو بَغِيرٍ وَبَحِيرٍ فلا يجوز إشمام الفتح شيئاً من الكسر ؛ لأن إشمام الفتح الكسر لا يبين إذا كان بعده ياء كما يبين إشمام الضم الكسر إذا كان بعده واو ، نحو مِنْ نُورٍ ، وقد يمال أيضاً لكسرة الراء فتحة ما قبلها وضمته — وإن كانتا منفصلتين في كلمة أخرى — نحو إن خَبَطَ رِيَّاحٌ ^(١) وهذا خَبَطُ رِيَّاحٍ ، كالمطر والمنقر ، فهو كي إمالة الألف والفتحة في قفار رِيَّاحٍ ، ونحو خَبَطَ الرِّيحُ أبعد ؛ لكون ساكن بين فتحة الطاء وكسرة الراء ، ونحو خَبَطَ فَرِيدٌ أبعد ؛ لكون حرف متحرك بينهما .

واعلم أن المستعلى بعد الراء المكسورة يَمْنَعُ إمالة ما قبل الراء ، فلا يمال سين السَّرِق ^(٢) للقفاف كما مَنَعَ في نحو فارض وفارط ، على ما تقدم ، وأما قبل

(١) الخبط - بفتحيتين - : ورق العضاء من الطلمح ونحوه يضرب بالعصافيتناثر

ثم يعلف الابل

(٢) السرقة - بفتح فكسر - : مصدر سرق الشيء يسرقه سرقة ، وأما قبل

أخذه خفية

الراء المكسورة فلا يمنع ، ألا ترى إلى إمالة بالمطر ومن المنقر ؟ وذلك لما تكرر من كون الاستفال بعد الإصعاد أسهل من العكس ، وأما غلبة المستعلي قبل الألف الراء المكسورة بعدها ، نحو طارد وقارب وغارب ، فلأن أسباب الإمالة إنما تميل الحركة أولا ، ثم إن كان بعدها ألف أو واو ، كما في عالم ومن نور ، يتبعها في الإمالة ، ففي نحو طارد الفتحة إلى المستعلي أقرب منها إلى الراء المكسورة ، فلا جرم استولى عليها المستعلي ولم يُخَلَّهَا تؤثر فيها الراء ، وأما نحو بالمطر وطرب ، ومن المنقر ، فالراء قريبة من الحركة المراد إمالتها ؛ لأن الألف ليست بفاصلة بينهما فاستولت عليها وغلبت المستعلي لقوتها ؛ لأن كسرتها ككسرتين .
واعلم أن الفتحة من دون الألف لا تمال إلا لهاء التأنيث كحمر ، أو للراء المكسورة من بين أسباب الإمالة ، لقوتها من بينها بتكررها ، كما مر غير مرة .

قال : « تَخْفِيفُ الْهَمْزَةِ ؛ يَجْمَعُهُ الْإِبْدَالُ وَالْحَذْفُ وَيَيْنَ بَيْنَ :
أَيَّ بَيْنَهَا وَيَيْنَ حَرْفٍ حَرَكْتِهَا ، وَقِيلَ : أَوْ حَرْفٍ حَرَكَةٍ
مَا قَبْلَهَا ، وَشَرْطُهُ أَنْ لَا تَكُونَ مُبْتَدَأً بِهَا ، وَهِيَ سَاكِنَةٌ وَمُتَحَرِّكَةٌ ؛
فَالسَّاكِنَةُ تُبَدَّلُ بِحَرْفِ حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا : كَرَّاسٍ ، وَبَيْرٍ ، وَسُوتٍ ،
وَإِلَى الْهَدَاتِنَا ، وَالَّذِي تَيْنَ ، وَيَقُولُوا ذَنْ لِي »

تخفيف
الهمزة

أقول : قوله « يجمعه الإبدال والحذف ويئن بين » أي : لا يخرج من هذه الثلاثة ؛ لأن المجموع لا يخرج عن جامع ، ولو قال يجمع الإبدال والحذف وبين بين لم يفهم منه أنه لا ينقسم إلى غير هذه الثلاثة ؛ لأن الشيء ربما يجمع الشيء ويجمع غيره ، كما أن الاسم يجمع المنصرف وغير المنصرف ويجمع أيضا المبني قوله « بينها وبين حرف حركتها » أي : بين الهمزة والواو إن كانت مضمومة ،

وبينها وبين الألف إن كانت مفتوحة ، وبينها وبين الياء إن كانت مكسورة
قوله «أَوْحَرْفٍ حَرَكَهَ مَا قَبْلَهَا» يعنى قال بعضهم : بَيْنَ بَيْنٍ عَلَى ضَرِيْنِ :
أحدهما ما ذكر ، والثانى أن يكون بينها وبين حرفٍ حركة ما قبلها ، وهذا الثانى
على قول هذا القائل أيضا لا يكون فى كل موضع ، بل فى المواضع المعينة ، كما فى
سُئِلَ وَمُسْتَشْهُرٌ تُونَ ، على ما يجىء

قوله « وشرطه أن لا تكون مُبْتَدَأُ بِهَا » أى : شرط تخفيف الهمزة ، ولا
يريد بكونها مبتدأ بها أن تكون فى ابتداء الكلمة ، لأنها تخفف أيضا فى ابتداء
الكلمة بالحذف فى نحو (قَدْ أَفْلَحَ) والقلب فى (الْهَدَى اتِنَا) ونحوه ، بل المراد
أن تكون فى ابتداء الكلام ، وإنما لم تخفف إذن لأن إبدالها بتدوير حركة
ما قبلها كما يجىء ، وكذا حذفها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، وكذا الجمعولة
بين بين البعيد تَدْبَرُ بحركة ما قبلها ، وإذا كانت فى ابتداء الكلام لم يكن
قبلها شىء ، وأما بَيْنَ بَيْنَ المشهور فيقر بها من الساكن ، كما يجىء ، والمبتدأ به
لا يكون ساكناً ولا قريباً منه ، ولم تُخَفَّفْ فى الابتداء نوعاً آخر من التخفيف
غير الثلاثة الأنواع المذكورة ؛ لأن المبتدأ به خفيف ؛ إذ الثقل يكون فى
الآخر ، على أنه قد قلبت الهمزة فى بعض المواضع فى الابتداء هاء ، كَهَرَّخْتُ
وَهَرَّخْتُ وَهَيْالُكَ ، ولكن ذلك قلب شاذ

ثم اعلم أن الهمزة لما كانت أدخلت الحروف فى الحلق ولها نبرة ^(١) كرية
تجرى مجرى التهوع ^(٢) ثقلت بذلك على لسان المتلفظ بها ؛ فخففها قوم ، وهم أكثر

(١) النبرة : ارتفاع الصوت ، يقال : نبر الرجل نبرة ، إذا تكلم بكلمة فيها علو ،

قال الشاعر

إِنِّى لَأَسْمَعُ نَبْرَةً مِنْ قَوْلِهَا فَأَكَادُ أَنْ يُغْشَى عَلَى سُرُورًا

(٢) التهوع : تكليف القىء ، وفى الحديث : كان إذا تسوك قال : أعْ أعْ ،

كأنه يتهوع

أهل الحجاز ، ولاسيا قريش ، روى عن أمير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه :
نزل القرآن بلسان قريش ، وليسوا بأصحاب نهر^(١) ، ولولا أن جبرائيل عليه
السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا ، وحققها غيرهم ،
والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف ، والتخفيف استحسان .

فنبول : إذا خفت فيما أن تكون ساكنة أو متحركة ، وهذه قسمة
الحصيرة ، فالساكنة تبدل بحرف جرّكة ماقبلها ، إذ حرف العلة أخف منها ،
وخاصة حرف علة ماقبل الهمزة من جنسه ، وحركة ماقبلها إما أن تكون فى كلمة
الهمزة أولا ، وفى الأول إما أن تكون الهمزة فى الوسط كرأس وبئر ومؤمن ،
أو فى الآخر كلم يقرأ ولم يردؤ ولم يقرىء ، وفى الثانى فى نحو (الهدى اثنتا)
و (الذى أوئمن) و (يقول ائذن) وإنما لم تجعل بين بين إذ لا حركة لها
حتى تجعل بينها وبين حرف حركتها ، ولم تحذف لأنها إنما تحذف بعد إلقاء
حركاتها على ماقبلها لتكون دليلا عليها ، والحركة إنما تلقى على الساكن ، لا على
المتحرك .

قال : « وَالْمُتَحَرِّكَةُ إِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ وَهُوَ وَاوْ أَوْ يَاءٌ
زَائِدَتَانِ لِيَغَيِّرَ الْإِلْحَاقُ قُلِبَتْ إِلَيْهَا وَأُدْغِمَتْ فِيهَا ، كَخَطِيقَةٍ وَمَقْرُوءَةٍ
وَأَفَيْسٍ ، وَقَوْلُهُمُ التَّزِمَ فِي نَبِيٍّ وَبَرِيَّةٍ ، غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَلَكِنَّهُ
كَثِيرٌ ، وَإِنْ كَانَ أَلِفًا فَبَيْنَ يَنَيْنِ الْمَشْهُورِ ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا
أَوْ مُمْتَلَأًا غَيْرَ ذَلِكَ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَيْهِ وَحُذِفَتْ ، نَحْوُ مَسَلَةٍ ،
وَحَبٍّ ، وَشَيْءٍ ، وَسَوٍ ، وَجَيْلٍ ، وَحَوْبَةٍ ، وَأَبُو ثَوْبٍ ، وَذَوْمَرُهُمْ ،
وَاتَّبَعِي مَرَهُ ، وَقَاضُوْبِيكَ ، وَقَدْ جَاءَ بَابُ شَيْءٍ وَسَوْءٍ مُدْغَمًا أَيْضًا ،

(١) النهر : الهمز ، ومصدر نهر الحرف ينبره نبراً إذا همزه ، وفى الحديث :
قال رجل للنبي صلى الله عليه وسلم : يانى الله ، فقال : لا تنبر باسمى : أى لا تهمز ، وفى
رواية فقال : أنا معشر قريش لا نبر

وَالْتَزِمَ ذَلِكَ فِي بَابِ يَرَى ، وَأَرَى يُرَى ؛ لِلسَّكُونِ ، بِخِلَافِ
يَنَأَى ، وَأَنَأَى يُنَأَى . وَكَثُرَ فِي سَلْ ، لِلْهَمْزِ تَيْنِ ، وَإِذَا وَقَفَ عَلَى
الْمُتَطَرِّفَةِ وَقَفَ بِمُقْتَضَى الْوَقْفِ بَعْدَ التَّخْفِيفِ ، فَيَجِيءُ فِي هَذَا الْخَلْبِ
وَبَرَى وَمَقَرُّو الشُّكُونِ وَالرَّوْمُ وَالْإِشْمَامُ ، وَكَذَلِكَ شَيْءٌ وَسَوْ ،
نَقَلَتْ أَوْ أَدْعَمَتْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَاقِبِلَهَا أَلِفًا إِذَا وَقَفَ بِالشُّكُونِ
وَجَبَّ قَلْبُهَا أَلِفًا ؛ إِذْ لَا نَقْلَ ، وَتَعَذَّرَ التَّسْهِيلُ ؛ فَيَعُورُ الْقَمَرُ وَالْتَطْوِيلُ
وَإِنْ وَقَفَ بِالرَّوْمِ فَالتَّسْهِيلُ كَالْوَصْلِ «

أقول : قد مضى حكم الهمزة الساكنة ، وهي قسم واحد ؛ إذ لا يكون
ماقبلها إلا متحركاً ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان ؛ بلى إن سَكُنَتْ للوقف وقبلها
ساكن — وذلك مما يجوز كما مضى في باب التقاء الساكنين — فقد يجيء حكمها ،
وأما المتحركة فعلى قسمين ، وذلك لأن ما قبلها : إما ساكن ، أو متحرك ، فإن
سكن ما قبلها فلا يخلو ذلك الساكن من أن يكون مما يجوز تحريكه ، أو لا يجوز ؛
فما لا يجوز تحريكه الألف والواو والياء الزائدتان في بنية الكلمة إذا كانتا مدتين ؛
أى يكون ما قبلهما من الحركة من جنسهما ، وكذا ياء التصغير ، نحو سائل ومقروه
وخطيئة وأقيس ، وإنما قلنا « الزائدتان في بنية الكلمة » لأنهما إن كانتا
أصليتين كالسوء^(١) والسبي^(٢) قَبِلَتَا الحركة ؛ لأن فاء الكلمة وعينها ولاهما
مما لا يمتنع من قبول الحركة وكذا يقبلان الحركة إذا لم يكونا من بنية الكلمة ،
نحو اتبعوا أمرهم ، واتبعى أمرهم ؛ إذ الواو والياء كلتان مستقلتان تحتملان الحركة نحو
أخشون وأخشين ، وأجرى مجراها واونحو : مُسَلِّمُوا أَيْك وَيَاء مُسَلِّمِي أَيْك ؛
لأنهما في الحقيقة ليستا زائدتين في بنية الكلمة ؛ لكونهما لمعنى كالتنوين ،

(١) السوء - بالضم - : البرص ، وكل آفة

(٢) السبي - بالكسر - : اللبن يكون في أطراف الإخلاف

فيحتملان الحركة نحو مُصْطَفَوُ القوم ، وَمُصْطَفَى القوم ، وكذا إذا لم يكونا مديتين مع
كونهما في بنية الكلمة ، نحو حَوَّأَبَةٌ ^(١) وَجَيَّأَلٍ ^(٢) ؛ فإنهما للإلحاق في مقابلة
حرف أصلي ، وأما ياء التصغير فإنها وإن لم تكن مدة لكنها موضوعة على
السكون ، ولهذا جاز نحو أَصَيِّمٌ كما مضى في باب التقاء الساكنين ، والذي يجوز
تحريكه ماعدا ما ذكرناه : صحيحا كان كَمَسَّأَلَةٍ ، أو حرف علة كالواو والياء
للإلحاق نحو حَوَّأَبَةٍ ، وَجَيَّأَلٍ ، أو الواو والياء للضمير نحو اتَّبِعُوا أَمْرَهُ ، واتبعوا
أَمْرَهُ ، وكذا إن كانتا علامتي المثني والجمع ، كقاتلو أبيك ، وكقاتلي أبيك ،
أو كانتا من أصل الكلمة سواء كان حركة ما قبلهما من جنسهما كالسوء والسيء*
وذو إبل ، وبذئ إبل ، وَضَرَبَ هُوَ أُمَّهُ ، وَتَضَرَّبَ هِيَ أَبَاهُ ، وفي أبيه ، وفي
أُمِهِ ، أو لم تكن كسَوَّأَةٍ ^(٣) وَجَيَّئَةٍ ، فالواو والياء اللتان لا تقبلان الحركة إذا
وليهما الهمزة وقصد التخفيف قلبت الهمزة إلى الحرف الذي قبلها وأدغم فيها ، نحو
مَقْرُورٍ وَنَبِيٍّ وَأَفَيَّسٍ وهو تصغير أفؤس جمع فأس

وقول المصنف « زائدتان لغير الإلحاق » يعني زائدتين في بنية الكلمة حتى
يخرج قاضو أبيك ، واتبعوا أمره ، وإنما لم تحذف إذا كان قبلها حرف علة
لا يقبل الحركة ؛ لأن قياس حذفها — كما سر — أن تنقل أولا حركتها إلى
ما قبلها لتدل عليها ، وكذا لم نجعل بَيْنَ بَيْنَ ، لئلا يلزم شبه ساكنين ، فلما

(١) الحوَّأَبَةُ : الضخم من الدلاء والعلاب

(٢) الجَيَّأَلُ : الضمع ، والضخم من كل شيء ، قال في اللسان : « قال أبو علي
النحوى : وربما قالوا جيل - بالتخفيف - ويتركون الياء مصححة ؛ لأن الهمزة
وإن كانت ملقاة من اللفظ فهي مبقاة في النية معاملة معاملة المثبتة غير المحذوفة ، ألا ترى
أنهم لم يقابروا الياء ألفاً كما قلبوها في ناب ونحوه ؛ لأن الياء في نية السكون ؟ قال :
والجمال الضخم من كل شيء » اهـ

(٣) السوءة : الفرع ، والفاحشة ، والحلة القبيحة

امتنعوا قصد التخفيف بالإدغام وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء ،
لكنهم اقتنعوا في الإدغام بأدنى مناسبة ، وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر ؛
لاستكراهم الهمزة وانسداد سائر أبواب التخفيف كما مر ، ولهذا قلبوا الثانية
للإدغام إلى الأولى ، مع أن القياس في إدغام المتماثلين — كما يجيء في باب —
قلب الأولى إلى الثانية ؛ لأن حاملهم على الإدغام مع تباعد المخرجين قصد تخفيف
الهمزة المستكرهة والفرار منها ، فلو قلبوا الأولى إلى الثانية لوقعوا في أكثر مما
فروا منه .

قوله « في نبي وبرية » قال سيبويه : « ألزهما أهل التحقيق البدل ، قال :
وقد بلغنا أن قوما من أهل التحقيق يقولون : نبي ، وبرية ؛ وذلك قليل
ردى » يعني قليل في كلام العرب ردى فيه ، لأنه ردى في القياس ، وهي
ثابتة في القراءات السبع ، ومذهب سيبويه أن النبي مهموز اللام ، وهو الحق ، خلافا
لمن قال : إنه من النبوة ؛ أي الرفعة ، وذلك لأن جمعه نُبَيّاء ، وإنما جمع على أنبياء
— وإن كان أفعلاءً تجمع فَعِيلُ المَعْتَلِ اللام كصفي وأصفياء وفُعلاءُ جمع
الصحيح اللام ككرماء وظرفاء — لأنهم لما ألزموا واحده التخفيف صار كالمعتل
اللام ، نحو سخي ، وكذا ألزم التخفيف في مصدره كالنبوة ، وجاء في السبع
النبوة — بالهمز ، ولما رأى المصنف ثبوت النبي والبرية مهموزين في السبع
حكم بأن تخفيفهما ليس بلازم ، وكذا ورد في السبع النبوة بالهمز ، ومذهب
سيبويه — كما ذكرناه — أن ذلك ردى مع أنه قرى به ، ولعل القراءات السبع
عنده ليست متواترة ، وإلا لم يحكم برداء ما ثبت أنه من القرآن الكريم ،
تعالى عنها

وأما القسم الثاني : أي الواو والياء القابلتان للحركة ؛ فالقياس فيه نقل حركة
الهمزة إليهما وحذفها ، وإنما لم تستثقل الضمة والكسرة على الواو والياء في قاتلوا

أُمَّكَ ، وَجَازَرُوا إِبْلِكَ ، وَبَقَاتِلُ أُمَّكَ ، وَأَخْلَبْنِي إِبْلَكَ ؛ لِأَنَّ الْحَرَكَتَيْنِ لَيْسَتَا فِي الْأَصْلِ لِحَرْفِ الْعَلَةِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ قَاضِيٍّ وَقَاضِيٍّ ؛ فَإِنَّ حَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ وَإِنْ كَانَتْ عَارِضَةً عَلَى الْحَرْفِ لَكِنَّا حَرَكَاتُهَا ، وَلَيْسَتْ بِمَنْقُولَةٍ إِلَيْهَا فَهِيَ الْأَزْمُ مِنَ الْحَرَكَاتِ الْمَنْقُولَةِ ، قَالَ سَيْبَوِيهِ : بَعْضُ الْعَرَبِ يَدْغُمُ آخِرَ الْكَلِمَةِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ الْمُبْدَلَيْنِ عَنِ الْهَمْزَةِ الْمَفْتُوحَةِ الْكَائِنَةِ فِي صَدْرِ كَلِمَةٍ بَعْدَهَا ، نَحْوُ أَوَّنتَ وَأَبُو يُؤَبِّ وَأَرْمِيَّ بَاكَ ، فِي : أَوَّنتَ ، وَأَبُو يُؤَبِّ ، وَأَرْمِيَّ أَبَاكَ ، وَكَذَا جَمِيعُ الْمَنْفَصَلَةِ بِشَرْطِ كَوْنِهَا مَفْتُوحَةً ، قَالَ : وَإِنْ كَانَتْ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ حَذَفُوا ، نَحْوُ سَوَّةٍ وَحَوَّبَ ، قَالَ : وَقَدْ قَالَ بَعْضُ هَؤُلَاءِ فِي الْمَتَصِلَةِ أَيْضًا سَوَّةٌ وَضُوٌّ ، وَجَبِيلٌ وَمَسْوَةٌ ، وَمُسِيٌّ ؛ جَعَلُوا الْوَاوَاتِ وَالْيَاءَاتِ كَحُرُوفِ الْمَدِّ الزَّائِدَةِ فِي مَقْرُوءٍ وَنَجِيٍّ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِدْغَامُ فِي مَشْيَةٍ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا ، وَأَمَّا الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ وَالْمَضْمُومَةُ ضَمَّةً وَكُسْرَةً لَازِمَتَيْنِ أَوْ كَلَّازِمَتَيْنِ فَلَا يَدْغُمُ فِيهَا فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِثِقَلِهِ ؛ فَلَا يُقَالُ فِي أَبُو أُمَّكَ وَأَبِي أُمَّكَ : أَبُوؤُمَّكَ وَأَبِي أُمَّكَ ، وَلَا فِي ذُو إِبِلٍ وَذِي إِبِلٍ : ذُوْإِبِلٍ وَذِيْ إِبِلٍ وَلَا فِي سُوءُوا ، وَأَسِيئِي : سُوءُوا ، وَأَسِيئِي ، لِأَنَّ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ كَاللَّازِمَتَيْنِ ، وَأَمَّا مَسْوَةٌ وَبِمُسِيٍّ فَإِنَّ الضَّمَّةَ وَالْكَسْرَةَ لِلْإِعْرَابِ ، وَهُوَ غَيْرُ ثَابِتٍ ، قَالَ : وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَنْقُلُ فَتْحَةَ الْهَمْزَةِ أَخِيرًا عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ قَبْلَهَا وَيَحْذِفُ ، بِجَاهِ الْقِيَاسِ ، نَحْوُ لَنْ يَجِيَّكَ ، وَلَنْ يَسُوكَ ، وَإِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً حَذَفَتْ الْهَمْزَةُ لِاسْتِقْطَالِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ ؛ فَيَقُولُ : هُوَ يَجِيَّكَ وَيَسُوكَ ، وَقَدْ يَحْذِفُ الْهَمْزَةُ الْمَفْتُوحَةُ نَحْوُ لَنْ يَجِيَّكَ وَلَنْ يَسُوكَ ، قَالَ : وَكَذَا يَحْذِفُ الْهَمْزَةَ مَطْلَقًا بِأَيِّ حَرَكَةٍ كَانَتْ إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا أَلْفٌ ؛ لِامْتِنَاعِ تَقْلُّ الْحَرَكَةِ إِلَيْهَا ، فَيَقُولُ : هُوَ يَشَا ؛ فَعَلَى هَذَا يَقُولُ فِي الْجَزْمِ وَالْوَقْفِ : لَمْ يَجِرْ ، وَلَمْ يَسْ ، وَلَمْ يَشْ ، وَجِهَ وَسُهُ وَشَهُ ؛ فَيَقَعُ الْجَزْمُ وَالْوَقْفُ عَلَى الْعَيْنِ ، وَعَلَى هَذَا يَقُولُ فِي الْمَنْفَصَلَةِ : يَرْمِ أَخُوَانَهُ ، بِحَذْفِ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ مَعَ كُسْرَتِهَا ؛ لِاسْتِقْطَالِ الْكَسْرَةِ عَلَى الْيَاءِ قَبْلَهَا ، ثُمَّ يَحْذِفُ يَاءَ بَرْمَى لِلْسَّاكِنَيْنِ ، قَالَ السَّيْرَفِيُّ : وَمِمَّا جَاءَ

من الشاذ نقل بعضهم حركة الهمزة المنفصلة إلى آخر الكلمة المتحركة بحركة بنائية ، نحو قَالَ أُسْحَقُ ، وَقَالَ أُسَامَةُ ، وإن كانت الحركة إعرابية لم ينقل ، فلا يقول : يقول أُسْحَقُ ، وَلَنْ يقول أُسَامَةُ ؛ احتراما لحركة الاعراب ، قال : وبعضهم يحذف الهمزة من غير نقل الحركة إلى آخر الكلمة ؛ فيقول : قَالَ أُسْحَقُ ، وَقَالَ أُسَامَةُ ، والأول أجود ، وقال بعضهم : تحذف الهمزة المنفصلة : أى التى فى أول الكلمة إذا وقعت بعد الألف فى آخر الكلمة ، فإن كان بعد الهمزة ساكن سقطت الألف للساكنين ، نحو مَا أَحْسَنَ زَيْدًا ، وَمَا أَمْرُكَ ، وإن كان بعدها متحرك بقى الألف نحو مَا شَدَّ : أى ما أشد ، قال :

١٢٧ — مَا شَدَّ أَنْفُسَهُمْ وَأَعْلَمَهُمْ بِمَا

يَحْمِي الدَّمَارَ بِهِ الْكَرِيمُ الْمُسْلِمُ^(١)

وربما حذف بلا علة ولا ضابط ، نحو ناسٍ ، فى « أناس » ، ومع ألف الاستفهام فى رأيت ، فيقال فى أَرَأَيْتَ : أريت ، وهو قراءة الكسائى فى جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأى المتصل به التاء والنون ، وقال أبو الأسود :

١٢٨ — أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ أَتَانِي فَقَالَ أَتَخِذْنِي خَلِيلًا^(٢)

(١) هذا بيت من الكامل لم نقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا على سابقه أو لاحقه ، وقوله « ما شدد أنفسهم » تعجب ، والذمار - ككتاب - : ما وراء الرجل مما يجب عليه أن يحميه ويدفع عنه ، وسعى بذلك لما يجب على أهله من التذمر له ، ويقال : فلان حامى الذمار ، وفلان أمتع ذماراً من فلان ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « ما شد أنفسهم » على أن أصله ما أشد أنفسهم ، تحذف الهمزة ، وذلك ضرورة من ضرائر الشعر

(٢) هذا بيت من المتقارب ، وقائله أبو الأسود الدؤلى ، وكان من حديثه أنه كان يجلس إلى فناء امرأة بالبصرة وكان يتحدث إليها ، وكانت جميلة ، فقالت له يوماً : يا أبا الأسود ، هل لك فى أن أتزوجك ، فأتى صنائع الكف ، حسنة التدبير ،

وإنما كثر ذلك في رأيت وأخواته لكثرة الاستعمال ، ألا ترى إلى وجوب الحذف في يَرى ، وأرى يُرى — كما يجيء — وعدم وجوبه في أخواته من يسأل وينأى ؟ فإذا دخلت على رأيت همزة الاستفهام شبهت بهمزة الإفعال ، فتحذف الهمزة جوازا ، وربما حذفت مع هل أيضاً تشبيها لها بهمزة الاستفهام ، قال :

١٢٩ — صَاحَ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ

رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَا قَرَى فِي الْعِلَابِ (١)

قائعة بالميسور؟ قال : نعم ، فلما تزوجها أسرعت في ماله وأفشت سره ، فجمع أهلها فقال لهم :

أَرَيْتَ امْرَأً كُنْتُ لَمْ أَبْلُهُ البيت

فَخَالَتُهُ ثُمَّ أَكْرَمْتُهُ فَلَمْ أَسْتَعِدْ مِنْ لَدَيْهِ فَتَيْلَا

وَأَلْفَيْتُهُ حِينَ جَرَّبْتُهُ كَذُوبَ الْحَدِيثِ سَرُوقًا بَخِيلًا

ثم أشهدهم أنها طلقها

وأرأيت : بمعنى أخبرني ، وهو معنى مجازي من باب إطلاق السبب وإرادة المسبب ، وقوله « لم أبله » معناه : لم أجربه ولم أختبره ، وفعله من باب نصر ، و « الخليل » في الأصل الصديق الخالص المودة ، وأراد به امرأته ، والقتيل : الشيء الحقير . والاستشهاد بالبيت في قوله « أرأيت » على أن أصله أرأيت ، حذفت الهمزة التي هي عين الفعل ، وقرأ السكسائي « أَرَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالَّذِينَ »

(١) هذا البيت لأسماعيل بن يسار مولى بني تميم بن مرة تميم قريش من كلمة له أولها :

مَا عَلَى رَسْمٍ مَنَزِلٍ بِالْجَنَابِ لَوْ أَبَانَ الْغَدَاةَ رَجَعَ الْجَوَابِ

والرسم : ما بقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، والجَنَاب : موضع بعينه ، وقرى : جمع ، والعلاب : جمع علبة - بضم العين وسكون اللام — وهي وعاء من

وربما قدمت الهمزة التي لو بقيت بحالها لكان تخفيفها بالحذف ؛ استكراها بالحذف ؛ فيقال في يَسْأَلُونَ : يَأْسُون ؛ لأن تخفيفها إذن بالقلب لا بالحذف ، قال :

١٣٠ — إِذَا قَامَ قَوْمٌ يَسْأَلُونَ مَلِيكَهُمْ عَطَاءً فَذَهَبَهُمُ الَّذِي أَنَا سَائِلُهُ^(١) ومثله في يَأْسُ يَأْسُ .

رَجَعْنَا إلى ما أَصْلَنَّا ؛ فنقول : وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت التخفيف لم يحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا ، نحو يَشَاء في يشاء ؛ لأن

جلده ، وقيل : من خشب ، ويجمع على علب أيضاً ، وعليه قول جرير :

لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرَها دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ

والاستشهاد بالبيت في قوله « هل ربت » على أن أصله هل رأيت ؛ فحذف الهمزة التي هي عين الفعل تشبيهاً لـ الاستفهامية بالهمزة لاشتراكهما في المعنى ، ورواه في اللسان « * صَاحِ يَا صَاحِ هَلْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ * » ورواه صاحب الأغاني « * صَاحِ أَبْصَرْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ * » ولا شاهد في البيت على الروايتين لما نحن بصدده ، ولكن في رواية الأغاني حذف همزة الاستفهام ، وأصله « صَاحِ أَبْصَرْتَ » كما حذفها الكميث بن زيد الأسدي في قوله :

طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِبًا مَنَى وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ أَرَادَ « أَوْ ذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ » فحذف الهمزة ؛ بدليل أنه يروى « أذو الشَّيْبِ يَلْعَبُ » .

(٤) هذا بيت من الطويل ، ولم نقف له على خبر ، ولا على نسبة ، ولا على سابق أو لاحق ، ودهماء : علم ، يجوز أن يكون لأنسان ، أو لفرس ، وهو خبر مقدم ، والاسم الموصول بعده مبتدأ مؤخر ، وجملة « أنا سائله » لا محل لها صلة ، والاستشهاد بالبيت في قوله « يَأْسُون » على أن أصله يَسْأَلُونَ فقدم الهمزة التي هي عين الفعل على فاء الفعل استكراها لتخفيفها بالحذف

الحذف حقه أن يكون بعد نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ونقل الحركة إلى ما قبلها محال ، وكذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء ساكنة ؛ للساكنين [ولا متحركة] ^(١) والإدغام ؛ لأن الألف لا يدغم كما يجيء في بابه ، فلم يبق إلا جملة بين بين المشهور ؛ لأنه وإن كان قريباً من الساكن إلا أنه على كل حال متحرك ، وهذا أمر مضطر إليه عند قصد التخفيف ؛ لانسداد سائر أبواب وجوه التخفيف ، ولم يكن بين بين البعيد ؛ إذ لا حركة لما قبلها .

قوله « وإن كان صحيحاً أو معتلاً غير ذلك » أى : غير حروف العلة التى تقدم أنها لا تحتل الحركة ؛ نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت ، وإنما لم تجعل بين بين لئلا يلزم شبه الساكنين ، فلا تجعل الهمزة بين بين إلا في موضع لو كان مكانها فيه ساكن لجاز ، إلا مع الألف وحدها ، نحو قائل وكساء كما ذكرنا ؛ للضرورة ، ولم يبدلوا حرف علة بلا نقل حركة ولا بعد نقلها ، قال سيبويه : لأنهم كرهوا أن يدخلوها في بنات الواو والياء ، وجوز السكوفيون وبعض البصريين — كأبى زيد — قلب الهمزة حرف علة من دون نقل الحركة على وجوه مختلفة من غير قياس وضبط ، فقالوا في رفء مصدر ^(٢) رفأت : رفوء ،

(١) فى الأصول التى بين أيدينا « وكذا لا يجوز قلبها واوا أو ياء ساكنة للساكنين والإدغام - الخ » والصواب ما أثبتناه وذلك لأن الاستدلال على امتناع جميع الفروض التى تحتلها الهمزة ، وقد أبطل إمكان تخفيفها بنقل حركتها إلى ما قبلها بسبب أن ما قبلها غير قابل للحركة ، وبقي الكلام فى تخفيفها بالقلب واوا أو ياء ، وهذا يحتل وجهين : أولهما أن تكون الواو أو الياء ساكنة ، وثانيهما أن تكون الواو أو الياء متحركة مع إدغام ما قبلها فيها ، وعدم جواز الأول لما يلزم عليه من التقاء الساكنين غير المغتفر ، وعدم جواز الثانى لما ذكره من أن الألف لا يدغم فيها

(٢) يقال : رفأ السفينة يرفؤها رفئا - من باب منع ؛ إذا أدناها من الشاطئ ، ورفأ الثوب يرفؤه رفئا ، إذا لام خرقة وضم بعضه إلى بعض ، وأصلح ما وهى

وفي خَبَاءٍ^(١) : خَبَوُ ، وهذا كما قالوا في الهمز الساكن المتحرك ما قبله نحو رَفَاتُ
وَنَشَاتُ : رَفَوْتُ وَنَشَوْتُ ، وفي خَبَاتُ وَقَرَأْتُ : خَبَيْتُ وَقَرَيْتُ ، وهذا عند
سيبويه ردى كله ، وأجاز الكوفيون قياساً قلب الهمزة المفتوحة خاصة ألفاً بعد
نقل حركتها إلى الساكن قبلها نحو المراءاة والكَمَاءِ ، وحكى سيبويه ذلك ، وقال :
هو قليل ، ولا يجوز نقل الحركة في باب اَنَاءُ طَرَ^(٢) لِإِلْزامهم نون اِنْفَعَلَ السكون
قوله « والتزم ذلك في باب يَرِي وَأَرَى يُرَى » كل ما كان من تركيب
رأى سواء كان من الرؤية أو من رأى أو الرؤيا إذا زدت عليه حرفاً آخر لبناء
صيغة وسكن رأؤه وجب حذف همزته بعد نقل حركتها ، إلا مرأى ، ومِرْآة ،
وذلك لكثرة الاستعمال ، وقد جاء إثباتها في الشعر نحو قوله :

١٣١ — أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ كَلَانَا عَلِمَ بِالثَّرَاهَاتِ^(٣)

منه ، وقد يخفف الفعل والمصدر فيقال : رفوت الثوب والسفينة رفوا ، ومنه .
قول أبي خراش الهذلي :

رَفَوْنِي وَقَالُوا : يَا خُوَيْلِدُ لَا تَرُعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ : هُمُ هُمُ
(١) الخبء : مصدر خبا الشيء يخبؤه - كمنعه يمنعه - إذا ستره ، والخبء
أيضا : اسم ما خبأته ، من باب تسمية المفعول بالمصدر ، ومنه قوله تعالى (وَهُوَ الَّذِي
يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ)

(٢) اناطر : مطاوع أطره ياطره أطرا - من باب ضرب ونصر - إذا عطفه
فانعطف : أى ثناه فانثنى

(٣) هذا بيت نسبته الزجاجي إلى سراقه البارقي من أبيات يقولها المختار بن
عبيد ، ونسبه الجاحظ في المحاسن والأضداد لرجل من خزاعة ، ولم يعينه ،
والآيات التي نسبت لسراقه هي :

أَلَا أَبْلِغُ أَبَا إِسْحَقَ أَنِّي رَأَيْتُ الْبُلُقَ دُهْمًا مُضْمَتَاتِ
أَرَى عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَيَّاهُ البيت

ويكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام في نحو رأيت كما ذكرنا .

قوله : « وكثر في سَلْ للهمزتين » استعمال اسأل أكثر من استعمال اجأز^(١) ونحوه ، فصار تخفيفه بنقل حركة همزته إلى ما قبلها وحذفها ، كثيراً ، بخلاف نحو اجأز ، ولو كان كثرة التخفيف للهمزتين فقط لكان اجأز مثله ، وبعد نقل حركة الهمزة إلى السين وحذفها قال المصنف : يلزم حذف همزة الوصل وإن كان حركة السين عارضة ؛ لأن مقتضى كثرة التخفيف فيه اجتماع الهمزتين ، ولو كانت الهمزة باقية لما بقيت حركتها على السين ؛ فحذفت همزة الوصل وجوبا ، وقال السيرافي : حكى بعض النحاة — يعنى الأخفش — إسأل نحو ألحمر ، قال : وينفسد

كفَرْتُ بِوَحْيِكُمْ وَجَعَلْتُ نَذْرًا عَلَى قِتَالِكُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ
وأبو إسحاق : كنية المختار ، ويروى في مكانه « * ألا من مبلغ المختار عنى * »
والباق : جمع أباق وهو من الخيل ما فيه سواد وبياض ، والدم : جمع أدهم ، وهو من الخيل مثل الأباق ، والترهات - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة أو مضمومة - : جمع ترهة - بضم التاء وتشديد الراء مفتوحة - وهى الباطل ، وما لا حقيقة له ، وكان سراقا قد وقع أسيراً فى يدى أعوان المختار فزعم له حين أمر المختار بقتله أنه رأى الملائكة على خيل بلق يقاتلون فى صفوف المختار ، وأنهم الذين أسروه ؛ فهذا معنى قوله « أرى عىنى ما لم ترأياه » . والاستشهاد بالبىة فى قوله « ترأياه » حيث أثبت الهمزة التى هى عين الكلمة لضرورة الشعر ، والاستعمال جار على تخفيف هذه الكلمة بحذف همزتها بعد نقل حركتها إلى ما قبلها كما ذكر المؤلف ، وقد رواه أبو الحسن الأخفش والزجاجى « * ما لم ترياه * » على الاستعمال المطرد ، وفيه حذف نون مفاعلتين

(١) - اجأز : فعل أمر من جأز يجأز جأراً - من باب منع - وجؤارا أيضاً ، إذا رفع صوته مع تضرع واستغاثة ، وفى الحديث : كأنى أنظر إلى موسى له جؤار إلى ربه بالتلبية ،

ماحكاؤه أنه ليس أحد يقول : أَقْلٌ وَلَا أَرْدٌ ، وَفُرْقَ بَيْنَ أَحْمَرَ وَإِسْلَ بَأْنَ أَصْلَ
السَّيْنِ الْحَرَكَةُ ، كَمَا فِي سَأَلَ ، وَلَامَ التَّعْرِيفِ أَصْلُهَا السَّكُونُ ، - يَوْقَالَ سَيْبُونِيَّةُ :
الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ هَمْزَةَ لَامِ التَّعْرِيفِ : تُشَبِّهُ هَمْزَةَ الْقَطْعِ فِي احْتَمَرَّ بِانْفِتَاحِهَا مَبْتَدَأَةٌ
وَبَثْبَاتِهَا فِي الِاسْتِفْهَامِ نَحْوَ آلَهِ ، وَفِي يَآلَهِ أَيْضًا

قوله « وَإِذَا وَقِفَ عَلَى الْمُتَطَرِّفَةِ » اعلم أنه إذا وقف على المتحركة المتطرفة
فإما أن يوقف على مذهب أهل التحقيق أو على مذهب أهل التخفيف ، فالأول
مضى حكمه مستوفى في باب الوقف ، وأما على مذهب أهل التخفيف فإنه تخفف
الهمزة أولاً ؛ لأن حالة الوصل متقدمة على حالة الوقف ، ونَقْلُ الهمزة حاصل حالة
الوصل ، فتخفف على ما هو حق التخفيف من النقل والحذف ، في نحو الخَبْءِ ،
والقلب والإدغام في نحو برىء ومقروء ، فيبقى الخَبُّ بتحريك الباء كالدم ، ثم يوقف
عليه بالسكون الحَضْ ، أو الروم ، أو الإِشْمَامُ ، أو التَضْعِيفُ ، ويبقى برىء ومقروء
مشددتين فيوقف عليهما بالإسكان والروم والإِشْمَامُ ، ويخفف نحو شئء وسوء
في حال الوصل بالنقل والحذف ، وهو الأصل ، والقلب والإدغام على قول
بعضهم ، كما ذكرنا ، ويجوز السكون والروم والإِشْمَامُ والتضعيف في الأول ،
ويجوز السكون والروم والإِشْمَامُ ولا يجوز التضعيف في الثاني

هذا إذا لم يكن ما قبل الهمزة فيه الألف ، فإن كان قبل الهمزة المتطرفة ألف ،
وقد ذكرنا أن تخفيف مثلها يجعلها بين بين المشهور ، فإذا خففتها كذلك ثم أَرَدْتَ
الوقف عليها فإن راعيت في الوقف التخفيف الذي كان في الوصل وأبقيته وهو
بين بين لم يجز لك إلا الوقف بالروم ؛ لأن تضعيف الهمزة لا يجوز ، ومع
الإِسْكَانِ الحَضْ والإِشْمَامُ — وهو الإسكان أيضاً — لا يجوز بين بين ؛ لأن
بين بين لا يكون إلا بشيء من الحركة ، وإن لم تراعى في الوقف تخفيف الوصل
وأردت الوجه المشهور من وجوه الوقف وهو الإسكان أسكنت الهمزة المجمولة
بين بين ، وجاز التقاء الساكنين ؛ لأنه في الوقف ؛ فبطل تخفيف بين بين

بالساكنها ؛ فقصدت تخفيفا آخر ، ولم يأت الحذف ؛ إذ ذلك إنما يكون بنقل الحركة إلى ما قبل الهمزة ، ولا تنقل الحركة إلى الألف ؛ فلم يبق إلا قلب الهمزة الساكنة ألفا ؛ لكون الألف قبلها بمنزلة الفتحة ؛ فصار نحو لم يقرأ ، ولا يكون مع الاسكان روم ولا إثمam ؛ لأن الحركة كانت على الحرف الذي هذه الألف بدل منه ، لا على الألف حتي ترام أو تشم ، كما قلنا في الوقف على هاء التأنيث ، وأيضاً فالروم بإبقاء بعض الحركة ، والألف الصريحة لا تحمل ذلك ، وهذا الوجه - أعنى الوقف بالاسكان وقلب الهمزة ألفا - أكثر في هذا الباب من الوقف بالروم ، والهمزة بين بين ، فإذا قلبتها ألفا وقبلها ألف نجاز لك إبقاء الألفين ؛ لأن الوقف يحتمل فيه الساكنان ؛ فيمد مدة طويلة في تقدير ألفين ، ويجوز حذف أحدهما ؛ لاجتماع المثليين ؛ فيمد مدة قصيرة بتقدير ألف واحدة ، وإن كانت الهمزة منصوبة منونة فليست متطرفة ؛ فلا يحى فيها هذه الفروع ؛ بل يقلب التنبوين ألفا نحو دعاء ، وعشاء

قال : « وَإِذَا كَانَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكٌ فَتَسْعُ : مَقْتُوحَةٌ وَقَبْلَهَا الثَّلَاثُ ، وَمَكْسُورَةٌ كَذَلِكَ ، وَمَضْمُومَةٌ كَذَلِكَ ، نَحْوُ سَأَلَ وَمِائَةً وَمُؤَجَّلٍ وَسَمٍ وَمُسْتَهْزِئِينَ وَسُئِلَ وَرَأَوْفٍ وَمُسْتَهْزِئُونَ وَرُؤُوسٍ ؛ فَنَحْوُ مُؤَجَّلٍ وَآوٍ ، وَنَحْوُ مِائَةٍ يَأَى ، وَنَحْوُ مُسْتَهْزِئُونَ وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورُ ، وَقِيلَ : الْبَعِيدُ ، وَالتَّبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُورُ ، وَجَاءَ مِنْسَأَةٌ وَسَأَلَ ، وَنَحْوُ الْوَاجِبِ وَصَلًا ، وَأَمَّا :

* يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِبٍ * فَعَلَى الْقِيَاسِ ، خِلَافًا لِسَبْيَوَيْهِ »
أقول : اعلم أن الحكم المذكور في المتبصل جار في المنفصل سواء ، وأمثله قال هذا [غلام] أحمد ، وبغلام أبيك ، وإن غلام أبيك ، وقال إبراهيم ، وبغلام إبراهيم ، وهذا مال إبراهيم ، وإن غلام أختك ،

وبعلام أختك ، وهذا مال أختك ؛ إذا قصدت تخفيفها متصلة كانت أو منفصلة قلبت المفتوحة المكسور ما قبلها كمائة ياء مخضه ؛ لتعذر حذفها ؛ إذ لا تحذف إلا بعد نقل الحركة ، ولا تنقل الحركة إلى متحرك ، ويتعذر التسهيل أيضاً ؛ إذ نصير بين الهمزة والألف ؛ فلما استبحال مجيء الألف بعد الكسرة لم يُجَوِّزوا مجيء شبه الألف أيضاً بعدها ، وكذا قلب المفتوحة المضموم ما قبلها واوا مخضه كمؤجل ؛ لمثل ما ذكرنا في مائة ، فبقى بعد المثلثين سبعة أمثلة ، وتسهل كلها بين المشهور عند سيبويه ، وإنما لم تخفف بالحذف لتحرك ما قبلها ، ولم تخفف بالقلب كما في المثلثين ؛ لأن القصد التخفيف ، وقد حصل بتسهيلها بين بين ، والأصل عدم إخراج الحرف عن جوهره ، وأما في المثلثين فالقلب كالاضطر إليه كما ذكرنا ، ومعنى التسهيل أن تأتي بها بين الهمزة وبين حرف حركتها ، وتجعل الحركة التي عليها مختلصة سهلة بحيث تكون كالساكنة وإن لم تكنها ، فهذا لم تسهل الساكن ما قبلها لئلا يكون كالجمع بين الساكنين ، بلى يجوز ذلك إذا اضطر إليه ، وذلك إذا كان قبلها ألف ، لتعذر سائر أنواع التخفيف كما ذكرنا ، ولكون اللدني الألف أكثر منه في سائر حروف اللين فيصح الاعتماد عليه كالمتحرك ، كما صر في باب التقاء الساكنين ، وذهب الكوفية إلى أن المسهلة ساكنة ، واحتج على تحريكها سيبويه بحجة لامدفع لها ، وهي أنها تسهل في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت ، كقول الأعشى :

١٣٢ — أَنَّ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبَهُ

رَيْبُ الْمَنُونِ وَدَهْرٌ مُتَبَلِّ خَيْلٍ (١)

(١) هذا بيت من بحر البسيط من لامية الأعشى التي أولها :

وَدَعَّ هُرَيْرَةً إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلٌ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ

والأعشى : الذي لا يبصر بالليل ، ويقال للذي لا يبصر بالنهار : أجهر ، والريب

وعند الأخفش تُسهل السبعة بين بين المشهور ، إلا اثنتين منها : المضمومة المكسورة ما قبلها كالمستهزئون ، والمكسورة المضمومة ما قبلها كسئيل ، قال : تقلب الأولى ياء محضة والثانية واوا محضة ، إذ لو سهّلنا لكانت الأولى كالواو الساكنة ، ولا تجيء بعد الكسرة ، والثانية كالياء الساكنة ، ولا تجيء بعد الضمة ، كما لا تجيء الألف بعد الضمة والكسرة ، وهذا الذي ذهب إليه قياساً على مُوجَل ومائة وإن كان قريباً لكن لسيبويه أن يفرق ويقول : المسهّلة المفتوحة لم يستعمل مجيئها بعد الضم والكسر لكن لما استحال مجيء الألف الصريح بعدها مُنْعَج مجيء شبه الألف أيضاً بعدهما ، وأما الواو الساكنة فلا يستعمل مجيئها بعد الكسرة ، بل يستقل ، وكذا الياء الساكنة بعد الضمة ، فلم يمنع مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسرة وشبه الياء الساكنة بعد الضمة .

وذهب بعضهم في نحو مستهزئون وسئيل إلى بين بين البعيد ، ونسب بعضهم هذا القول أيضاً إلى الأخفش ، وإنما ارتككب هذا الوجه من التسهيل ههنا من ارتكبيه وإن كان بعيداً نادراً فراراً مما لزم سيبويه في بين بين المشهور من مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم ، كما مر ، ومما لزم الأخفش من مجيء الواو الصريحة متحركة بالكسر بعد الضم في سؤل ، ومن مجيء الياء الصريحة متحركة بالضم بعد الكسر في مستهزئون ، وذلك

أصله قلق النفس واضطرابها والتردد بين أمرين ، والمنون : المنية ، سميت المنية بذلك لأن الله قد منّاها : أي قدرها ، ومتبل : مملك ومبيد ، وخبل : ملأه على أهله ، والاستشهاد بالبيت في قوله « أن » على تخفيف الهمزة الثانية وجعلها بين بين ، وأن همزة بين بين في حكم المتحركة ، إذ لو لم تكن في حكم المتحركة لانكسر البيت وبيان ذلك أن بعد الهمزة الثانية نونا ساكنة ، فلو كانت الهمزة المخففة في حكم الساكنة لالتقى ساكنان في غير القافية ، وذلك مما لا يجوز ، وأيضاً لما يلزم عليه من تسكين ثاني الوند المجموع — وهو عين فعولان — في غير عروض ولا ضرب ، وذلك مما لا يجوز عند كافة علماء العروض

مرفوض في كلامهم ، وليس بشيء ؛ لأنه لا يلزم سيبويه على ما ذكرنا محذور في مجيء شبه الواو الساكنة بعد الكسر وشبه الياء الساكنة بعد الضم ، وكذا لا يلزم الأخفش فيما ذهب إليه أمر شنيع ؛ لأن تخفيف الهمزة عارض غير لازم ، فهو مثل رُويًا^(١) ، بلا إدغام .

ولا خلاف في الحصة الباقية أن فيها بين بين المشهور .

وقد تبدل الهمزة المفتوحة ألفا إذا انفتح ما قبلها ، مثل سال ، وواوا ساكنة إذا انضمت وانضم ما قبلها كرووس ، وياء ساكنة إذا انكسرت وانكسر ما قبلها نحو المستهزين ، قال سيبويه : وليس ذا بقياس مُتَلَبِّبٍ ، بل هو سماعي ، كما قالوا : أتلجتُ ، في أولجتُ ، فلا تقول : أتلغت^(٢) ، في أولغت ، قال : وإذا كان في ضرورة الشعر كان قياساً ، قال :

١٣٣ — رَاحَتِ بِمَسْلَمَةِ الْبِفَالِ عَشِيَّةً فَارَعَىٰ فَزَارَةً لَا هَنَّاكَ الْمَرْتَعُ^(٣)

(١) في بعض النسخ « ريبا » وهو مخفف « رثيا » من نحو قوله تعالى (هُمُ أَحْسَنُ أَثْنًا وَرِثِيًا) . والذي أثبتناه وفاقا لبعض النسخ هو تخفيف « رُويًا » وقد ذكرنا أنه يجوز الوجهان في هاتين الكلمتين : الإدغام مراعاة لما صارت إليه الهمزة ، وعدم الإدغام نظرا إلى عروض الحرف بالتخفيف

(٢) في بعض النسخ « أتلغت في أولغت » وكلا النسختين صحيح

(٣) هذا بيت من الكامل يقوله الفرزدق بعد أن عزل مسلمة بن عبد الملك

عن العراق وولى عمر بن هبيرة الفزاري ، وبعده قوله :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ إِذَا فَزَارَةً أُمِرْتُ أَنْ سَوْفَ تَطْمَعُ فِي الْإِمَارَةِ أَشْجَعُ
عُزِلَ ابْنُ بَشْرٍ وَابْنُ عَمْرٍو قَبْلَهُ وَأَخُو هَرَاةٍ لِمِثْلِهِمَا يَتَوَقَّعُ
وقوله « راحت بمسلمة » أنشد في الأغاني مكانه « ولت بمسلمة » . وقوله « أن سوف تطمع » أن مخففة من الثقيلة ، وابن بشر هو عبد الملك بن بشر بن مروان ، وابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الوليد بن عقبة ، وأخو هراة هو سعيد بن

وقال :

١٣٤ — سَأَلَتْنِي الطَّلَاقَ إِذْ رَأَتَانِي قَلَّ مَالِي ، قَدْ جِئْتَانِي بِبُسْكَرٍ (١)

وقال :

١٣٥ — سَأَلْتُ هَذَيْنِ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةً

ضَلَّتْ هَذَيْنِ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ (٢)

عبد العزيز بن الحكم بن أبي العاص ، ويقال : ابن عمرو هو سعيد بن عمرو بن الحرث ابن الحكم ، وأخو هراة هو سعيد بن الحرث بن الحكم . والاستشهاد بالبيت في قوله « لاهناك » يريد لاهناك ، تقول : هنا الطعام يهتؤه إذا ساغ ولذله بلا مشقة ، تخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا ساكنة

(١) هذا البيت من الخفيف ، وهو لزيد بن عمرو بن نفيل القرشي العدوي ، وهو أحد الذين برقوا من عبادة الأوثان في الجاهلية وطلبوا دين إبراهيم وتنسكوا . وقوله :

تِلْكَ عِرْسَايَ تَنْطِقَانِ عَلَى عَمْسِدٍ إِلَى الْيَوْمِ قَوْلَ زُورٍ وَهَاتِرٍ

عرساي : مثنى عرس مضاف إلى ياء المتكلم ، وعرس الرجل - بكسر فسكون - : زوجه ، والهاتر - بفتح الهاء وسكون التاء - : مصدر هتره يهتره ، إذا مزق عرضه ، وبكسر الهاء وسكون التاء : اسم بمعنى الكذب ، والأمر العجيب ، والساقط من الكلام . والاستشهاد بالبيت في قوله « سالتاني » على أن أصله سألتاني ، تخفف الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها بقلبها ألفا على نحو ما ذكرنا في البيت الذي قبله

(٢) هذا بيت من البسيط لحسان ثابت بن الأنصاري رضى الله عنه من كلمة يهجو فيها هذيل ، لأنهم قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم وفيهم أبو كبير الهدلي ، فقال أبو كبير للنبي صلى الله عليه وسلم : أحل لي الزنا ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أتحب أن يوثق إليك مثل ذلك ؟ قال : لا ، قال : فارض للناس ما رضى لنفسك ، قال فادع الله أن يذهب ذلك عني . وقد روى كلمة حسان هذه ابن هشام في السيرة (ج ٣ ص ١٧٦ طبعة المكتبة التجارية) وبعده :

سَأَلُوا رَسُولَهُمْ مَا لَيْسَ مُعْطِيَهُمْ حَتَّى الْمَمَاتِ وَكَانُوا سُبَّةَ الْعَرَبِ

وأنشد سيبويه فيما لا يجوز في غير الشعر إلا سماعاً قول الشاعر :

١٣٥ — وَكُنْتُ أَذِلُّ مِنْ وَتِدِ بَقَاعٍ يُشَجِّجُ رَأْسَهُ بِالْفَهْرِ وَاجِي^(١)

قال المصنف - وهو الحق - : إن هذا القياس ليس من ذلك ؛ لأن « واج »

وَلَنْ تَرَى لِهَيْذِلِ دَاعِيًا أَبَدًا يَدْعُو لِمَكْرُمَةٍ عَنْ مَنَزِلِ الْحَرْبِ
لَقَدْ أَرَادُوا خِلَالَ الْفُحْشِ وَيُحْجَمُ وَأَنْ يُحِلُّوا حَرَامًا كَانَ فِي السُّكُتِ
والاستشهاد بالبيت في قوله « سالت » وأصله سألت تخفف الهمزة المفتوحة
المفتوح ما قبلها بقلبها ألفاً ، ومثله قوله : « سألوا رسولهم » في البيت الذي
أنشدناه بعده

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت من كلمة
يهجو بها عبد الرحمن بن الحارث بن أبي العاص وقبيله قوله :

وَأَمَّا قَوْلُكَ الْخُلَفَاءَ مِنَّا فَهُمْ مَنَعُوا وَرِيدَكَ مِنْ دَاجٍ
وَلَوْ لَا هُمْ لَكُنْتَ كَحَوْتِ بَحْرِ هَوَى فِي مُظْلِمِ الْغَمَرَاتِ دَاجِي

وقوله « وداجي » هو مصدر قولك : وادج فلان فلاناً بمعنى ودجه كسافر
بمعنى سفر ، وتقول : ودجت الدابة ودجا كوعده وعداً ، إذا قطعت ودجها ،
وقطع الودج للدابة كالقصص للانسان ، وهوى : سقط ، والغمرات : جمع غمرة ،
وهي في الأصل القطعة من الماء ، وداج : أسود مظلم ، والقاع : المستوى من
الأرض ، ويشجعجج : يدل على المبالغة في الشجع ، والفهر - بكسر فسكون - : الحجر
إذا كان ملء اليد ، والواجي : اسم فاعل من وجاءت عنقه أجوها ، إذا ضربتها ،
ويضرب المثل في الذل والمهانة بالوتد ، فيقال : هو أذل من وتد بقاع ، وفي هذا
المعنى يقول الشاعر :

وَلَا يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْأَذْلَانِ عَيْرُ الْحَيِّ وَالْوَتِدُ
هَذَا عَلَى الْخُسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمْتِهِ وَذَا يُشَجُّ فَلَا يَرُونِي لَهُ أَحَدُ

والاستشهاد بالبيت في قوله « واجي » وأصله الواجيء - بالهمز - فلما وقع
في القافية ووقف عليه سكنت الهمزة تخففت بقلبها ياء لانكسار ما قبلها

آخر البيت ، وهو موقوف عليه ، فكأن آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في « لم يُقَرِّئ » وقياسه التخفيف بجعلها ياء في الشعر وفي غيره ، بلى إذا كان نحو الواجى في الوصل كما تقول : مررت بالواجى يا فتى ، بجعل همزة ياء ساكنة ، فهو من هذا الباب

وقد أطلق سيديويه وقال : تقلب همزة التي تجعل عند أهل التخفيف بين بين ألفا إذا انفتح ما قبلها ، وياء إذا انكسر ما قبلها ، وواوا إذا انضم ما قبلها ، والحق أن يُقَيَّد — كما قال ابن يعيش — فيقال : همزة المفتوحة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا ، والمكسورة المكسور ما قبلها تقلب ياء ، والمضمومة المضموم ما قبلها تقلب واوا ، ولم يقيد ابن يعيش الواو والياء المقلوب إليهما بالسكون ، والأولى أن يقال : ياء ساكنة ، وواوا ساكنة ؛ كما قدمنا ، فعلى هذا لا يقلب نحو لَوْمٌ وَسَمٌّ ، ألفا ، لافي الضرورة ولا في غيرها ، وكذا لا يقلب نحو مستهزئون ومائة ياء ساكنة ، ونحو سُئِلَ ومُؤَجِّلٌ وَاوَأَ ساكنة

قال : « وَالتَّرْمُوا خُذْ وَكُلْ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ لِلْكَثَرَةِ ، وَقَالُوا مُرْ ، وَهُوَ أَفْصَحُ مِنْ أَوْمُرْ ، وَأَمَّا وَأَمْرٌ فَأَفْصَحُ مِنْ وَمُرْ »

أقول : هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله « والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها » ؛ لأن أصل خذ وكل ومر أُوْخِذْ وأُوْكَلْ وأُوْمَرْ ، وكان القياس قلب الثانية واوا لانضمام ما قبلها ، تخففت بغير القلب ؛ وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها ، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واوا ، والتزموا هذا الحذف في خذ وكل ، دون مُرْ ؛ فإن الحذف فيه أفصح من القلب ، وليس بلازم ، هذا إذا كان مبتدأ به ، وذلك لكونه أقل استعمالا من خذ وكل ، وأما إذا وقع في الدرج نحو « وأمر » و « فأمر » و « قلت لك أوامر » فإن إبقاء همزة فيه أكثر من الحذف ؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين ، ولا تجتمعان

فى الدرء؁ وءاز نءو « وءر » و « فر » أفضا؁ على قلة ؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها؁ فكأنه حذف الهمزة [فى الابداء] أولا؁ ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة فى الدرء؁ فبقيت على حالها

قال : « وَإِذَا خُفِّفَ بَابُ الْأَحْمَرِ فَبَقِيَ تَهْمِزَةُ اللَّامِ أَكْثَرُ ، فَيُقَالُ : أَحْمَرٌ وَأَحْمَرٌ ، وَعَلَى الْأَكْثَرِ قِيلَ : مِنْ أَحْمَرٍ ، بِفَتْحِ التَّوْنِ وَفِلْحَمَرٍ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ ، وَعَلَى الْأَقَلِّ جَاءَ (عَادَلُولَى) وَلَمْ يَقُولُوا : إِسَلْ وَلَا أَقُلْ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَةِ »

أقول : يعنى إذا نقل حركة الهمزة التى فى أول الكلمة إلى لام التعريف قبلها؁ فتلك اللام فى تقدير السكون ؛ لوجه : أحدها : أن أصل اللام السكون؁ بخلاف نحو قاف قل؁ والثانى : كون اللام كلمة أخرى غير التى فى أولها الهمزة؁ فهى على شرف الزوال؁ فكأنها زالت وانتقلت حركة الهمزة التى نقلت إليها إلى الهمزة؁ وبقيت اللام ساكنة؁ بخلاف قاف قل؁ فانها من كلمة الواو ؛ والثالث : أن نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها غير لازم؁ فكأنها لم تنقل؁ بخلاف نقل حركة واو قل إلى ما قبلها؁ وأما سل فحركة السين فيه ليست بلازمة لزوم حركة قاف قل؁ ولا بزائلة زوال حركة لام الأحمر؁ لأنه مثل قل فى جميع الوجوه؁ إلا الثالث ؛ فإن نقل الحركة فيه ليس لازماً لزوم نقل حركة واو أقول؁ لكنه — وإن لم يلزم لزومه — أكثر من نقل حركة همزة الأحمر؁ فى الأحمر بقاء الهمزة أكثر؁ وفى قل حذف الهمزة واجب؁ وفى سل وقع الخلاف : أوجه المصنف كما ترى؁ وهو مذهب سيبويه؁ وأجاز الأخفش سل؁ كما تقدم؁ وهذا كله فى قل مبنى على أن أصله أقول المأخوذ من تقول قبل نقل حركة الواو إلى القاف؁ فأما إن قلنا :

إن قل مأخوذ من تقول المضموم القاف؛ فليس هناك همزة وصل حتى تحذف الحركة أو تبقى لعروضها

قوله « وعلى الأكثر قيل من لَحَمَرٍ » يعنى على جعل اللام فى حكم الساكن حركوا النون لالتقاء الساكنين ، وحذف ياء « فى » لأجله أيضاً ، ولو اعتد بهركة اللام سكن النون ، كما فى « من زيد » ولم تحذف ياء فى كافى « فى دارك » وحكى الكسائى والفراء أن من العرب من يقلب الهمزة لاما فى مثل هذا ، فيقول فى الأحمر والأرض : اللَّحْمَر ، واللَّأْرَض ، ولا ينقل الحركة ، محافظة على سكن اللام المعرفة :

قوله « وعلى الأقل » أى : على جعل حركة اللام كاللازم أدغموا تنوين « عَادَا » الساكن فى لام « الأولى » كما تقول : مَنْ لَكَ ، ولو جعلت اللام فى تقدير السكون لحركت النون فقلت : عَادَنِ لَوَلَى ، ولم يحز الإدغام ؛ إذ لا يدغم الساكن فى الساكن ، وإنما اعتد بحركة اللام - وإن كان على الوجه الأقل - لغرض التخفيف بالإدغام ، بخلاف قوله (سِيرَتَهَا الأولى) فان التخفيف يحصل ههنا بعدم الاعتماد بحركة اللام ، وهو بحذف ألف (سِيرَتَهَا) للساكنين .
قوله « لاتحاد الكلمة » كما ذكرنا فى الوجه الثانى .

قال : « وَالْهَمْزَتَانِ فِي كَلِمَةٍ إِنْ سَكَنَتِ الثَّانِيَةُ وَجَبَ قَلْبُهَا كَادَمَ وَارْتِ وَأَوْمِنَ ، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ ، لَا أَفْعَلُ ، لِثُبُوتِ يَوْأَجِرُ ، وَجَمًّا قُلْتُهُ فِيهِ :
تخفيف
الهمزتين
المجتمعتين

دَلَّتْ ثَلَاثًا عَلَى أَنَّ يُوْجِرَ لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ آجَرَ
فِعَالَةٌ جَاءَ وَالْأَفْعَالُ عَزَّ وَصِيَّةُ آجَرَ تَمْنَعُ آجَرَ
وإن تحرّكتْ وَسَكَنَ مَا قَبْلَهَا كَسَمَالٍ تَثَبْتُ ، وَإِنْ تَحَرَّكَتْ وَتَحَرَّكَ
مَا قَبْلَهَا قَالُوا : وَجَبَ قَلْبُ الثَّانِيَةِ يَاءٌ إِنْ انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا أَوْ انْكَسَرَتْ ،

وَأَوَّاءٌ فِي غَيْرِهِ هَمْزٌ نَحْوُ جَاءَ وَأَيْمَةٌ وَأَوَيْدِمٌ وَأَوَادِمٌ ، وَمِنْهُ خَطَايَا فِي التَّقْدِيرِ الْأَصْلِيِّ ، خِلَافًا لِلْخَلِيلِ ، وَقَدْ صَحَّ التَّسْهِيلُ وَالتَّحْقِيقُ فِي نَحْوِ أَيْمَةٍ ؛ وَالتَّزِمُ فِي بَابِ أُكْرِمُ حَذْفُ الثَّانِيَةِ ، وَحُمِلَ عَلَيْهِ أَخَوَاتُهُ ، وَقَدْ التَّزَمُوا قَلْبَهَا مُفْرَدَةً يَاءَ مَفْتُوحَةً فِي بَابِ مَطَايَا ، وَمِنْهُ خَطَايَا عَلَى الْقَوْلَيْنِ ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يَجُوزُ تَحْقِيقُهُمَا ، وَتَخْفِيفُهُمَا ، وَتَحْفِيفُ إِحْدَاهُمَا عَلَى قِيَّاسِهَا ، وَجَاءَ فِي نَحْوِ يَشَاءُ إِلَى الْوَاوِ أَيْضًا فِي الثَّانِيَةِ ، وَجَاءَ فِي الْمُتَفَقِّتَيْنِ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَقَلْبُ الثَّانِيَةِ كَالسَّائِلَةِ كُنَّةً .

أقول : اعلم أن الهمزتين إذا اجتمعتا ، فإما أن يكون اجتماعهما في كلمة أو في كلمتين . فان كان في كلمة فإما أن تتحرك الأولى فقط ، أو تتحرك الثانية فقط ، أو تتحركا معاً ، وسكونهما معاً لا يجوز .

فان تحركت الأولى فقط دُبِّرَتِ الثَّانِيَةُ بِحَرَكَةِ الْأُولَى : أَى قَلَبَتْ وَأَوَّاءٌ إِنْ انْضَمَّتِ الْأُولَى كَأَوْثَمِينَ ، وَيَاءٌ إِنْ انْكَسَرَتْ كَايْتٍ ، وَأَلِفًا إِنْ انْفَتَحَتْ كَأَمَنَ ، وَإِنَّمَا قَلَبَتِ الثَّانِيَةُ لِأَنَّ الثَّقْلَ مِنْهَا حَصَلَ ، وَإِنَّمَا دُبِّرَتِ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا لِتَنَاسُبِ الْحَرَكَةِ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهَا ، فَتَخَفَ الْكَلِمَةُ ، وَإِذَا دُبِّرَتِ بِحَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا وَلَيْسَ الْمَتَحَرِّكُ هَمْزَةً كَمَا فِي رَاسٍ وَيَبِيرُ وَسَوْتُ فَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ هَمْزَةً أُولَى .

قوله « وَايِسَ آجَرُ مِنْهُ » أَى : مِمَّا اجْتَمَعَ فِيهِ هَمْزَتَانِ وَالثَّانِيَةُ سَائِلَةٌ ، قَالَ : لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ فَاعَلٍ ، لَا أَفْعَلَ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَن مَضَارِعَهُ يُؤَاجِرُ ، لَا يُؤْجِرُ وَالَّذِي أَشَدُّ مِنْ قَبْلِهِ — مَعَ رَكَاكَةِ لَفْظِهِ — لَيْسَ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى مَدْعَاهُ ، أَعْنَى أَنَّ يُؤْجِرُ لَا يَسْتَعْمَلُ فِي مَضَارِعِ آجَرٍ ؛ قَالَ « فِعَالَةٌ جَاءَ » يَعْنَى أَنَّ مَصْدَرَ آجَرٍ فِعَالَةٌ ، وَفِعَالَةٌ مَصْدَرٌ فَاعَلٌ كَكَاتَبَ كِتَابًا وَقَاتَلَ قِتَالًا ، وَالتَّاءُ فِي إِجَارَةٍ لِلْوَحْدَةِ ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لَوْجِبِينَ : أَحَدُهُمَا أَنَا بَيْنَا فِي بَابِ الْمَصَادِرِ أَنَّ الْمَرَّةَ إِنَّمَا تَبْنَى فِي ذَوَاتِ الزِّيَادَةِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَطْرُودِ ، فَيُقَالُ : قَاتَلْتُ مَقَاتِلَةً وَاحِدَةً ، وَلَا يُقَالُ : قَاتَلْتُ قِتَالَةً

لأن فِعَالاً ليس بتطرد في فاعَلٍ ، وثانيهما أن إجارة لو كان مصدر فاعَلٍ للمرة لجاز آجَرَ إجاراً لغير المرة ، ولم يستعمل إجاراً أصلاً ، وأيضاً لم يكن استعمال إجارة إلا للمرة كما لا يستعمل نحو تسييحه وتقديسه إلا لها .

قوله : « وَالْأَفْعَالُ عَز » يعنى لا يستعمل إيجاراً ، وذلك ممنوع ؛ لأن في كتاب العين « آجَرْتُ نَمْلَوْكِي أَوْجَرَهُ إِيْجَاراً فَهُوَ مُؤْجَرٌ » وفي أساس اللغنية « آجَرْنِي دَارَهُ إِيْجَاراً فَهُوَ مُؤْجَرٌ ، وَلَا تَقُلْ : مُؤَاجِرٌ ؛ فَإِنَّهُ خَطَأٌ قَبِيحٌ » . قال : « وليس آجر هذا فاعَلٌ ، بل هو أَفْعَلٌ ، وإنما الذى هو فاعَلٌ آجر الأجير مؤاجرة ؛ كقولك : شاهره وعارمه » وفي باب أفعل من جامع الغورى « آجره الله تعالى : لغة في أجزه مقصوراً » وفي باب فاعل منه « آجره الدار » وهكذا في ديوان الأدب ، قلت : فأجرة الدار من فاعل ممنوع عند صاحب الأساس جائز عند الغورى ، والحق ما فى أساس اللغة ؛ لأن فاعَلٌ لا يمدى إلى مفعولين إلا الذى كان يمدى فى الثلاثى إلى مفعول ، كَنَزَعْتُ الحديث ونازعته الحديث ، فأجر المتعدى إلى مفعولين إذن من باب الإفعال ؛ فأجرتك الدار إيجاراً ، مثل أكريتك الدار ، وآجرت الأجير مؤاجرة : أى عقدت معه عقد الإجارة ، يتعدى إلى مفعول واحد ، وكأن الإجارة مصدر أجزَ يأجزُ إجارةً نحو كتب يكتب كتابة : أى كان أجيها ، قال تعالى : (بَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَبَّ جِر) ، فالإجارة كالزراعة والكتابة ، كأنها صنعة ؛ إلا أنها تستعمل فى الأغلب فى مصدر آجر أفعل ، كما يقام بعض المصادر مقام بعض نحو (تَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً) والأجير من أجز يأجزُ

قوله : « وصحة آجر تمنع آجر » أى : صحة آجر فاعل تمنع آجر أفعل ، قال فى الشرح : « أى أن آجر فاعل ثابت بالاتفاق ، وفاعل ذو الزيادة لا بد أن يكون مبنيًا من أجزَ الثلاثى لا آجر الذى هو أفعل ، فيثبت آجر الثلاثى ، ولا يثبت آجر أفعل » هذا كلامه ، يا سبحان الله !! كيف يلزم من عدم بناء فاعل

من أفعال أن لا يكون أفعال ثابتاً ؟ وهل يجوز أن يقال : أكرم غير ثابت ؛ لأن
كلم غير مبنى منه بل من كَرَّم ؟ وإذا تقرر ما ذكرنا ثبت أن أفعال وفاعل من
تركيب (أ ج ر) ثابتان ، وكل واحد منهما بمعنى آخر ؛ فأفعال بمعنى أ كرى ،
وفاعل بمعنى عقد الإجارة

هذا ، وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية ، فإن كان ذلك في صيغة
موضوعة على التضعيف ، كَسَّالَ وَسُوَّالَ ، وجب الإدغام محافظة على وضع
الصيغة ، ولا يكون ذلك إلا إذا اتصلت الأولى بالفاء ، وذلك أن الهمزة ثقيلة ،
ولا سيما ما ضُعِّفَ منها ، فإذا وليت الأولى أول الكلمة خفت ، وأما في غير
ذلك فلا يجوز ، فلا يبنى من قرأ نحو قُمْدٍ^(١) ولا فِلَزٍ^(٢) ، ويجوز اجتماعهما
مع سكون الأولى وتحرك الثانية في صيغة غير موضوعة على التضعيف ، وعند ذلك
تقلب الثانية ياء ، ولا تدغم ، نحو قرأى ، على وزن سَبَطَرٍ^(٣) من قرأ ،
ولا يخفف بنقل حركة الثانية إلى الأولى وحذفها كما في مسألة ؛ لأن تلك
في حكم الثانية

فإن تحركتا قلبت الثانية وجوباً ، ثم إن كانت الثانية لاماً قلبت ياء مطلقاً ،
بأى حركة تحركتا ، لأن الآخر محل التخفيف ، والياء أخف من الواو ، وأيضاً
فخرج الياء أقرب إلى مخرج الهمز من مخرج الواو ؛ فتقول في مثل جعفر من قرأ :
قرأى ، قرأيان ، قرأون. وقرآة ، وقرآتان ، وقرآيات . وإن لم تكن الثانية لاما

(١) القمد - كعتل - : القوى الشديد ، أو الغليظ . أنظر (ح ١ ص ٥٣)

(٢) الفلز - بكسر الفاء واللام بعدهما زاي مشددة - : نحاس أبيض يجعل منه
القدور المفرغة ، أو هو خبث الحديد ، أو هو الحجارة ، أو جواهر الأرض كلها ،
أو ما ينفيه الكبير مما يذاب منها ، ويقال فيه : فلز - كهجف ، وفلز - كعتل - .

(٣) السبطر - كهزبر - : الشهم الماضى ، وهو الطويل أيضاً ، وهو أيضاً

الأسد يمتد عند الوثبة

فإن كانت مكسورة قلبت ياء أيضاً ، بأى حركة تحركت الأولى : بالفتحة نحو أَيْمَة
أَيْنَ ، أو بالكسر كما إذا بنيت من الأين مثل إجْرِد^(١) قلت : إَيْنَ ، وكذا لو بنيت
مثل أُكْرِمَ منه قلت : أَيْنَ ، مراعاة لحركتها ، ألا ترى أنك تجعلها بين الهمزة
والياء فى مثل هذه المواضع ، إذا قصدت تخفيفها وليس قبلها همزة. كما فى سَتِمَ وسُئِلَ
ومُسْتَهْزِئِينَ ، وتقول عند الأخفش فى أَيْنَ : أَوْنٌ ، كما ذكرنا من الخلاف فى نحو سُئِلَ ،
وإن كانت مضمومة جعلتها واوا صريحة مطلقاً قياساً على التسهيل ، فتقول فى حكاية
النفس من يُوْبُّ : أُوْبٌّ ، ومن يُوْمٌ : أُوْمٌ ، واوا خالصة ، وفى مثل أُبْلِمَ^(٢) من
أَمْ : أُوْمٌ ، ولا يوجد مضمومة مكسور ما قبلها فى كلامهم ، ولو جاء إِفْعَلٌ - بكسر
الهمزة وضم العين - لقلت من أَمْ : إُوْمٌ عند سيبويه بالواو ، وإِئِمَّ بالياء عند الأخفش
كما ذكرنا فى مستهزئون ، وإن كانت مفتوحة فإن كانت بعد كسرة جعلتها ياء كما فى نحو
بِرٌّ^(٣) ، فتقول فى نحو إَصْبَحَ من أَمْ : إَيْمٌ ، وإن كانت بعد ضمة جعلتها واوا ،
كما فى جَوْنٌ^(٤) ، فتقول فى تصغير آدم : أَوَيْدِمٌ ، وإن كانت بعد فتحة قلبتها
واوا أيضاً عند غير المازنى ، فتقول فى أَفْعَلْ مِنْكَ مِنَ الْأَمْ : أُوْمٌ ، وكذا أَوْرٌ ،
من^(٥) الأَر ، وعند المازنى : أَيْمٌ وأَيْرٌ ، ولعله نظر إلى أن القياس على

(١) الأجرد - بكسرتين بينهما ساكن كأحمد - : نبت يخرج عند الكفاة ،

فيستدل به عليها . انظر (١ ص ٥٩)

(٢) أبلم - بضميتين بينهما ساكن - : الخوص ، واحده أبلمة (انظر ١ ص ٥٦)

(٣) بر - بكسر ففتح - : جمع برة ، وهى ما خبز وادخر

(٤) جون - بضم ففتح - : جمع جونة ، وأصله جَوْنٌ وجَوْنَةٌ ، تخففت

الهمزة فيهما بقلبها واوا ، والجَوْنَةُ : سلة مستديرة مغشاة أدماء يجعل فيها
الطيب والثياب

(٥) الأَر : مصدر أَرَّ يَؤُر - كشد يشد - ومعناه : السوق ، والطرْد ، والجماع ،

ورمى السِّلح ، وإيقاد النار

تسهيلها محال ههنا ؛ إذ الهمزة في مثله تُسهَّل بين الهمزة والألف ، وقلب المتحركة ألفاً متحركة محال ، فوجب قلبها لاجتماع همزتين : إما إلى الياء ، أو إلى الواو ؛ والياء أخف فقلبت إليه ، وغيره نظر إلى حال التسهيل فقلبها ألفاً ، ثم لما كان الألف إذا وجب تحريكها ولم تجعل همزة كما جعلت في قائل ورداء قلبت واوا كما في خَوَاتِم وخَوَيْتِمْ قلبت الألف المنقلبة عن الهمزة واوا ، فقال : أَوَمَّ ؛ وأما نحو أَوَادِمَ في جميع آدَمَ فلا يخالفهم فيه ^(١) المازني ؛ لأن الهمزة الثانية وجب قلبها في المفرد ألفاً وهو آدَمَ ، فصار كألف عالم وخاتم وحائط ، والهمزة المنقلوبة واواً أو ياء وجوباً حكماً حكم الواو والياء ، كما ذكرنا في أول الكتاب ، ويقول المازني في تصغير أئمة : أَيْمَةً ، وفي جمعه أَيْامٌ ، بالياء فيهما ، وكذا يقول هو في تصغير أَيْمٍ أَفْعَل التفضيل عنده من أم : أَيْمٌ ، بالياء ، وكل ذلك مراعاة للمكبر فيهما والمفرد في أيام ، ويوافقهم في تصغير آدَمَ على أَوَيْدَمَ ، وغيره لا يراعى حال الأصل إذا زال علة القلب في الفرع ، فيقول : أَوَيْمَةً وأَوَامٌ ، في تصغير أئمة وتكسيه ، وإن

(١) اعلم أن الجمهور والمازني جميعاً متفقون على أنه يقال في جمع آدم : أَوَادِمَ وفي تصغيره : أَوَيْدَمَ ، ولكن الجمهور يقدر أن هذه الواو منقلوبة عن الهمزة ، فأصل أَوَادِمَ عندهم آدَمَ ، وأصل أَوَيْدَمَ أَيْدَمَ ، والمازني يجعل الواو في الجمع والتصغير منقلبة عن الألف التي في المفرد والمكبر المنقلبة عن الهمزة ، ومذهب الجمهور في هذا أرجح ، لوجهين : الأول أن الجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ما لم يمنع من ذلك مانع ، والأمر الثاني أن قلب الهمزة ألفاً في آدم قد زال مقتضيه في أَوَادِمَ وأَوَيْدَمَ ، فلا سبيل إلى ادعاء أن هذه الواو منقلبة عن الألف . ثم إن الجمهور قاسوا على أَوَادِمَ قولهم : محمد أون من على : أى أكثر أئمتنا ، بجامع أن في كل منهما همزتين متحركتين في أول الكلمة وثانيتين مفتوحة وليست الأولى مكسورة ، ويرى المازني قلب الثانية ياء لضرب من الاستحسان ، ولا مستند له من المستعمل في كلام العرب

كانت المفتوحة بعد كسرة قلبت ياء كما في مائة ، فتقول : إِيْنٌ عَلَى مِثَالِ إِصْبَعٍ
من الأئين

وجاء في الهمزتين المتحركتين في كلمة وجهاً آخران : أحدهما ما ذكره
أبو زيد عن بعض العرب أنهم يحققون الهمزتين معاً ، قال : سمعت من يقول :
اللهم اغفر لي خطائى ، كخطاياى بمعنى ، وكذا دريئة ^(١) ودَرَائِى ، وقرأ
جماعة من القراء — وهم أهل الكوفة وابن عامر — (أئمة) بهمزتين ؛
وثانيهما تخفيف الثانية كتخفيف الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها إذا لم يكن
همزة سواء ، فيقول في « أئمة » : أئمة ، يجعلها بين الهمزة والياء كما في سئم ،
وكذا في نحو أُوْءُك ، وغير ذلك

وفي هذين الوجهين — أعنى تحقيقهما وتسهيل الثانية — زاد بعضهم ألفاً
بين الأولى والثانية ، إذا كانت الأولى مبتدأ بها ؛ لكرهية اجتماع الهمزتين
أو شبه الهمزتين في أول الكلمة ، واجتماع المثلين في أول الكلمة مكروه ،
ألا ترى إلى قولهم : أوْأَصِلْ وأُوْصِلْ ؟ وإذا اجتمع في كلمة همزتان وبينهما
ألف لا تقلب واحدة منهما اعتداداً بالفصل ، ألا ترى إلى مذهب من أراد
الجمع بينهما بلا تخفيف كيف يزيد بعضهم ألف الفصل ، فيقول أَائِمة ، حتى
لا يكون اجتماع همزتين ، فكيف لا يعتد بالألف الموجودة فاصلاً ؟

وأما قلب همزة ذوائب واواً على سبيل الوجوب فلكونه أقصى
الجموع ، ولكون واحد — أى ذؤابة ^(٢) — مقلوباً همزته في الأغلب واواً

(١) الدريرة : حلقة يتعلم عليها الطعن والرمى ، وهى أيضاً كل ما استتر به
الصياد ليختل الصيد ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَا حِ دَرِيرَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

(٢) الذؤابة : الناصية أو منبتها . انظر (١ ص ٢١٣)

كما هو قياس التخفيف في مثله ، ومع هذا كله التزام القلب في هذا الجمع على غير قياس ، وراه الأخفش قياساً ، تقلب الهمزة الأولى عنده في مثله واواً وجوباً ، لاجتماع الهمزتين ، والفصل ضعيف ، وليس بوجه ؛ لأن القياس مع اجتماع الهمزتين تخفيف الثانية لا الأولى

قوله « جاء وأئمة » قد مضى شرحهما في أول الكتاب

قوله « أويدم وأوادم » أى : في تصغير آدم وجمعه ، إذا سميت به ، فإن لم تسم به فجمعه ^{أدم} أدم

قوله « وقد صح التسهيل والتحقيق في أئمة » أى : في القراءة ، ولم يجىء في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة ، كما هو الأشهر من مذهب النحاة ؛ بل لم يأت فيها إلا التحقيق أو تسهيل الثانية ، وقد ذكرنا أن هذين الحكمين لا يختصان عند بعضهم بأئمة ، بل يجريان في كل متحركتين ، لكن الأشهر عند النحاة قلب الثانية ياء صريحة

قوله « ومنه خطايا في التقدير الأصلي » أى : من اجتماع الهمزتين في كلمة ، وذلك أنه جمع خَطِيئَة ، وياء فَعِيلَة تقلب في الجمع الأقصى همزةً ، كما يجىء في باب الإعلال ، نحو كبيرة وكبائر ، فصار خطائىء عند سيبويه ، فقلبت الثانية ياء ؛ لما ذكرنا أن قياس همزتين في كلمة قلب الثانية ياء إذا تطرقت ، فصار خطائىء ، وليس غرضه هنا إلا اجتماع همزتين في خطايا في الأصل عند سيبويه ، فقلبت ثانيتهما ياء ، وأما قلب الأولى ياء مفتوحة فسيجىء عن قريب ، وأما الخليل فإنه يقول أيضاً : أصله خطايىء بياء بعدها الهمزة ، لكنه يقلب فيجعل الياء موضع الهمزة والهمزة موضع الياء ، كما مر في أول الكتاب في نحو جاء

قوله « والتزم في باب أكرم حذف الثانية » القياس فيه قلب الثانية واواً

كما في أَوَيْدَم ، لكنه خففت الكلمة بحذف الثانية ؛ لكثرة الاستعمال ، كما خففت في خَذُ و كَلُّ بالحذف ، والقياس قلبها واوآ ، ثم حُمِل أخواته من تَوَّ كرم وَيُوَّ كرم عليه ، وإن لم يجتمع الهمزتان

قوله « وقد التزموا قلبها مفردة ياء مفتوحة في باب مَطَايَا » اعلم أن الجمع الأقصى إذا كان آخره ياء ما قبلها همزة لا يخلو من أن يكون في مفردة ألف ثانية بعدها همزة أصلية كشائية من شَأَوْتُ ، أو منقلبة كشائية من شِئْتُ أو واو كشاوية من شَوَيْتْ ، أو ألف ثالثة بعدها واو كإِدَاوَة وهِرَاوَة ، أو ياء كدَوَايَة وَسِقَايَة ، أو لم يكن مفردة على شيء من هذه الأوجه : سواء كان لامه همزة كخطيئة ، أو لم يكن كمبليّة

فالأصل في جميع جُمُوع هذه المفردات تخفيف الثقيلين وجوباً ، أعنى الياء المكسور ما قبلها والهمزة ، وذلك لكون الوزن وزن أقصى المجموع ، وكون هذين الثقيلين في آخره الذي هو موضع التخفيف ، وتخفيفهما بأن تقلب الياء ألفاً ، والكسرة قبلها فتحة ، وتقلب الهمزة ياء ، وإذا قلبت الياء ألفاً جوازاً في نحو مَدَارَى ، مع أن ما قبل الياء ليس همزة ؛ فالوجه وجوب القلب ههنا ؛ لثقل الهمزة ، وإنما قلبت الهمزة ياء دون الواو لكونها أخف منها وأقرب مخرجاً إلى مخرج الهمزة منها ، وإنما قلبت في نحو « حَمَرَآوَانِ » واوا في الأغلب ، لا ياء ، طلباً للاعتدال ؛ لأن الياء قريبة من الألف ، فكأن إيقاع الياء بين الألفين جمعٌ بين ثلاث ألفات ، فاستريح من توالي الأمثال إلى الواو مع ثقلها ؛ لخفة البناء ، أو لعدم لزوم اكتناف الألفين للواو في المثني ؛ إذ ألف التثنية غير لازمة ، فلا يلزم الواو العارضة بسببها ، ولما لزمَت ألف التثنية في ثِنْيَايَا^(١) بقيت الياء بحالها ؛ وأما في الجمع الأقصى فلا

(١) الثنَيَانِ مما جاء مثني ولا واحد له ، ومعناه مفرد أيضاً ؛ فهو يطلق على

تقلب واوا ؛ لتقل البناء ، ولزوم اكتناف الألفين ؛ فيلزم الواو او قلبت إليها ؛
وقد جاء في جمع هَدِيَّة هَدَاوَى كما في حَمَرَاوَان ، وهذا شاذ ، إلا عند الأخفش ؛
فانه رآه قياسا كما في حَمَرَاوَان

وخولف الأصل المذكور في موضعين : أحدهما إذا كان في مفردة ألف بعده
همزة نحو شائية من شَأَوْتُ أو من شِئْتُ ، فتركت الهمزة والياء بحالهما ، فقليل :
هَوَلَاءُ الشَّوَاتِي ، مراعاة في الجمع المفرد ، كما روعى في نحو حَبَالِي وَخَنَاتِي ، كما مر
في باب الجمع ؛ وثانيهما إذا كان في مفردة ألف ثلاثة بعدها واو ، نحو أَدَاوَى وَعَلَاوَى
فقلبت الهمزة ، لكن إلى الواو لا إلى الياء ؛ لمراعاة المفرد أيضا ، وكان على هذا
حق ما في مفردة ألف ثانية بعدها واو ، كَشَوَايَا جمع شَاوِيَّة ، أن يراعى مفردة
فيقال : شَوَاوَى ، اسكن لما كان أصله شَوَاوَى ؛ فقلبت الواو التي بعد الألف
همزة كما في أوّل ؛ لاكتناف حرفي الغلة لألف الجمع ؛ لم يقلب الهمزة بعده واوا ؛ لثلاث
يكون عَوْدًا إلى ما فر منه ، فرجع فيه من مراعاة المفرد إلى الجرى على الأصل من قلب
الهمزة ياء ، فقليل : شَوَايَا ، في جمع شَاوِيَّة ، وكذا في الجمع الذي في مفردة ألف بعد الياء
كالدَّوَايَةِ وَالسَّقَايَةِ لو جمعتا هذا الجمع قيل : دَوَايَا وَسَقَايَا ، والياء في هذا أولى لوجهين :
لمراعاة المفرد ، وللجری على الأصل ، وكذا تقول في الجمع الذي ليس في مفردة
ألف بعده همزة أو ياء أو واو فقلبت الهمزة ياء والياء ألفا ، كَخَطَايَا وَبَلَايَا وَبَرَايَا
في جمع خَطِيئَةٍ وَبَلِيَّةٍ وَبَرِيَّةٍ ، وقد جاء فيه هدية وَهَدَاوَى ، كما ذكرنا

فاذا تقرّر هذا فاعلم أن الألف في هذه الجموع كلها مجتلبة للجمع ، ولم تكن
في المفرد ، والهمزة بعد الألف في شَوَاء جمع شَائِيَّة من شَأَوْتُ هي الأصلية التي

حبل واحد تشد بأحد طرفيه إحدى يدي البعير وبالأخرى الأخرى ؛ قال في اللسان :
« وعلمت البعير بثنايين غير مهموز ؛ لأنه لا واحد له ، وذلك إذا علقت يديه
جميعا بحبل أو بطرفي حبل ، وإنما لم يهمز لأنه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال
ثناء ؛ فتركت الياء على الأصل » اهـ

كانت في المفرد ، وفي شَوَاءٍ من شِدَّتْ عارضة في الجمع عروضها في المفرد ، والألف التي كانت في مفرديهما قلبت في الجمع واوا ، وكذا ألف شاوية قلبت في الجمع واوا ، أعني شَوَايَا ، وقلبت واو المفرد التي كانت بعد الألف همزة كما في أوائل ، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة كما ذكرنا ، والألف التي كانت في إداوة قلبت في الجمع همزة كما في رسائل وقلبت واو ياء لانكسار ما قبلها ، ثم قلبت الهمزة ياء^(١) مفتوحة والياء ألفا ، كما في سِقَايَةَ لَوْ قِيلَ : سَقَايَا ، والياء في خطيئة تقلب همزة عند سيبويه ؛ كما في صحائف ، فيجتمع همزتان ؛ فتقلب الثانية ياء ، وتقلب الأولى ياء مفتوحة ، كما في بَلَايَا ونحوها ، وتقلب الياء التي بعدها ألفا ؛ لأن الياء المنقلبة عن همزة على وجه الوجوب حكمها حكم الياء الأصلية ، والهمزة الثانية ههنا واجبة القلب إلى الياء ؛ لكونها متطرفة ، كما سبق تحقيقه في هذا الباب ، فَخَطَايَا كَهَدَايَا ، قلبت ياءوها - أي الحرف الأخير - ألفا ، وقال الخليل : أصله خطاياء بالهمزة بعد الياء التي كانت في الواحد ، فجعلت الياء في موضع الهمزة والهمزة في موضع الياء ، ثم قامت الهمزة التي كانت لام الكلمة ياء مفتوحة ، فوزنه^(٢) فَوَالِعَ ، فقول المصنف « ومنه خطايا على القولين » أي : من باب قلب الهمزة المفتوحة ياء مفتوحة على قول الخليل وسيبويه

واعلم أنه إذا توالى في كلمة أكثر من همزتين أخذت في التخفيف من الأول.

(١) قوله « قلبت الهمزة ياء مفتوحة . : إلخ » ليس بصحيح ؛ فإن الهمزة في جمع إداوة قلبت واوا حملا على المفرد ، لا ياء ، وهذا أحد الموضعين اللذين خولف فيهما الأصل الذي أصله المؤلف من قبل ، والعجب منه أنه صرح بذكر الموضعين اللذين خولف فيهما هذا الأصل ثم غفل عنه

(٢) قوله « فوزنه فوالع » ليس صحيحاً ؛ بل وزن خطايا فعائل عند سيبويه وفعالي - كعداري - : عند الخليل والكوفيين ، على اختلاف بينهما في التقدير ، ولعله من تحريف النساخ

نخفت الهمزة الثانية ، ولم تبدىء فى التخفيف من الآخر ، كما فعلت ذلك فى حروف العلة فى نحو طَوَى وَنَوَى ؛ وذلك لفرط استتقالهم لتركاز الهمزة ، فيخففون كل ثانية إذ نشأ منها الثقل ، إلى أن يصلوا إلى آخر الكلمة

فإن بنيت من قرأً مثل سفرجل قلت : قرأياً ، حققت الأولى ، وقلت الثانية التى منها نشأ الثقل ، وإنما قلبتها ياء ، لا واوا ؛ لكونها أقرب مخرجاً إلى الهمزة من الواو ، وصححت الأخيرة لعدم مجامعتها إذن للهمزة وإن بنيت مثل سَفَرَجَل من الهمزات قلت : أوأياً ، على قول النحاة ، وأياًياً ، على قول المازنى ، كما ذكرنا فى قولك : هو أَيْم منك ؛ فتحقيق الأولى هو القياس ؛ إذ الهمزة الأولى لا تخفف ، كما مر ، وأما تحقيق الثالثة فلا نك لما قلبت الثانية صارت الثالثة أولى الهمزات ، ثم صارت الرابعة كالثانية مجامعة للهمزة التى قبلها ؛ نخفت بقلبها ياء ، كما ذكرنا فى قرأياً ، ثم صارت الخامسة كالأولى

ولو بنيت منها مثل قِرْطَعَب^(١) قلت : إيثاء ؛ قلبت الثانية ياء كما فى آيت ، والرابعة ألفا كما فى آمن ، وتبقى الخامسة بحالها كما فى راء وشاء ولو بنيت منها مثل جَعْمَرَشٍ قلت : أوأىء ، قلبت الثانية كما فى آمن ، والرابعة كما فى أئمة ، وتبقى الخامسة بحالها ؛ لعدم مجامعتها الهمزة : ولو بنيت مثل قُدَّعَمِلٍ قلت : أوأىء ؛ قلبت الثانية كما فى أويدم ، والرابعة كما فى قرأى ، وتبقى الخامسة بحالها

فإن اجتمعت الهمزتان فى كلمتين والثانية لا محالة متحركة ؛ إذ هى أول الكلمة ، فإن كانت الأولى مبتدأ بها ، كهمزة الاستفهام ، فحكمهما حكم الهمزتين.

(١) القرطعب - بكسر فسكون فقطع فسكون - : السحابة ، وقيل : دابة ، انظر

في كلمة إذا كانت الأولى مبتدأ بها كأية وإيتمن ، فلا تخفف الأولى إجماعا ، وتخفف الثانية كما ذكرنا من حالها في كلمة سواء ، إلا أن تحقيق الثانية ههنا أكثر منه إذا كانتا في كلمة ، لأن همزة الاستفهام كلمة برأسها ، وإن كانت من حيث كونها على حرف كجزء مما بعدها ، فَمَنْ فَصَلَ هُنَاكَ بِالْأَلْفِ بَيْنَ الْهَمْزَتَيْنِ لِلتَّحْرُكَتَيْنِ : الْمُحَقَّقَتَيْنِ ، أَوِ الْمُسَهَّلَةِ ثَانِيَتَهُمَا نَحْوُ أُيْمَةٍ ؛ فَصَلَ هَهُنَا أَيْضًا ، وَمَنْ لَمْ يَفْصَلْ هُنَاكَ لَمْ يَفْصَلْ هَهُنَا أَيْضًا . قال :

١٣٦ — أَيَاظْبِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَيَيْنَ النِّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ^(١)

وقال :

١٣٧ — حُرُوقٌ إِذَا مَا النَّاسُ أَبْدَوْا فُكَاهَةً تَفَكَّرَ آإِيَاهُ يَعْنُونَ أَمْ قِرْدًا^(٢)

وإذا كانت الأولى همزة استفهام والثانية همزة وصل ؛ فإن كانت مكسورة أو مضمومة حذفت ، نحو أَصْطَفَى وَأَصْطَفَى ، وإلا قلبت الثانية ألفًا ، أو سهلت كما

(١) هذا بيت من الطويل من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان بن عقبة ، وقبله قوله :

أَقُولُ لِدَهْنَاوِيَّةٍ عَوْهَجٍ جَرَّتْ لَنَا بَيْنَ أَعْلَى عُرْفَةٍ فَالْصَّرَّائِمِ

والدهناوية : المنسوبة إلى الدهناء ، وهو موضع في بلاد تميم ، وأراد طيبة ،

والعوهج - كجهر - : الطويلة العنق ، وجرت : أراد به سنحت ، وعرفة - بضم

العين وسكون الراء المهملتين - : القطعة المرتفعة من الرمل ، والصرائم : جمع صريمة ،

وهي القطعة من الرمل أيضا ، وبيت الشاهد كله مقول القول ، والوعساء : الأرض

الليئة ذات الرمل ، وجلال - بجيمين ، أو بمهملتين - : اسم مكان بعينه ، والنقا :

التل من الرمل ، وأم سالم : كنية محبوبة مية . والاستشهاد بالبيت في قوله «آأَنْتِ» حيث

فصل بين الهمزتين بألف زائدة

(٢) هذا البيت من الطويل ، وهو من كلمة لجامع بن عمرو بن مرخية

الكلابي ، والحزق - كعتل - : القصير العظيم البطن الذي إذا مشى أدار أليته ، وأبدوا :

أظهروا ، والاستشهاد بالبيت في قوله «آإِيَاهُ» حيث زاد بين همزة الاستفهام

والهمزة التي في أول الكلمة ألفًا ، على نحو ما في الشاهد السابق

تقدم ، وإن لم تكن الأولى ابتداء — وذلك في غير همزة الاستفهام ، ولا تكون الثانية إلا متحركة كما قلنا — فالأولى : إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، وفي كلا الوجهين قال سيبويه : إن أهل التحقيق — يعني غير أهل الحجاز — يخففون إحداها ويستقلون التحقيق فيهما ، كما يستقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة ، قال : ليس من كلام العرب أن تلتقي الهمزتان فتحققا ؛ فإن كانتا متحركتين فمنهم من يخفف الأولى دون الثانية ؛ لساكنها آخر الكلمة والآخر محل التغيير ، وهو قول أبي عمرو ، ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى ؛ لأن الاستقلال منها جاء ، كما فعلوا في الهمزتين في كلمة ، وهو قول الخليل ، وقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وابن عامر التحقيق فيهما معا ، كما فعلوا ذلك بالهمزتين في كلمة ، وهو هنا أولى ، لافتراق الهمزتين تقديرا ، وأما أهل الحجاز فيستعملون التخفيف فيهما معا كما فعلوا ذلك في الهمزة الواحدة ، فمن خفف الأولى وحدها فكيفيته ما مر من الحذف أو القلب أو التسهيل ، كما مر في الهمزة المفردة فليرجع إليه ، ومن خفف الثانية وحدها كانت كالهمزة المتحركة بعد متحرك ، فيجىء الأوجه التسعة المذكورة ، فليرجع إلى أحكامها ، فهي هي بعينها ؛ فيجىء في « يشاء إلى » المذهب الثلاثة في الثانية : بين المشهور ، والبعيد ، وقلبها واوا ، وفي نحو هذا أمك^(١) : التسهيل المشهور ، والبعيد ، وقلبها ياء . ونقل عن أبي عمرو حذف أولى المتفتحتين ، نحو أولياء أولئك ، و(جاء أشرأطها) ، ومن السماء إن . ونقل عن ورش وقنبل^(٢) في ثانية

(١) وقع في جميع الأصول « هذا أمك » وهو من تحريف النساخ والغفلة عن مراد المؤلف ، فان غرضه التمثيل لاجتماع همزتين من كلمتين ، و « ذاء » بهمة مكسورة بعد الألف لغة في « ذا » اسم الإشارة ؛ قال الرازي :

هَذَائِهِ الدَّفْطَرُ خَيْرٌ دَفْطَرِ

(٢) قنبل - كقنفذ - : أضله الغلام الحاد الرأس الخفيف الروح ؛ وقد لقب به

محمد بن عبد الرحمن أحد القراء

المتفتحتين قلبها حرف مدصريحا : أى ألقا إن انفتحت الأولى ، وواوا إن انضمت ،
وياء إن انكسرت ، وهذا معنى قوله « وجاء فى المتفتحتين حذف إحداها ، وقلب
الثانية كالساكنة » ومن خففهما معا — وهم أهل الحجاز — جمع بين وجبى
التخفيف المذكورين الآن .

وأما إن كانت الأولى ساكنة نحو اقرأ آية ، وأقريء أباك السلام ، ولم يردوْ
أبوك ؛ ففيه أيضا أربعة مذاهب : أهل الحجاز يخففونها معا ، وغيرهم يحققون : إما
الأولى وحدها ، أو الثانية وحدها ، وجماعة يحققونها معا كما ذكرنا فى المتحركتين —
وهم الكوفيون ، وحكى أبو زيد عن العرب مذهباً خامساً ، وهو إدغام الأولى
فى الثانية كما فى سائر الحروف ، فمن خفف الأولى وحدها قلبها ألقا إن انفتح ما
قبلها ، وواوا إن انضم ، وياء إن انكسر ، ومن خفف الثانية فقط نقل حركتها إلى
الأولى الساكنة وحذفها ، وأهل الحجاز الخففون لهما معا قلبوا الأولى ألما أو ياء أو
واوا ، وسهلوا الثانية بينَ بينَ إذا وليت الألف ؛ لامتناع النقل إلى الألف ،
وحذفوها بعد نقل الحركة إلى ما قبلها إذا وليت الواو والياء ؛ لإمكان ذلك ؛
فيقولون : اقرأ آية ؛ بالألف فى الأولى والتسهيل فى الثانية ، وأقريء أباك ؛ بالياء
المفتوحة بفتحة الهمزة المحذوفة ، ولم يردوْ أبوك ، بالواو المفتوحة ، وعليه قس
نحو لم تَرْدُوْ أبوك ، ولم تَرْدُوْ أبلك ، وغير ذلك ، وكذا إذا كانت الثانية
وحدها ساكنة ، نحو من شاء أثبتنَ ، فلا بد من تحريك أولهما فيصير من
هذا القسم الأخير .

قال : « الإِعْلَالُ : تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ ، وَيَجْمَعُهُ الْقَلْبُ ،
وَالْحَذْفُ ، وَالْإِسْكَانُ . وَحُرُوفُهُ الْأَلْفُ ، وَالْوَاوُ ، وَالْيَاءُ . وَلَا تَكُونُ الْأَلْفُ
أَصْلًا فِي الْمُتَمَكِّنِ وَلَا فِي فِعْلٍ ، وَلَكِنْ عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ »

أقول : أعلم أن لفظ الإِعْلَال فى اصطلاحهم مختص بتغيير حرف العلة : أى

تعريف
الإِعْلَال
أنواعه
وحروفه

الألف والواو والياء ، بالقلب أو الحذف ، أو الإسكان . ولا يقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة : إعلال ، نحو رَأْسٍ وَمَسَلَّةٍ وَالْمَرَاةِ ؛ بل يقال : إنه تخفيف للهمزة ، ولا يقال أيضاً لإبدال غير حروف العلة والهمزة ، نحو هَيْيَاكَ وَعَلِجْ^(١) في إِيَّاكَ وَعَلِيٍّ ، ولا لحذفها نحو حِرٍّ في حِرْحِرٍّ ، ولا لإسكانها نحو إِبِلٍ في إِبِلٍ ، ولفظ القلب مختص في إصطلاحهم بإبدال حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، والمشهور في غير الأربعة لفظ الإبدال ، وكذا يستعمل في الهمزة أيضاً

قوله : « للتخفيف » احتراز عن تغيير حرف العلة في الأسماء الستة نحو أبوك وأباك وأبيك ، وفي المثني وجمع السلامة المذكور نحو مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمَيْنِ ، وَمُسْلِمُونَ وَمُسْلِمِينَ ؛ فإن ذلك الأعراب لا للتخفيف ، وقد اشتهر في إصطلاحهم الحذف الاعلالي للحذف الذي يكون لعلة موجبة على سبيل الاطراد ، كحذف ألف عصاً وياء قاضٍ ، والحذف الترخيمي والحذف لا لعلة للحذف غير المطرد ، كحذف لام يَدِيدَمٍ وإن كان أيضاً حذفاً للتخفيف

قوله « ويجمعه القلب » ، والحذف ، والإسكان » تفسيره كما ذكرنا في تخفيف الهمزة في قوله « يجمعه الإبدال ، والحذف ، وبين وبين »

قوله : « وحروفه الألف ، والواو ، والياء » أى : حروف الاعلال ، تسمى :

(١) هذا التمثيل غير صحيح ، وذلك لأن هِيَاكَ أصله إِيَاكَ ، فهو من إبدال الهمزة ، وعلج أصله على ، فهو من إبدال الياء ، وهو أحد حروف العلة ، وبيد أن يكون غرضه المبدل لا المبدل منه ، وخير من هذا أن يمثل بأصيلال ، وأصله أصيلان ، فأبدل النون لاما ، ومنه قول النابغة الذبياني

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
والتمثيل بالطبع ، وأصله اضطلع ، فأبدلت الضاد لاما ، ومنه قول الرجز :

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَاهُ وَلَا شَبَعُ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَالْطَبَعُ

الثلاثة حروف العلة ؛ لأنها تتغير ولا تبقى على حال ، كاللليل المنحرف المزاج المتغير حالاً بحال ، وتغير هذه الحروف لطلب الخفة ليس لغاية ثقلها بل لغاية خفتها ، بحيث لا تحتمل أدنى ثقل ، وأيضاً لكثرتها في الكلام ؛ لأنه إن خلت كلمة من أحدها نخلوها من أبعاضها — أعنى الحركات — محال ، وكلُّ كثير مستثقل وإن خف

قوله « ولا تكون الألف أصلاً في المتمكن » : أما في الثلاثي فلأن الابتداء بالألف محال والآخر مورد الحركات الإعرابية ، والوسط يتحرك في التصغير ؛ فلم يمكن وضعها ألفاً ، وأما في الرباعي فالأول والثاني والرابع لما مر في الثلاثي ، والثالث اتحركه في التصغير ، وأما في الخماسي فالأول والثاني والثالث لما مر في الثلاثي والرباعي ، والخامس لأنه مورد الإعراب ، والرابع لكونه معتقب الإعراب في التصغير والتكسير ، وأما في الفعل الثلاثي فلتتحرك ثلاثتها في الماضي ، وأما في الرباعي فلا تباعه الثلاثي

وقد ذكر بعضهم أن الألف في نحو حاجيت وعاعيت غير منقلبة كما مر في باب ذي الزيادة^(١)

(١) لم يذكر المؤلف النسبة بين الإبدال والقلب والاعلال وتخفيف المحزة والتعويض ، وهذه الأشياء بين بعضها وبعض مناسبات وفروق ، فيجمل بالباحث معرفة ما بينها من الصلات وما بينها من الفروق ، وسنذكر لك حقيقة كل واحد من هذه الأنواع ثم نبين وجوه الاتحاد والاختلاف فنقول :

(١) الإبدال في اللغة مصدر قولك : أبدلت الشيء من الشيء ، إذا أقمته مقامه ويقال في هذا المعنى : أبدلته ، وبدل ، وتبدلته ، واستبدلته ، وتبدلت به ، واستبدلت به ، قال سيديويه : « ويقول الرجل للرجل : اذهب معك بفلان ، فيقول : معي رجل بدله : أي رجل يغني غناؤه ويكون في مكانه » اهـ

والإبدال في اصطلاح علماء العربية : جعل حرف في مكان حرف آخر ، وهو

عندهم لا يختص بأحرف العلة وما يشبه أحرف العلة ، سواء أكان للدغام أم لم يكن ،
وسواء أكان لازماً أم غير لازم ، ولا بد فيه من أن يكون الحرف المبدل في مكان
الحرف المبدل منه

وإذا تأملت هذا علمت أنه لا فرق بين الإبدال في اللغة والإبدال في اصطلاح
أهل هذه الصناعة إلا من جهة أن الاصطلاح خصه بالحروف ، وقد كان في اللغة عاماً
في الحروف وفي غيرها

(ب) وللعلماء في تفسير القلب ثلاث طرق : الأولى - وهي التي ذكرها الرضى
هنا - أنه جعل حروف العلة والهمزة بعضها مكان بعض ، وهو على هذا التفسير
يشمل تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم ورأس ، ويخرج منه إبدال الواو والياء
تاء في نحو اتعد واتسر . والطريق الثانية - وهي التي سلكها ابن الحاجب - أنه جعل
حرف مكان حرف العلة للتخفيف ، فهو عنده خاص بأن يكون المقلوب حرف
علة ، وأن يكون القلب للتخفيف ، وهو من ناحية أخرى عام في المقلوب إليه حرف
العلة ، فيخرج عنه تخفيف الهمزة في نحو بير وسوتم ورأس وخطايا ، ويدخل
فيه قلب الواو والياء تاء نحو اتعد واتسر ، وهمزة نحو أوصل وأجوه وأقت
والأول . والطريق الثالثة - وهي التي سلكها غير هذين من متأخري الصنفين
كالنخشرى وابن مالك - أنه جعل حروف العلة بعضها مكان بعض ، فيخرج عنه
تخفيف الهمزة وقلب حرف العلة تاء أو همزة أو غيرهما من الحروف الصحيحة ،
ويدخل هذان النوعان عند هؤلاء في الإبدال

(ج) الاعلال في اصطلاح علماء العربية : تغيير حرف العلة بالقلب أو التثنية
أو الحذف قصداً إلى التخفيف

(د) تخفيف الهمزة : تغييرها بحذفها أو قلبها إلى حرف من حروف العلة ، أو
جعلها بين الهمزة وحروف العلة

(هـ) التعويض في اللغة : جعل الشيء خلفاً عن غيره ، وفي الاصطلاح : جعل
الحرف خلفاً عن الحرف . وللعلماء فيه مذهبان : أحدهما أنه يشترط كون الحرف
المعوض في غير مكان الحرف المعوض منه ، وهذا ضعيف وإن اشتهر عند الكثيرين ،

والثاني أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه ، وهو الغالب الكثير ، نحو صفقة وعدة ، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو ، ويجوز أن يكون المعوض في مكان المعوض منه ، كالتاء في أخت وبنت بناء على رأى ، وكالآلئ في اسم بناء على أنه من الوسم ، وكاليا في فرازيق وقريزيق ، فاهما في مكان لأول من فرزدق .

فاذا علمت هذا تبين لك ما يأتي :

أولا : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الأولى - العموم والخصوص المطلق ، إذ يجتمعان في إبدال حروف العلة والهمزة ، وينفرد الابدال في ادكر أو الطمع ونحوهما مما ليس في حروف العلة والهمزة

ثانيا : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الثانية - العموم والخصوص المطلق أيضا ، إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وكساء ورداء واتصل وآسر ، وينفرد الابدال في تظنى وتقضى وفي أصيلا ونحوها

ثالثا : أن بين الابدال والقلب - على الطريق الثالثة - العموم والخصوص المطلق أيضا ، إذ يجتمعان في نحو قال وباع وميزان وسيد وميت ، وينفرد الابدال في نحو ديسار وقيراط وعليج وتميمج

رابعا : أن بين الابدال والاعلال عموما وخصوصا وجهيا ، إذ يجتمعان في نحو قال ورمى ، وينفرد الابدال في نحو ادكر وازدحم واصطبر واضطجع ، وينفرد الاعلال في نحو يقول ويبيع ويذكو ويسمو ويرمى ويقضى ، ويعد ويصف ، وبعد وصف : أمرين من وعد ووصف

خامسا : أن بين الابدال وتخفيف الهمزة عموما وخصوصا وجهيا ، إذ يجتمعان في نحو راس وبير ولوم ، وينفرد الابدال في هراق في أراق ، وهياك في إياك ، وينفرد تخفيف الهمزة في نحو مسألة في مسألة وجيل في جيال ، وضو في ضوء ، وشى في شيء

سادسا : أن بين الابدال والتعويض على المشهور التباين ، إذ يشترط في الابدال كون المبدل في مكان المبدل منه ، ويشترط في التعويض أن يكون العوض في غير مكان المعوض منه . وعلى غير المشهور يكون بينهما العموم والخصوص المطلق ، فكل

قَالَ: «وَقَدْ اتَّفَقْنَا عَلَى أَنْ كَوْنَهُ وَيُسْرٍ ، وَعَيْنَيْنِ كَقَوْلِ وَبَيْعٍ ، وَلَا مَيْنٍ كَغَزْوٍ
وَرَمْنٍ ، وَعَيْنًا وَلَا مًا كَقُوَّةٍ وَحَيَّةٍ ، وَتَقَدَّمَ كُلُّ وَاحِدَةٍ عَلَى الْأُخْرَى : فَأَنَّ وَعَيْنًا
كَيَوْمٍ وَوَيْلٍ ، وَاخْتَلَفْنَا فِي أَنَّ الْوَاوَ تَقَدَّمَ عَلَى الْيَاءِ لَأَمَّا ، بِخِلَافِ
الْعَكْسِ ، وَوَاوُ حَيَوَانٍ بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ ، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَأَنَّ وَعَيْنًا فِي يَيْنٍ ،

لمبدال تعويض ولا عكس ؛ إذ يجتمعان في نحو فرازيق ، وينفرد التعويض في نحو
عدة وزنة وابن

سابقا : أن بين الاعلال وتخفيف الهمزة التباين ؛ إذ الاعلال خاص بحروف
العله ، وتخفيف الهمزة خاص بالهمزة بداهة ، ومن أدخل الهمزة في حروف العلة
أو نص عليها في تعريف الاعلال ؛ فقال : «إنه تغيير حروف العلة أو الهمزة بالقلب
أو الحذف أو الاسكان » كان بين الاعلال وتخفيف الهمزة عنده العموم والخصوص
الوجهي ؛ إذ يجتمعان في نحو سال ومقرو ، ونبي على أنه من النبأ ، وينفرد
الاعلال في نحو قال وباع ويقول ويبيع وقل وبع ، وينفرد تخفيف الهمزة في
لجعلها بين بين

ثامنا : أن بين الاعلال والقلب - على الطريق الأولى - العموم والخصوص الوجهي ؛
إذ يجتمعان في نحو قال ، وينفرد الاعلال في نحو يقول وقل ، وينفرد القلب في نحو
بير وراس ، وهذا على الرأي المشهور . أما على رأي من يجعل الهمزة من حروف
العله فيكون بين القلب والاعلال - على الطريق المذكورة - العموم والخصوص المطلق ؛
إذ ينفرد الاعلال عن القلب في الحذف والتسكين ، ويكون بينهما - على الطريق الثانية
والثالثة - العموم والخصوص المطلق ؛ إذ يجتمعان في نحو قال ورعى وأواصل
واتعد واتسر ، وينفرد الاعلال في الحذف والاسكان

تاسعا : أن بين الاعلال والتعويض التباين

عاشرًا : أن بين القلب - على الطريق الأولى - وتخفيف الهمزة العموم والخصوص
الوجهي ؛ إذ يجتمعان في نحو بير ، وينفرد تخفيف الهمزة في نحو مسلة ، وينفرد
القلب في نحو قال . أما على الطريق الثانية والثالثة فيبينهما التباين ؛ إذ شرط القلب أن
يكون المقلوب حرفاً من حروف العلة ، وتخفيف الهمزة خاص بها

حادى عشر : أن بين تخفيف الهمزة والتعويض التباين ، وهو واضح

وَفَاءٌ وَلَا مَآ فِي يَدَيْتُ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ ، إِلَّا فِي أَوَّلِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَإِلَّا فِي
الْوَاوِ عَلَى وَجْهِ ، وَأَنَّ الْيَاءَ وَقَعَتْ فَاءٌ وَعَيْنًا وَلَا مَآ فِي يَدَيْتُ ، بِخِلَافِ الْوَاوِ
إِلَّا فِي الْوَاوِ عَلَى وَجْهِ »

أقول : اعلم أن كون الفاء ياء والعين واوا لم يسمع إلا في يَوْمَ وَيُوحَ (١) ، ولم
يسمع العكس إلا في نَحْوِ وَيْلَ (٢) وَوَيْحَ (٣) وَوَيْسَ (٤) وَوَيْبَ (٥) ، واتفقتا
أيضاً في كونهما عيناً ولأما كَقَوَ (٦) وَبَوَ (٧) وَحَيَّ وَعَيَّ (٨) ، وكلاهما قليلان
قلة كون العين واللام حلقين كالجَحِجَحِ (٩) وَبَعَّ (١٠) وَبَخَ (١١) ، وأهمل كونهما

(١) يوح ، ويوحى - كطوبى - : من أسماء الشمس ، انظر (١ ص ٣٥)

(٢) الويل : كلمة يراد بها الدعاء بالعذاب . انظر (١ ص ٣٥)

(٣) ويح : كلمة رحمة . انظر (١ ص ٣٥)

(٤) ويس : كلمة تستعمل في الرحمة ، وفي استصلاح العبي . انظر (١ ص ٣٥)

(٣٥) ، والويس أيضاً : الفقر ، وما يريده الانسان ، فهو من أسماء الأضداد

(٥) ويب : كلمة بمعنى الويل . انظر (١ ص ٣٥) . وتستعمل أيضاً

بمعنى العجب ، يقال : ويبا لهذا : أى عجباله

(٦) القو : موضع بين قيد والنباج ، وهما في طريق مكة من الكوفة ، وقيل :

هو واد بين اليمامة وهجر ، وقيل : منزل ينزله الزاهب من البصرة إلى المدينة بعد أن
يرحل من النباج ، قال الشاعر :

سَمَّا لِلْجَبِّ شَوْقٌ بَعْدُ مَا كَانَ أَقْصَرَا - وَحَلَّتْ سُلَيْمَى بَطْنَ قَوٍّ فَعَرَّعَرَا

(٧) البو - بفتح الباء وتشديد الواو - : الحوار ، وهو ولد الناقة ، وقيل : البو :

جلد الحوار يحشى تبناً أو ثماماً أو حشيشاً ثم يقرب إلى أم الفصيل لترأه فتدر
عليه ، وقيل في المثل : « حَرَّكَ لَهَا حُورَاهَا تَحْنٌ »

(٨) العى - بكسر العين المهملة وتشديد الياء - : مصدر عى - كرضى - وهو الحصر

(٩) لَحَحَ : بوزن فرح ، يقال : لَحَحَتْ عَيْنُهُ ، إذا لصقت بالرمص والقذى .

(١٠) يقال : بع السحاب ، إذا كثرت نزول مطره

(١١) يقال : بَخَ الرجل ، إذا سكنت ثورة غضبه ، ويقال : بَخَ في نومه ،

إذا غَطَّ

همزتين ، وندركونهما هاءين ، نحو قَهَّ (١) وَكَهَّ (٢) في وجهي ، وكون الواو عينا والياء لاما نحو طَوَّيْتُ أَكْثَرُ من كون العين واللام واوين كَقَوَّة ، فالحمل على الأول عند خفاء الأصل أولى ؛ فيقال : إن ذا في اسم الإشارة أصله ذَوَى لا ذَوَو (٣)

قوله « الواو تقدمت عينا على الياء لاما » هو كثير : [نحو] طَوَّيْتُ وَنَوَّيْتُ وَغَوَّيْتُ ، بخلاف العكس : أى لم يأت العين ياء واللام واوا ؛ لأن الوجه أن يكون الحرف الأخير أخف مما قبله ؛ لتثاقل الكلمة كلما ازدادت حروفها ، والحرف الأخير معتقب الإعراب

قوله « وواو حيوان بدل من ياء » عند سيديويه وأصحابه ، أبدلت منها لتوالي الياءين ، وأبدلت الثانية ؛ لأن استكرها التتالي إنما حصل لأجلها ، وأيضا لو أبدلت العين واوا لحمل على باب طَوَّيْتُ الكثير ، وظن أنها أصل في موضعها ؛ لكثرة هذا الباب ، فلما قلبت الثانية واوا صارت مستنكرة في موضعها ، فيتنبه بذلك على كونها غير أصل ، وقال المازني : واو حَيَوَان أصل ، وليس في حَيَّيْتُ دليل على كون الثانية ياء ، لجواز أن يكون كَشَقِيَّت ورضيت ؛ قلبت ياء لانكسار ما قبلها ، لكن سيديويه حكم بما حكم لعدم نظيره في كلامهم لو جعل الواو أصلا .

قوله « وأن الياء وقعت فاء وعينا في يَيْنَ » هو وادٍ ولا أعلم له نظيرا

(١) يقال : قه الرجل ، إذا رجع في ضحكك ، أو اشتد ضحكك . أو قال في ضحكك : قه

(٢) يقال : استنكمت السكران فكه في وجهي ، إذا طلبت منه أن يخرج نفسه لتشم رائحته فأخرجه ، وهو مثل جالس يجلس جلوسا

(٣) انظر (ج ٢ ص ٣٦) ثم (ج ١ ص ٢٨٥) فقد أشبعنا الكلام عليها هناك

قوله « إلا في أوّل على الأصح » يعنى أن فاءه وعينه واوان أيضا على الأصح ؛ كما مر^(١) ، فالحق أن الواو والياء منفقتان ههنا في كون كل واحدة منهما فاء وعينا ، كل واحدة منهما في كلمة واحدة فقط^(٢) ، وكون الفاء والعين من جنس واحد قليل نادر في غير حروف العلة أيضا نحو ببر^(٣) لالتقاء مثلين مع تعذر إدغام أولهما في الثانى ، وتقل الكراهة شيئا بوقوع فصل نحو كَوْ كَب ، وبحصول موجب الإدغام كما في أوّل .

قوله « وفاء ولاما في يديت » أى : أصبت يده ، وأنعمت

قوله « إلا في الواو على وجه » ذهب أبو على إلى أن أصل واو وَيَو لسكراهة بناء الكلمة عن الواوات ؛ ولم يجز ذلك في الحرف الصحيح إلا لفظة بِيَّة^(٤) ، وذلك لسكونها صوتا ، وذهب الأخفش إلى أن أصله وَوَو ، لعدم تقدم الياء عينا على الواو لاما ؛ فتقول على مذهب أبى على : وَيَيْتُ واوًا ، قلبت الواو الأخيرة ياء كما في أغلَيْتُ ، وتقول في مذهب الأخفش : أَوَيْتُ ، وقال ثعلب : وَوَيْتُ ، ورده ابن جنى ، وهو الحق ، وذلك لأن الاستثقال في وَوَيْتُ أكثر منه في وَوَصل ؛ لاجتماع ثلاث واوات

واعلم أن تماثل الفاء واللام في الثلاثى قليل ، وإن كانا صحيحين أيضا كَقَلَقَ وَسَلَسَ .

قوله « وأن الياء وقعت فاء وعينا ولاما في يديت » مذهب أبى على أن

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٤٠ و ٣٤١) . (٢) هذه الجملة حال من الواو والياء

(٣) البير : ضرب من السباع شبيه بالنمر انظر (ج ٢ ص ٣٦٧)

(٤) بية : حكاية صوت صى ، ولقب لعمد الله بن الحارث وقالت أمه هند

بنت أبى سفيان وهى ترقصه :

لَأُنْكَحِرَنَّ	بِيَّةً	مَجَارِيَةً	خِدَنَةً
مُكْرَمَةً	مُحِبَّةً	تَجِبُ أَهْلَ الْكَعْبَةِ	

أصل الياء يَوَى ، فنقول : يَوَيْتُ ياء حسنة : أى كتبت ياء ، وعند غيره أصله يَيى ، وكذا الخلاف بينهم فى جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانيه ألف ، نحو باتا ثا را ، فهم يقولون : يَيَّيْتُ وَيَيَّيْتُ وَيَيَّيْتُ ، إلى آخرها ، وقال أبو على : يَوَيْتُ إلى آخرها ، وعند أبى على جمعها : أَبَوَاءُ وَأَتَوَاءُ ، وعند غيره : أَيْبَاءُ وَأَيْبَاءُ ، وإنما حكموا بذلك لورود الإمالة فى جميعها ، وليس بشىء ، لأنه إنما تمال هذه الأسماء وهى غير متمكنة فألفاتها فى ذلك الوقت أصل ، كألف ماولا ، وإنما يحكم على ألفتها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أخرى وصيرت همزة ، قياسا على نحو رداء وكساء ، وذلك عند وقوعها مركبة معربة ، فألحقوا إِذَنْ ألفتها بألفات سائر المعربات فى كونها منقلبة ، وهى لا تمال ألفتها إِذَنْ ، كما مر فى باب الإمالة ^(١) ، فلا دلالة إِذَنْ فى إمالتها قبل التركيب على كون ألفتها بعد التركيب فى الأصل ياء ، وإنما حكم أبو على بكونها واوا وبأن لامها ياء لكثرته باب طَوَيْتُ ولويت ، وكونه أغلب من باب قُوَّةٌ وَحَيِّيتُ ، وأما حيوان فواوه ياء على الأصح ، كما مر ، وما ثانيه ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام فقبل إعرابها وتركيبها لا أصل لألفتها ؛ لكونها غير متمكنة فى الأصل ، كما مر ، وأما بعد إعرابها فجعلها فى الأصل واوا أولى من جعلها ياء ، لأن باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب ، فنقول : ضَوِّدْتُ ضادا ؛ وكَوِّفْتُ كافا ، وَدَوَّلْتُ دالا ، والجمع أضواد وأكواف وأدوال ، وأما جهن وشين وعَيْنُ فعينها ياء نحو بَيَّتُ وديك ؛ إذ الياء موجودة ، ولا دليل على كونها عن الواو ، ويجوز عند سيبويه أن يكون أصل جيم فُعَلًا - بضم الفاء ، وِفْعَلًا - بكسرها - خلافاً للآخفش ^(٢)

(١) انظر (ص ٢٦) من هذا الجزء .

(٢) اعلم أن سيبويه والآخفش قد اختلفا فى الياء الساكنة المضموم ما قبلها لما لم تكن عينا لفعلى ولا عينا لجمع : هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء ؟ أو تقاب

قال : « الفاء : تُقَابُ الْوَائِ هَمْزَةٌ لَزُومًا فِي نَحْوِ أَوَاصِلَ وَأَوَيْصِلِ ،
وَالْأَوَّلِ ؛ إِذَا تَحَرَّكَتِ الثَّانِيَةُ ، بِخِلَافِ وُورِي ، وَجَوَازًا فِي نَحْوِ أَجْوِهِ
وَأُرِرِي ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ : وَفِي نَحْوِ إِسْحَاحٍ ، وَالتَّزَمُّوهُ فِي الْأَوَّلِ حَمَلًا عَلَى
الْأَوَّلِ ، وَأَمَّا أَنَا فَأَحَدُ وَأَمَّا فَعَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ » .

أقول : اعلم أنهم استنقلوا اجتماع المثلين في أول الكلمة ، فلذلك قل نحو
يَبْرودَ كَنِيٍّ ، فالواو ان إذا وقعت في الصدر - والواو أثقل حروف العلة - قلبت أولاهما
همزة وجوبا ، إلا إذا كانت الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد ، نحو وُورِي في
وَارِي ؛ فإنه لا يجب قلب الأولى همزة ؛ لعروض الثانية من جهتين : من جهة الزيادة ،
ومن جهة انقلابها عن الألف ، ولكون المد مخففا لبعض الثقل ، وإن لم تكن
الثانية مدة : سواء كانت منقلبة عن حرف زائد كأَوَاصِلَ وَأَوَيْصِلِ ، أو غير منقلبة
عنه كأَوْعَدَ على جَوَرَبٍ من وعد ، وكذا إن كانت مدة لكنها غير منقلبة
عن شيء كما تقول من وعد على وزن طُومَارٍ^(١) : أَوْغَادَ ، وجب قلبُ الأولى همزة ،
وكذا إذا كانت الثانية منقلبة عن حرف أصلي ، كما قال الخليل في فُعْلٍ من وَأَيْتُ
مُخَفَّفًا : أَوِيٍّ^(٢) ومن ذلك مذهب السكوفية في أولى ، فإن أصله عندهم وُؤُلِيٍّ ، ثم وُولِيٍّ .

الياء واوا لتسلم الضمة ؟ ذهب سيديويه إلى الأول والآخر فش إلى الثاني ، وسيأتي
هذا الخلاف مبسوطا ومعللا في كلام المؤلف في هذا الباب ، فقول المؤلف
« ويجوز عند سيديويه أن يكون أصل جيم فعلا - بضم الفاء - وفعلا - بكسرهما -
خلافًا للأخفش » معناه أنه يتعين على قول الأخفش أن تكون على فعل - بالكسر -
إذ لو كانت فعلا - بالضم - لوجب عنده قلب الياء واوا ، فكان يقال : جوم ، وأما
على مذهب سيديويه فيجوز أن تكون الكسرة أصلية ؛ فهو فعل - بالكسر - ويجوز
أن تكون الكسرة منقلبة عن ضمة فأصله فعل - بالضم -

(١) الطومار : الصحيفة ، وانظر (١ ص ١٩٨ ، ٢١٧)

(٢) أصل أوى وؤى - كة فقل - ثم خفف بقلب همزته الساكنة واوا كما
تخفف سؤلا : فصار وويا ؛ فاجتمع واوان في أول الكلمة فوجب قلب أولاهما
همزة .

ثم أولى ، وعليه قراءة قالون (عَادَ لُوْلَى) ^(١) بالهمزة عند نقل حركة همزة أولى إلى لام التعريف ، ورد المازني على الخليل بأن الواو في مثله عارضة غير لازمة ؛ إذ تخفيف الهمزة في مثله غير واجب ، فقال : يجوز أوى وووى ؛ لضمه الواو ، لا لاجتماع الواوين ، كما في وجوه وأجوه

وإن كانت الثانية أصلية غير منقلبة عن شيء ، وجب قلب الأولى همزة : سواء كانت الثانية مدة كما في الأولى عند البصرية وأصله وولى ، أو غير مدة كالأول عندهم .

وقول المصنف « إذا تحركت الثانية » هذا شرط لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت من قول الخليل : أوى ، في ووى ، وقال الفارسي أيضا إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كأويصل ، ثم قال : ومن هذا قولهم الأولى في تأنيث الأول ، ثم قال : وإن كانت الثانية غير لازمة لم يلزم إبدال الأولى منهما همزة كما في وورى ، وقال سيديويه : إذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت : أوعد ، فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف ، وبني المصنف على مذهبه أن قلب الأولى في أوى ^(٢)

(١) أنظر (ح ٢ ص ٣٤١)

(٢) أصل أوى - كفتى - : ووى - ككوكب - من وأى يئى ، ثم خفف بالقاء حركة الهمزة على الساكن قبلها وحذف الهمزة ؛ فصار ووى - كفتى - وعند المصنف أن الواوين المجتمعين في أول الكلمة إن كانت الثانية متحركة بحركة أصلية وجب قلب الأولى همزة ، وإن كانت الثانية ساكنة أو متحركة بحركة عارضة جاز قلب الأولى همزة وجاز بقاؤها ، فيجوز عنده على هذا أن تقول : ووى ، وأن تقول : أوى ، وذلك لأن حركة الواو الثانية عارضة بسبب تخفيف الهمزة ، وخالفه في ذلك المؤلف المحقق تبعا لمن ذكرهم من فحول النحاة ؛ فأوجب قلب أولى الواوين المصدرتين همزة : سواء أكانت الثانية ساكنة أم متحركة بحركة أصلية أو عارضة بشرط ألا تكون الثانية مدة منقلبة عن حرف زائد ، كما في وورى ؛ فيقول في مثل كوكب من وأيت مخففا : أوى ، لا غير

- كمايجيء فى مسائل التمرين - غَيْرُ واجب ، وأن واوأولى قلبت همزةً وجوبا ،
حملا للواحد على الجمع

هذا ، وإنما قلبت الواو المستثناة همزة لاياء لفرط التقارب بين الواو والياء ،
والهمزة أبعد شيئا ؛ فلو قلت ياء لكان كأن اجتماع الواوين المستثقل باق .
قوله « وجوازا فى نحو أجوه وأورى » كل واو مخففة غير ما ذكرناه مضمومة
ضمة لازمة : سواء كانت فى أول الكلمة كـ « أجوه » ، ووُعيد ، ووورى ، أو فى حشوها
كـ « أدور » . وأنزور والنزور^(١) فقلبها همزة جائز جوازا مطردا لا ينكسر ، وذلك لأن
الضمة بعض الواو ، فسكانه اجتمع واوان ، وكان قياس الواوين المجتمعين غير أول
نحو طوى جواز قلب الأولى همزة ، لكن لما كان ذلك الاجتماع لياء النسبة وهى
عارضة كالأدم - كما تقرر فى باب النسبة - صار الاجتماع كلا اجتماع .

هذا ، وإن كان الضم على الواو الأعراب نحو هذه دأوك أو لسا كنين نحو أخشوا
القوم ؛ لم تقلب همزة ؛ لعروض الضمة ، وإن كانت الواو المضمومة مشددة كالتقول
لم تقلب أيضا همزة ؛ لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح

قوله « وقال المازنى وفى نحو إشاح » يعنى أن المازنى يرى قلب الواو
المكسورة المصدرة همزة قياسا أيضا ، والأولى كونه سماعيا ، نحو إشاح^(٢)
وإعاء وإلدة^(٣) وإفادة^(٤) فى ولدّة ووفادة ، وإنما جاء القلب فى المكسورة .

(١) النزور - كصبور - : دخان الشحم ، والمرأة النفور من الرية . أنظر
(١ ص ٢٠٧)

(٢) الاشاح : الوشاح ، وهو ما ينسج من أديم عريضا ويرصع بالجواهر
تشده المرأة بين عاتقها وكشحيها

(٣) الالدة - بالكسر - : هى الولادة ، وهى جمع ولد ، وظاهر عبارة القاموس
أن الالدة لا إبدال فيها ؛ لأنه ذكرها فى (أ ل د) وإن كان قد أعادها فى (ولد)
(٤) الافادة : الوفادة ، وهى مصدر قولهم : وفد عليه وفد وفودا ووفادة ،

أيضا لأن الكسرة فيها ثقل أيضا ، وإن كان أقل من ثقل الضمة ، فاستثقل ذلك في أول الكلمة دون وسطها ، نحو طَوِيلٌ وَعَوِيلٌ ^(١) ؛ لأن الابتداء بالمستثقل أشنع

وأما الواو المفتوحة المصدرة فلايس قلبها همزة قياسا بالاتفاق ، بل جاء ذلك في أحرف ، نحو أناة ^(٢) في وَنَاةٍ ، وَأَجَمٌ في وَجَمٍ ^(٣) ، وأحِدٌ في وَحَدٍ ، وأَسْمَاءٌ في اسم امرأة فعَلَاءٍ من الوسامة عند الأكثرين ، وليس بجمع ؛ لأن التسمية بالصفة أكثر من التسمية بالجمع ، وقال بعض النحاة : أصل أَخَذَ وَخَذَ ، بدلالة اتَّخَذَ كَاتَّصَلَ ^(٤)

قال سيبويه (ج ٢ ص ٣٥٥) : « ولكن ناسا كثيرا يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولا ، كرهوا المكسرة فيها ، كما استثقل في ييجل وسيد وأشباه ذلك ؛ فمن ذلك قولهم : إمادة ، وإعاء ، وسمعناهم بنشدون البيت لابن مقبل :

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَوَلَتْ رَكَابُنَا عِنْدَ الْجَبَائِرِ بِالْبَأْسَاءِ وَالنِّعَمِ » اهـ

(١) العويل : رفع الصوت بالبكاء ، وانظر (ج ٢ ص ١٧٦)
(٢) قال في اللسان : « امرأة وناة وأناة وأنية : حليلة بطيئة القيام ، الهمزة فيه بدل من الواو . وقال اللحياني : هي التي فيها فتور عند القيام والقعود والمشي . وفي التهذيب : فيها فتور لنعمتها » اهـ بتصرف

(٣) الوجوم : السكوت على غيظ ، وقد وجم يحجم وجما ووجوما ، وقالوا : أجم ، على البدل

(٤) يريد أن بعض النحاة لما رأى أن العرب تقول : اتَّخَذَ بمعنى أخذ ، والمقرر عندهم أن الهمزة لا تقلب تاء ، ولذلك خطأوا المحدثين في روايتهم « أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ أَنْ أُتَرَّرَ » تحال من ذلك بأن ذكر أن أخذ أصله وخذ ، فاتَّخَذَ ليس من المقلوب عن الهمزة ، ولكنه عن الواو ، وهو رأى غير سديد ، لأن اتَّخَذَ يجوز أن يكون ثلاثية المجرد تغذ بدليل قول الشاعر وهو جندب بن مرة الهذلي :

تَخَذْتُ غُرَارَ إِيْرَهُمْ دَلِيلًا وَفَرَّوْا فِي الْحِجَارِ لِيُجْزُونِي

ولم يأت في كلام العرب كلمة أولها ياء مكسورة كما جاء ما أوله واو مضمومة إلا يسار لغة في يسار لليد اليسرى ، ويقاظ جمع يَقْظَان .

وربما فروا من اجتماع الواوين في أول الكلمة بقلب أولاهما تاء كما في تَوْرَاة وتَوَلَّج^(١) ، وهو قليل ، كما يفر من واو واحدة في أول الكلمة بقلبها تاء نحو تَرَاث^(٢) وتَقْوَى *

« وَتُقَلِّبَانِ تَاءً فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ ، بِخِلَافِ اِيْتَزَرَ »

قلب الواو
والياء تاء
إذا كانتا
فاين

أقول : اعلم أن التاء قريبة من الواو في المخرج ، لكون التاء من أصول الثنايا ، والواو من الشفتين ، ويجمعهما^(٣) الهمس ، فتقع التاء بدلا منها كثيرا ،

وإذا كانت محتملة لهذا الوجه وهو وجه لاشذوذ فيه سقط الاستدلال بها على ما ذكره ، وقد قرئ قوله تعالى : (أَوْ شِئْتَ لَتَكُونَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا)
(١) التولج : كناس الوحش ، والمكان الذي تلج فيه ، وأصله وولج - برنة كوتر - من الولوج

(٢) التراث : المال الموروث ، وانظر (ج ١ ص ٢٠٧ - ٢١٦)

(٣) مفاد كلام المؤلف أن الواو من الحروف المهموسة ، وليس كذلك ؛ لأن حروف الهمس هي المجموعة في قولهم : حنه شخص فسكت ، وليست الواو منها ؛ بل هي من الحروف المجهورة ، ولذلك علل غيره من النحاة بغير هذا التعليل ؛ قال ابن يعيش (ح ١٠ ص ٣٧) : « ولما رأوا مصيرهم إلى تغييرها (يريد الواو) بتغير أحوال ما قبلها ؛ قلبوها إلى التاء ؛ لأنها حرف جلد قوى لا يتغير بتغير أحوال ما قبله ، وهو قريب المخرج من الواو ، وفيه همس مناسب لين الواو » اه . وقال أبو الحسن الأشموني في شرحه للألفية عند قول ابن مالك

ذُو اللَّيْنِ فَأَتَا فِي افْتِعَالٍ أَبْدِلَا وَشَدَّ فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوِ اتَّكَلَلَا

: « أي إذا كانت فاء الافتعال حرف لين : يعني واوا أو ياء ، وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاء فيه وفي فروعه من الفعل واسمى الفاعل والمفعول لعسر النطق

لكنه مع ذلك غير مطرد ، إلا في باب افْتَعَلَ ؛ لما يجيء ، نحو ثُرَاث وتَجَاه
وتَوَلَّجَ وتَتَرَّى^(١) من الموازنة ، والتَّلَج^(٢) والتَّنَكُّاة^(٣) وتَقْوَى من وَقَيْتَ ،
وتَوَرَّاة^(٤) عند البصريين فَوْعلة من وَرَى الزند ، كتَوَلَّجَ ؛ فان كتاب الله نور

بحرف اللين الساكن مع التاء لما ينفذ من مقاربة المخرج ومناواة الوصف ؛ لأن
حرف اللين من المجهور والتاء من المهموس « اهـ : هذا على المصطلح عليه في معنى
الهمس ، ولعله يريد منه معنى أوسع من المعنى الاصطلاحي كالذي ذكره
صاحب اللسان عن شمر حيث قال : « قال شمر : الهمس من الصوت والكلام :
مالا غرر له في الصدر ، وهو ما همس في الفم »

(١) قال في اللسان : « وجاءوا تترى ، وتترى (الأول غير منون والثاني
منون) : أى متواترين ، التاء مبدلة من الواو ؛ قال ابن سيده : وليس هذا البدل
قياسا ، إنما هو في أشياء معلومة ، ألا ترى أنك لا تقول في وزير : توزير ، إنما تقيس
على إبدال التاء من الواو في افعل وما تصرف منها إذا كانت فاءه واوا ؛ فان فاءه
تقلب تاء وتدغم في تاء افعل التي بعدها ، وذلك نحو اتزن ، وقوله تعالى :
(ثُمَّ أَرْسَلْنَا رَسُولَنَا تَتَرَّى) من تتابع الأشياء وبينها فجوات وفترات ؛ لأن بين كل
رسولين فترة ، ومن العرب من ينونها فيجعل ألفها للحاق بمنزلة أرطى ومعزى ،
ومنهم من لا يصرف ، يجعل ألفها للتأنيث بمنزلة ألف سكرى وغضبي ؛ قال الأزهرى :
قرأ أبو عمرو وابن كثير تترى منونة ، ووقفوا بالالف ، وقرأ سائر القراء تترى
غير منونة » اهـ

(٢) التلج : فرخ العقاب ، وهو مأخوذ من الولوج ، فأصله ولج كصرده
(٣) التَّنَكُّاة - كتخمة - : العصا ، وما يتكأ عليه ، والرجل الكثير الاتكاء ،
وأصله وكأة ، بدليل توكلات

(٤) اختلف النحويون في التوراة ؛ فقال البصريون تأوها بدل من الواو ،
وأصلها ووراة على وزن فوعلة ، وذهبوا إلى أن اشتقاقها من ورى الزند ؛ إذا
أخرج النار ، وذلك لأن كتاب الله تعالى يهتدى به ، والنار مصدر النور الذي
يهتدى به ؛ ونصر هذا المذهب أبو علي الفارسي ؛ لأن فوعلة في الكلام أكثر من تفعلة
مثل الحوصلة والجوهرة والدوخلة والحوقة ، وهو مصدر قياسى لسكل فعل على

وعند الكوفيين هما تَفْعَلَةٌ وَتَفْعَلٌ ، والأول أولى ؛ لكون فَوْعَلٌ أَكْثَرُ
من تَفْعَل

والتاء أقل مناسبة للياء منها للواو ، فلذلك قل إبدالها منها ، وذلك في ثِنْتَانِ
وَكَلَّمَا على قول ^(١)

وإبدال التاء من الواو [في الأول] أكثر منه في غيره ، نحو أُنْتُ وبنت ، ولولا
أدائها لشيء من معنى التأنيث لم تبدل من الواو في الآخر ، فلما أكثر إبدال التاء من
الواو في الأول واجتمع معه في نحو أو تعد واو تصل داعٍ إلى قلبها مطلقاً ، صار
قلبها تاء لازماً مطرداً ، وذلك الداعي إلى مطلق القلب حصول التخالف في تصاريفه
بالواو والياء لو لم يقلب ، إذ كنت تقول : ايتَصَّلْ ، وفيما لم يسم فاعله أو تُصِلْ ،
وفي المضارع واسم الفاعل والمفعول يَوْتَصِلُ مُوتَصِلٌ مُوتَصِلٌ ، وفي الأمر ايتَصَّلْ ،
فلما حصل هذا الداعي إلى مطلق قلبها إلى حرف جَلَدٌ لا يتغير في الأحوال - وللواو

مثال فوعل ، والجل على الكثير أولى ، وذهب قوم منهم أبو العباس المبرد
إلى أن توراة تفعلة - بكسر العين - وأصلها توزية مصدر وري - بالتضعيف - ثم
نقلت حركة الياء إلى ما قبلها ثم قلبت الياء ألفاً على لغة طيء الذين يقولون : باداة
وناصاة وجاراة وتوصاة في بادية وناصية وجارية وتوصية ؛ فصار توراة
والاشتقاق عندهم كالاشتقاق عند الفريق الأول ، إلا أن فعل هذا مضعف الخين ،
وضعف النحاة هذا المذهب بأن تفعلة في الأسماء قليل ؛ وأنت لو تدبرت ما ذكرناه
لعلت أن أبا العباس لم يحمله على القليل ؛ إذ القليل إنما هو تفعلة من الأسماء ،
فأما المصادر فأكثر من أن يبلغها الحصر ، وهذا الوزن قياس مطرد في مصدر فعل
المضضعف العين المعتل اللام كالتزكية والتعزية والتوصية ومهموز اللام كالتجزئة
والتهئة ، ويأتي قليلاً في صحيح اللام نحو التقدمة ، ومن القليل في الأسماء التدورة
وهو المكان المستدير تحيط به الجبال والتوبة وهي اسم بمعنى التوبة ، ولولا ما فيه
من قلب الياء ألفاً اكتفاء بجزء العلة لكان مذهبا قويا

بانتقالاتها تاء عهد قديم - كان انقلابها تاء هيناً أولى ، ولا سيما [و] بعدها تاء الافتعال ،
وبانتقالاتها إليها يحصل التخفيف بالإدغام فيها ، والياء وإن كانت أبعد عن التاء
[من الواو] وإبدالها منها أقل ، كما ذكرنا ، لكن شاركت الواو هيناً في لزوم
التخالف لو لم تقلب ، إذ كنت تقول ايتسر ، وفي المبني المفعول أوتسر ، وفي
المضارع ييتسر ، وفيما لم يسم فاعله يُوتسر ، وفي الفاعل والمفعول مُوتسر ومُوتسر ،
فأتبع تاء الياء الواو في وجوب القلب والإدغام فقليل : اتسر ،

وأما افتعل من المهموز الفاء - نحو انترز وائتمن - فلا تقلب ياءه تاء ؛ لأنه
وإن وجب قلب همرته مع همزة الوصل المكسورة ياء ، وحكم حروف العلة المنقلبة
عن الهمزة انقلاباً واجباً حكم حروف العلة ، لا حكم الهمزة ، كما تبين في موضعه ،
لكن لما كانت همزة الوصل لا تلزم ؛ إذ كنت تقول نحو « قال انترز » فترجع
الهمزة إلى أصلها ، روعى أصل الهمزة ، وبعض البغاددة جَوَزَ قلب يائها تاء فقال :
انترَرَ واتسرَ ، وقرئ شاذاً (الَّذِي أَتَمَّنَ أَمَانَتَهُ)

وبعض أهل الحجاز لا يلتفت إلى تخالف أبنية الفعل ياء وواو ، فيقول : ايتعد
وايتسر ، ويقول في المضارع : ياتعد وياتسر ، ولا يقول يوتعد وييتسر ، استنقالات
للواو والياء بين الياء المفتوحة والفتحة ، كما في ياجل وياءس ، واسم الفاعل موتعد
وموتسر ، والأمر ايتعد وايتسر ، هذا عندهم قياس مطرد .

قال : « وَتُقَلَّبُ الْوَاُوُ يَاءً إِذَا انْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا ، وَالْيَاءُ وَاَوَا إِذَا
انْضَمَّ مَا قَبْلَهَا ، نَحْوُ مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ ، وَمَوْقِظٍ وَمُوسِرٍ »

قلب الواو
ياء والياء
واوا

أقول : أعلم أن الواو إذا كانت ساكنة غير مدغمة وقبلها كسرة ، فلا بد
من قلبها ياء ، سواء كانت فاء كميقات ، أو عيناً نحو قيل ^(١) ، وأما إذا كانت

(١) لا خلاف بين العلماء في أن أصل قيل قول - بضم القاف وكسر الواو ،
وقد اختلفوا في الطريق التي وصلت بها هذه الكلمة إلى ذلك ، واستمع للؤلؤ

لأما فتقلب ياء وإن تحركت كالداعي ؛ لأن اللام محل التغيير ، وإن كانت فاء متحركة مكسوراً ما قبلها لم تقلب ياء ، نحو إَوْزَّة ، وأصله إَوْزَزَة ، وكذا العين نحو عَوْض ، إلا أن تسكون عين مصدرٍ معلٍ فعله ، نحو قام قياماً ، أو عين جمعٍ معلٍ واحدٍ كديم^(١) ، كما يجيء بعد ، وإنما لم تقلب المتحركة التي ليست لأما ياء المكسرة ما قبلها لقوتها بالحركة ، فلا تجذبها حركة ما قبلها إلى

في شرح الكافية (ج ٢ ص ٢٥١) حيث يقول : « في ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بنى للمفعول منه ثلاث لغات : قيل وبيع باشباع كسرة الفاء - وهي أفصحهما ، وأصلهما قول وبيع ، استثقلت الكسرة على حرف العلة حذفت عند المصنف ولم تنقل إلى ما قبلها ، قال : لأن النقل إنما يكون إلى الساكن دون المتحرك ، فبق قول وبيع - ياء ساكنة بعد الضمة - فبعضهم يقلب الياء واوا لضمة ما قبلها ، فيقول : قول وبيع ، وهي أقل اللغات ، والأولى قلب الضمة كسرة في الياء فيبقى بيع ، لأن تغيير الحركة أقل من تغيير الحرف ، وأيضا لأنه أخف من بيع ، ثم حمل « قول » عليه لأنه معتل عين مثله ، فكسرت فاؤه ، فانقلبت الواو الساكنة ياء . وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى ما قبلهما ، لأن الكسرة أخف من حركة ما قبلهما ، وقصدهم التخفيف ما أمكن ، فيجوز على هذا نقل الحركة إلى متحرك بعد حذف حركته إذا كانت حركة المنقول أخف من حركة المنقول إليه ، فبق قول وبيع ، فنقلت الواو الساكنة ياء كما في ميزان ، قال : وبعضهم يسمكن العين . ولا ينقل الكسرة إلى ما قبلها ، فيبقى الواو على حالها ، ويقرب الياء واوا لضمة ما قبلها ، وهذه أقامها ، لنقل الضمة والواو ، والأولى أولى ؛ لخفة الكسرة والياء ، وقول الجزولي أقرب ، لأن إعلال الكلمة بالنظر إلى نفسها أولى من حملها في العلة على غيرها ، والمصنف إنما اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة إلى متحرك ، ولا بعد فيه على ما بينا » اهـ

(١) الديم : جمع ديمة - ككسرة وكسر - وهي الماطر الدائم في سكون ليس

فيه رعد ولا برق . انظر (ج ٢ ص ١٠٤)

ناحيتهما ، مع كونها في غير موضع التغيير ، وكذا إذا كانت مدغمة ، نحو
اجلواذ^(١) ، لأنها إذن قوية فصارت كالحرف الصحيح ، وقد قلب المدغمة ياء ،
نحو اجلواذ ، وديوان ، كما قلب الحروف الصحيحة المدغمة ياء ، نحو دينار
قوله « والياء واوا إذا انضم ما قبلها » إذا انضم ما قبل الياء فان كانت
ساكنة متوسطة فلا يخلو : إما أن تكون قريبة من الطرف ، أو
بعيدة منه .

فان كانت بعيدة منه بأن يكون بعدها حرفان قلبت الياء واوا ، سواء
كانت زائدة كما في بوطر^(٢) أو أصلية كما في كوال ، على وزن سود من
الكيل ، وكذا فعلل يفعل منه ، نحو كوال يكيل ، وسواء كانت الياء فاء
كموقن وأوقن ، أو عيناً نحو كوال ، إلا في فعلى صفة نحو كيصى^(٣) وضيزى^(٤)
وفي فعلان جمعاً نحو بيضان ، كما يجيء حكمهما ، ولا قلب الضمة لأجل الياء
كسرة ، وذلك لأن الياء بعيدة من الطرف ؛ فلا يطلب التخفيف بتبقيتها بحالها ،
بل قلب واوا إبقاءً على الضمة ؛ إذ الحركات إذا غيرت تغير الوزن ، ويأبدل

(١) الاجلواذ : مصدر اجلوذ الليل ؛ إذا ذهب ، واخلوذ بهم السير ؛ إذا
دام مع السرعة فيه . انظر (١ ص ٥٥ و ١١٨) .

(٢) بوطر : مبنى للمجهول ، ومعلومه . يطر الدابة ، والياء فيه زائدة للالحاق
بدرج ، والبيطرة : معالجة الدواب ، وانظر (١ ص ٣) .

(٣) يقال : رجل كيصى ؛ إذا كان ينزل وحده ويأكل وحده ، وأصله كيصى .
- بالضم - قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، وإنا قلنا : أصله الضم ؛ لأن فعلى
- بالكسر - لا يكون وصفاً ، وفعلى - بالضم - كثير في الصفات

(٤) يقال : ضار في الحكم ؛ إذا جار ، وضارزه حقه يضيزه ضيزا ؛ إذا نقصه
وبخسه ، وقسمه ضيزى : أى جائزة ، وأصلها ضيزى ، - بالضم - أبدلت الضمة كسرة
لما قلنا في كيصى

الحرف لا يتغير، والإبقاء على الوزن أولى إذا لم يعارض ذلك موجب لابقاء الياء على حالها مثل قربها من الطرف الذى هو محل التخفيف، كما فى بيض، وإذا كانت الضمة التى قبلها من كلمة والياء الساكنة من كلمة أخرى، نحو يَازِيدُ أو أُوسُ، قال سيديويه: يقول بعض العرب: يَازِيدُ أَيُّوسُ، بالياء، تشبيهاً بقيل مُشَمًّا، واستضعفه سيديويه، وقال: يلزم أن يقال: يَازِيدُ أو جَلْ، بالواو، مع كسرة ما قبلها، ولهم أن يفرقوا باستئصال الواو فى أول الكلمة مع كسرة ما قبلها، بخلاف الياء المضموم ما قبلها، إذ ثبت له نظير نحو قيل:

وإن كانت قريبة من الطرف بأن يكون بعدها حرف؛ فإن كان جمع أُفْعَلْ كَبِيضٍ وجب قلب الضمة كسرة إجماعاً؛ لاستئصال الجمع مع قرب الواو من الطرف الذى هو محل التخفيف، وحُمِلَ فُعْلَانُ عليه؛ لكونه بمعناه، مع أن فُعْلَاناً أكثر كَبِيضٍ وبيضان، وجعل ياء فُعْلَى صفة كَحِيكى^(١) وضيضى كالتقريبه من الطرف؛ لخفة الألف مع قصد الفرق بين فُعْلَى اسماً وبينها صفة، والصفة أثقل والتخفيف بها أولى، فقل طوبى فى الاسم وضيضى فى الصفة، وأما بيع فأصله بُيعَ، حذفت كسرتة ثم قلبت الضمة كسرة، وبعضهم يقول بوع بتغيير الحرف دون الحركة حملاً على قول، وإن لم تكن القريبة من الطرف شيئاً من هذه الأشياء كفعل من البيع وتُفَعِّلُ منه فقد يجىء الخلاف فيها، وإن كانت الياء المضموم ما قبلها لاماً فإنه يكسر الضم نحو الترامى، وإن كانت متحركة أيضاً، ولا تقلب واوا؛ لأن آخر الكلمة ينبغى أن يكون خفيفاً، حتى لو كان واوا قبلها ضمة قلبت ياء والضمة كسرة كالتغازى

(١) يقال: امرأة حكي، إذا كان فى مشيها تبختر واختيال، قال سيديويه: «أصلها حكي فكرهت الياء بعد الضمة، وكسرت الحاء لتسلم الياء، والدليل على أنها فعلى أن فعلى (بكسر الفاء) لا تكون صفة البتة» اهـ

وإن كانت الياء المضمومة ما قبلها خفيفة متحركة ؛ فإن كانت فاء أو عينا سلمت : سواء كانت مفتوحة كـ **مَيْسَر** وهيام ^(١) وعُيَيْة ^(٢) أو مضمومة نحو **تَيْسَر** وعُيْن في جمع **عِيَان** ^(٣) و**بَيْض** في جمع **بَيُوض** ^(٤) كما ذكرنا في باب الجمع ، وإن كانت لاماً كسرت الضمة كما ذكرنا ؛ لأن الآخر محل التخفيف

وإن كانت الياء المضمومة ما قبلها مشددة سلمت نحو **سَيْل** ^(٥) و**مَيْل** ^(٦)

وإن كانت أخيراً : فإن كانت الكلمة على فعل كـ **كَلِمٍ** في جمع **أَلَوَى** ^(٧)

جاز إبقاء الضمة وجعلها كسرة ، وإن لم يكن كذلك وجب قلب الضمة كسرة ؛

لثقل الكلمة مع قرب الضمة من الآخر نحو **سُلِي**

قال : « وَتُحْدَفُ الْوَاوُ مِنْ [نحو] يَعِدُ وَيَلِدُ ؛ لَوْ قُوَّ عِيَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ حذفت الواو والياء فإين

أَصْلِيَّةٍ ، وَمِنْ ثُمَّ لَمْ يُبْنَ مِثْلُ وَدَدْتُ - بِالْفَتْحِ - لِمَا يَلْزَمُ مِنْ إِعْلَالَيْنِ فِي بَدَأٍ ، وَحُمِلَ أَخَوَاتُهُ نَحْوُ تَعَدُ وَنَعَدُ وَأَعَدُ وَصَيِّغَةُ أَمْرِهِ عَلَيْهِ ، وَإِذَلِكَ حُمِلَتْ فَتْحَةُ يَسَعُ وَبَضَعُ عَلَى الْعُرُوضِ ، وَيَوْجَلُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَشَبَّهَتْهَا

(١) الهيام - كغراب - : أن يصير العاشق هائماً متحيراً كالمنجنون

(٢) يقال : رجل عيبة - كهزمة - إذا كان كثير الغيب للناس

(٣) العيان - ككتاب - : حديدة تكون في متاع الفدان وجمعها عين

- ككتيب - وقد تسكن العين تخفيفاً ، كما قالوا في رسل : رسل ، انظر (٢ ص

(١٢٧

(٤) تقول : دجاجة بيوض وبياضة ، إذا كانت كثيرة البيض ، ودجاجات بيض

- بضمين - انظر (٢ ص ١٢٨)

(٥) سيل : جمع سائل اسم فاعل من سال الماء يسيل

(٦) ميل : جمع مائل اسم فاعل من مال يميل إذا عدل عن الشيء وانحرف

(٧) يقال : قرن ألوى ؛ إذا كان ملتوياً معوجاً ، والألوى أيضاً : الشديد من

الرجال وغيرهم ؛ قال امرؤ القيس :

أَلَا رَبَّ خَصَمٍ فَيْكَ أَلَوَى رَدَدْتَهُ نَصِيحٍ عَلَى تَعْدَالِهِ غَيْرِ مُؤَنَلٍ

بالتَّجَارِي والتَّجَارِبِ ، بِخِلَافِ الْيَاءِ فِي نَحْوِ يَيْسِرُ وَيَيْتُسُ ، وَقَدْ جَاءَ يَيْسُ ،
وَجَاءَ يَاءُ سَ كَمَا جَاءَ يَاتَعِدُ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ مُوتَعِدٌ وَمُوتَسِرٌ فِي لُغَةِ الشَّافِعِيِّ ،
وَشَذَّ فِي مُضَارِعِ وَجِلَ يَمْجَلُ وَيَاجَلُ وَيِجَلُ ، وَتُحَذَفُ الْوَاوُ مِنْ
نَحْوِ الْعِدَّةِ وَالْمِقَّةِ ، وَنَحْوُ وَجْهَةٍ قَلِيلٌ »

أقول : اعلم أن الفعل فرع على الاسم في اللفظ كما في المعنى ؛ لأنه يحصل
بسبب تغيير حركات حروف المصدر ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالركب من الصورة
والمادة ، وكذا اسم الفاعل والمفعول والموضع والآلة ، وجميع ما هو مشتق من المصدر ،
وعادتهم جارية بتخفيف الفروع كما ظهر لك فيما لا ينصرف ؛ لأنها لاحتياجها إلى
الأصول فيها ثقل معنوي ؛ خففوا ألفاظها تنظيهاً عليه ، وفي الفعل ثقل من وجه آخر وهو
أن ثلاثيه - وهو أكثره - لا يحىء ساكن العين ، وأنه يجر عيالا كالفاعل ضرورة ،
والمفعول والحال والتمييز كثيرا ، وأيضا يتصل بآخر الفعل كثيرا ما يكون الفعل
معه كالسكامة الواحدة - أعني الضمائر المتصلة المرفوعة - والمضارع فرع الماضي
زيادة حرف المضارعة عليه ؛ فلذا يتبع الماضي في الإعرال كما سنبين ، والأمر فرع
المضارع ؛ لأنه أخذ منه على ما تقدم ؛ فعلى هذا صار الفعل أصلا في باب الإعرال ؛
لكونه فرعاً وثقله ، ثم تبعه المصدر الذي هو أصله في الاشتقاق كالعدة والإقامة
والاستقامة والقيام ، وسائر الأسماء المتصلة بالفعل كاسم الفاعل والمفعول والموضع
كقائم ومقيم ومقام على ما سيبين بعد ، وخفف المضارع لأدنى ثقل فيه ، وذلك كوقوع
الواو فيه بين ياء مفتوحة وكسرة : ظاهرة كما في يمد ، أو مقدرة كما في يضع ويسع ؛
فحذف الواو لحجاعتها للياء على وجه لم يمكن معه إدغام إحداها في الأخرى كما
أمكن في طي ، ولا سيما مع كون الكسرة بعد الواو ، والكسرة بعد الياء ،
ومع كون حركة ما قبل الواو غير موافقة له كما وافقت في يؤعد مضارع أوعد ،
ولما حذفت الواو دون الياء لكونها أثقلهما ، مع أن الياء علامة المضارعة ، وأن

الثقل حصل من الواو؛ لكونها الثانية ، ثم تحذف الواو مع سائر حروف المضارعة من تعد وأعد ونعد ؛ طرداً للباب ، والأمر مأخوذ من المضارع المحذوف الواو نحو تعد ؛ ولو أخذناه أيضاً من تَوَعَدَ الذى هو الأصل لحذفناها أيضاً ؛ لكونه فرعاً .

وأما المصدر فلما كانت أصل الفعل فى الاشتقاق لم يجب إعلاله بإعلال الفعل ، إلا إذا كان جزء مقتضى الإعلال فيه ثابتاً كالكسرة فى قيام ، أو كان مناسباً للفعل فى الزيادة المصدرة كإقامة واستقامة ، فلهذا جاز حذف الواو من مصدر يعد وإثباتهما نحو عدة ووعد ؛ إذ ليس فيه شيء من علة الحذف ولا المناسبة المذكورة ، وإذا حذفت منه شيئاً بالإعلال لم تذهل عن المحذوف رأساً ؛ بل تعوض منه هاء التانيث فى الآخر كما فى عدة واستقامة ، وذلك لأن الإعلال فيه ليس على الأصل ؛ إذ هو إتباع الأصل للفرع ، وإنما كسر العين فى عدة وأصله وَعَدَ لأن الساكن إذا حرك فالأصل الكسر ، وأيضاً ليكون كعين الفعل الذى أجرى هو مجراه ^(١) ؛ فلهذا لم يحتجب همزة الوصل بعد حذف الفاء ، وإذا فتحت العين فى المضارع لحرف الحلق جاز أن يفتح فى المصدر أيضاً ، نحو يسع سعة ، وجاز فى بعضها أن لا يفتح نحو يهب هبة ، وقولهم فى الصلّة صلّة بالضم شاذ ، وقد يجرى مصدر فُعِلَ يفعل - بضم عيهما - إذا كان اللام حلقياً يجرى مصدر يسع ، نحو ودع ^(٢)

(١) هذا الذى ذهب إليه المؤلف غير ما ذهب إليه أكثر النحويين ، فانهم ذكروا أن أصل عدة وعد - بكسر الواو - نحذفت الواو ونقلت كسرتها إلى الساكن بعدها ، وعوضت منها التاء ، يدل على هذا أنهم قالوا : وتره وترا ووتره - بكسر الواو - حكاه أبو علي فى أماليه . قال الجرمى : ومن العرب من يخرججه على الأصل فيقول : وعدة ووثبة أى بالكسر

(٢) يقال : ودع الرجل ، إذا سكن واستقر ولان خلقه ، فهو وادع ووديع

يودع دعة ، ووطوء^(١) يوطؤ طئة وطاء ، وذلك للتنبيه على أن حق واو مضارعه أن تكون محذوفة ؛ لاستثقال وقوعها بين ياء مفتوحة وضمة ، ولأنها لم تحذف تطبيقاً للفظ بالمعنى ؛ إذ معنى فعّل للطبائع اللازمة المستمرة على حال ، وكذا كان حق عين مضارعه أن تكون مفتوحة ؛ لتكون اللام حلقية ، وقولهم لدة أصله المصدر^(٢) ، جعل اسماً للمولود : كقولهم ضرب الأمير : أى مضروبه ، وأما الجهة^(٣) والركة^(٤) فشاذان ؛ لأنهما ليسا بمصدرين ؛ فليس تأوؤها بدلا من الواو ، وإنما لم يحذف الواو في نحو يوعيد على مثال^(٥) يقطين من الوعد لضعف

(١) وطاء — بالضم — سهل ولان ، فهو وطفى

(٢) يقال : فلان لدة فلان ، إذا كان مثله في السن ، قال الشاعر :

لَمْ تَلْتَفِتْ لِلدَّائِيَّتَا وَمَضَتْ عَلَى غُلَوَائِيَّتَا

ومن العلماء من نظر إلى عارض الاستعمال في لدة فحكم بأن حذف الواو منها

شاذ ، لأنها ليست مصدرا

(٣) اعلم أنهم قد قالوا : جهة — بالحذف — وقالوا أيضا : وجهة — بالاثبات —

وعلى الثاني جاء قوله تعالى (وَالِكُلِّ وَجْهَةٌ لَهُ مُوَلِّيَّتُهَا) ومن العلماء من ذهب

إلى أن المحذوف واوه مصدر والثابت واوه اسم للمكان الذى يتوجه إليه ، وعلى

هذا فلا شذوذ فى واحد منهما ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعا مصدران ، وعليه

فالمحذوف واوه قياس والثابت واوه شاذ ، ومنهم من ذهب إلى أنهما جميعا اسمان

للمكان الذى تتجه إليه ، وعلى ذلك يكون المحذوف الواو شاذ والثابت الواو قياسا ،

ومنهم من ذهب إلى أن الجهة اسم للمكان الذى تتجه إليه والوجهة مصدر ، فهما

شاذان ، والذى هون شذوذ وجهة على هذا أنه مصدر غير جار على فعله ، إذ

المسموع توجه — كتنقذس ، وانجه — كاتصل ، ولم يسمع وجه يحه — كواعد

يعد — فلما لم يوجد مضارع محذوف الفاء سهل عليهم إثباتها فى المصدر

(٤) الرقة : اسم للفضة ، ويقال : اسم للنقد : ذهباً كان أو فضة ، وجمعه رقون

(٥) اليقطين : كل نبات انبسط على وجه الأرض نحو الدباء والقرع والبطيخ

والحنظل ، ويخصه بعضهم بالقرع فى قوله تعالى (وَأَنْبَتْنَا عَلَيْهِ شَجَرَةً مِنْ يَقْطِينٍ)

هلة الحذف ، وحذفها في الفعل محو يعد إنما كان لكونه الأصل في باب الإعلال كما مر ، وحذف في يَذَرُ حملا على يَدَعُ ؛ لكونه معناه ، ويدع مثل يسع لكنه أميت ^(١) ماضيه ، ويَجُذُّ بالضم عند بني عامر ^(٢) شاذ ، وحذف الواو منه : إما لأن أصله يجذ — بالكسر — أو لاستثقال الواو بين الياء المفتوحة والضمة في غير باب فَعَلْ يَفْعُلْ — بضم العين فيهما — وإنما حذف من يَضَعُ مضارع وضع — بفتح العين — لكونه مكسور العين في الأصل ؛ إذ جميع باب فَعَلْ يَفْعُلْ بفتح العين فيهما : إما فَعَلْ يَفْعُلْ — بضم عين المضارع — أو فَعَلْ يَفْعُلْ — بكسر عينه — كما ذكرنا في أول الكتاب ، ومضارع فَعَلْ من المثال الواوى لا يجيء مضموم العين كما مر هناك ؛ فتبين أنه كان يفعل بالكسر ، وأما وَسَعَ يَسْعُ وَطِئَ يَطِئُ فقد تبين لنا محذف الواو أن عينهما كان مكسورا ففتح ؛ لحرف الحلق كما مر ، ولا ثالث لهذين اللفظين ؛ ففتح نحو يَوْجَلْ أصل ، بدليل بقاء الواو ، وإذا وقع الياء في المضارع بين ياء مفتوحة وكسرة لم تحذف كالوار ؛ لأن اجتماع الياءين ليس في الثقل كاجتماع الواو والياء ، وحكى سيبويه حذف الياء في لفظين يَسْرَ البعير يَسِرُهُ ^(٣) — من اليسر — وَيَسُ يَسُ ، وهما شاذان ، وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا ؛ لأن فيه ثقلا ، لكن ليس بحيث يحذف الواو له ، فيقول

-
- (١) قد أثبتنا ورود الماضي تبعا للؤلؤف فارجع إلى ذلك (١ ص ١٣٠)
 (٢) قد بينا القول في ذلك بيانا شافيا ، وذكرنا خلاف العلماء في هذا الكلام فهو خاص بيجد أم أن بني عامر بضمون العين في كل مثال واوى فارجع إلى ذلك التفصيل في (١ ص ١٣٣)
 (٣) قد بحثنا طويلا عن استعمال هذا الفعل محذوف الفاء في المضارع متعديا فلم نعثر على نص يفيد ذلك ، وكل ما عثرنا عليه هو قولهم : يسر الرجل يسر — كوعد يعد — فهو يأسر ، إذا لعب الميسر

في يوجل : ياجل ، وبعضهم يقلبها ياء ؛ لأن الياء أخف من الواو ، وبعضهم يستشنع قلب الواو ياء لالعلّة ظاهرة ؛ فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء اوقوعها بعد كسرة ، وليس الكسر فيه كالكسر في نَعْلَمُ وَتَعْلَمُ ، لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء ؛ فلا يقول : يِعْلَمُ

وظاهر كلام السيرافي وأبي علي يدل على أن قلب واو نحو يوجل ألفا أو ياء قياس ، وإن قل ؛ قال السيرافي : يقلبون الواو ألفا في نحو يوجل ويوجل وما أشبه ذلك ، فيقولون : ياجل وياجل ، وقال أبو علي : أما فعِلَ يفعل نحو وَجَلَّ يُوْجَلْ وَوَجَلَّ يُوْجَلْ ففيه أربع لغات ، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف — أعنى قوله « وشذ في مضارع وِجَلْ وكذا وكذا » — فإنه مفيد خصوصية الوجه المذكورة بهذا اللفظ .

وبعضهم يقلب الياء الواقعة في المضارع بين الياء المفتوحة والفتحة ألفا نحو يابس وياءس ، حملا للياء على الواو ، كما حملت في اتَّسَرَ من اليُسْر ، على مامر ، ولا يكون ذلك إلا في المفتوح العين ، كما أن نحو ياحل وياجل كان فيه ، قال سيديويه : وليس ذلك بمطرد ، ولا يكسر الياء ههنا كما كسرت في ييجل ؛ لأن ذلك في الواو لقصد عروض علة قلب الواو ياء ، كما مر

قوله « وكسرة أصلية » ليشمل نحو يَعدُّ ويقع ؛ فإن أصله يَوْقِع ، قال الكوفيون : إنما حذف الواو في يعد فرقا بين المتعدى واللازم ، وذلك لأنك تقول في اللازم : يَوْجَلْ وَيَوْحَل ، من غير حذف ، وليس ما قالوا بشيء ؛ إذ لو كان كذلك لم يحذف من وحدَ يَحْدُ^(١) ووحدَ : أى حزن — يجد ، ونم^(٢) الذباب ينم ، ووكدف البيت يكف .

(١) تقول : وحدت الشيء وحدا ، وأوحدته ؛ إذا أفردته ، وتقول : وحد

الشيء يحد حدة ، إذا بان من غيره ، فهو متعد ولازم

(٢) تقول : ونم الذباب ينم ونما ، إذا خرم . فونم الذباب خرؤه . قال الفرزدق :

لَقَدْ وَنَمَ الذُّبَابُ عَلَيْهِ حَتَّى كَأَنَّ وَنِيمَهُ نَقَطُ الدِّدَادِ

قوله « ومن ثم لم يبين مثل ودَدْتُ » يعنى ، ومن جهة وجوب حذف الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصلية لم يبين فَعَلَ — بفتح العين — من المضاعف المعتل فاؤه بالواو ؛ إذ كان يلزم إذن أن يكون مضارعه مكسور العين كما ذكرنا في أول الكتاب ، من أن مضارع فعل مفتوح العين إذا كان مثلاً واوياً يفعل بالكسر لا غير ؛ فكان يجب إذن حذف الواو والإدغام ؛ فكان يجتمع إعلالان في كلمة واحدة .

وقولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر ؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة ، وذلك نحو قولهم من أَوَيْتُ مثل إجرد^(١) : إِي^(٢) ، وذلك ثلاث إعلالات ، كما يتبين في مسائل التمرين ، وكذا في قولهم إِيَاة^(٣) — مثل إَوْزَة — من أَوَيْت ، وفي قولهم : إِيَاة^(٤) — مثل إَوْزَة — من أَوَيْت جمع بين إعلالين ، وكذا قولهم : حَيَّ على^(٥) فَيَعْمَل من حَوَيْت ، وغير ذلك مما يكثر

(١) الاجرد نبت يدل على الكمأة ، انظر (ح ١ ص ٥٩)

(٢) أصل « إِي » إِيَوِي ، قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها إثر همزة مكسورة كما في إيمان ، فصار « إِيَوِي » فهذا إعلال ، ثم قلبت الواو ياء ، لاجتماعها مع الياء وسبق أولاهما بالسكون ، ثم أدغمت الياء في الياء فصار « إِيِي » وهذا إعلال ثان ، فلما اجتمع ثلاث ياءات فاما أن تحذف الثالثة نسياً كما قالوا في تصغير على ونحوه ، ولما أن تعلمها إعلال قاض ، وهذا إعلال ثالث ؛ فان جعلت الإدغام إعلالاً مستقلاً كان في الكلمة أربع إعلالات

(٣) أصل « إِيَاة » إِيَوِيَّة ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلب الهمزة ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ، فصار « إِيَوَاة » ثم قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت الياء في الياء فصار إِيَاة

(٤) أصل « إِيَاة » إِيَوَاة ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وقلب الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصار « إِيَاة »

(٥) أصل « حِي » حِيَوِي — كدحرج — قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح

تعداده ، ولعلمهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل ؛ لأنه خلفته لا يحتمل إعلالا كثيرا ، على أنهم أعلوا نحوماء^(١) وشاء باعلالين ، لكنه قليل ، واضطرب في هذا المقام كلامهم ، فقال السيرافي : الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال ، وقال أبو علي : المبكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي ، أما إذا لم يكن كذلك كما تقول في أيمن الله : من الله ، بحذف الفاء ، ثم تقول بعد استعمالك من الله كثيراً : م الله ، فليس ذلك بمكروه .

ومثل ما منع المصنف من الاعلالين في يد لايتجنبون منه ، ألا ترى أنك تقول في أفعل منك من الأم : هو أوم أو أيم ، على المذهبين^(٢) تقلب الفاء وتدغم العين وهما إعلالان ، وكذا في أيمة قلبوا وأدغموا ، وأما نحو قه وشيه فليس فيهما إلا إعلال واحد ؛ لأنه مأخوذ من تقي وتشى ؛ فحذفت اللام للوقف قوله « ولذلك حمل » يعني لأن الواو تحذف بين الياء والكسرة

قوله « بخلاف الياء نحو يئسر » أي : بخلاف الياء الواقعة بين الياء المفتوحة والكسرة الأصاوية أو المفتحة

قوله « وقد جاء يئس » أي : بحذف الياء بين الياء المفتوحة والكسرة

ما قبلها ، وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمت الياء في الياء فصار « حي »

(١) انظر (ح ١ ص ٢١٣) و (ح ٢ ص ٥٦ وما بعدها)

(٢) أصل « أوم » أو « أيم » أمم - كأحمد - نقلت حركة أول المثليين إلى السام كن قبلهما ، ثم أدغم المثلان فصار أمم ، فاجتمع همزتان متحركتان ثانيتهما مفتوحة ؛ فسيبويه والجمهور يقلبون الثانية واوا اعتباراً بنحو أودام ، والمازني يقلب الثانية ياء نظراً إلى أن الياء أخف من الواو ، وليس له مستند من مستعمل كلام العرب ، وهذان هما المذهبان اللذان يعنيهما المؤلف

قال : « الْعَيْنُ ، تُقْلَبَانِ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا مَفْتُوحًا مَا قَبْلَهُمَا أَوْ فِي قَلْبِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ أَلِفًا وَهِيَ عَيْنَانِ حُكْمُهُ ، فِي اسْمِهِ ثَلَاثِيَّةٌ ، أَوْ فِعْلٍ ثَلَاثِيَّةٌ ، أَوْ مَحْمُولٍ عَلَيْهِ ، أَوْ اسْمٍ مَحْمُولٍ عَلَيْهِمَا ، نَحْوُ بَابٍ وَنَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وَأَبَاعَ وَاسْتَقَامَ ، وَاسْتَبَانَ ، وَاسْتَسْكَانَ مِنْهُ ، خِلَافًا لِلَّ كَثَرٍ ؛ لِإِعْدِ الزِّيَادَةِ وَلِقَوْلِهِمْ اسْتِسْكَانَةٌ ، وَنَحْوُ الْإِقَامَةِ وَالْاسْتِقَامَةِ ، وَمَقَامٍ وَمُقَامٍ ، بِخِلَافِ قَوْلٍ وَبَيْعٍ ، وَطَائِيٍّ وَيَاجِلُ شَاذٌ ، وَبِخِلَافِ قَاوَلٍ وَبَايَعَ وَقَوْمٌ وَبَيْعٌ وَتَقَوْمٌ وَتَبَيْعٌ وَتَقَاوَلٌ وَتَبَايَعَ ، وَنَحْوُ الْقَوْدِ وَالصَّيْدِ وَأَخِيَلْتُ وَأَغْيَلْتُ وَأَغِيَمْتُ شَاذٌ »

أقول : اعلم أن علة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفاً ليست في غاية المتانة ؛ لأنهما قلبتا ألفاً للاستتقال ، على ما يجيء ، والواو والياء إذا انفتحا ما قبلهما خفَّ قَلْبُهُمَا ، وإن كانتا أيضاً متحركتين ، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمة للواو والكسرة للياء ؛ ألا ترى إلى كثرة نحو قولٍ وَبَيْعٍ ، وعدم نحو قِيلَ وَبُيْعَ ، بضم الفاء ، وقولٍ وَبِوَعٍ بكسرهما ، لكنهما قلبتا ألفاً - مع هذا - لأنهما وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكن كثرة دوران حروف العلة ، وهما أثقلها ، جوزت قلبهما إلى ما هو أخف منهما من حروف العلة : أى الألف ، ولا سيما مع ثاقفهما بالحركة وتهميؤ سبب تخفيفهما بقلبهما ألفاً ، وذلك بانفتاح ما قبلهما ؛ لكون الفتحة مناسبة للألف ، وَلَوْ هُنَّ هَذِهِ الْعِلَّةُ لَمْ تَقْلَبَا أَلِفًا إِلَّا إِذَا كَانَا فِي الطَّرَفِ : أَيْ لَامِينَ ، أَوْ قَرِيبِينَ مِنْهُ : أَيْ عَيْنِينَ ، وَلَمْ يَقْلَبَا فَاءَيْنِ نَحْوُ أَوْذٍ وَأَيْلٍ ، وَإِنْ كَانَتِ الْحَرَكَةُ لَازِمَةً بَعْدَ الْعُرُوضِ ؛ لِأَنَّ التَّخْفِيفَ بِالْآخِرِ أَوْلَى ، وَلَوْ هُنَّهَا تَقَفَ عَنِ التَّأْثِيرِ لِأَدْنَى عَارِضٍ ، كَمَا يَكُونُ هُنَاكَ حَرْفٌ آخِرٌ هُوَ أَوْلَى بِالْقَلْبِ ، لَكِنْ لَمْ يَقْلَبْ لِاخْتِلَالِ بَعْضِ شُرُوطِ إِعْلَالِهِ ، فَلَا يَقْلَبُ إِذْنِ الْحَرْفِ الَّذِي ثَبَتَ عِلَّةُ قَالِهِ لِعَدَمِ قَلْبِ مَا هُوَ أَوْلَى مِنْهُ بِالْقَلْبِ لَوْلَا اخْتِلَالُ شَرْطِهِ ، وَذَلِكَ نَحْوَ طَوِيٍّ

وَحِيىَ ، كَانَب اللام أولى بالقلب لو انفتح ما قبلها كما فى رَوَى ونَوَى ، فلما انكسر ما قبلها لم تعل ، فلم تقلب العين ألفاً أيضاً ، وإن اجتمع شرائط قلبها .

فاذا تقرر ضعف هذه العلة قلنا : الأصل فى تأثير هذه العلة أن يكون فى الفعل ؛ لما ذكرنا من ثقله ، فتليق به الخفة أكثر ، أو يكون فى آخر الكلمة : إما لفظاً كَرَباً ، أو تقديرًا كغَزَاة ، وذلك بأن يكون بعد الأخير حرف أصله عدم اللزوم : إما كانت الكلمة ، أولاً ، لأن الكلمة تتناقل إذا انتهت إلى الأخير ، فتليق به الخفة ، وإن كانت علتها ضعيفة .

فنعول : الفعل فى هذا الإعلال على ضربين : أصل ، ومحمول عليه ؛ والأصل ما يتحرك واوه أو ياؤه وينفتح ما قبلها ، نحو قَوْلَ وَبَيْعَ وَغَزَوَ وَرَمَى والمحمول عليه ما ينفتح الواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحا فى الماضى الثلاثى ، وذلك : إما فى المضارع المبني للفاعل كِيَخَافُ وَيَهَابُ ، أو المبني للمفعول كِيُخَافُ وَيُهَابُ وَيُقَالُ وَيُبَاعُ ، أو الماضى مما بنى من ذى الزيادة : أَفْعَلَ محو أَقَامَ وَأَبَانَ ، واستعمل نحو استقام واستبان ، أو ما بنى للمفعول من مضارعهما ، نحو يُقَامُ وَيُسْتَبَانُ ، وشذ أُعُولَ ^(١) وأُعِيْلَتِ المرأةُ واستَحُوذَ ^(٢) وأَجُودَ ^(٣)

(١) يقال : أعول الرجل والمرأة وأعيلا ؛ إذا كثرت عيالها ، ويقال : أعول أيضا ؛ إذا رفع صوته بالبكاء .

(٢) استحوذ : غلب واستولى ؛ قال تعالى : (استَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ) . ويقال : استحاذا أيضا على ما يقتضيه القياس . كما ورد فى اللسان وقد ذكر عن ابن جنى مثل ما ذكره المؤلف عن سيدييه ، وهو من الحوذ ، وهو السوق فى الأصل .

(٣) يقال : أجود الفرس فى العدو ، بمعنى أجاد فيه ، ويقال : أجود الشيء ؛ وأجاده إذا جمعه جيدا ، ويقال : أجاد الرجل وأجود ؛ إذا صار ذا جواد .

وَأَطُولَ^(١) وَاسْتَرْوَحَ : أَيِ شَمِّ الرِّيحِ ، وَأَطْيَبَ^(٢) وَأُخْيِلَتِ السَّمَاءُ
وَأُغْيِمَتِ^(٣) ؛ وَأَبُو زَيْدٍ جَوَّزَ تَصْحِيحَ بَابِ الْإِفْعَالِ وَالِاسْتِفْعَالِ مطلقاً قِيَاساً ،
إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا فِعْلٌ ثَلَاثِي ، قَالَ سَيَبَوِيه : سَمِعْنَا جَمِيعَ الشَّوَاذِ الْمَذْكُورَةِ مُعَلَّةً
أَيْضاً عَلَى الْقِيَاسِ ، إِلَّا اسْتَحُوذَ وَاسْتَرْوَحَ الرِّيحَ وَأُغْيِلَتِ ، قَالَ : وَلَا مَنَعَ مِنْ
مَنْ إِعْلَاهَا ، وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ ، لِأَنَّ الْإِعْلَالَ هُوَ الْكَثِيرُ الْمَطْرَدُ ، وَإِنَّمَا لَمْ تَعَلْ هَذِهِ
الْأَفْعَالُ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ الْإِعْلَالَ فِي مِثْلِهَا غَيْرُ أَصْلٍ ، بَلْ هُوَ لِلْحَمْلِ عَلَى مَا أَعْلَ ،
وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمَلْ بَابُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ عَلَى الثَّلَاثِي ، نَحْوُ مَا أَقْوَمَهُ وَمَا أُبْيَعَهُ ؛
لِسُكُونِهِ بَعْدَ التَّصْرِيفِ لِاحْتِقَاقِ الْفَعْلِ الْأِسْمِيِّ كَأَبْيَضَ وَأَسْوَدَ ، أَوْ لَجْرِيهِ
تَجَرَّيَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لِمِشَابَهَتِهِ لَهُ مَعْنَى ، وَإِنَّمَا لَمْ يَحْمَلْ بَابُ قَاوَلَ وَتَقَاوَلَ
وَبَايَعَ وَتَبَايَعَ وَقَوَّمَ وَتَقَوَّمَ وَبَيَّنَّ وَتَبَيَّنَّ عَلَى الثَّلَاثِي كَمَا حَمَلَ أَقْوَمَ وَأُبْيَنَ
وَاسْتَقَوَّمَ وَاسْتَبَيَّنَّ عَلَيْهِ لِأَنَّا شَرَطْنَا كَوْنَ السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَ الْوَائِ وَالْيَاءِ
الْمُتَحَرِّكَيْنِ مَنْفَتَحًا فِي الْمَاضِي الثَّلَاثِي

فَإِنْ قُلْتَ : أَلَيْسَ قَدْ أَعْلَتِ اسْمُ الْفَاعِلِ فِي قَائِلٍ وَبَائِعٍ بِقَلْبِ الْوَائِ وَالْيَاءِ
أَلْفًا ، مَعَ أَنَّ مَا قَبْلَ الْوَائِ وَالْيَاءِ أَلْفٌ ، وَمَعَ أَنَّهُ فِي الْأِسْمِ الَّذِي إِعْلَالُهُ عَلَى
خِلَافِ الْأَصْلِ ، وَالْأَوَّلُ فِي الْفِعْلِ

(١) تَقُولُ : أَطُولُ وَأَطَالُ بِمَعْنَى ، قَالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ :

صَدَدْتُ فَأَطُولُ الصَّدُودَ وَقَلَمًا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ

(٢) يُقَالُ : أَطْيَبَ الشَّيْءُ ؛ إِذَا وَجَدَهُ طَيِّبًا . وَيُقَالُ : أَطَابَ أَيْضًا بِمَعْنَاهُ ،

وَكَذَا اسْتَطْيَبَهُ وَاسْتَطَابَهُ وَطْيَبَهُ .

(٣) يُقَالُ : أُغْيِمَتِ السَّمَاءُ ، إِذَا صَارَتْ ذَاتَ غَيْمٍ ، وَأَغَامَتِ كَذَلِكَ ، وَغَامَتِ

وَتَغْيِمَتِ وَغِيْمَتِ بِمَعْنَاهُ ، وَيُقَالُ : أُغْيِمَ الْقَوْمُ ؛ إِذَا أَصَابَهُمْ غَيْمٌ ، وَأُخْيِلَتِ السَّمَاءُ :

تَهَيَّأَتْ لِلْمَطَرِ ، وَكَذَا إِذَا أُرْعِدَتْ وَأَبْرَقَتْ ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ الْمَوَائِفِ فِيهَا سَيَأْتِي

« إِذَا صَارَتْ خَلِيقَةً بِالْمَطَرِ »

قلت : هو كذلك ، إلا أن قائلا وبائعاً بمعنى الثلاثى ، ويعمل عمله ، وهو من بابيه ، بخلاف قَاوَلَ وَبَايَعَ .

فان قلت : فأقوم واستقوم من باب آخر غير الثلاثى ؟

قلت : بلى ، إلا أن ما قبل حرف العلة هو الذى كان مفتوحاً فى الثلاثى ؛ فالمقصود أن الفرع إذا كان من غير باب الأصل يحتاج فى الإعلال إلى كون الساكن قبل حرف العلة هو الحرف المفتوح فى الأصل قبلها ، وإن كان الفرع من باب الأصل أُعِلَّ ، وإن لم يكن الساكن ذاك المفتوح ، بشرط أن يكون الساكن ألفاً لفرط خفته

وأما إعلال قَوْمَ وَبَيْنَ وَتَقَوَّمَ وَتَبَيَّنَ فأبعد من إعلال تَقَاوَلَ وَتَبَايَعَ وَقَاوَلَ وَبَايَعَ ؛ لأن إدغام العين فى البابين واجب

وإنما لم يعمل نحو عَوَرَ وَحَوَلَ لأن الأصل فى الألوان والعيوب الظاهرة باب أفْعَلَ وأفْعَالٌ ، كما ذكرنا فى صدر الكتاب ؛ فالثلاثى — وإن كان أصلاً لذوات الزيادة فى اللفظ — لكن لما كان هذان البابان أصابن فى المعنى عكس الأمر ؛ فأجرى الثلاثى مجرى ذى الزيادة فى التصحيح تنبيها على أصلته فى المعنى المذكور .

ولم يعمل ^(١) فى أَسْوَدَ وَأَعْوَرَ وَأَصِيدَ ^(٢) لأن إعلال نحو أَقْوَمَ وَأَسْتَقْوَمَ

(١) ظاهر هذا الكلام يفيد الدور ؛ فانه جعل علة تصحيح الثلاثى نحو عور كونه فرعاً فى المعنى عن المزيد فيه نحو عور ؛ فاداً جعل علة تصحيح المزيد فيه كون ثلاثيه غير معل فقد جعل كل واحد منهما معللاً بالآخر ، اللهم إلا أن يقال : إن المزيد فيه فى هذا المعنى هو الموضوع أولاً فهو حين الوضع ليس له ثلاثى ألَبَتَ ، فضلاً عن أن يكون له ثلاثى معل ، وشرط إعلال المزيد فيه وجود ثلاثى معل له ، فلما أريد وضع الثلاثى بعد ذلك وكان معناه متحداً مع المزيد فيه حمل عليه فى التصحيح .

(٢) يقال : اصيد الرجل — كاحمر — ، إذا لوى عنقه من كبر ، وأصله من

مع كونه خلاف الأصل إنما كان حملا على الثلاثي المل ، ولا ثلاثي معلا ههنا ، كما
بيننا ، ومثله في إتباع لفظ لفظا آخر في التصحيح تنبيهها على كونه تابعا له في معناه
قولهم : اجْتَوَرُوا وَاَعْتَوَرُوا ^(١) وَاَعْتَوَرُوا ، بمعنى ، تجاوروا وتعاوروا وتعاونوا ،
وإن لم يقصد في افْتَعَلَ معنى تَفَاعَلَ أعلمته ، نحو ارتاد ^(٢) واختان ^(٣) ولما لم
يُعَلَّ عَوْرَ وَحَوَّلَ لما ذكرنا لم يعمل فرعا أيضا نحو أَعَوَرَ واستَمَوَرَ ، وقد يعمل باب
فَعَلَ من العيوب نحو قوله : —

١٣٨ — * أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا * ^(٤)

قولهم : اصيد البعير ، إذا أصابه داء في رأسه فيخرج من أنفه مثل الزبد فيرفع رأسه
عند ذلك .

(١) يقال : اعتور القوم الشيء ، وتعوروه ، وتعاوروه ، إذا تداولوه بينهم .

(٢) ارتاد الشيء وراده : طلبه في موضعه .

(٣) اختان : خان ، قال الله تعالى (عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُفْتُمْ تَخْتَانُونَ
أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ) . واعلم أن افعل من الأجوف إما أن
تكون عينه ياء أو واوا ، فإن كانت عينه ياء أعل : سواء أكان بمعنى التفاعل نحو
استافوا وابتاعوا وامتازوا ، أم لم يكن نحو امتار الرجل واكتال واصطاد . وإن
كانت عينه واوا : فإن كان بمعنى التفاعل صحت عينه نحو ما ذكره المؤلف من الأمثلة ،
وإن لم يكن بمعنى التفاعل أعلت عينه نحو اشتار العسل وارتاد واختال ، فأذا علمت
هذا تبين لك أن ما ذكره المؤلف من التفصيل خاص بواو العين .

(٤) هذا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

* وَرُبَّتْ سَائِلٌ عَنِّي حَفِيَّ *

وهو لعمر بن أحمز الباهلي ، و«ربت» هي رب الدالة على التقليل أو التكميل
والحق بها التاء لتأنيث اللفظ ، والحفي : المبادر في السؤال المستقصى له ، وفي التنزيل
العزير (يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا) . وقوله « أعارت عينه » هو بالعين المهملة
وهو محل الاستشهاد بالبيت على أنه قد يعمل باب فعل — بكسر العين — من العيوب

فيعمل فرعاه أيضاً ، نحو أَعَارَ واستعار

وإنما حمل على نماضى الثلاثى فى هذا القلب ما انفتح واوده وياؤه ولم يحمل عليه ما انضم فيه أو انكسرا كَيْقُومٌ وَيَبِيعُ وَيُقِيمُ ؛ لأن الحامل على النقل فى جميع ذلك مفتوحا كان العين أو مضموماً أو مكسوراً إتباع الفرع للأصل فى تسكين العين مع الذلالة على البنية ، كما مر فى أول الكتاب^(١) ، ولا يمكن ذلك بقلب الجميع ألفاً .

وأما إذا كانت الواو والياء المتحررتان المفتوح ما قبلهما فى آخر الكلمة فانهما تقلبان ألفاً ، وإن كان ذلك فى اسم لا يشابه الفعل بوجه ، نحو^(٢) رَبًّا ورُبًّا فانهما لا يوازنان الفعل ؛ فان وزانه كَفَتَّى وَعَصَا فانهما كضَرَبَ ، وكِرْدَى^(٣) ومِزَى^(٤) فانهما كَأَعْلَمَ ، فلا كلام فى القلب

وإنما لم يعمل نحو النَّزَوَانِ والغَلَيَّانِ للزوم الألف والنون ؛ فأخرجت

وذلك لأن عارت أصله عورت فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والأكثر فى هذا الباب والقياس المطرد هو التصحيح ، ويروى فى مكان هذه الكلمة « أغارت » وعليها لأشاهد فيه ، وقوله « لم تعارا » هو مضارع عار الذى أعل ، والألف فى آخره منقلبة عن نون التوكيد الحقيقية فى الوقف .

(١) انظر (١ ص ٨٠ ، ٨١)

(٢) الربا — بكسر الراء — : معروف ، والربا — بضم الراء — : جمع ربوة . وهى المرتفع من الأرض ، ووقع فى بعض النسخ « نحو ربا وزنا » وهى صحيحة أيضاً وفيها التمثيل للواوى والياوى ، كما أن فيما أثبتناه التمثيل بوجهين من وجوه عدم موازنة الفعل .

(٣) المردى : الحجر يرمى به ، ويقال : فلان مردى حروب ، إذا كان يرمى به فيها لشجاعته ، وعليه قول أعشى باهلة يرثى أخاه المنتشر بن وهب :

مِرْدَى حُرُوبٍ وَنُورٌ يُسْتَضَاءُ بِهِ كَمَا أَضَاءَ سَوَادَ الظُّلْمَةِ الْقَمَرُ

(٤) المبرى — بكسر الميم وسكون الباء — آلة البرى

اللام من التطرف ، فصارت الواو والياء كما في الجَوْلان والطيران
فان قيل : هلا منع التاء اللازم أيضاً في نحو غَزَاة وتُقَاة من إعلال اللام
[ومن التطرف] ^(١) كما منعت التاء اللازمة في [نحو] عَنصُوة ^(٢) وقَمَحْدُوة ^(٣)
من قلب الواو ياء .

قلت : لأن الواو المضموم ما قبلها لم تقلب ياء في موضع إلا متطرفة ،
بخلاف قلب الواو والياء ألفا فانه ثبت في المتوسطة أيضا كثيراً ، كَقَالَ
وَمَقَالَ ، فلم يعتد بالتاء التي أصلها عدم اللزوم ، بخلاف الألف والنون فانهما
على اللزوم .

هذا ، ولمناسبة القلب آخر السكامة أعل الواو والياء أخيراً هذا الإعلال ،
وإن كان قبلهما ألف ، بشرط كون الألف زائدة ؛ لأنها إذن في حكم العدم ،
وذلك نحو كساء ورداء ، وأما إذا كانت أصلاً كراى وآى فلا تعلن لكون
الفاصل قويا بالأصالة ، وقد تقلب الواو والياء أيضاً قريبين من الطرف وقبلهما
ألف زائدة ألفاً ، بشرط أن ينضم إلى العلة المقتضية للانقلاب مقتضى آخر ،
وذلك اضعف العلة إذن بسبب فصل الألف بين الواو والياء وبين الفتحة ،
وبعدم كونهما في الطرف ، وذلك المقتضى : إما مشابهة الفعل المعلن كما يجيء
وأداؤه معناه وعمله عمله كما في قائم وبائع ، وإما اكتناف حرف العلة لألف
الجمع الأقصى فيستثقل لأجل حرفي العلة وكون الجمع أقصى الجموع ، وذلك
كما في بَوَائِع وأَوَائِل وعِيَائِل ، في جمع بائعة وأوّل وعيّل ^(٤) وإما كون الواو

(١) سقطت هذه العبارة من بعض النسخ

(٢) العنصوة - مثلثة العين ساكنة النون مضمومة الصاد - القليل المنفرد

من النبت وغيره ، وبقية كل شيء

(٣) انظر (ج ٢ ص ٤٦ و ج ١ ص ٢٦١)

(٤) عيّل - ففتح العين وتشديد الياء مكسورة ، مثل سيد وميت وهين - وهو

والياء في الجمع الأقصى الذي هما في واحده مدتان زائدتان كمجائز وكبائر ، وذلك لقصد الفرق بين المديتين الزائدتين وبين الواو والياء اللتين كان لهما في الواحد حركة ، سواء كانتا أصليتين كمقاوم ومعايش ، في جمع مقامة ^(١) ومعيشة ، أو زائدتين ملحقتين بالأصل كعشائر وجداول في جمع عشير ^(٢) وجدول ، فان ماله حركة أصلية أجلد وأقوى : فلا ينقلب

فإذا بعدت الواو والياء من الطرف نحو طواويس ^(٣) لم ينقلبا ألفاً ، كما يجب .

فعلى هذا تبين كذلك أن الهمزة في نحو رداء وكساء وقائل وبائع وأوائل وبوائع ومجائز وكبائر أصلها الألف المنقلبة عن الواو والياء ، فلما احتيج إلى تحريك الألف وامتنع قلبها إلى الواو والياء لأنه إنما فر منهما قلبت إلى حرف يكون أنسب بها بعد الواو والياء ، وهو الهمزة ؛ لأنهما حلقيتان ، وإنما لم تحذف الألف الأولى للساكنين ، كما هو الواجب في مثله ؛ لكون ألف نحو قائل علامة الفاعل وألف نحو أوائل ومجائز علامة الجمع ؛ ولو حذفت في نحو رداء لالتبس بالمقصود ، وأما الهمزة في نحو رسائل فبدل من الألف التي في الواحد لا من الألف المنقلبة عن الواو والياء .

فيعمل من عال يعول ، إذا جار ومال ، وهو واحد العيال ، وهم الذين يعولهم الانسان ، سموا بذلك لأنهم يدعونه بالانفاق عليهم إلى الجور والميل
(١) مقامة : هي في الأصل اسم مكان من قام يقوم ، ثم سمي به مجلس القوم لأنهم يقومون فيه ، ثم سمي به القوم

(٢) العشير - بوزن درهم والياء زائدة اللحاق - التراب ، وانظر (ج ٢ ص ١٨٤ و ٣٦٦)

(٣) الطواويس : جمع طاووس ، طائر ، وهو أيضا الرجل الجميل ، وهو الفضة والارض المخضرة ، ووقع في بعض النسخ « طوى وريس » وهو تحريف شنيع

هذا ، وإن لم يكن الواو والياء في الفعل ولا في آخر الكلمة ، وذلك إذا كانتا في الأسماء في غير الطرف ، فههنا نقول : لا يعمل من الأسماء هذا الاعلال إلا أربعة أنواع : نوعان منها مشابهان للفعل ، وإنما اعتبر ذلك لما ذكرنا من أن الأصل في الإعلال الفعل ، وأن هذه العلة ليست بقوية ، فهى بالفعل أولى .

أحد النوعين : ما وازن الفعل نحو باب وناب ، والأصل بَوَّبَ وَنَيَّبَ ، ورجل مَالٌ وَنَالٌ ، والأصل مَوَّلٌ^(١) وَنَوَّلٌ ، بكسر العين ، وكذا كَبَشَ^(٢) صَافٌ ؛ وَقَوَّلَهُمُ الرُّوحُ^(٣) وَالْغَيْبُ^(٤) وَالْخَوَلُ^(٥) وَالْقَوْدَشَاذُ ، وكذا رجل حَوَّلَ : أى كثير الحيلة ، وَرَوَّعَ : أى خائف ، ولم يحىء فَعْلٌ بضم العين أجوف في الاسم لثقل الضمة ، ونريد بموازنة الفعل ههنا مساواته له في عدد الحروف والحركات المعينة ، وإن باينه في تعيين الزيادات وأمكنتها ، فَمَفْعَلٌ على وزن يَفْعَلُ ، وإن كانت زيادته غير زيادته ، وفَاعِلٌ موازن لِيَفْعَلُ وزيادته غير زيادته ومكانها غير مكانها ، فالاسم الثلاثى : إما أن يكون مجرداً [كما ذكرنا] ، أو مزيداً فيه ، وأما الرباعى والخامسى فإنه لا يوازن الفعل منهما إلا باب جَمَفَرَ

(١) المول : الكثير المال ، والنول : الكثير النال أى العطاء (أنظر ج ١

ص ١٤٩)

(٢) كبش صاف : كثير الصوف

(٣) الروح - بالتحريك - : تباعد بين الرجلين ، ومن الطير : المتفرقة الرائحة

إلى أوكارها

(٤) يقال : قوم غيب - بالتحريك - وغيب وغياب ؛ إذا كانوا غائبين

الآخران جمعان ، والأول اسم جمع

(٥) الخول : ما أعطاك الله من أنعام وعبيد وإماء وغيرهم من الحاشية ،

يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث

نحو جَهْوَر^(١) ، والواو والياء لا يكونان فيه إلا للالحاق ؛ لما تبين أن الواو والياء مع ثلاثة أصول لا يكونان إلا مزيدتين ، فلا تعل إذن ، محافظة على بناء الالحاق ؛ فالثلاثي الم زيد فيه يشترط فيه أن يكون مع موازنته للفعل مبايناً له بوجه ، وذلك كالحرف الزائد الذي لا يُزاد في الفعل كميم مَقَام ومُقَام ومُسْتَقَام ؛ فانها في الأصل كيخمد ويخمد ويُسْتَخْرَج ، لكن الميم لا تزداد في أول الفعل ، أو كالحروف التي تزداد في الفعل لكن تكون متحركة بحركة لا تحرك في الفعل بمثابة نحو تَبَاع على وزن تَفْعَل بكسر التاء وفتح العين ؛ فانه يوازن أعلم ؛ لكنه ليس في الفعل تاء مزيدة في الأول مكسورة ، وأما نحو تَعْلَم فهي لغة قوم ، ومع ذلك فليست بأصل ؛ بل للدلالة على كسر العين في الماضي كما تقدم^(٢) ، وقد يعمل لمباينة غير المذكورتين ، نحو قائم وبائع ، فانه يوازن يَفْعَل ، لكن ليس الزائد في مكان الزائد ، ولا هو إياه ، وكان القياس أن يعمل نحو مَقُول^(٣) وَنَحْيَطُ إذ هما بوزن أعلم ، لكن الخليل قال : لم يعملَا لكونهما مقصوري مفعَل ، وهو غير موازن للفعل ، والدليل على أن مفعلاً أصل مفعَل اشتراكهما في كثير نحو نَحْيَطُ وَنَحْيَاطٌ وَمِنْحَتٌ وَمِنْحَاتٌ .

وقد شد مما وجب إعلاله قياساً المشورة والنصيحة بفتح الميم ، وقولهم :

(١) جهور : اسم موضع ، وبنو جهور : ملوك الطوائف بالأندلس ، والجهور أيضاً : الجرى المقدم الماضي

(٢) أنظر (١ ص ١٤١)

(٣) يقال : رجل مقول ومقوال ؛ إذا كان بينا ظريف اللسان حسن البيان وفي الصحاح الكثير القول ، وقد سموا اللسان مقولاً ؛ لكونه آلة القول ، قال حسان بن ثابت :

لِسَانِي وَسَبْقِي صَارَ مَانَ كَلَاهُمَا وَيَبْلُغُ مَا لَا يَبْلُغُ السَّيْفُ مَقُولِي

الفكاهة مَقْوَدَة إلى الأذى ، وَأَمَّا مَرِيَمَ وَمَدِينَ ^(١) فإن جعلتهما فَعْمَلًا فلا شذوذ ؛ إذ الياء لللاحق ، وإن جعلتهما مَفْعَلًا فشاذان ، وَمَكْوَرَةٌ شاذ في الأعلام .

وقال المبرد : المزيّد فيه الموازن للفعل إنما يعمل إذا أفاد معنى الفعل كالمَقَام ، فإنه موضع يقام فيه ، وكذا المَقَامُ ، بضم الميم ، موضع يفعل فيه الإقامة ، فعلى ما ذهب إليه مريم ومدین ليسا بشساذين ، وإن كانا مَفْعَلًا ، لعريهما عن معنى الفعل ، وكذا نحو تَفَعَّلَ من البيع بكسر التاء ينبغى أن لا يعمل ، بل يقال : تَبَّيع . وإعما لم يشترط التباين في الثلاثي واشترط في ذى الزيادة لأن ذلك في المزيّد فيه لثلاثي يشتهر بالفعل لو سمي به مُعَلًّا ؛ فإنه لو أعل لسكان يلتبس بعد التسمية به بالفعل ، بسبب سقوط الكسر والتنوين ، وأما الثلاثي فكسره وتنوينه وإن كان عَمَلًا يفصله عن الفعل .

وإن لم يكن ذوا الزيادة الاسمي مباينا للفعل بوجه نحو أبيضَ وأشودَ وأدَوْنَ منك وأبيع ، ونحو إبيع على وزن إضبيع من البيع ونحو تببيع على وزن تُرتب منه ؛ فلا يعمل شيء منها ليكون فرقا بين الأسماء والأفعال ، والأفعال بالاعلال أولى ؛ لأصالتها فيه ، وأما إعلال نحو أبان على قول من لم يصرفه فلكونه منقولا عن فعل مُعَلٍّ إلى الاسم ، ومن صرفه فهو فَعَالٌ ، وليس مما نحن فيه .

وإن لم يوازن الاسم الثلاثي المزيّد فيه الفعل لم يعمل هذا الاعلال ؛ فعند سيبويه لم يعمل هذا الاعلال نحو الطَّوْقَانِ وَالْحَيْدَانِ وَالزَّوْانِ والغليان وحمار حَيْدَى ^(٢) والصَّوْرَى ^(٣) لخروج الاسم بهذه الزيادة اللازمة للكلمة عن وزن

(١) أنظر (٢ ص ٣٩١ ، ٣٩٢)

(٢) يقال : حمار حيدى ؛ إذا كان يحيد عن ظله من النشاط ، ولم يوصف مذكر بوصف على وزن فعلى إلا بهذه الكلمة ، ويقال : حمار حيد - كيت - بالمعنى السابق (٣) الصورى - بفتحات مقصورة - : موضع أوما قرب المدينة ، وقال ابن

الفعل ، بخلاف نحو الْغَارَةِ^(١) وَالْقَارَةِ^(٢) وَالْغَابَةِ^(٣) فإن التاء وإن أخرجت الكلمة عن وزن الفعل لسكن لما كان وضعها على العروض وإن كانت لازمة ههنا لم تسكن كجزء الكلمة ؛ فَحَوَكَةٌ^(٤) وَخَوَنَةٌ شاذان ، ووجه الاعتداد بالتاء ، مع أن الواو ليست في الطرف ، وبعض العرب يفعل فعَلَان الذي عينه واو أو ياء ، فيقول : دَارَان من دار يدور ، وهَامَان من هام يهيم ، وَدَالَان من دَال يدول ، وَحَالَان من حال يحول ، وهو شاذ قليل ، وعند المبرد هو قياس ؛ لجملة الألف والنون كالتاء غير مُخْرِج للكلمة عن وزن الفعل .

فان قيل : كيف أخرج التاء الاسم عن وزن الفعل في يعملة^(٥) حتى انصرف ولم تخرجه في نحو غَارَةِ فاعل .

الأعرابي : هو واد في بلاد مزينة قريب من المدينة ، وقالوا في قول أبي الطيب المتنبي :-

وَلَا حَ لَهَا صَوْرٌ وَالصَّبَاحُ وَلَا حَ الشَّغُورُ لَهَا وَالصُّحَى

إنه خطأ ، والصواب الصورى - بالالف في آخره -

(١) الغارة : اسم من قولهم : أغار على القوم لغارة ؛ إذا دفع عليهم الخبل
(٢) القارة : الجبل الصغير ينقطع عن الجبال ، أو هو الصخرة العظيمة ،
أو الصخرة السوداء ، والقارة أيضا : قبيلة من العرب ، وفيهم المثل السائر : قد
أنصف القارة من رامها

(٣) في بعض النسخ الغاية - بالياء المثناة في مكان الباء الموحدة - وهي
صحيحة أيضا .

(٤) حوكة : جمع حائك ، وهو اسم فاعل من حاك الثوب يحكيه حوكا
وحياكة ؛ إذا نسجه ، وقد جاء « حاككة » على القياس

(٥) اليعملة : الناقة التجبية التي تصير على العمل والسير ، وهم يقولون : أعملت
الناقة ؛ إذا ركبتها في السفر ، وقال الخليل : اليعملة لا يوصف بها إلا النوق ،
قال غيره : يقال للعجل : يعمل ، وهو اسم له من العمل ؛ قال الشاعر :

إِذَا أَرَاكَ عَلَى أَقْتَادٍ نَاجِيَةً صَهْبَاءَ يَعْمَلَةٌ أَوْ يَعْمَلُ جَمَلٌ

قلت : لأنه لو لم يعتد بالخرج في نحو يعملة يظهر أثر الموازنة على الخرج عن الموازنة : أى على التاء ، وذلك الأثر سقوط الجر والتنوين ، بخلاف أثر الإعلال .

ونحو جَوْلَانِ وَحَيَدَانِ عند المبرد شاذ خارج عن القياس ؛ فإن أورد عليه نَزَوَانِ وَغَلَيَانِ ، وقيل : إن اللام بالتغير أولى ، أجاب بأنه لو قلب لزم الحذف ، فيلتبس فَعْلَانِ بِفَعَالٍ ؛ إذ يبقى نَزَانِ وَغَلَانِ ، وكذا قال الأخفش في حمار حَيَدَى والصَّوَرَى : إنهما شاذان وجعل ألف التانيث كالتاء غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل ، والأولى قول سيديويه ، لما ذكرنا .

فان قيل : كيف أعل نحو الْعِيَاذِ وَاللِّيَاذِ بأعلال فعله ، ولم يعمل نحو الطَّيْرَانِ والدَّوْرَانِ والتَّقْوَالِ والتَّسْيَارِ بأعلال أفعالها ، وكلاهما لا يوازن فعليهما ؛ فان كان جَرَى المصدر على الفعل وعمله عمله في نحو عِيَاذٍ كافياً في إعلاله فليكن كذلك في طَيْرَانِ وَغَلَيَانِ .

قلت : طلب الكسرة لقلب الواو التي بعدها ياء أشد من طلب الفتحة لقلب الواو والياء التي بعدها ألفاً ألا ترى إلى كثرة نحو قولٍ وبيع ، وقلة نحو يُبِيع ، وعدم نحو قول بكسر الفاء وسكون الواو ، فبأدنى مشابهة بين المصدر وفعله يعمل المصدر بقلب واوه ياء لانكسار ما قبلها لقوة الداعى إليه ، وإذا بنيت من غزا ورمى مثل جَبُرُوتٍ^(١) فالقياس غَزَوُوتٍ وَرَمِيُوتٍ ؛ لخروج الاسم بهذه الزيادة عن

ومن هنا تعلم أن اليعملة اسم وليست علماً ولا صفة حتى يدعى لها أنها ممنوعة من الصرف لولا التاء التي أخرجتها عن وزن الفعل ؛ لكونها من خصائص الأسماء وهذا الذى ذكرناه هو مذهب سيديويه في هذه الكلمة ، وقد نص على أن يفعل لم يأت وصفاً ، وذهب غيره إلى أن اليعملة وصف منقول من مضارع عمل ، وعلى هذا يتجه كلام المؤلف

موازنة الفعل ، وبعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ، وذلك لعدم الاعتداد بالواو والتاء .

ولم يعمل نحل النوال والسيال^(١) والطويل والغفور والقول والتقوال والتسيار والمواعيد والمياسير لعدم موازنة الفعل ، وقيل : اللاتباس لو أعل ؛ إذ يلزم الحذف ، ورد بأنه كان ينبغي الاعلال إن كان سببه حاصلا كما في قائل وبائع وكساء ورداء ، ثم التحريك وجعله همزة كما في الأمثلة المذكورة .

وثاني النوعين المذكورين : الاسم الذي فيه واو أو ياء مفتوح ، إذا كان مصدراً قياسياً جارياً على نمط فعله في ثبوت زيادات المصدر في مثل مواضعها من الفعل ، كإقوام واستقوام ، فلمناسسته التامة مع فعله أعل إعلاله بنقل حركتهما إلى ما قبلهما وقبلهما ألفا ، ولم يعمل نحو الطيران والدوران والنزوان والغليان علة فعله مع تحرك حروف العلة فيه وانفتاح ما قبلها لضعف مناسبتهما .

والنوعان الآخران من الأنواع الأربعة من باب الجمع الأقصى ، وهما باب يوائج وعجائز ، وإنما أعلا الإعلال المذكور وإن لم يشابها الفعل لألف الجمع في أحدهما وقصد الفرق في الآخر كما تقدم شرحهما

هذا ، ولضعف هذه العلة — أعنى تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما — في إيجاب القلب ترد الألف إلى أصلها من الواو والياء ، ويحتمل تحركهما وانفتاح ما قبلهما إذا أدى ترك الرد إلى اللبس : في الفعل كان ، أو في الاسم ، وذلك إذا لقي الألف حرف ساكن بعدها لو أبقى الألف معه على حالها سقطت والتبس ، فالفعل نحو غزوا ورميا ، فإن ألف الضمير اتصل بغزا ورمى معلين ، ولو لم يردوا الألف إلى أصلها لسقطت للساكنين والتبس المسند إلى ضمير المثني بالمسند إلى ضمير

(١) السيال : اسم جنس جمعي واحده سيالة - كسحابة - وهو شجر له شوك أبيض طويل ، انظر (ص ٥ من هذا الجزء)

المفرد أو إلى الظاهر ، وكذا يَرْضَيَان ؛ لأنه كان يسقط النون جزماً ^(١) ،
وأما في اَرْضِيَاً فلكونه فرع يَرْضَيَان ، والاسم نحو الصَّلَوَاتِ وَالْفَتَيَاتِ ،
لوحذفت الألف للساكنين لا لتبس الجمع بالواحد ، ونحو الفَتَيَانِ وَالرَّحِيَّانِ
إذ لو لم يرد لا لتبس المثني بالمفرد عند الإضافة ، وأما نحو الْفَتَيَيْنِ وَالرَّحِيمَيْنِ
فلكونهما فرعى العتيان والرحيان ، كما تبين في أول شرح الكافية ، ومع ياء النسب
ترد الألف المحذوفة في نحو عَصَى وَرَجَى المنونين ؛ لزوال الساكنين : أى
الألف والتنوين ، وبعد ردها تقلبها واواً لأجل ياء النسب ، كما قلبتها في العصا
والرحى لما نسبت إليهما ، ولا نقول : إن الألف المحذوفة ترد إلى أصلها من
الواو والياء ، وإنما لم تحذف الألف للياء الساكنة اللاحقة بها لما ذكرنا في
باب النسب ، وبعد رد جميع الحروف المذكورة وتحريكها لم تقلبها ألفاً مع
تحريكها وانفتاح ما قبلها ؛ لعروض الحركة عليها ، ولأنه إنما فر من الألف حتى
لا يلتبس بعد الحذف ، فكيف يعاد إلى ما فر منه ؟ وأما رد الألف إلى أصلها
في نحو هل تَرْضَيْنَ وَتَرْضَيْنَ ، والأصل هل ترى وترضى ؛ فليس لخوف
الالتباس ، بل للقياس على هل تَغْزُونَ وَتَرْمِينَ ، وإنما رد اللام في نحو اَرْضَيْنَ
ولا تَرْضَيْنَ وكذا في نحو اغْزُونَ وَارْمِينَ ولا تَغْزُونَ ولا تَرْمِينَ لأن الفعل مع النون

(١) قول المؤلف جزماً معناه قطعاً ، وليس المراد به الجزم الذى هو حالة
من حالات إعراب الفعل المضارع ، وذلك لأن هذه الحالة لا يقع فيها اللبس على
فرض إعلال يرضيان ؛ لأنك كنت تقول فى المسند إلى ضمير الواحد : محمد
لم يرض - بحذف لام الفعل للجزم - وكنت تقول : المحمدان لم يرضا - بألف هى
ضمير المثني - فلا لبس حينئذ ؛ فثبت أن جزماً لا ينبغى أن يحمل على حالة الاعراب
المذكورة ، وصورة الالتباس إنما تقع فى حالة النصب ؛ لأنك تقول : محمدان يرضى
والمحمدان لن يرضا ، والألف فى الأول لام الفعل وفى الثانى ضمير التثنية ، ونريد
أن ننبهك إلى أن اللبس حينئذ فى النطق لا فى الرسم

ليس موقوفا ولا مجزوما ، وحذف اللام إنما كان للجزم أو الوقف ، ولم تقلب الياء في اَرْضَيْنَّ ولا تَرْضَيْنَّ ألفا بعد الرد لسكون حركتها عارضة لأجل النون التي هي كلمة مستقلة ، وأيضا لئلا يلزم منه حذف الألف فيؤدي إلى ما فر منه ، وكذا في نحو اَرْضُونَّ وارضَيْنَّ يا امرأة ؛ لم تقلبا لروض الحركة لما ذكرنا في باب التقاء الساكنين ، والسكون الوار والياء اسمين مستقلين ، فلا يغيران ، ولأن الوار والياء لا تقلبان ألفا إلا إذا كان ما قبلهما من حروف كلماتها مفتوحا ، وههنا الواو كلمة أخرى ، وأيضا لو غيرا بالقلب لحذف بلا دليل عليهما ، كما كان في اَعَزَّنَّ واغَزَّنَّ

وإن لم يؤد حذف الألف للساكنين إلى اللبس لم يرد نحو يَرْضُونَ،
وَتُغْزِينَ وتَرْضِينَ والمُصْطَفَيْنَ وَغَزَوْا وَرَمَوْا وَغَزَتْ وَرَمَتْ
قوله «تحركتا» أى : فى الأصل فيخرج نحو ضَوْ وشئ مخففتين ، حركة
لازمة ، ليخرج نحو غَزَوْا وَرَمَيَا وَعَصَوَانِ وَارْضَيْنَ وَجَوَزَاتٍ وَبَيَضَاتٍ ، عند
بنى تميم ، وإنما قلبا فى نحو الْعَصَا وَالرَّحَى وإن كانت الحركة الإعرابية عارضة ؛
لأن نوعها وإن كان عارضا لساكن جنسها لازم ، إذ لا بد لكل معرب بالحركات
من حركة ما رفعاً أو نصباً أو جراً

قوله «أو في حكمه» أي: في حكم الفتح، نحو أقول وأبيع ومقوم ومبيع.

قوله « في فعل ثلاثي » كقَالَ وَطَالَ وَخَافَ وَبَاعَ وَهَابَ

قوله « أو محمول عليه » كإقام وأبان واستقام واستبان ، وقد يكون الفعل الثلاثي محمولا على الثلاثي ، كيتخاف ويقال ويتهاب ؛ لأن الأصل في الإعلال الماضي ، والمضارع فرعه فيعتل باعتلاله ، وذلك لأنه هو الماضي بزيادة حرف المضارعة عليه

قوله « أو اسم محمول عليهما » أى : على الفعل الثلاثى كباب ودار وكبش

صَافٍ ، وعلى الفعل المحمول عليه كَمَقَامٍ والاستقامة
قوله « بخلاف قول و بَيَّعَ » أى : بخلاف ما كان الواو والياء فيه
ساكنين مفتوحا ما قبلهما

قوله « وطأى وياجل شاذ » قد ذكرنا حكم طأى فى باب النسب ، وكذا
ذكرنا أن نحو يَاجِلَ مطرد ، وإن كان ضعيفا ، وكذا ذكرنا أن بعض
الحجازيين يقلب الواو الساكنة ألفا قياسا فى مضارع نحو ايتعد وايتسر ،
وبعض بنى تميم يقلبون واو نحو أولاد : أى جمع ما فاؤه واو ، ألفا قياسا ،
فيقول : آلاد ، وطىء يفتحون ما قبل الياء إذا تحركت بفتحة غير إعرابية
وكانت طرفا وانكسر ما قبلها ؛ لتتقلب الياء ألفا ، وذلك لكون الطرف محل
التغيير والتخفيف ، وشرط فتحة الياء لتتنقل إلى ما قبلها ، وشرط كونها غير
إعرابية ؛ لئلا تكون عارضة فيعتمد بها ، وشرط انكسار ما قبلها لأن الكسر
أخو السكون ، على ما تبين فى باب التقاء الساكنين ؛ فتسكون كأنتك نقلت
الفتح إلى الساكن ، كما فى أقوم ، قال

نَسْتَوِقِدُ النَّبِيلَ بِالْخَفِيزِ وَنَصِدْ طَادُ نَفُوسًا بَنَتْ عَلَى الْكَرَمِ (١)
وإن توسطت الياء بسبب التاء اللازمة نحو ناصاة فى ناصية فقليل
غير مطرد

قوله « بخلاف قاول و بَايَعَ » أى : بخلاف الثلاثى المزد فى ، إذا كان ما قبل
الواو والياء ساكنا ، ولم يكن ذلك الساكن حرفا كان مفتوحا فى الثلاثى
قوله « أُخِيلَتِ السماء » أى : صارت خليفة بالمطر ، وأغيت المرأة : أى
أرضعت على الحبل ، ومثله اسْتَصَوَّبَ واسْتَرْوَحَ الريح ، وعند أبى زيد التصحيح

(١) قد مضى شرح هذا البيت مفصلا (ح ١ ص ١٢٤)

قياس في مثله ، إذا لم يكن له فعل ثلاثي كاستنوق^(١) ، وعند سيويو به نحو استنوق أيضاً شاذ ، والقياس إعلاله طرداً للباب كما أعل سائف^(٢) وخائل^(٣) في النسبة ، وإن لم يأت منه فعل معمل ؛ طرداً للباب فاعل في إعلاله علة واحدة ، وإذا طرد باب تعد ونعد وأعد فهذا أولى

قال : « وَصَحَّ بَابُ قَوَى وَهَوَى لِلْإِعْلَالَيْنِ ، وَبَابُ طَوَى وَحَيَى لَأَنَّهُ فَرَعُهُ أَوْ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ يَقَايُ وَيَطَايُ وَيَحَايُ ، وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَابِ حَيَى لِلْمِثْلَيْنِ ، وَقَدْ يُكْسَرُ الْفَاءُ ، بِخِلَافِ بَابِ قَوَى ؛ لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ ، وَلِذَلِكَ قَالُوا يَحْيَى وَيَقْوَى وَاحْوَايَ يَحْوَايَ وَارْعَوَى يَرْعَوَى ، فَلَمْ يُدْغَمُوا ، وَجَاءَ أَحْوِيَاءُ وَاحْوِيَاءُ ، وَمَنْ قَالَ اشْتَهَبُ قَالَ أَحْوَاءُ كَقَاتِلَالٍ ، وَمَنْ أَدْغَمَ اقْتِتَالًا قَالَ : حَوَاءُ ، وَجَازَ الْإِدْغَامُ فِي أَحْيَى وَاسْتَحْيَى ، بِخِلَافِ أَحْيَى وَاسْتَحْيَى ، وَأَمَّا امْتِنَاعُهُمْ فِي يُحْيَى وَيَسْتَحْيَى فَلِئَلَّا يَنْضَمَّ مَارْفُضٌ ضَمُّهُ ، وَلَمْ يَبْنُوا مِنْ بَابِ قَوَى مِثْلَ ضَرَبَ وَلَا شَرَفَ كَرَاهَةَ قَوَوْتُ وَقَوَوْتُ ، وَنَحْوُ الْقُوَّةِ وَالضُّوَّةِ وَالْبَوِّ وَالْجَوِّ مُحْتَمَلٌ لِلْإِدْغَامِ »

تصح
العين إذا
اعتلت
اللام

أقول : قوله « باب قوى » أى : فعل بالكسر مما عينه ولامه وار ، ولا بد من

(١) استنوق الجمل : تشبه بالناقه ، وهو مثل يضرب لمن يخلط الشيء بغيره

انظر (١٠ ص ٨٦)

(٢) يقال : سافه يستيفه فهو سائف ، إذا ضربه بالسيف ، ويقال : رجل سائف :

أى ذو سيف ، فهو على الأول اسم فاعل ، وإعلاله أصل ، وعلى الثانى للنسبة كلابن وتامر ، وإعلاله بالحمل على الأول ؛ طرداً للباب فاعل كما قال المؤلف

(٣) يقال : خال يخال فهو خائل ، إذا ظن ، ويقال : رجل خائل ، إذا كان

ذا خيلاء ، فهو على النسب فى قول أكثر أهل اللغة ، والقول فى إعلان اللفظين كالقول فى سائف ، ومنهم من ذهب إلى أن الخائل المتكبر اسم فاعل فإعلاله بالأصل لا بالحمل

قلب الواو ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، كما يجيء بعد أن كل واو في آخر الكلمة مكسور ما قبلها : متحركة كانت أو ساكنة ، قلبت ياء للاستثقال ، والاشتغال باعلال الأطراف أسبق من الاشتغال باعلال الوسط : إما بالقلب ، أو بالادغام ؛ لما عرفت ، فبعد قلب الثانية ياء لو قلبت الأولى ألفا لاجتماع إعلالان على ثلاثين ولا يجوز ، كما مر ، وأما هَوَى فقد أعلت اللام أيضاً بقلبها ألفاً ، فلم يكن لك سبيل إلى إعلال العين . حذراً من الإعلالين ، و«قَوَى» من المضاعف بالواو ، بدليل القوة ، و«حَيَّى» من المضاعف بالياء ، إلا عند المازني ، وهَوَى مماعينه واو ولامه ياء ، وكذا طَوَى ، بدليل طَيَّان^(١) ، ولم يُعَلَّ في حَيَّى بقلب العين عند المازني ؛ لأن أصله حَيَّوَ عنده ، أو لأنه مثل طَوَى كما يجيء .

قوله « و باب طَوَى وَحَيَّى » يعني لم يعلا وإن لم يانم إعلالان ، لأنهما فرعاً هَوَى ، وذلك لأن فَعَلَ — بفتح العين — في الأفعال أكثر من أَخَوَيْهِ ؛ لكونه أخف ، والخفة مطلوبة في الفعل ، وهو أيضاً أكثر تصرفاً ؛ لأن مضارعه يأتي على ثلاثة أوجه ، دون مضارعهما

ثم ذكر علة أخرى لتركهم إعلال عين ثلاثة من الأفعال المذكورة ، وهي ما على فَعَلَ — بكسر العين — وذلك أن كل أجوف من باب فَعَلَ قلبت عينه في الماضي ألفاً تقلب عينه في المضارع أيضاً ، نحو خاف يخاف ، وهاب يهاب ، فلو قالوا في الماضي : قَاىَ وَطَاىَ وَحَاىَ لقالوا في المضارع : يَقَاىُ وَيَطَاىُ وَيَحَاىُ ، وضم لام

(١) طيان : صفة مشبهة من قولهم : طوى يطوى - كفرح يفرح - إذا جاع وخسلا بطنه ، كقولهم : شبعان من شبع ، وريان من روى ، وظماك من ظمى . ووجه دلالة طيان على أن لام طوى ياء قلب الواو التي هي الدين ياء وإدغامها في الياء ؛ وأصله على هذا طويان ، ولولم تسكن اللام ياء لما قبل : طيان ؛ بل كان يقال : طوان ، انظر (ج ١ ص ٢١)

المضارع إذا كان ياء مرفوض مع سكون ما قبله أيضاً ، بخلاف الاسم ، نحو ظَبِيٍّ
وَأَيٍّ ورَأَى ، وذلك لثقل الفعل كما ذكرنا ، ويجوز أن يقال في هوى أيضاً
مثله ، وهو أن كل أجوف من باب فَعَلَ تسكن عينه بقلبها ألفاً وجب تسكين
عين مضارعه ونقل حركته إلى ما قبله ، نحو قال يَقُولُ وباع يَبِيعُ وطاح يَطِيحُ ^(١)
والأصل يَطُوحُ فكان يجب أن يقال يَهِيْءُ مشدداً في مضارع هَايَ ، ولا يجيء في
آخر الفعل المضارع ياء مشددة ؛ لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل ، وأما في الاسم
فذلك جائز لخفته ، نحو حَيٍّ ، ويجوز كما قدمنا أن نعمل ترك إعلالهم عين طَوِيٍّ
وَحَيٍّ بامتناع إعلال لامهما الذي كان أولى بالإعلال لو انفتح ما قبله ؛ لسكونه
آخر الكلمة .

قوله . « وكثر الإدغام في باب حَيٍّ » قال سيديويه : الإدغام أكثر والأخرى
عربية كثيرة ^(٢) ، وإنما كان أكثر لأن اجتماع المثلين المتحركين مستثقل ،
ويشترط في جواز الإدغام في مثله : أي فيما تحرك حرف العلة فيه ؛ لزوم حركة
الثاني ، نحو حَيٍّ ، نَحْيًا ، نَحْيُوا ، حَيَّتْ ، حَيَّتًا ، قال :

١٢٩ — عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ يَبْيِضُهَا الْحَمَامَةُ
جَعَلَتْ لَهَا عُودَيْنِ مِنْ نَشْمٍ وَآخَرَ مِنْ مُنَامَةٍ ^(٣)

(١) انظر (١٠ ص ٨١ ١١٥٤)

(٢) هذه عبارة سيديويه (٢ ص ٣٨٧) وقد استظهر أبو الحسن الأشموني
من عبارة ابن مالك أن مذهبه كون الفلك أجود من الإدغام مع اعترافه بكونهما فصيحين ،
وقد علل جواز الوجهين في حي بأن من أدغم نظر إلى حقيقة الأمر فيه ؛ وهي اجتماع
مثلين متحركين وحركة ثانيهما لازمة ، ومن فك نظر إلى أن حركة الماضي وإن
كانت لازمة فيه إلا أنها كالمفارقة ، بسبب عدم وجودها في المضارع ، ففارق بهذا
نحو شدد يشدد ؛ إذ الحركة في الماضي والمضارع

(٣) هذا الشاهد من مجزوء السكامل المرفل ، وهو لعبيد بن الأبرص من

وإن كانت حركة الثانى لأجل حرف عارض غير لازم لم يدغم ، كما فى مُحْيِيَّةٌ وَمُحْيِيَّانٌ ؛ فان الحركة لأجل التاء التى هى فى الصفة ولألف المثنى ، وهما عارضان لا يلزمان الكلمة ، وكذا الحركات الإعرابية ، نحو قوله تعالى : (أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى) وقولك : رَأَيْتَ مُعْيِيًّا

وإن كانت الحركة لازمة فى نفس الأمر كما فى حَيٍّ ، أو لأجل حرف عارض لازم كما فى تَحْيِيَّةٌ وَأَحْيِيَّةٌ جمع حَيَاءٌ ^(١) جاز الادغام والاضمار ؛ إذ التاء فى مثله لازمة ، بخلاف تاء الصفة ، وكذا يجوز فى جمع عَيٍّْ أَعْيِيَاءٌ وأَعْيَاءٌ ؛ للزوم الألف ، والإدغام فى هذا النوع أيضاً أولى ، كما كان فى حَيٍّ وَأَحْيٍ

ولما اشترط الادغام فى هذا الباب لزوم حركة الثانى بخلاف باب يَرُدُّ وَيَمْسُ ؛ لأن مطلق الحركة فى الصحيح يلزم الحرف الثانى ، إلا أن يدخله ما يوجب سكونه ، ككلم يَرُدُّ وَيَرُدُّونَ ، وأما فى المعتل نحو مُعْيِيَّةٌ ورأيت

كلمة له يبكى فيها قومه بنى أسد حين قتلهم حجر المكندى أبو امرئ القيس الشاعر
لنعمهم الأتاة التى كان قد فرضها عليهم ، وأول هذه الكلمة قوله :

يَا عَيْنُ مَا فَايَكِي بَنِي أَسَدٍ فَهُمْ أَهْلُ الْمَدَامَةِ
أَهْلُ الْقُبَابِ الْحُورِ وَالنَّعَمِ الْمُؤَبَّلِ وَالْمَدَامَةِ

« ما » زائدة ، والقباب : جمع قبة ، وكانت لا تكون إلا للرؤساء والأشراف ،
والنعم : المال الراعى : إبلا أو غيرها ، وقيل : يختص بالابل ، والمؤبل : المتخذ
للقتية ، والمدامة : الخمر . والاستشهاد بالبيت فى قوله « عيوا » حيث أدغم المثليين
فى الفعل المسند لواء الجماعة

(١) الأحيية : جمع حياء ، مثل قذال وأفذلة ، والحياء هو الفرج من ذوات

الخف والظلف والسباع

مُعَيَّيًّا فيسكن الثانى بلا دخول شيء ، نحو مُعَيٍّ ، فلم يروا إدغام حرف فيما هو كالساكن ، وحيث أظهرت الياء سواء كانت واجبة الإظهار كما في مُحْيِيَّة أو جائزته كما في حَيَّيٍّ ، وانكسرت ، فإخفاء كسرهما أحسن من إظهاره ، ليكون كالإدغام ، فإن الكسر مستثقل ، وإن انفتحت الأولى ، كما تقول في تثنية الحيا : ^(١) حَيَّيَّان ، جاز الإخفاء والتبيين ، والتبيين أولى ؛ لعدم الاستثقال ، ولا يجوز هاهنا الإدغام ، لعدم لزوم ألف التثنية ، ومن أظهر في حَيَّيٍّ قال في الجمع حَيَّوْا مخففاً كخَشَوْا ، قال :

١٤٠ — وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمَسٍ

حَيَّوْا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَصْغَرًا ^(٢)

قوله « وقد تكسر الفاء » يعنى فى حى المبني للفاعل ، والظاهر أنه غلط نقله من المفصل ^(٣) ، وإنما أورد سيديويه فى المبني للمفعول حَيٌّ وَحَيٌّ ،

(١) الحيا - مقصورا - : الخصب والمطر ، وتثنيته حَيَّيَّان مثل فتى وفتيان

(٢) هذا بيت من الطويل ، وهو من شواهد سيديويه (٢ ص ٣٨٧) وهو من كلمة أو لها - فيما رواه صاحب الأغاني - :

لِلَّهِ عَيْنًا مَنْ رَأَى مِنْ فَوَارِسٍ أَكْرَّ عَلَى الْعَكْرُوهِ مِنْهُمْ وَأَصْبَرًا
وَأَكْرَمَ لَوْلَا قَوْا سَدَادًا مُقَارِبًا وَلَكِنْ لَقَوْا طَمًا مِنَ الْبَحْرِ أَخْضَرًا

وقد نسبت هذه الآيات لأبي حنيفة التميمي ، وهو الوليد بن حنيفة ، شاعر من شعراء الدولة الأموية ، وقيل : هى لمودود العنبري ، وكهمس : أبو حى من العرب . والاستشهاد بالبيت فى قوله « حيوا » بتخفيف الياء مضمومة على لغة من قال فى الماضى : حى بالفك ، مثلما تقول : رضوا فى رضى ، ورواية الأغاني « وحتى حسبناهم »

(٣) عبارة جارا لله : « وقد أجروا نحو حى وعى بجرى بى وفى ، فلم يعلوه ، وأكثروا يدغم فى قول : حى وعى - بفتح الفاء وكسرها - كما قيل لى ولى فى جمع

كقولهم في الاسم في جمع قَرْنُ أَلْوَى : قُرُونٌ لُيٌّ — بالضم والكسر — (١)
 فان قيل : كيف وجب كسر الضم في غير فَعْلٍ نحو مُسْلِمِيٍّ وَعُتَيٍّ وَجُثَيٍّ
 وَغُرُوزِيٍّ على مثال عَصْفُورٍ من الغزو ، وجاز الوجهان في فَعْلٍ ؟
 قيل : لأن فَعْلًا يلبس بفِعْلٍ فجاز إبقاء الضم فيه دلالة على أصل البنية
 وفي غيره لا يلبس ببنية يبنية ، أو يقال : المجوز لضم فَعْلٍ قبل الياء خفة
 البناء ، وقال السيرافي : يجوز أن يقال لُيٌّ : بالكسر في جمع أَلْوَى ،
 كبيض في جمع أبيض ، جعل الياء الساكنة المدغمة كغير المدغمة ، وَحِيٍّ
 في حِيٍّ كَقِيلٍ وَبَيْعٍ

أَلْوَى : قال الله تعالى (وَيَحْيَىٰ مَن حَيٍّ عَن بَيْنَةٍ) وقال عبيد :

عَيُّوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ يَدِيضَتُهَا الْحَمَامَةُ

اه كلام الزمخشري

ولم يتعرض ابن يعيش لذلك في شرحه ، ولا خطأ جار الله في شيء مما قاله ، وقد
 بحثنا من كتب القراءات كتاب النشر لابن الجزري ووجوه قراءات القرآن للعكبري ،
 ومن كتب التفسير كتاب الكشف ، والبيضاوي والشهاب الحفاجي ، والبحر
 المحيط لأبي حيان ، فلم نجد أحدا من هؤلاء ذكر أنه قرأ في قوله تعالى :
 (لِيَهْلِكَ مَن هَلَكَ عَن بَيْنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَن حَيٍّ عَن بَيْنَةٍ) بالادغام مع كسر
 الحاء ، ثم بحثنا من كتب النحو واللغة : لسان العرب لابن المسكرم (حى - عى)
 والقاموس المحيط ، وكتاب سيبويه وأوضح المسالك لابن هشام ، والاشموني ، والجمع
 للسيوطي ، والسكاكية الشافية لابن مالك ، فلم نجد أحدا من هؤلاء جميعا ذكر أن
 حى ونحوه من المبني للعلوم إذا أدغم جاز كسر فائه ، فاذا علمت هذا تبين لك أن
 وجه تخطئة المؤلف للزمخشري عدم النقل عن أحد من النحاة وعدم وروده في كلام
 العرب ، ولعل الزمخشري إنما حكى ذلك لوجه من القياس كما يشعر به تنظيره : (لى) -
 جمع ألى - وإن كان قوله « وأكثرهم يدغم فيقول » ظاهرا في النقل عن العرب
 (١) تقول : قرن ألى ، إذا كان شديد الالتواء

وقالوا فى الاسم : حَيَاةٌ وَدَوَاةٌ وَنَوَاةٌ ، وشذ غَايَةً وَغَاىَ ، وَرَايَةً وَرَاىَ ، وآيَةً وَثَايَةً ، ^(١) والقياس غَوَاةٌ أَوْ غَيَاةٌ ، والأول أولى ؛ لأن باب طَوَيْتَ أَكْثَرُ مِنْ باب حَيَّيَ ، وإِنَّمَا قَلْنَا بِشذوذ ذلك لأن الأولى إعلال الآخر كما فى هَوَى وَنَوَى وقال الفراء وجماعة من المتقدمين فى آية : إِنَّهُ سَاكِنُ الْعَيْنِ ، والأصل آيَةً وَأَيَّ قَلْبَتِ الْعَيْنِ السَّاكِنَةَ أَلْفَاً ؛ لفتح ما قبلها كما فى طَائِيٍّ وَيَاجِلُ ^(٢) وَعَابَ ، وهو ههنا أولى ؛ لاجتماع الياءين وقال الكسائى : آيِيَّةٌ ، على وزن فاعلة ؛ فكَرَهُوا اجْتِمَاعَ الْيَاءَيْنِ مَعَ انْكَسَارِ أَوَّلَاهُمَا ؛ فحذفت الأولى وعلى جميع الوجوه لا يخلو من شذوذ فى الحذف ^(٣) والقلب

(١) الثابتة : ما سوى الأبل ، وعلم بقدر قاعدة الإنسان ، وأصلها نوى لائى ؛ لأن باب طوى أكثر من باب حي ، وكان مقتضى القياس أن تقلب اللام ألفاً لتجر كها وانفتاح ما قبلها ، ولأن الإعلال باللام أولى كما فعلوا فى النوى والحيا ، وليسكنهم أعلوا العين بقلبها ألفاً على خلاف مقتضى القياس فصار ثانياً . وانظر فى الكلام على بقية هذه الألفاظ (٢٠ ص ٥١)

(٢) العاب : أصله العيب - بفتح فسكون - فقلبت الياء ألفاً اكتفاءً بجزء العلة وهو انفتاح ما قبلها ، ومثله الذام والقاب فى نحو (قَابَ قَوْسَيْنِ) ومثله « آد » بمعنى القوة من نحو قوله تعالى (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ) ومثله « رادة » فى قولهم : ريد ريدة ورادة ؛ إذا كانت لينة المهبوب ، ومثله الذان بمعنى الذين - بفتح الذال وسكون الياء - وهو العيب ؛ ومن العلماء من زعم أن المقلوب من هذه الألفاظ مفتوح العين ، وأن كل كلمة من هذه الكلمات قد وردت على لغتين ، وحينئذ يكون القلب مستوفياً علمته

(٣) ليس بك حاجة إلى بيان الوجوه وما يلزم على كل وجه من الشذوذ إذا رجعت إلى ما كتبناه فى (ح ٣ ص ٥١) ولاحظت أن الإعلال باللام أولى منه بالعين ، وأن العين لا تعمل إذا كانت اللام حرف علة سواء أعلت بالفعل أم لم تعمل ، وأن علة انقلاب الواو والياء ألفاً هى تحر كهما وانفتاح ما قبلهما ، فأذا طبقت هذه القواعد على الأقوال التى ذكرناها فى الموضع المشار إليه ظهر لك أن كل قول منها لا يخلو من شذوذ .

ويمكن أن يقال : الوجهان أيضاً في غاية وثاية ورابة

واعلم أن في اسْتَحْيَ لغتين : لغة أهل الحجاز اسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي - بياءين -
مُسْتَحْيٍ مُسْتَحْيَا منه ، على وزن استرعى يسترعى سواء ، ولغة بني تميم
اسْتَحَى يَسْتَحِي ، بتحريك الحاء وحذف إحدى الياءين

فذهب الخليل أنه مبنى على حَيٍّ مُعَلَّاً إعلال هاب وباع ، فكأنه
قيل : حَايَ ، فكما تقول في باع : استبعت ، تقول في حاي : اسْتَحَيْتُ ، وإنما
بنى على حَايَ المرفوض ؛ لأن حق حيّ إعلال عينه لما امتنع إعلال لامه ،
فاستَحَى على هذا في الأصل اسْتَحَايَ كاستباع ، حذفت حركة الياء ؛ إذ
لم يوجد في كلامهم لام الماضي ياء متحركة ساكنة ما قبلها ، فالتقى ساكنان ؛
فحذفت أولاهما ، ثم قلبت الياء الساكنة ألفاً لانفتاح ما قبلها كما في ياجل
وطائي ، وكذا تقول في المضارع : إن حقه يَسْتَحِي كاستبمع ، حذفت حركة الياء ؛
إذ لا نظير له في الأفعال ، ثم حذفت الياء الأولى للساكنين ، والأمر منه اسْتَحَ ،
وحق مصدره على هذا اسْتِحَاءة كاستباعة ، ولا يستعمل ، واسم الفاعل مُسْتَحٍ ،
والأصل مُسْتَحِيٌّ فأعل إعلال المضارع ، والمفعول مُسْتَحَى منه ، وأصله مُسْتَحَايَ
حذفت حركة الياء كما في يُسْتَحَايَ ، وأعل إعلال استحاي ، وقد مر ، وفيما
ذهب إليه الخليل ضعف لا يخفى للارتكابات المسكروحة

وقال غيره - واختاره المازني - : إن الياء الأولى في جميع هذه التصرفات
حذفت كما في أَحَسْتُ وَظَلِمْتُ وَمِسْتُ ؛ لأن حق المثلثين الإدغام ، فلما امتنع
حذفت الأولى ؛ لكونه أشبه شيء بالإدغام ، وقال المازني : لو حذفت للساكنين
لم تحذف في المثني نحو اسْتَحْيَا ولقالوا : اسْتَحَايا كاستبعا

قوله « بخلاف باب قوى » يعني أن قَوِيَّ من مضاعف الواو ، بدليل القوة
كما أن حَيٍّ من مضاعف الياء ، لسكنه إنما جاز إدغام حيّ بخلاف قَوِيَّ فلم

يُقَلَّ قَوْهَ كَمَا قِيلَ حَتَّى ؛ لِأَنَّ قَلْبَ الْوَائِيَاءِ إِعْلَالٌ فِي الطَّرْفِ ، وَإِدْغَامُ الْعَيْنِ فِي اللَّامِ
إِعْلَالٌ فِي الْوَسْطِ ، وَالْأَوَّلُ أَوَّلَى لِمَا ذَكَرْنَا غَيْرَ مَرَّةٍ ، وَلِذَلِكَ ابْتَدَأْتُ بِإِدْغَامِ أَيْمَةٍ
قَبْلَ قَلْبِ هَمْزَةِ السَّاكِنِ أَلْفًا ؛ لِانْفِتَاحِ مَاقْبَلِهِ كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ، ^(١)
وَأَيْضًا قَوَى بِقَلْبِ الْوَائِيَاءِ أَخْفَ مِنْهُ بِإِدْغَامِ الْوَائِ فِي الْوَائِ ، وَالطَّرِيقُ الْمَوْدِيُّ إِلَى
زِيَادَةِ الْخَفَةِ أَوَّلَى بِالسَّلُوكِ مِمَّا لَيْسَ كَذَلِكَ .

قوله « وَلِذَلِكَ قَالُوا يَحْتَجُّنَا » أَيْ : لَمْ يَقُولُوا يَحْتَجُّنَا مَعَ أَنَّهُمْ أَدْغَمُوا فِي الْمَاضِي ؛
لِأَنَّ الْإِعْلَالَ قَبْلَ الْإِدْغَامِ ، وَأَيْضًا السَّكَاةُ بِالْإِعْلَالِ أَخْفَ مِنْهَا بِالْإِدْغَامِ ، وَلِذَلِكَ
قِيلَ : يَقْوَى ، لَا يَقْوَى ، وَأَيْضًا لَا يَجُوزُ الْإِدْغَامُ فِي يَحْتَجُّنَا وَيَقْوَى ، لِعَدَمِ لُزُومِ
حَرَكَةِ الثَّانِي ، وَهُوَ شَرْطُ الْإِدْغَامِ فِي مِثْلِهِ كَمَا تَقْدُمُ

قوله « أَحَوَّاءِي » هُوَ أَفْعَالٌ مِنَ الْحَوَّةِ ^(٢) وَأَصْلُهُ أَحَوَّاءُ ، وَلَمْ يَدْغَمْ ، بَلْ
أَعْلَ ؛ لِسَبْقِ الْإِعْلَالِ عَلَى الْإِدْغَامِ ، وَلِسَكُونِ السَّكَاةِ بِهِ أَخْفَ ، وَكَذَا يَحَوَّاءِي
فِي مُضَارَعِهِ ، وَالْحَرَكَةُ فِي آخِرِهِ عَارِضَةٌ ، وَكَذَا ارْعَوَى ، وَهُوَ مِنْ بَابِ أَفْعَلَ
كَأَحْمَرَ ، وَأَصْلُهُ ارْعَوَوْ كَأَحْمَرَرَا ، وَمَصْدَرُ أَحَوَّاءِي أَحْوِيَاءُ كَأَحْمِيرَارٍ ،
وَأَحْوِيَاءُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ سِدْبِيُّهِ إِلَّا هَذَا ، فَنَقَلَ : أَحْوِيَاءُ بِقَلْبِ وَإِدْغَامِ فَلِسَكُونِ
الْيَاءِ عَارِضًا فِي الْمَصْدَرِ لِلْكَسْرِ وَأَصْلُهَا الْأَلْفُ فِي أَحَوَّاءِي ؛ فَصَارَتْ لِعَرُوضِهَا
لَا يَعْتَدُ بِهَا كَمَا لَا يَعْتَدُ بِوَاوِ سُوَيْرٍ وَقُوُولٍ ؛ لِسَكُونِهَا بَدَلًا مِنَ الْأَلْفِ فِي سَائِرِ ^(٣)
وَقَاوِلٍ ، وَسِدْبِيُّهُ نَظَرَ إِلَى كَوْنِ الْمَصْدَرِ أَصْلًا لِلْفِعْلِ ؛ فَلَا يَكُونُ الْيَاءُ بَدَلًا مِنْ
الْأَلْفِ ، بَلِ الْأَلْفُ فِي الْفِعْلِ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ فِي الْمَصْدَرِ

(١) أَنْظِرْ (١ ص ٢٧)

(٢) الْحَوَّةُ — بَضْمُ الْحَاءِ وَتَشْدِيدُ الْوَائِ — : سَوَادٌ إِلَى الْخَضِرَةِ ، أَوْ حُمْرَةٍ

إِلَى السَّوَادِ . أَنْظِرْ (١ ص ٢٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣)

(٣) هَذِهِ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا لِعَدَمِ إِعْلَالِ سُوَيْرٍ بِقَلْبِ وَائِيَاءِ ثُمَّ
إِدْغَامِهَا فِي الْيَاءِ وَلِعَدَمِ الْإِدْغَامِ فِي قُوُولٍ ؛ هِيَ الْعِلَّةُ الَّتِي ذَكَرَهَا سِدْبِيُّهُ ، وَهِيَ الَّتِي

قوله « ومن قال اشهباب » يعنى « أن باب أفعلال مقصور أفعلال في بعض
الكلمات ، : يقال احمرار واحمرار ، واشهباب واشهباب ^(١) ، فيقال على ذلك في
احوياء : احوياء ، فيجتمع الواوان كما يجتمع التاءان في اقتتال ، وإن لم يكن
احوياء من باب اقتتال ، وسيجيء في باب الإدغام أنه قد يدغم نحو اقتتل يقتتل
اقتتالا فيقال : قتال ، فيقال أيضاً هنا : حواء ، والواوان المدغم إحداها في
الأخرى لا يستثقلان في الوسط كما يستثقلان في الطرف ، فيقال حوى يحوى ،
بفتح الحاء فيهما ، أو حوى يحوى ، بكسر الحاءين ^(٢) ، حواء نحو قتل
يقتل قتالا

اختارها متأخرو النحاة كابن مالك وشراح كلامه ، ولكن ابن الحاجب ذكر في باب
الإدغام أن عدم القلب في سرير وعدم الإدغام في قول خوف الالتباس بنحو سير مبني
للمجهول من نحو قوله تعالى : (وإذا الجبال سُيِّرَت) ونحو قول مبني للمجهول من
قول — بالتضعيف — وأيد المؤلف كلامه هناك حيث قال « وعند سيديويه والخليل
أن سوير وقول لم يدغما لكون الواوين عارضين ، وقول المصنف أولى ، وهو
أنهما لم يدغما ، لخوف الالتباس ، لأن العارض إذا كان لازماً فهو كالأصلي ، ومن
ثم يدغم لينة - كامة - وأول - كابل - مع عروض الواو والياء « اه ، وخط بين
العتين في الكلام على قلب الواو ياء إذا اجتمعت مع الياء وسبقت إحداها ساكنة .
(١) الشبهة : البياض الذي غلب على السواد ، وقد قالوا : اشهب الفرس اشهباباً
واشهاب اشهباباً ، إذا غلب بياضه سواده ، هذا قول أكثر أهل اللغة ، وقال
أبو عبيدة : الشبهة في ألوان الخيل : أن تشق معظم ألوانها شعرة أو شعرات بيض
كما كانت أو شقرا أودهما .

(٢) وجه كسر الحاء في « حوى » أنه لما قصد الإدغام سكن أول المثليين فالتقى
ساكنان : الحاء التي هي فاء الكلمة ، والواو التي هي عينها ، فترك أول الساكنين
بالكسر الذي هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وحذفت همزة الوصل
استغناء عنها ، وأما « حوى » بفتح الحاء فوجهه أنه لما أريد الإدغام نقلت حركة
أول المثليين إلى الساكن قبله وحذفت همزة الوصل استغناء عنها .

وإذا بنيت من حَيٍّ ورَمَى مثل أَحْمَرٍ قلت : أَحْيَا وارْمِياً ، والإعلال قبل الإدغام .

وإذا بنيت مثل أَحْمَارٍ منهما قلت : أَحْيَا وارْمَا ، وفي المثني أَحْيِيَا وارْمِيَا وأَحْيَايَا وارْمَايَا ، ولا يجوز الإدغام لعروض الحركة في الأخيرة ، لأجل ألف المثني ، وتقول في الجمع : أَحْيَوْا ، وأَحْيَايُوا ، فإذا لزمت الحركة — وذلك فيما لم يسم فاعله نحو أَحْيِيَّ وارْمِيَّ وَأَحْيُوِيَّ وارْمُوِيَّ وأَحْيِيِيَّا وأَحْيِيِيُوا وَأَحْيُوِيِيَّا وَأَحْيُوِيِيُوا — جاز الإدغام ، فتقول : أَحْيِي وَأَصْلُهُ أَحْيِي كسرت الياء المضمومة كما في مُسْلِمِي ، وأَحْيِيَّا وأَحْيِيُوا وأَحْيُوِيَّا وأَحْيُوِيُوا ، وفي المضارع : يُحْيِي وَيُرْمِي وَيَحْيِي وَيُرْمِي ، ولا يجوز إدغام الواو في أَحْيُوِي كما لم يدغم في سُوِير ، كما ذكرنا ، وتقول في اسم الفاعل : مُحْيِيَّةٌ وَمُحْيَايَّةٌ ، ولا يجوز الإدغام ؛ لعروض الحركة ، بل إخفاء الكسر أولى من الاظهار كما بينا وتقول في مصدر أَحْيَا : أَحْيِيَاءٌ ، وفي مصدر أَحْيَايَا أَحْيِيَاءٌ بالإدغام ، ومن لم يدغم في أَحْيُوَاءَ لكون الياء بدلا من الألف ينبغي أن لا يدغم أيضا ههنا ، لكنه مستثقل ، ومن أدغم في اقْتَتَلَ يَقْتَتِلُ اقْتِتَالًا قال ههنا : حَيَّا يَحْيِي حَيَاءً .

قوله « وجاز الإدغام في أَحْيِيَّ واستَحْيِيَّ » من أدغم قال : أَحْيَّ أَرَحِيَّا أَرَحِيُوا واستَحْيَّ استَحْيَا استَحْيُوا ، وذلك للزوم الحركة ، ومن لم يدغم قال أَحْيِيَّ أَحْيِيَا أَحْيُوا ، نحو أَرَمِيَّ أَرَمِيَا أَرَمُوا ، وفي استَحْيِيَّ ثلاث لغات ، هذه أصلها ، وثانيتها الإدغام ، وثالثتها حذف الياء الأولى كما في استَحْيَ عند بني تميم ، وتقول في مضارع أَحْيَا واستَحْيَا : يُحْيِي وَيَسْتَحْيِي ، من غير إدغام ، لعدم لزوم الحركة .

قوله « ومن ثم لم يُبنَ من باب قَوِي » أي : من مضاعف الواو « فَعَلَّ »

بالفتح كراهة اجتماع الواوين إذا اتصل بالماضى الضمير المرفوع ، وأما فَعَلَ - بللضم -
فلو بنى منه لحصلت الواوان من دون اتصال الضمير ، إذ لم يكن تقلب الواو التي
هى عين لما لم تكن علة القلب فى اللام حاصلة ، كما ذكرنا فى حَيَّى وطَوَّى ،
ولم تكن تقلب الثانية ياء لضمه ما قبلها كما فى الأدلى ؛ لأن ذلك فى الاسم كما
يأتى ، ألا ترى إلى نحو سَرُوَ ؟

قوله « ونحو القُوَّة والصُّوَّة ^(١) » جواب سؤال ، كأنه قيل : فإذا لم يبنوا
من باب قَوَّى مخافة الواوين ، فلم احتملوا ذلك فى القوة ؟ فقال : لأن الإدغام
ههنا حاصل ، نَفِثَت الكلمة به ، ولو كان الإدغام مقدما على الإعلال أيضاً لم
يجز ذلك فى الفعل كما جاز فى الاسم ؛ لثقل الواوين فى الفعل الذى هو ثَقِيلٌ .

قال « وَصَحَّ بَابُ مَا أَفْعَلَهُ لِعَدَمِ تَصَرُّفِهِ ، وَأَفْعَلُ مِنْهُ تَحْوِيلٌ عَلَيْهِ أَوْ ^{بعض ما لا}
لِلْبَسِ بِالْفِعْلِ ، وَازْدَوَجُوا وَاجْتَوَرُوا ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى تَفَاعَلُوا ، وَبَابُ اعْوَارَ ^{بعل من}
وَأَسْوَادَ لِلْبَسِ ، وَعَوَرَ وَسَوَدَ ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ ^{الصيغ}
أَيْضًا كَأَعْوَرْتُهُ وَاسْتَعْوَرْتُهُ وَمُقَاوِلَ وَمُبَايِعَ وَعَاوَرَ وَأَسْوَدَ ، وَمَنْ قَالَ : ^{وسيت}
عَارَ قَالَ : أَعَارَ وَاسْتَعَارَ وَعَاوَرَ ، وَصَحَّ تَقَوَّالٌ وَتَسْيَارٌ لِلْبَسِ ، وَمَقُولٌ ^{ذلك}
وَمَخِيَّاطٌ لِلْبَسِ ، وَمَقُولٌ وَمَخِيَّاطٌ مَحْذُوفَانِ مِنْهُمَا ، أَوْ [لِأَنَّهُمَا] بِمَعْنَاهُمَا ،
وَأَعِلَّ نَحْوُ يَقُومُ وَيَبِيعُ وَمَقُومٌ وَمَبِيعٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ ؛ لِلْبَسِ ، نَوْنَحُو جَوَادٍ
وَطَوِيلٌ وَغَيْرُ اللَّابَسِ بِفَاعِلٍ أَوْ بِفَعْلٍ أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ
وَلَا مُوَافٍ ، وَنَحْوُ الْجَوْلَانِ وَالْحَيَوَانِ وَالصُّوَرَى وَالْحَيْدَى ؛ لِلتَّنْبِيهِ

(١) الصوة : جماعة السباع ، وهى أيضا حجر ينصب فى الفياقى والمفازة المجهولة
ليستدل به على الطريق ، وتجمع على صوى ، نظير مدية ومدى ، كما جاء فى حديث
أبى هريرة (إِنَّ لِلْإِسْلَامِ صُوى وَمَنَارًا كَمَنَارِ الطَّرِيقِ) أراد أن للإسلام
طرائق وأعلاما يهتدى بها .

يَحْرَكْتِهِ عَلَى حَرَكَةِ مُسَمَّاهُ ، وَالْمَوْتَانُ ؛ لِأَنَّهُ نَقِيضُهُ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ
وَلَا مُوَافِقٍ ، وَنَحْوُ أَذُورٍ وَأَعْيُنٍ لِلْإِلْبَاسِ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ وَلَا مُخَالِفٍ ،
وَنَحْوُ جَدُولٍ وَخِرْوَعٍ وَعُلَيْبٍ ؛ لِمَحَافَظَةِ الْإِلْحَاقِ أَوْ لِلشُّكُونِ الْمَحْضِ «

أقول : قد تبين بما قدمت في أول هذا الباب علة تركهم إعلال الأشياء
المذكورة ، ولنفسر ألفاظ المصنف

قوله « لعدم تصرفه » يعنى أن الأصل في الإعلال الفعل ؛ لما ذكرنا من
ثقله ، ولم يعمل باب التعجب نحو ما أقوله وأقول به — وإن كانا فعلين على
الأصح — لمشابهتهما بعدم التصرف الأسماء ؛ فصارا كأفعل التفضيل وأفعل الصفة
قوله « وأفعل منه » أى : أفعل التفضيل محمول عليه : أى مشابه لأفعل
التعجب ؛ لأن التعجب من الشيء لكونه أفضل في معنى من المعانى من غيره ،
ولذلك تساويا في كثير من الأحكام كما تبين في بابيهما ، ولا وجه لقوله « محمول
عليه » لأنه اسم ، وأصل الاسم أن لا يعمل هذا الإعلال كما ذكرنا ، وقد يعمل
من جملة الأسماء الأقسام المذكورة كما مر ، وشرط القسم المزيد فيه الموازن للفعل
إذا قصدنا إعلال عينه أن يكون مخالفاً للفعل بوجه كما تقدم ، وهذا لا يخالف
الفعل بشيء ؛ فكان يكفي قوله « أوللبس بالفعل »

قوله « وباب اغوار واسواد للبس » أى : لو قلبت الواو ألفا ونقلت حركتها
إلى ما قبلها لكان يستقط همزة الوصل وإحدى الألفين ؛ فيبقى سادّ وعارّ فيلتبس
بفعل المضاعف ، ولا وجه لقوله « للبس » لأنه إنما يُعْتَدَر لعدم الإعلال إذا
حصل هناك علتة ولم يعمل ، وعلة الإعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعاً
لما ثبت إعلاله ، كما في أقام واستقام ، ولم يعمل عَوْرَ وَسَوْدَ حتى يحمل اعوار
واسواد عليهما ؛ بل الأمر بالعكس ؛ بل لو سئل كيف لم يعمل اعوار واسواد

وظاهرهما أنهما مثل أقوم ؛ فالجواب أن بينهما فرقا ، وذلك أن العلة حاصلة في أقوم دون أعوار

قوله « وما تصرف . . إلى آخره » أى : لم يعمل نحو استعور وأعور وإن كانا في الظاهر كاستقوم وأقوم ؛ لأن أصلهما ليس معلا حتى يحملا في الإعلال عليه ، وكذلك عاور ومُقاوِل ومُبايِع لم يعمل إعلال نحو قائل وبائع ؛ لأن إعلال نحو قائل للحمل على فعله المعلن ، وأفعال هذه الأشياء غير معلة

قوله « وتَقَوَّال وتسيار للبس » يعنى أن نحوه وإن كان مصدرا لفعل معل لم يعمل ولم يحجر مجراه كما أجرى إقامة واستقامة مجرى أقام واستقام ؛ لثلاثي التباس بعد الإعلال بفعل ، هذا قوله ، والوجه ما تقدم من أن المصدر لا يعمل عينه هذا الإعلال إلا أن يكون مصدرا مطردا مساويا لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل ، كإقامة واستقامة ، وليس نحو تقوال وتسيار كذا ، وأما إعلال نحو قيام وعياذ بقلب الواو ياء وإن لم يساو الفعل بأحد الوجهين فلما ذكرنا من أن علة قلب الواو ياء الكسرة ما قبلها أمتن من علة قلب الواو ألفا لفتحها ما قبلها .

قوله « ومَقَوَّال ومَخِيَّاط للبس » يعنى أنه آلة جارية على الفعل فكان سبيله في الاعلال سبيل الفعل ، لكنه لم يعمل للبس بفعل ، والحق أن يقال : لم يثبت فيه علة الاعلال ، وهى موازنة الفعل ، فكيف يعمل ؟ وليس كل اسم متصل بالفعل يعمل هذا الاعلال .

قوله « وَمَقَوَّالٌ وَمَخِيَّاطٌ » هذا يحتاج إلى العذر ؛ لأنه موازن للأمر نحو اذهب واحمد ، وفيه الخالفة بالميم الزائدة في الأول ؛ فسكان الوجه الاعلال ؛ فالعذر أنه مقصور من مفعال ؛ فأجرى مجرى أصله ، ولنا أن لا نقول : إنه فرع ، بل نقول : هما أصلان ، ومفعول محمول على مفعال في ترك الاعلال ؛ لكونه بمعناه ، وهذا

أولى ؛ إذ موافقته لمعناه لا تدل على أنه فرعه .

قوله « بغير ذلك » أى : لم تقلب عينها ألفا كما قلبت فى أصولها لثلاثا يلبس وزن بوزن كما تكرر ذكرنا له

قوله « للالباس بفاعِل » أى : لو حركت الألف الثانية بعد الاعلال كما فى قاتل لا لبس فعَالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ بفَاعِلٍ ، وواحدت الألف بعد قلبها لا لبس بفَعَلٍ — المفتوح العين والفاء — والحق أن يقال : إنها لم تعمل ؛ لأنها ليست مما ذكرنا من أقسام الاسم التى تعمل

قوله « ونحو الجولان » هذا عجيب ؛ فإن حركة اللفظ لا تناسب حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظى ؛ إذ معنى حركة اللفظ أن تجيء بعد الحرف بتىء من الواو والياء والألف كما هو مشهور ، وحركة المعنى على فراسخ من هذا ، فكيف ينزبه بإحداها على الأخرى ؟ فالوجه قوله « أو لأنه ليس بحار » أى كإقامة واستقامة كما ذكرنا من مناسبتها للفعل ، ولا موافق : أى موازن له موازنة مقام ومقام وباب ودار .

قوله « للالباس » أى : بالفعل .

قوله « ولا يخالف » لأن شرط الموازن الموازنة المذكورة مخالفتها بوجه حتى لا يلبس بالفعل .

قوله « لمحافظة الإلحاق » فإن المالحق لا يعمل بحذف حركة ولا نقلها ولا حذف حرف لثلاثا يخالف المالحق به ، فيبطل غرض الإلحاق إلا إذا كان الإلحاق فى الآخر فإنه يعمل لأن الأواخر محل التغيير ، ولأن سقوط حركة الآخر كالمعزى لا يخل بالوزن كما ذكرنا فى أول الكتاب^(١) ، وسقوط الحرف الأخير لأجل التنوين كلا سقوط كمعزى لأن التنوين غير لازم للكلمة .

قوله « عَلِيْب » ^(١) وهو عند الأخفش ملحق بِجُذْدَب ، وعند سيديويه
للحاق أيضا كسودد ، وإن لم يأت عنده فَعَلَّل كما يجيء بعد .

قوله « أولساكون المحض » هذا هو العذر الحق لا الأول ؛ لأن الواو والياء الساكن
ما قبلهما إنما تقلبان ألفا لكون ذلك الساكن مفتوحا في أصل تلك الكلمة ،
ولم يثبت فيما نحن فيه حركة في الأصل .

قال : « وَتَقْلَبَانِ هَمْزَةً فِي نَحْوِ قَائِمٍ وَبَائِعٍ الْمُعْتَلِّ فِعْلُهُ بِخِلَافِ نَحْوِ عَاوِرٍ ،
وَنَحْوِ شَالِكٍ وَشَاذٍ ، وَفِي نَحْوِ جَاءَ قَوْلَانِ ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : مَقْلُوبٌ كَالشَّائِكِ
وَقِيلَ : عَلَى الْقِيَاسِ ، وَفِي نَحْوِ أَوَائِلٍ وَبَوَائِعٍ مِمَّا وَقَعَتْ فِيهِ بَعْدَ أَلِفِ بَابِ
مَسَاجِدَ وَقَبْلَهَا وَأَوَّ أَوْ يَاءَ ، بِخِلَافِ عَوَاوِيرَ وَطَوَاوِيرَ ، وَضَيَاوِينَ شَاذٍ ، وَصَحَّ
عَوَاوِرُ ، وَأَعْلَى عِيَاثِيلُ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَوَاوِيرَ فُحِذِفَتْ وَعِيَاثِيلُ فَأَشْبِعَ ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ
فِي بَابِ مَعَايِشَ وَمَقَاوِمَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ بَابِ رَسَائِلَ وَعَجَائِزَ وَصَحَائِفَ ،
وَجَاءَ مَعَايِشُ بِالْهَمْزِ عَلَى ضَعْفٍ ، وَالتَّزِيمَ هَمْزُ مَصَائِبَ . »

أقول : كل ما في هذا الفصل قد تقدم ذكره بتعليله ، وقول النحاة في هذا
الباب : تقلب الواو والياء همزة ، ليس بمحمول على الحقيقة ، وذلك لأنه قلبت
العين ألفا ثم قلبت الألف همزة ، فكأنه قلبت الواو والياء همزة .

(١) العليوب ، بضم أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه — : مريض بتهامة .

قال جرير :

عَضِبْتُ طُيَّةً أَنْ سَبَبْتُ مُحَاشِيَةً عَضُوا بِصُمِّ حِجَارَةٍ مِنْ عَلِيْبٍ

ويقال : هو واد فيه نخل ، قال أبو دهب :

فَمَا ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّى تَبَيَّنَتْ بِعُلْيَبٍ نَخْلًا مُشْرِفًا وَمُخَيَّمًا

وذلك لأن النخل لا يكون في رموس الجبال ، فانه يطلب الدف .

قوله « بخلاف نحو عاور » يعنى أن اسم الفاعل محمول على الفعل فى الإعلال كما تقدم ؛ فلما صح فعله صح هو أيضا
قوله « ونحو شاك وشاك شاذ » يعنى أن بعض العرب يقلب العين إلى موضع اللام فى بعض أسماء الفاعلين من الأجوف ؛ فيعمله إعلال قاض ، قال :
١٤١ - * لَآثٍ بِهِ الْأَشْأَاءُ وَالْعُبْرِيُّ * (١)

وقال :

١٤٢ — فَتَعَرَّفُونِي، إِنَّمَا أَنَا ذَاكُمْ شَاكٍ سَلَاحِي فِي الْحَوَادِثِ مُعَلَّمٌ (٢)

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو للمعاج يصف أيككة ، وقوله :

فِي أَيْكَكَةٍ لَا هُوَ الضَّحَى وَلَا يَأْمَحُ نَبْتُهُ الشَّيْ
لَاثٍ بِهِ . . . البيت . . . فَيَسَمُّ مَنْ قَوَّامِهَا الْقَوْمِي

الأيكة : غيضة تنبت السدر والأراك ، والضحى : البارز للشمس ، وهو فعيل من ضحى ضحى - كرضى يرضى - ، لاث : أصله لاثث ، تقول : نبات لاثث ، ولاث ، إذا التف واجتمع بعضه على بعض ، وأصله من لاث ياث ، إذا اجتمع والتف ، والأشياء - بالفتح والمد - : صغار البخل ، واحدته أشاء ، والعبرى : مالا شوك فيه من السدر ، وما فيه شوك منه يسمى الضال ، ويقال : العبرى مانبت على شطوط الأنهار ، والقوام - بالفتح - : الاعتدال ، والقومى : القامة وحسن الطول . والاشتهاد بالبيت فى قوله « لاث » على أن أصله لاثث فقد تمت الثاء على الواو فصار لاثو ، ثم قامت الواو ياء لتظهر فى إثارة كسرة ، ثم أعلل إعلال قاض .

(٢) هذا البيت من السكامل ، وهو لطريف بن تميم العنبرى . وقوله :

أَوْ كَلَّمَا وَرَدَتْ عَسْكَاطَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَى عَزِيفِهِمْ يَتَوَسَّمُ

وعسكات : سوق من أسواق العرب فرسية من عرفات كانوا يجتمعون فيها من نصف ذى القعدة إلى هلال ذى الحجة ، والعريف : القريب ، وهو دون الرئيس الأعلى ، ويتوسم : يتفبرس ، وشاك : أصله شاوك فقد تمت السكاف على الواو ، ثم

وهذا هو الذى غر الخليل حتى ارتكب في جميع اسم الفاعل من الأجوف المموز اللام القاب ، فقال : إذا كانوا يقلبون في الصحيح اللام خوفا من الهمزة الواحدة بعد الألف فهم من اجتماع همزتين أفر ، وهكذا لما رأهم قالوا في جمع شائع : شَوَاعٍ ^(١) بالقلب ، قال : فهو في نحو خَطَايَا وَمَطَايَا وَجَوَاءَ وَشَوَاءَ أُولَى ، والجواب أنهم إنما التجهتوا إلى القلب في لاثٍ وشاكٍ خوفاً من الهمزة بعد الألف ، وأما في نحو جاء فيلزم همزة واحدة بعد الألف ، سواء قلبت اللام إلى موضع العين أولاً ، قال سيديويه : وأكثر العرب يقولون : لاثٌ وشاكٌ — بحذف العين — فكأنهم قلبوا العين ألفاً ثم حذفوا العين للساكنين ، ولم يحركوها فرارا من الهمزة ، والظاهر أن المحذوفة هي الثانية ؛ لأن الأولى علامة الفاعلية ، ويجوز أن يكون أصل لاثٍ وشاكٍ لَوِثٌ وشَوِكٌ مبالغة لاثٍ كعمِلٍ في عاملٍ وأَيْثٍ في لاثٍ ،

أعلنت بقلب الواو ياء ، ثم عومل معاملة قاض ، ومعلم بزنة اسم الفاعل أو المفعول الذى أعلم نفسه في الحرب بعلامة ليعرف بها ، وكانوا لا يأتون عكاظاً إلا مائمين مخافة الأسر . والاستشهاد بالبیت في قوله « شاك » على أنه اسم فاعل من شاك يشوك لأنه من الشوكة ، ويقال : هو اسم فاعل من شك في نحو قول عنتره :

فَشَكَبْتُ بِالرُّمَحِ الْأَصَمِّ نِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَاقِ مُجَرِّمٌ

وأصله على هذا شاكك ، فقلبوا ثانياً المثلين ياء ، كما قالوا : أمليت في أمليت ، ثم عومل معاملة قاض ، ويقال : هو بزنة فعل - بفتح فـ كسر - وأصله شوك قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ووجه رابع وهو أن أصله شاك على وزن فاعل فقلبته الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم الاعتداد بالألف ثم حذفت الألف الثانية التي هي عين الكلمة ، وعلى الثالث والرابع تجرى حركات الاعراب على الكاف ، بخلاف الوجهين الأولين فإنه عليهما يعرب إعراب المنقوص ؛ فإن كانت رواية البيت بكسر الكاف لم يجر فيه إلا الوجهان : الأول والثاني ، وإن كانت الرواية بضمها لم يجر فيه إلا الثالث والرابع

(١) انظر (١٥ ص ٢٢)

فيكونان ككباش صافي ويوم راح ، وقد مضى البحث في جاه في أول الكتاب^(١)

قوله « وفي نحو أوائل » يعني إذا اكتنف حرفا علة ألف باب مساجد قلبت الثانية ألفاً ؛ لا قرب من الطرف واجتماع حرفي علة بينهما فاصل ضعيف ، ثم تقاب الثانية همزة كما في قائل وبائع ، على ما تقدم ، سواء كان كلاهما واوا كما في أوائل ، أو كلاهما هاء كما في بيع وبيع ، أو الأول واوا والثاني ياء كما في بوايع جمع بويعة فوالة من البيع ، أو بالعكس نحو عيائل جمع عييل ، وأصله عيول ؛ لأنه من عال يعول ، وكان قياس ضيانون^(٢) ضيائن ، بالهمزة ، اسكنه شذ في الجمع كما شذ في الله ، وليس ذلك بتطرد ، ألا ترى أنك تقول : بنات ألبه^(٣) بفك الإدغام ، فإذا جمعت قلت بنات ألبه مدغماً ، والمسموع من جميع ذلك

(١) انظر (ح ١ ص ٢٥)

(٢) الضيانون : جمع ضيوان ، والضيوان : السور الدكر ،

(٣) « بنات ألبه » أجمع العلماء في رواية هذه الكلمة على الفك ، واختلفوا في ضبطها ، فرواها جماعة بفتح الباء الأولى على أنه أفعال تفضيل من فوهم : رجل لب - كسميح - إذا كان عاقلاً ، والضمير عائد على الحى والقسلة ؛ مكانه قل : بنات أعقل هذا الحى ، ورواها قوم بضم الباء الأولى على أنه جمع لب ، نحو قول النكبات :

إليكم ذوى آل النبى تطلعت نوازح من قلبي ظمك وألب

وبنات ألب - على هذا الوجه الأخير : اسم لعروق متصلة بالقلب تكون منها الرقة ، وقد قالت أعرابية : نأبى له ذلك بنات ألبى ، انظر (ح ١ ص ٢٥٤) ثم اعلم أن هذا الذى ذكره المؤلف ههنا من أنك تدغم في الجمع هو ما ذكره في التصغير ، وظاهر عبارته يفيد أنه ليس لك إلا الإدغام في التصغير والجمع ؛ لأن الفك في الواحد والمذكر شاذ ، والشاذ لا يلجئ إلى شاذ مثله ، ولعل العلماء قد نقلوا في الجمع والتصغير جميعاً الوجهين : الإدغام ، والفك ، وأرجح ثانياً إلى الموضع الذى أحسنك عليه من الجزء الأول

ما اكتنف ألف الجمع فيه واوان، وقاس سيبويه الثلاثة الباقية عليه ؛ لاستثقال الياءين والياء والواو كاستثقال الواوين ، وقال الأخفش : القياس أن لا يهمز في الياءين ، ولا في الياء والواو ؛ لأن اجتماعهما ليس كاجتماع الواوين ، وأما بوائع جمع بائعة ، فإنما همز لسكونه جمع ما همز عينه ، فإذا بنيت اسم الفاعل من حَيَّيَ وشَوَّيَ قلت حَايَ بالياء وشَاوٍ كقاضٍ ؛ وتقول في جمعهما غير العقلاء : حَوَايَا وشَوَايَا عند سيبويه ؛ اوقوع ألف الجمع بين واو وياء في جمع حَايَ وبين واوين في جمع شَاوٍ ، ولا تتبع جمع شَاوٍ واحده ^(١) كما فعلت في جمع إِدَاوَةٍ إِذْ اَوَاتِبْتَ لقلت شَوَاوِي ، فكان فرارا إلى ما فر منه ، على ما ذكرناه في تخفيف الهمزة ؛ وتقول على مذهب الأخفش : حَوَايَ بالياء ، وأما شَوَايَا فلا خلاف فيه لاجتماع الواوين قوله « بخلاف عواير وطواويس » يعني إذا بعدت حروف العلة التي بعد ألف الجمع عن الطرف لم تقلبها ألفا ، سواء كان المكتنفان واوين كطواويس ، أو ياءين كيبايع جمع بَيَّاع ، أو مختلفين كقياويم جمع قَيَّام وبوايع جمع بِياع على وزن تَوَرَّاب من باع ، لوجعت الأسماء المذكورة هذه الجوع ، وأما عَوَاوِر جمع عَوَار وهو الْقَدَى فلأن أصله عواير فحذفت الياء اكتفاء بالكسرة ، قال :

١٤٣ — وَكَجَلِ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ ^(٢)

(١) في نسخة « ولا تتبع الجمعين واحدتهما ، كما فعلت في جمع إِدَاوَةٍ ؛ إِذْ لَوْ أَتَبَعْتَ جَمْعَ حَايَ وَاحِدَهُ لَقُلْتَ أَيضًا حَوَايَا ، وَلَوْ أَتَبَعْتَ جَمْعَ شَاوٍ لَقُلْتَ شَوَايَا ؛ فَكَانَ فَرَارًا - الخ »

(٢) هذا البيت من مشطور الرجز ، وهو لجندل بن المثنى الطهوي يخاطب فيه امرأته ، وقبلة قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَاوِيرِ

* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَاهُ تُغِيرِي *

وقوله « تقاربت أباعري » قيل : معناه دنت من منازلنا ، وهو كناية عن لزوم

وعياثيل بالهمز لأن أصله عياثل ؛ إذ هو جمع عَيْل كسيد ، وهو الفقير ،
فأشبع الكسرة ؛ قال

١٤٤ — فِيهَا عَيَاثِيلُ أُسُوذٍ وَنُورٍ^(١)

الدار وعدم خروجه للنجعة واستمناع الملوك ؛ لضعفه وكبره ، ويقال : معناه قلت
فهو كناية عن الفقر ، والدوائر : جمع دائرة ، وهى اسم فاعل من دار يدور ، وأراد
بها المصائب والنوائب ، وحنى عظامى : قوسها ، وإنما يكون ذلك عند الشيخوخة
والكبر ، وثاغرى : اسم فاعل من ثغره : أى كسر ثغره : أى أسنانه ، والعواور :
جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو القذى يسقط فى العين فيؤذيها .
والاستشهاد البيت فى قوله « بالعواور » حيث صحح الواو الثانية مع قربها من
الآخر ، وذلك لأن أصله العواوير ؛ فلما اضطر الشاعر حذف الواو
(١) هذا البيت من مشطور الرجز ، وهو لحكيم بن معية الربيعى من بى تميم ،
وقبله قوله :

أَحْمَى قَنَاةً صُلْبَةً مَاتَنَسَكْسِرُ صَمَاءَ تَمَّتْ فِي نَيْفٍ مُشْمَخِرُ

حُفَّتْ بِأَطْوَادٍ عِظَامٍ وَتَمَرُ فِي أَشْبِ الْغَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْحِظَرُ

أحمى : مضارع حمى قومه - كرمى - حماية ؛ إذا منعهم ودافع عنهم ، والقناة :
الرمح ، والصلبة : الشديدة القوة ، والصماء : التى يكون جوفها غير فارغ ؛ وتمت :
كملت واستوت فى منبتها ، والنيف - ككتاب - : العالى المرتفع ، وأراد جبلا ،
وأجود منابت الرماح قمم الجبال ، وأصله نواف فقلبت الواو ياء شذوذا ؛ لأنه ليس
بمصدر ولا بجمع ، ومشمخر : اسم فاعل من اشمخر : أى علا وارتفع ، وحفت :
أحيطت ، والأطواد : جمع طود ، وهو الجبل ، والسمر : اسم جنس جمعى واحده
سمرة ، وهو نوع من الشجر عظيم طويل ، والأشب - بفتح فكسر - : الملتف
الذى لا يمكن الدخول فيه إلا بشدة ، والحظر : يقال : هو بفتح الحاء وكسر الظاء ،
وهو الموضع الذى يحيط به الشجر ، ويقال : هو بضمين ، وهو جمع حظيرة ،
والعياثيل : جمع عيل - بتشديد الياء وكسرها - وهو فيعل من عال يعيل إذا تبختر
أو من عال الفرس يعيل إذا تكفأ فى مشيه وتمايل ، وذلك لكرمه ، ويقال : اشتقاقه
من عال يعيل إذا افتقر ، والتمر - بضمين - : جمع تمر - بفتح فكسر - وقياسه

روعي الأصل في الجمعين

هذا كله في الجمع ، وأما إن وقع مثل ذلك في غير الجمع فإن سيبويه يقلب الثاني أيضا ألفاً ثم همزة ، فيقول : عَوَائِرُ وَقَوَائِمُ ، على وزن فَوَاعِلٍ من عَوْرٍ وَقَامَ ، وكذا يقول في مُطَاءٍ ورُمَاءٍ وحِيَاءٍ وشَوَاءٍ من مَطَا ورَمَى وحَيَّيَ وشَوَّيَ ، فيصير ثاني المسكتنفين في الجميع ^(١) همزة ؛ لأنه وإن فات ثقل الجمع إلا أن ضم أوله ألحقه ثقلا ، قال : لا تقلب الهمزة ههنا ياء مفتوحة ، والياء بعدها ألفاً ، كما فعل في الجمع ، فلا يقال مُطَايَا ورُمَايَا وحَيَايَا وشَوَايَا ؛ لئلا يلتبس ببناء سُكَاكَيْ ^(٢) وحُبَارَى ، ويجوز أن يقال : إن ثقل

نمور ؛ فحذفت الواو . والاستشهاد بالببيت في قوله « عيائيل » حيث أبقى الهمزة المنقلبة عن الياء ؛ لأنه لم يعتد بالمدة التي قبل الطرف ؛ لأنها للشباع وليست في مقابلة حرف في المفرد

(١) قوله « فيصير ثاني المسكتنفين في الجميع همزة » غير مستقيم ، وذلك أنه لم يكتنف الألف حرفا علة إلا في حَيَايَ وشَوَايَ ، وأما مطاء ورماء فليسا كذلك كما هو ظاهر ، والذي أوقع المؤلف في ذلك أنه نقل عبارة سيبويه فخلط بين نوعين من الأمثلة ميز سيبويه أحدهما عن الآخر ، وهما عبارتة (ح ٢ ص ٣٨٥) : « وفواعل منهما (يريد : حوى وشوى) بمنزلة فواعل (يريد الجمع) في أنك تهمز ولا تبدل من الهمزة ياء ، كما فعلت ذلك في عورت ، وذلك قولك : عوائِرُ ، ولا يكون أمثل حالا من فواعل وأوائِلُ ، وذلك قولك : شواء ، وأما فعائل من بنات الياء والواو فطاء ورماء ؛ لأنها ليست همزة لحقت في جمع ، وإنما هي بمنزلة مفاعل من شأوت وفاعل من جئت ؛ لأنها لم تخرج على مثال مفاعل ، وهي في هذا المثال بمنزلة فاعل من جئت ، فهمزتها بمنزلة همزة فعال من حييت ، وإن جمعت قلت : مطاء ؛ لأنها لم تعرض في الجمع » اهـ

(٢) الشكاكى : نبت دقيق العيدان صغير أخضر وله زهرة حمراء ، والناس يتداون به . قال عمرو بن أحرر الباهلي - وكان قد تداوى به وشفى - :

شَرِبْتُ الشُّكَاكَى وَالتَّدَدْتُ الدِّدَةَ وَأَقْبَلْتُ أَفْوَاهَ الْعُرُوقِ الْمَسْكَوِيَا

الضمة ليس كمثل الجمعية ، فلم يطلب معها غاية التخميف كما طلبت مع الجمع الأقصى ، بل اقتصر على شيء منه ، وذلك بقلب ثانى المسكتنفين ألما ، ثم همزة ، قال سيديويه : فإن جمعت مطاء قلت : مطاء لامطاليا ؛ لأن الهمزة كانت في المفرد ولم تعرض في الجمع ، فهو مثل شواء جمع شائية كما تقدم في تخفيف الهمزة ، والأخفش والزجاج لا يغيران ثانى المسكتنفين في غير الجمع ، فيقولان : عُمُ اور وقوَّام ومُطَّاور ومُطَّاي وشوَّاي ؛ لخفة المفرد

قوله « ولم يفعلوه في باب معاش » أى : فيما وقع بعد ألف الجمع فيه واو أو ياء ليست بمدة زائدة ، سواء كانت أصلية كما في مقيمة ومقاوم ومربية ومزايب ، أو زائدة كما في جداول وعشار ، فتبقى على حالها : أما الأصلية فلاصلاتها ، وأما الزائدة المتحركة فلقوتها بالحرارة وكونها للالحاق بعرف أصلى ، وإن كانت الواو والياء مدة زائدة في المفرد قلبت ألما ثم همزة ، كما في ثنائف وكبائر ، وقد يهمز معاش ، تشبيها لمعيشة بفعيلة ، والأكثر ترك الهمز ، وإذا قد يهمز المنائر في جمع منارة ، تشبيها لها بفعالة ، والفصيح المفاور ، والنزم الهمز في المصائب تشبيها لمصيبة بفعيلة ، كما جمع مسيل على مسلان تشبيها له بفعيل أو توها ، وهى — أعنى مصائب ومنائر ومعاش — بالهمز شاذة

قال : « وَتَقْلَبُ يَاءُ فُعْلَى اسْمًا وَإِوَاءٌ فِي تَعْوِيْطٍ وَكَوْنِي ، وَلَا تُقْلَبُ حكم الياء إذا كانت مينا الفعل بالضم فِي الصَّغَةِ ، وَلَكِنْ يُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا لِقِسْمِ الْيَاءِ ، نَحْوُ مَشْيَةٍ جِيكِي وَقِسْمَةِ ضَيْزَى ، وَكَذَلِكَ بَابُ بَيْضٍ ، وَاخْتَلَفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ ، فَتَالَ سِيدِيويه : الْقِيَاسُ الثَّانِي : فَتَعْوُ مَضْمُونٌ شَادَّ عِنْدَهُ ، وَنَحْوُ مَعِيشَةٍ لِحُجُورِ أَنْ يَكُونَ مَفْعَلَةٌ وَمَفْعَلَةٌ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : الْقِيَاسُ الْأَوَّلُ ؛ مَضْرُوفَةٌ قِيَاسُ عِنْدَهُ ، وَمَعِيشَةٌ مَفْعِلَةٌ ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعْمُوشَةٌ ، وَغَلِيْمٌ مَا لَوْ بُنِيَ مِنَ الْمَنْعِ مَثَلُ رُتُوبٍ لَقِيلَ : يُبَيْعُ وَتُبُوغُ »

أقول : قوله « طوبى » إما أن يكون مصدرا كالرُّجْمَى ، قال تعالى :
 (طُوبَى لَهُمْ) أى : طيباً لهم ، كقوله تعالى (تَعْساً لَهُمْ) ، وإما أن يكون مؤنثاً
 للأطيب ؛ فحقه الطُّوبَى ، باللام ، وحكمه حكم الأسماء ، كما قال سيبويه : هذا باب
 ما تقلب فيه الياء واوا ، وذلك إذا كان اسماً كالطوبى والكوسى ؛ قال :
 لأنها لا تسكون وصفاً بغير الألف واللام ؛ فأجرى مجرى الأسماء التى لا تسكون
 وصفاً بغير الألف واللام ؛ لأنها لا تستعمل مع « مِنْ » كما هو معلوم ، وأما مع
 الإضافة فإن المضاف إليه يبين الموصوف ؛ لأن أفعال التفضيل بعضُ ما يضاف إليه ؛
 فلا تقول : عندى جارية حُسْنَى الجوارى ؛ لأن الجوارى تدل على الموصوف ،
 فلما لم تكن فعلى بغير لام صفةً ولم تتصرف فى الوصفية تصرف سائر الصفات
 جرت مجرى الأسماء ، ولقلة معنى الوصف فى أفعال التفضيل انصرف الجرد منه
 من « من » إذا نكر بعد العالمية اتفاقاً ، بخلاف باب أحر ؛ فان فيه خلافاً كما مر
 فى بابهِ (١)

يقال : مِشِيَّةٌ حِكْمَى ، إذا كان فيها حَيَّةٌ كَان : أى تبختر ، قال سيبويه :
 هو فعلى بالضم لا فعلى بالكسر ؛ لأن فعلى لا تسكون صفةً ، وإما عزهارة (٢)

(١) قد ذكرنا ذلك فيما مضى ونقلنا لك العبارة التى يشير إليها هنا من شرح
 الكافية فارجع إليه فى (٢ ص ١٦٩)

(٢) العزهارة : الذى لا يطرب للهو . واعلم أن العلماء قد اختلفوا فى مجىء فعلى
 بكسر فسكون - صفةً ؛ فأثبتته قوم ونفاه شيخ هذه الصناعة سيبويه ، وذكر أنه
 لا يجىء صفةً إلا بالتاء (٢ ص ٣٢١) ، فأما من أثبتوه فقد ذكروا من أمثله
 عزهى ، وسعلى ، وكىصى ، وقد رد عليهم أنصار سيبويه بانكار الأولين ، وقالوا :
 لا نعرفهما إلا بالتاء ، وأما المثال الثالث فلا يلزم أن يكون فعلى - بكسر الفاء - وإنما
 يجوز أن يكون أصله فعلى - بالضم - فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ، والألف فى
 الثلاثة للالحاق : أما فى الأولين فللالحاق بدرهم ، وأما فى الثالث فللالحاق بمخدب

فهو بالناء ، وقد أثبت بعضهم رَجُلٌ كَيْصَى للذى يأكل وحده ، ويجوز أن يكون فُعَلَى بالضم فيكون ملحقا بِجُحْدَب ، كما في سُودَدَ وَعُوطَطَ^(١) ، ولا يضر تغيير الضمة بالإلحاق ؛ لأن المقصود من الإلحاق --- وهو استقامة الوزن والسجع ونحو ذلك --- لا يتفاوت به ، وإنما قابلت في الاسم دون الصفة فرقا بينهما ، وكانت الصفة أولى بالياء لثقلها

قوله « وكذلك باب بِيِض » يعني جمع أَفْهَلٍ وَفُعْلَاءَ ، وذلك لثقل الجمع وقد يترك في باب بِيِض جمع أَبْيَضَ الضمة بحالها فتقلب الياء واوا ، وذلك لخفة الوزن

قوله « واختلاف في غير ذلك » أى : في غير فُعْلٍ وَفُعْلَى والصفة ، سواء كان على فُعْلٍ كما إذا بنيت على وزن بُرِدَ من البيع ، أو على غير وزن فُعْلٍ ؛ فسيمويه يقاب الضمة كسرة ؛ لتسلم الياء ، ولا تقلب الياء واوا ؛ لأن الأول أقل تغييرا ، والأخفش يعكس الأمر ، مستدلا باتفاقهم على قلب الياء — إذا كانت فاء — واواً لضمة ما قبلها ، نحو مُوسِرٍ ، وأجيب بأن ذلك للبعد من الطرف ، بخلاف ما إذا كانت الياء قريبة من الآخر ، كما فيما نحن فيه

قوله « مخدوفة^(٢) شاذ » لأن المخدوفة الشدة ، وهى من الضيافة ؛ لأنها تحتاج في دفعها إلى انضياف بعض إلى بعض ، وهو يائى ؛ لقولهم : ضَيْفَهُ

(١) اختلاف العلماء في هذه الكلمة فجعلها بعضهم جمع عائط ، وأصله على هذا عوط بطاء واجدة ؛ مثل حائل وحول ؛ فزيدت الطاء الثانية كما تزيد في زيد دالا فتقول : زيدد ، وكما يزيد في خرج جيجا فتقول : خرجج ، ونحو ذلك ، وذهب بعض العلماء إلى أن عوططا مصدر عاطت الناقة تعوط عوطا وعوططا ؛ إذا لم تحمل أول عام تطارق فيه ؛

(٢) قد وردت هذه الكلمة في قول أبى جندب بن مرة الهذلى :

وَكَسْنْتُ إِذَا جَارَى دَعَا كِضُوفَةً أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصُفَ السَّاقَ مِزْرَى

قال : « وَتَقْلَبُ الْوَائِ الْمَكْسُورُ مَا قَبْلَهَا فِي الْمَصَادِرِ يَاءٌ نَحْوُ قِيَامًا
وَعِيَادًا وَقِيَامًا ؛ لِإِعْلَالِ أَفْعَالِهَا ، وَحَالَ حَوْلًا شَاذٌ كَالْقَوْدِ ، بِخِلَافِ مَصْدَرِ
نَحْوِ لَا وَذَ ، وَفِي نَحْوِ جِيَادٍ وَدِيَارٍ وَرِيَّاحٍ وَتِيرٍ وَدِيمٍ ؛ لِإِعْلَالِ الْمُفْرَدِ ،
وَشَذُّ طِيلَالٍ ؛ وَصَحَّ رِوَايُ جَمْعِ رِيَّانٍ ؛ كَرَاهَةِ إِعْلَالِ كَيْنٍ ، وَنَوَالِ جَمْعِ نَاوٍ ،
وَفِي نَحْوِ رِيَّاضٍ وَثِيَابٍ ؛ لِسُكُونِهَا فِي الْوَاحِدِ مَعَ الْأَلْفِ بَعْدَهَا ، بِخِلَافِ
كَوْرَةٍ وَعَوْدَةٍ ، وَأَمَّا ثِيْرَةٌ فَشَاذٌ »

أقول : كان حق الواو المتحركة المكسور ما قبلها أن لا تقلب ياء ، إلا في
آخر الكلمة ، نحو رأيت الغازی ، كما أن الياء المتحركة المضموم ما قبلها
لا تقلب واوا كالتزامي والهيَّام والعَيْبَةُ ، وذلك لأن اقتضاء الكسرة للياء بعدها
كأقتضاء الضمة للواو بعدها ، والواو والياء يتقوّيان بالحركة ، فلا يقدر كسرة
ما قبل أحدهما وضم ما قبل الآخر على قلبهما ، وإذا كانا مضعفين فهما أشد قوة
نحو اجْلُوَاذَ وَبُيْعَ ، واجْلِيُوَاذَ وَدِيَوَانُ شَاذَانِ ، لكنه قد يعرض للواو
المتحركة غير المتطرفة المكسور ما قبلها ما يقتضى قلبها ياء ، وهو الحمل على غيره
كما في قام قِيَامًا ، ولم يثبت ذلك في الياء المتحركة غير المتطرفة المضموم ما قبلها ،
فبقيت على الأصل

فنقول : قلبت الواو المذكورة ياء لثلاثة أشياء :

أحدها : أن تكون الكلمة مصدرا لفعل مُعَلَّ نَحْوُ عَاذَ عِيَادًا وَاقْتَادَ اقْتِيَادًا ؛
ولأنريد كون الفعل مُعَلًّا بهذا الإِعْلَالِ ، بل كون الفعل أَعْلَّ إِعْلَالًا ، كما أن
الواو في عِيَادٍ قلبت ياء لإِعْلَالِ عَاذَ بِقَابِ الْوَائِ أَلْفًا ، وتصحيح الواو في حَالٍ حَوْلًا
شَاذَ كَشَذُوذِ تصحيح الواو في الْقَوْدِ ، بخلاف مصدر نَحْوِ لَا وَذَ ؛ لِأَنَّهُ مُصَحَّحٌ ،
ولم يقلب نَحْوُ عَوَاضَ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ ، وقوله تعالى (دِينًا ^(١) قِيَامًا) في الأصل مصدر

(١) قد وصف بقم في الآية الكريمة ، والأصل في هذه الياء الواو ، لأنها

وثانيها : أن تكون الكلمة جمعا لوحد أعلت عينه بقاها ألفا كما في تَارَة
وتِير ، أو ياء كما في دِيمَة ودِيمٍ وريحٍ ورياحٍ ، وشذ طيَالٌ جمع طويل ؛ إذ لم
تعمل عين واحدة ، وصح رِواء مع أن واحده مُعلّ العين ، أغنى رِيَّان ، كما صح
هُوَي وُطَوَي ؛ كراهة الإعلالين ، وصح نِواء جمع ناو : أى سمين ^(١) ؛ لأنه لم
يعمل واو واحدة ، ولو أعل أيضا لم يحز إعلال الجمع ؛ لاجتماع إعلالين

وثالثها - - وهو أضعفها ، ومن ثم احتاج إلى شرط آخر : وهو كَوْن الألف
بعد الواو الواقعة بعد الكسر - كَوْن الكلمة جمعا لوحد ساكن عينه ، كجِيَاضٍ
وئِيَابٍ وريِياض ، وإنما احتيج إلى شرط آخر لأن واو الواحد لم تعمل ؛ بل فيها
شبهةُ الإعلال ، وهو كونها ساكنة ؛ لأن السكون يجعها ميمية فسكانها مسألة ،
وإنما أثر الشرط المذكور لأن كَوْن الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين
حروف العلة الثلاثة ، فيقلب ألقاها : أى الواو ، إلى ما يجانس حركة ما قبلها : أى
الياء ، وهذا الشرط - - وإن لم يكن شرطاً فى الأولين نحو قِيم وتِير ودِيم - لكنه
يقويهما ، فهذا جُوز تصحيح جولا ، وإن كان مصدر فعل فعل مملّ ، وجاز إثارة

من قام يقوم ، وظاهر الأمر أن قاب الواو ياء شاذ ؛ لأن قياس القلب لا يسكون
إلا فى المصدر أو الجمع ، وقد أراد المؤلف أن يبين أن القلب فى هذه الكلمة قياسى
وأن ظاهر الأمر غير مراعى ؛ لحملها على أنها فى الأصل مصدر قام ، مثل الصغر
والكبر ، ثم نقل من المصدرية إلى الوصلية ؛ فوصف به كما يوصف بعدل ورضا ،
وغدر فى نحو قوله تعالى (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ نَاوُكُمْ غَوْرًا . . . الآية)
وأبقى على أصله من الإعلال

(١) يقال : نوت الناقة تنوى نيا وبوابة ونوابة - بفتح النون وكسرها - فهى
ناوية من نوق بواء ؛ إذا سميت ، وكذلك يقال للجمل والرجل والمرأة والفرس ،
قال أبو النجم :

أَوْ كَالْمَكْسَرِ لَا تُؤُوبُ جِيَادُهُ إِلَّا غَوَانِمٌ وَهَى غَيْرُ نَوَاءِ

مع ثَوْرَةِ لَحْلِهِ عَلَى ثِيْرَان ، وَصَحْ خِيَوَان ^(١) وَصِيَوَان ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَمْعٍ
 قَالَ « وَتَقْلَبُ الْوَاوُ عَيْنًا أَوْ لَامًا أَوْ غَيْرَهُمَا يَاءً إِذَا اجْتَمَعَتْ مَعَ يَاءٍ وَسَكَنَ
 السَّابِقُ ، وَتُدْغَمُ وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا إِنْ كَانَ ضَمَّةً ، كَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقِيَّامٍ
 وَقِيَّوْمٍ وَدُلِّيَّةٍ وَطَيٍّ وَمَرْمِيٍّ وَنَحْوِ مُسْلِمِيٍّ رَفْعًا ، وَجَاءَ لِي فِي تَجْمَعِ الْوَاوِ
 — بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ — وَأَمَّا نَحْوُ ضَيَّوْنٍ وَخَيَّوَةٍ وَنَهْوٍ فَشَاذٌ ، وَصِيْمٌ وَقِيْمٌ
 شَاذٌ ، وَقَوْلُهُ * فَمَا أَرْهَقَ النَّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا * أَشَدُّ »
 أَقُولُ : قَوْلُهُ « عَيْنًا » كَمَا فِي طَيٍّ وَسَيِّدٍ وَأَيَّامٍ وَدَيَّارٍ وَقِيَّامٍ وَقِيَّوْمٍ ؛ إِذْ
 أَصْلُهَا أَيَّوَامٌ وَقِيَّوَامٌ وَقِيَّوْمٌ ، عَلَى فَيْعَالٍ وَفَيْعُولٍ ، وَكَانَا فَعَالًا وَفَعُولًا لِقِيلِ
 قَوَّامٍ وَقَوَّوْمٍ

قَوْلُهُ « لَامًا » كَمَا فِي دُلِّيَّةٍ ، وَأَصْلُهُ دُلِّيَّوَةٍ

قَوْلُهُ « أَوْ غَيْرَهَا » كَمَا فِي مَرْمِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ ، إِذْ الْوَاوُ فِي الْأَوَّلِ الْمَفْعُولُ ، وَالثَّانِي

وَاوُ الْجَمْعِ

اعْلَمْ أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ — وَإِنْ لَمْ يَتَقَارَبَا فِي الْخُرْجِ ^(٣) حَتَّى يَدْغَمَ أَحَدُهُمَا فِي
 الْآخَرِ كَمَا فِي ادَّكَرِ ^(٤) وَاتَّعَدَّ ^(٥) — لَكِنْ لَمَّا اسْتَنْقَلَ اجْتِمَاعُهُمَا اكْتَفَى

(١) انظر (١٠ ص ١١٠ ، ١١١)

(٢) الصَّوَانُ - كَمَا كَتَبْتُ وَغَرَابُ - : مَا تَصَانُ فِيهِ الثِّيَابُ ، وَقَدْ قَالُوا فِيهِ :
 صِيَانٌ بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ

(٣) مَخْرَجُ الْوَاوِ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ ، وَمَخْرَجُ الْيَاءِ وَسَطُ اللِّسَانِ وَمَا يَخَاضِيهِ مِنَ
 الْحَنَكِ الْأَعْلَى

(٤) أَصْلُ ادَّكَرَ ادْتَكَّرَ بِوزْنِ افْتَعَلَ مِنَ الذِّكْرِ ، اسْتَنْقَلَ بِحِيٍّ التَّاءَ ، وَهِيَ مِنَ
 الْحُرُوفِ الْمَهْمُوسَةِ ، بَعْدَ الذَّالِ وَهِيَ مِنَ الْمَجْهُورَةِ ؛ فَأَبْدَلْتُ التَّاءَ دَالًا ؛ لِأَنَّهَا تَوَافَقَتْ
 لِتَاءَ فِي الْمَخْرَجِ وَتَوَافَقَ الذَّالُ فِي الصِّفَةِ : أَيْ الْجَهْرِ ؛ فَصَارَ ادَّكَرُ ؛ فَيَجُوزُ فِيهِ حِينَئِذٍ
 ثَلَاثَةُ أَوَاجِهِ : الْإِظْهَارُ ، وَالْإِدْغَامُ بِقَلْبِ الدَّالِ ذَالًا ، وَالْإِدْغَامُ بِقَلْبِ الذَّالِ دَالًا ،

وَأَقْلُ الثَّلَاثَةِ الْإِدْغَامُ بِقَلْبِ الدَّالِ ذَالًا

(٥) أَصْلُ اتَّعَدَّ لِمَوْتَعَدِّ قَلْبِ الْوَاوِ تَاءً وَأَدْغَمَتْ فِي التَّاءِ

لتخفيفه ما بالإدغام بأدنى مناسبة بينهما ، وهى كونهما من حروف المد واللين ، وجرّأهم على التخفيف الإدغامى فيها كون أولهما ساكنا ، فان شرط الإدغام سكون الأول ؛ فقلبت الواو إلى الياء ، سواء تقدمت الواو أو تأخرت ، وإن كان القياس فى إدغام المتقاربين قلب الأول إلى الثانى ، وإنما فعل ذلك ليحصل التخفيف المقصود ؛ لأن الواو والياء ليستا بأثقل من الواو المضعفة ، وإنما لم يدغم فى سُوِير وتُبُويع ، قال الخليل : لأن الواو ليست بلازمة ، بل حكمها حكم الألف التى هى بدل منها ؛ لأن الأصل ساير وتبايع ، فكأن الألف التى هى أصل هذه الواو لاتدغم فى شىء ، فكذلك الواو التى هى بدل منها ، ولذلك لم يدغم نحو قُوُول وتُقُوُول ، وأيضاً لو أدغم نحو سُوِير وتُسُوِير وقُوُول وتُقُوُول لا اتبس بفُعْل وفُعْل ، وليس ترك الإدغام فيه لمجرد المد ؛ إذ المد إنما يمنع من الإدغام إذا كان فى آخر كلمة ، نحو قوله تعالى (قَالُوا وَقَبِلُوا) و (فَيَوْمٍ) أما فى الكلمة الواحدة فلا ، نحو مَعَزُوٍّ وَمَرْمِيٍّ ، وذلك لأن الكلمتين بعرض الزوال ، فاجتمع مع خوف زوال المد عدم الاتصال التام ، ولاتدغم أيضاً فى نحو ديوان واجليواذ ؛ لأن القلب عارض على غير القياس ، وبزول ذلك فى جمع ديوان وتصغيره نحو دَوَاوِينَ ودَوَوِيَّين ، وتقول فى اجليواذ : اجلواذ [على الأكثر] ولو كان ديوان فيعلاً لوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها كما فى أيام ، لكنه فعّال ، قلبت الواو ياء على غير القياس كما قلب فى قيراط ، وجمعه قراريط ، وكذا لاتدغم إذا خففت فى نحو رُوِيَا ورُوِيَّة بقاب الهمة واوا ، بل تقول : رُوِيَا ورُوِيَّة ، وبعض العرب يقلب ويدغم فيقول : رُوِيَا ورُوِيَّة ، ولا يجوز ذلك فى سُوِير و بُويع على حال ؛ لحصول الاتباس بباب فُعْل ، بخلاف نحو رُوِيَا ورُوِيَّة ، وقيس عليه بعض النحاة فيقول فى تخفيف قَوِي : قِي ، وإذا خففت نحو رُوِيَّة ورُوِيَّة وأدغمت جاز الضم والكسر ، كما فى لِيّ جمع أبى ، كما ذكرنا ، وكذا إذا بنيت مثل فُعْل

من وايت وخففت الهمزة بالقلب قلت : ^(١) وَيْ وَوَيْ ، وكذا فُعْل من شَوَيْتْ شَيْ وَشَيْ ، وأما حَيَوَةٌ فقلبت الياء الثانية واوا في العلم خاصة ؛ لأن الأعلام كثيراً ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون الكلمة عليه ؛ تنبيها على خروجها عن وضعها الأصلي كَوَهَب ^(٢) ومَوْظَب ^(٣)

(١) أصل وي وي ووى - كقفل - تخففت الهمزة بقلبها واوا كما في لوم وسوت ؛ خصار وويا - بواوين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة - أما ابن الحاجب فيرى في ذلك عدم وجوب قلب أولي الواوين همزة ؛ لسكون الثاني ، ويجوز عنده بقاء الواوين ؛ لأن الثانية منقلبة عن همزة انقلاباً جائزاً لحكم الهمزة ؛ فلا يجب قلبها ياء ، ويجوز قلب الواو الثانية ياء ؛ لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون على مذهب من يقيس من النحاة على قول العرب رياء ورية - يخففى رؤيا ورؤية - وأما المؤلف فإنه أوجب قلب أولي الواوين همزة في هذا ، وحكاه عن الخليل وجمهور النحويين ، وندد على المصنف انفراده باشتراط تحريك ثانية الواوين ، ثم بعد هذا : إما أن لا تقلب الواو الثانية ياء وإما أن تقلب على نحو ما قدمنا ، فإذا علمت هذا تبين لك أن قول المؤلف « وي بضم الواو وكسرها » غير مستقيم على ما ارتضاه هو فيما سبق في فصل قلب الواو همزة ، وهو مستقيم على أحد الوجهين اللذين يجوز أن عند ابن الحاجب

(٢) موهب : اسم رجل ، قال أباقي الديبيري :

قَدْ أَخَذَ تَنِي نَعْسَةً أَرْدُنْ وَمَوْهَبٌ مُبَرِّ بِهَا مُصْنُ

قال سيديويه : « جاءوا به على مفعول لأنه اسم ليس على الفعل ؛ إذ لو كان على الفعل لكان مفعلاً » اهـ . يريد أنهم بنوه على مفعول بفتح العين لما ذكر ؛ ولو أنهم جاءوا به على مذهب الفعل لقالوا موهب - بالكسر - كما هو قياس المصدر واسم الزمان والمكان من امثال الواوي ، وقال في اللسان : « وقد يكون ذلك لمكان العلمية ؛ لأن الأعلام ما تغير عن القياس » اهـ

(٣) قال في اللسان : « وموظب - بفتح الظاء - أرض معروفة ، وقال أبو العلاء : سو موضع مبارك لإبل بني سعد مما يلي أطراف مكة ، وهو شاذ كمورق ،

وَمَكْوَزَةٌ^(١) وَشُمْسٌ^(٢) ، ونحو ذلك ، وعند المازني واو حيوة أصل ، كما ذكرنا في الحيوان ،

وأما نهو فاصله نهوى لأنه فعول من النهى ، يقال : فلان نهو عن المنكر : أى مبالغ فى النهى عنه ، وقياسه نهى

وكقولهم : ادخلوا موحدا موحدا ، قال ابن سيده : وإنما حق هذا كله الكسر ؛ لأن آتى الفعل منه إنما هو على يفعل كيعبد ، قال خدائش بن زهير : كَذَبْتُ عَلَيْكُمْ أَوْعِدُونِي وَعَلُّوا

بِى الْأَرْضَ وَالْأَقْوَامَ قِرْدَانٌ مَوْظِبًا
أى عليكم بى وبهجاتى يا قردان موظب ، إذا كنت فى سفر فاقطعوا بذكرى الأرض ، قال : وهذا نادر ، وقياسه موظب (بالكسر) اه . وقال ياقوت : « القياس أن كل ما كان من الكلام فاؤه حرف علة فإن المفعول منه مكسور العين مثل موعد ومورد وموحل إلا ما شذ مثل موزق اسم موضع ، وموزن وموكل موضع ، وموهب وموظب اسمان لرجلين ، وموحد فى العدد » اه . وموزق اسم رجل ، قال الأعشى :

فَمَا أَنْتَ إِنْ دَامَتْ عَلَيْكَ بِحَالِدٍ كَمَا لَمْ يُحْلَلْ قَبْلُ سَاسًا وَمَوَزَقُ
ومن ذلك موزع ، وهو موضع باليمن من مدن تهائم اليمن ، ومنها موزن ، وهو تل ، ويقال : بلد بالجزيرة وفيه يقول كثير :

كَأَنَّهُمْ قُصْرًا مَصَابِيحُ رَاهِبٍ بِمَوَزَنَ رَوَّى بِالسَّايِطِ ذُبَابَهَا
(١) قال فى اللسان : « وكوين ومكوزة اسمان ، شذ مكوزة عن حد ما تحتمله الأسماء الأعلام من الشذوذ ؛ نحو قولهم : محبب ورجاء بن حيوة ، وسمت العرب مكوزة ومكوازا » اه . ووجه الشذوذ فى مكوزة أنه لم يعمل بالنقل والقلب على نحو ما فى مقالة ومنازة ، وهذا عند غير المبرد ، وأما عنده فلا شذوذ ؛ لأن شرط الاعلال أن يكون الاسم متضمنا معنى الفعل

(٢) شمس - بعنم فسكون - : هو شمس بن مالك ، قال تأبط شرا :
وَإِنِّي لَمُهْدٍ مِنْ ثَنَائِي فَقَاصِدٌ بِهِ لِابْنِ عَمِ الصَّدْقِ شُمْسٍ بِنِ مَالِكِ

قوله « وَصِيَّمْ وَقِيَّمْ شَاذٌ » يعنى أن حق الواو إذا جامعَت الياء وأولاهما سا كنة قلبها ياء ، وهما اجتمعت الواوان وأولاهما سا كنة فقلبتا ياءين ، فلذا شذ ، والأولى أن يذكر شذوذ مثله بعد ذكر فصل دُليٍّ ومرَضِيٍّ ، وذلك لأن الواو المشددة — وإن قربت من الحرف الصحيح — لم يقلب قلب ياء إذا وقعت في الجمع طرفا ، انقل الجمع ، وكون الطرف محل التخفيف ، فهى في قُومٍ وصُومٍ لم تقع طرفا ، ومع ذلك قلبت ياء ؛ فهو شاذ ، ووجه القلب فيه — مع ذلك — قر به من الطرف في الجمع ، ويجىء بعد أن القلب في مثله قياسى ، وإنما كان التثنيُّ أشدَّ لكونه أبعد من الطرف ، قال

١٤٥ - - الْأَطْرَقُ ثَنَاءٌ ابْنَةُ مُنْذِرٍ فَمَا أَرَقَّ النَّيَامَ إِلَّا سَلَامُهَا ^(١)

الاعلال
بالنقل

قال : « وَتَسْكَنَانِ وَتَنْقَلُ حَرَكَتُهُمَا فِي نَحْوِ يَقُومُ وَيَبِيعُ ؛ لِلْبَيْسِ بَبَابِ يَخَافُ ، وَمَفْعُلٌ وَمَفْعِلٌ كَذَلِكَ ، وَمَفْعُولٌ نَحْوُ مَقُولٍ وَمَبِيعٍ كَذَلِكَ ، وَالْحَذْفُ عِنْدَ سِدْبِيَّةٍ وَأَوْ مَفْعُولٍ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ الْعَيْنُ ، وَانْقَلَبَتْ وَأَوْ مَفْعُولٍ

وشمس بن مالك هو الشنفرى الأزدي العداء صاحب تأبط شرا وعمرو بن براق فى التصوصية والعدو ، ويقال : بطن من الأزدي من مالك بن فهم (١) هذا بيت من الطويل ، قائله ذو الرمة ، وروى صدره
* أَلَا حَيَاتٌ مَيَّ وَقَدْ نَامَ صُحْبَتِي *

وروى عجزه

* فَمَا أَرَقَّ التَّهْوِيمَ إِلَّا سَلَامُهَا *

طرقنا : زارتنا ليلا ، والتخييل : بعث الخيال ، ومي : معشوقة الشاعر ، والتأريق : التسميد ، والتهويم : أصله النوم الخفيف ، وأراد به هنا النائمين . والاستشهاد بالبيت فى الرواية المشهورة على أن النيام أشد من صميم ، وذلك لأن الواو فى صوم قريبة من الطرف ، فعوملت معاملة الواو الواقعة طرفا ، كما فى عتى وجتى جمعى عات وجاث ، بخلافها فى النيام فإنها بعيدة من الطرف ، فلم يكن لمعاملتها معاملة الواو الواقعة طرفا وجه

عِنْدَهُ يَاءٌ لِلْكَسْرِ فَخَالَفَا أَصْلَهُمَا ، وَشَدَّ مَشِيبٌ وَمَهْوُبٌ ، وَكَثُرَ نَحْوُ
مَبْيُوعٍ ، وَقُلَّ نَحْوُ مَصُوعٍ ، وَإِعْلَالُ تَلُوعٍ وَيَسْتَحْيِ قَلِيلٌ ، وَتُخَذَفَانِ
فِي نَحْوِ قُلْتُ وَيَمْتُ وَقُلْنِ وَيَنْ ، وَيُكْسَرُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَتِ الْعَيْنُ يَاءً
أَوْ مَكْسُورَةً ، وَيُضْمُّ فِي غَيْرِهِ ، وَلَمْ يَفْعَلُوهُ فِي لَسْتُ بِإِشْبَهِ الْحَرْفِ ،
وَمَنْ نَمَّ سَكَنُوا الْيَاءَ ، وَفِي قُلٍّ وَبِيعٍ لِأَنَّهُ عَنْ تَقُولٍ وَتَبِيعٍ ، وَفِي الْإِقَامَةِ
وَالِاسْتِقَامَةِ ، وَيَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَكَيْئُونَةٍ وَقَيْلُوتَةٍ »
أقول : إذا تحرك الواو والياء وسكن ما قبلهما فالقياس أن لا يعلا بنقل ولا
بقلب ؛ لأن ذلك خفيف ، لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعل قد أعل
أصله بالسكان العين أو في اسم محمول عليه سَكَنَ عين ذلك الفعل والمحمول
عليه ؛ إنباعاً لأصله ، وبعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدم ،
تنميتها على البدنية ؛ لأن أوزان الفعل إنما تختلف بحركات العين ، وإنما كان
الأصل في هذا الإسكان الفعل دون الاسم لكونه أثقل ، على ما مر في أول
الباب ، ويشترط أن يكون الساكن الذي ينقل الحركة إليه له عِرْقٌ في
التحرك : أى يكون متحركاً في ذلك الأصل ؛ فلذا لم ينقل في نحو قاول وباع
وقول وبِيعَ ، ونقل في أقام ويُقيم ، فإن لم يسكن في الأصل لم يسكن في الفرع
أيضاً ؛ فلذا صح العين في يَعُورُ وَأَعُورُ وَيُعُورُ وَاسْتَعُورَ وَيَسْتَعُورُ ، فإذا نقلت
الحركات إلى ما قبل الواو والياء نظر : فإن كانت الحركة فتحة قلبت الواو
والياء ألفاً ، لأنه إذا أمكن إعلال الفرع بعين ما أعل به الأصل فهو أولى ،
وإن كانت كسرة أو ضمة لم يسكن قلبهما ألفاً ، لأن الألف لا تلي إلا الفتح
فبقيان بحالهما ؛ إلا الواو التي كانت مكسورة فإنها قلبت ياء ؛ لصيرورتها
ساكنة مكسورة ما قبلها ، نحو يَطْلِيحُ وأصله يطوح^(١) ويُقيم وأصله يُقَوِّمُ ،

(١) أنظر الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨١ و ١١٥)

فعلی هذا تقول : يَخَافُ وَيَهَابُ وَيَقُومُ وَيَبِيعُ وَيَطِيحُ وَيُقِيمُ

قوله « للبسه بباب يخاف » يعنى أنه لم يعلا بإعلال ماضيهما مع أن الماضى أصل المضارع ، وذلك بأن يقال : إن الواو والياء متحركان وما قبلهما فى تقدير الفتح بالنظر إلى الأصل الذى هو الماضى ، فيقلبان ألفا ، فيقال : يَقَامُ وَيَبَاعُ ، وذلك لأنه لو أُعِلَّ كذلك لالتبسنا بباب يخاف

واعلم أن الاسم الذى يحمل على الفعل فى هذا النقل نوعان :

أحدهما : الثلاثى المزيّد فيه الموازن للفعل الموازنة المذكورة قبل فى قلب الواو والياء ألفا ، مع مباينته للفعل : إما بحرف زائد لا يزداد فى الفعل كميم مَقَامٌ ومُقَامٌ ومُقُومٌ ، على وزنٍ مُذْهَنٌ من قام ومُقيمٌ ، فانها على وزن يَقْعَلُ وَيُفْعَلُ وافْعُلُ أسرا وَيُفْعِلُ ، أو بحرف يزداد مثله فى الفعل متحرك بحركة لا يَحْرَكُ فى الفعل بمثلها ، نحو تَبَاعٌ وتَبِيعٌ ، فان التاء المكسورة لا تكون فى أول الفعل ، إلا على لغة ، وقد ذكرنا الوجه فيه ، وعند المبرد يشترط مع الموازنة والخالفة المذكورتين شرط آخر ، وهو أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال ؛ فلذا لم يعل مَرِيمٌ وَمَدِينٌ ، وليسا عنده بشاذين ، فلا يعل عنده تَقُولُ وتَبِيعُ المبنيان من القول والبيع وغير ذلك ؛ إذ ليس فيهما معنى الفعل ، فان لم يكن مخالفا بما ذكرنا نحو أطول منك وأسود وتقول وتقول وأقول على وزن تَنْصُرُ وتَضْرِبُ واقتل ، وكذا أعين وأدور ؛ لم يعل الإعلال المذكور لثلاثي لتبس بالفعل عند التسمية ، كما مر قبل ، وإنما لم ينقل فى نحو أخونة وأصونة وإن صيره التاء مباينا للفعل كالميم فى الأول لأن التاء وإن كانت ههنا لازمة فوضعها على عدم اللزوم ، فهى ههنا كما فى أسودة تأنيث أسود فى الحية ، فكان التاء معدوم ، ولم ينقل فى نحو أهوناء وأبيدَاء لأن ألف التأنيث للزومه وكونه كجزء الكلمة أخرجها عن موازنة الفعل المذكورة كإخراج الألف فى الصورى والحيدى ، والألف والنون فى (١٠ - ٣٤)

الطَّيْرَانِ وَالْجَوْلَانِ ، كما ذكرنا قبل ، ومن العرب من ينقل كسرة الياء في أُيَيْنَاءٍ ، فيقول : أُيَيْنَاءُ ، لا لمساواة الفعل ، وإلا نَقَلَ في أَهْوِنَاءٍ أيضا ، بل الكراهة الكسرة على الياء ، وهما مثلان ، كما حذفت الضمة في نُورٍ جمع نَوَارٍ استثقالا للضمة على الواو ، فأعل بالنقل : في نحو أُيَيْنَاءٍ خاصة مع عدم الموازنة المذكورة ، لشدة الاستثقال ، وعدم الإعلال في نحو أُيَيْنَاءٍ أكثر ، بل النقل شاذ ، بخلاف نحو نُورٍ في جمع نَوَارٍ فإن الإسكان فيه أكثر لكون الواو المضمومة أثقل من الياء المكسورة حتى عد شاذًا في نحو قوله :

« بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُوْرٌ ^(١) »

وهو جمع سِوَارٍ ،

وأصل مَفْعُولٌ أن يكون مَفْعَلًا فيوازن يُفَعَّلُ ، زيدت الواو لما ذكرنا في بابهِ ^(٢) ،

(١) قد مضى شرح هذا الشاهد في (٢ ص ١٢٧ ، ١٢٨)

(٢) قال المؤلف في شرح السكافية (٢ ص ١٨٩) : « وكان قياسه (يريد اسم المفعول) أن يكون على زنة مضارعه ، كما في اسم الفاعل ، فيقال : ضرب يضرب فهو مضرب ، لكنهم لما أدام حذف الهمزة في باب أفعل إلى مفعل قصدوا تغيير أحدهما للفرق ، فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه ، وهو اسم الفاعل ، لأنه وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه ، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في أكثرها كمحركاته ، نحو ينصر فهو ناصر ، ويحمد فهو حامد ، وأما اسم الفاعل من أفعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو ، ففتحوا الميم لثلاثي يتوالى ضمتان بعدهما واو ، وهو مستثقل قليلا كمغرود وملبول وعصفور ، فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجارى على الفعل ، لأن ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله : أدنو فأنظور » اه وقوله « أدنو فأنظور » قطعة من بيت هو :

وَأَنْبِي حَيْثُمَا يَنْبِي الْهَوَى بَصْرِي مِنْ حَيْثُ مَسَلَسُوا أَدْنُو فَأَنْظُرُ

فلما كان أصله الموازنة أعل يأسكان العين ، ولولا ذلك لم يعل ، وأما سائر أسماء المفعولين فتوازن أفعالها المبنيّة للمفعول مع المباينة بالميم المصدرة

واعلم أن أصل مَقُول مَقْوُول ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ؛ فاجتمع سا كنان ؛ فسيبويه يحذف الثانية دون الأولى ، وإن كان القياس حذف الأولى إذا اجتمع سا كنان والأولى مدة ، وإنما حكم بذلك لأنه رأى الياء في اسم المفعول اليائي ثابتا بعد الإعلال نحو مَبِيع ، فحذف أن الواو هي الساقطة عنه ، ثم طرد هذا الحكم في الأجوف الواوى ، وإنما خولف عنده باب التقاء الساكنين ههنا بحذف الثانى لأن الكلمة تصير به أخف منها بحذف الأول ، وأيضا يحصل الفرق بين المفعولين الواوى واليائى ، ولو حذف الأول لالتبسا ، فلما حذف واو مَبِيعُوس كسرت الضمة لتسلم الياء كما هو قياس قول سيبويه في نحو تَبِيع من البيع ، وأما الأخفش فإنه يحذف الساكن الأول فى الواوى واليائى ، كما هو قياس التقاء الساكنين ؛ فقليل له : فينبغى أن يبقى عندك مَبُوع ، فما هذه الياء فى مبيع ؟ فقال : لما نقلت الضمة إلى ما قبلها كسرت الضمة لأجل الياء قبل حذف الياء ، ثم حذفت الياء للساكنين ، ثم قلبت الواو ياء للسكرسة ، وفيه نظر ؛ لأن الياء إنما تستحق قلب ضمة ما قبلها كسرة إذا كانت مما يبقى ، لا مما يحذف ، فالأولى أن يقال على مذهبه : حذفت الياء أولا ، ثم قلبت الضمة كسرة ، فانقلبت الواو ياء ، وذلك للفرق بين الواوى واليائى ،

قوله « نغالفا أصليهما » أما مخالفة سيبويه فلا أنه حذف ثانى الساكنين ، وأصله وأصل غيره حذف أولهما^(١) وأما مخالفة الأخفش أصله فلا أن أصله

(١) اعلم أن الأصل عند سيبويه فى التقاء الساكنين حذف أولهما إذا كان حرف مد ، وحرف المد هو حرف العلة المسبوق بحركة تجانسه ، نحو لم يخف ولم يبع

أن الياء الساكنة تقلب واوا لانضمام ما قبلها ، وإن كانت الياء مما يبقى ، وقد كسر ههنا ضم ما قبل الياء مع أن الياء مما يحذف

قوله « وشذ مشيب » في مشوب من شكب يشوب^(١) ومَنِيل في مَنُول^(٢) من نال ينول : أى أعطى ، ومَلِيم في مَلُوم^(٣) ، كأنها بنيت على شيبَ ونيل

ولم يقل ، وههنا في اسم المفعول من الأجوف الياثى بعد أن نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها لانبقي الياء حرف مد ، لأن ما قبلها ضمة ، وهى حركة غير مجانسة ، فإذا حذف الياء لا يقال : إنه خالف أصله ، لأنه حذف حرفا ساكنا غير مد ، وإنما دعاه إلى ذلك خوف الالتباس بين الواوى والياثى ، فان قلت : ففى الأجوف الواوى أول الساكنين بعد نقل حركته إلى ما قبله واو مضموم ما قبلها فهو حرف مد ، وقد قدر سيديوه حذفه بخالف أصله ههنا . قلنا : إنه لما حذف واو مفعول من الياثى لقصد الفرق بين الواوى والياثى لم يكن بد من حذف واو مفعول فى الواوى أيضا ، لئلا يلزم الفرق بين المتجانسين وطرذا للباب على غرار واحد . وانظر (ج ٢ ص ٢٢٥ - ٢٢٧)

(١) من ذلك قول السايك بن السليكة السعدى :

سَيَكْنِيكَ صَرْبَ الْقَوْمِ لَحْمٌ مُعَرَّصٌ

وَمَاءٌ قُدُورٍ فِي الْقِصَاعِ مَشِيبٌ

الصرب : اللبن الحامض ، والمعرص - بعين وصاد مهملتين - : الموضوع فى العرصة ليحفف ، ويروى معرض - بمعجمتين - وهو الطرى ، ويروى معرض - بمهملة و معجمة - وهو الذى لم ينضج بعد

(٢) قد بحثنا طويلا عن شاهد يدل على استعمال هذه الكلمة على الوجه الذى ذكره المؤلف فلم نعثر عليه ، ولكن سيديوه قد حكى أنهم يقولون : غار منيل ومتول انظر (ج ٢ ص ٣٦٣) وقد نقل ابن جنى فى شرحه على تصريف المازنى عن الفارسي تفسير ذلك حيث قال : معناه ينال فيه

(٣) لم يكن نصيب هذه الكلمة بعد البحث عن شاهد لها أحسن حالا من سابقها

حليم ، كما شذ مهوب^(١) من الهيبة ، كأنه بنى على هوب

قوله « وكثر نحو مبيوع ومخيوط » قال :

١١٦ — قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا

وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُوتٌ^(٢)

وهي لغة تميمية

قوله « وَقَلَّ نحو مَصْنُوعُونَ » لكون الواوين أثقل من الواو والياء ، ومنع

سيبويه ذلك^(٣) وقال : لا نعلمهم أتموا الواوات ، وحكى الكسائي خاتم

(١) من ذلك قول حميد بن ثور الهلال يصف قطاة :

وَتَأْوِي إِلَى زُغْبٍ مَسَاكِينَ دُونَهُمْ فَلَا لَاتَخَطَّاهُ الرَّفَاقُ مَهُوبُ

فلا : اسم جنس جمع واحدته فلاة

(٢) هذا البيت للعباس بن مرداس السلمي يقوله لكليب بن عينة السلمي ،

وقبله :

أَكْلَيْبُ ؛ مَا لَكَ كُلَّ يَوْمٍ ظَالِمًا وَالظُّلْمُ أَنْكَدُ غَيْبُهُ مَلْعُونُ

أنكد : يعسر الخروج منه ، وغبه : عاقبته ، ومعين : يروى بالعين المهملة

ومعناه المصاب بالعين ، من عانه يعينه ، والقياس أن يقال : هو معين ، والصواب

في الرواية الموافق للبعنى (مغيون) بالغين المعجمة من قولهم : غين عليه ، إذ غطي ؛

وفي الحديث : إنه ليغان على قلبي ، والأصل فيه الغين ، وهو لغة في الغيم ؛

قال الشاعر :

كَأَنِّي بَيْنَ حَافِيَتَيْ عُقَابٍ أَصَابَ حَمَامَةً فِي يَوْمٍ غَيْنٍ

والاستشهاد بالبيت في قوله (مغيون) حيث تم اسم المفعول من الأجوف

اليائي ، وهي لغة تميمية ، ومثله قول علقمة :

حَتَّى تَذْكُرَ بَيْضَاتٍ وَهَيْجَةً يَوْمُ وَذَاذٍ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُونُ

قال سيبويه (٢ ص ٣٦٣) : « وبعض العرب يخرجونه (يريد اسم المفعول من

الأجوف) على الأصل فيقول : مخيوط ومبيوع ، فشبهوها بصيود وغيور ، حيث

مَصْوَغٌ ، وأجاز فيه كله أن يأتي على الأصل قياساً
قوله « وتحذفان في قُلْتُ وبعثت » إلى قوله « ويضم في غيره » مضى شرحه

في أول الكتاب

قوله « ولم يفعلوه في لَسْتُ » أي : لم يكسروا اللام مع أنه يأتي من باب
فعل المكسور العين ، وأحدها يكفى للكسر كيبت وخفت ؛ فكيف بهما
جميعاً ؟ وذلك لأنه لما لم يتصرف حذف الكسرة نسياً ولم تنقل إلى ما قبل
الياء ؛ فصار ليس كليت

قوله « ومن ثم سكتوا الياء » أي : لم يقلبوا الياء ألفاً لأن ذلك تصرف ، كما
أن نقل حركة الياء إلى ما قبلها تصرف ، فلما كان الفعل غير متصرف لم يتصرف
فيه بقلب ولا نقل ؛ بل حذف الحركة نسياً ، والدليل على أن العين كانت مكسورة
أن فتحة العين لا تحذف ؛ فلا يقال في ضَرَبَ : ضَرَبَ ، كما يقال في عَلِمَ : عَلِمَ ،
وباب فُعِلَ — بالضم — لا يجيء فيه الأجوف اليائي إلا هَيَّؤْ ، وهو شاذ

قوله « وفي قل وبع » عطف على نحو قلت وبعثت
قوله « لأنه عن تقول وتبيع » يعني إنما أعل قُلْ وبع بالنقل ^(١) لكونهما
عن تقول وتبيع

كان بعدها حرف ساكن ولم تسكن بعد الألف فتهمز ، ولا نعلمهم أنهم أتوا في الواوات ؛
لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات ، ومنها يفرون إلى الياء ، فسكرها اجتماعهما
مع الضمة « اه

(١) هكذا وردت هذه العبارة في جميع أصول الكتاب ، وأنت لو تأملت
في عبارة ابن الحاجب وفي تعليل الرضى تبين لك أن الصواب أن يقال : إنما أعل
قل وبع بالحذف ؛ لأن قول ابن الحاجب « وفي قل وبع » معطوف على قوله « في
نحو قلت وبعثت » وهو معمول لقوله « وتحذفان » فكأنه قال : وتحذفان في قل وبع
لأنه عن تقول وتبيع . ثم إن أخذ الأمر من المضارع بعد نقل حركة العين إلى
الفاء ليس فيه إلا حذف العين للتخلص من التقاء الساكنين ، وعلى الجملة : ليس في

قوله « وفي الإقامة والاستقامة » هذا هو النوع الثاني مما تنقل حركة عينه إلى ما قبله ، وضابطه ما ذكرنا قبل من كونه مصدرا قياسيا مساويا لفعله في ثبوت زيادات المصدر بعينها في مثل مواضعها من الفعل ، والذي ذكره المصنف من حذف الألف المنقلبة عن الواو والياء في نحو الإقامة والإبانة مذهب الأخفش ، وعند الخليل وسيبويه أن المحذوفة هي الزائدة ، كما قالوا في واو مفعول ، وقول الأخفش أولى ^(١) قياسا على غيره مما التقى فيه ساكنان .

فعل الأمر نقل لإعلى فرض أخذه من المضارع قبل نقل حركة العين إلى الفاء ولو قرأت قول الرضى « لكونها عن تقول وتبيع » بسكون الفاء وضم الواو وكسر الياء صح الكلام ، لأن في الأمر حيثئذ إعلالا بالنقل والحذف ، ولكن هذه القراءة تخالف عبارة ابن الحاجب ، وتخالف أيضا ما قرره الرضى مرارا (١) قد رجح ابن الحاجب والرضى هنا رأى الأخفش ، وهما تابعان في هذا لأنى عثمان المازنى حيث رجح مذهب الأخفش في مفعول وفي إفعال ، إذ يقول في كتابه التصريف : « وزعم الخليل وسيبويه أنك إذا قلت : مبيع ومقول ، فالذهب لالتقاء الساكنين واو مفعول ، وقال الخليل : إذا قلت مبيع فأنقلبت حركة الياء على الباء وسكنت الياء التي هي عين الفعل وبعدها واو مفعول فاجتمع ساكنان ، محذفت واو مفعول ، وكانت أولى بالحذف ، لأنها زائدة ، وكان حذفها أولى ، ولم تحذف الياء ، لأنها عين الفعل ، وكذلك مقول ، الواو الباقية عين الفعل ، والمحذوفة واو مفعول ، وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفة عين الفعل والباقية واو مفعول ، فسأله عن مبيع ، فقلت : ألا ترى أن الباقي في مبيع الياء ولو كانت واو مفعول لكانت مبيع ؟ فقال : إنهم لما أسكنوا ياء مبيع وألقوا حركتها على الباء انضمت الياء وصارت بعدها ياء ساكنة فأبدلت مكان الضمة كسرة للياء التي بعدها ، ثم حذف الياء بعد أن ألزمت الياء كسرة للياء التي حذفها ، فوافقت واو مفعول الياء مكسورة ، فانقلبت ياء للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واو ميزان وميعاد ياء للكسرة التي قبلها ، وكلا الوجهين حسن جميل ، وقول الأخفش أقيس ، فإذا قلت من أفعلت مصدرا نحو أقام إقامة وأخاف لإخافة فقد حذف من إقامة وإخافة ألفا ، لالتقاء

قوله « ويجوز الحذف في نحو سيّد وميتّ وكيّنونة وقيلولة » فيه نظر ،
وذلك لأن الحذف جائز في نحو سيّد وميتّ ، واجب في نحو كيّنونة ، إلا في ضرورة
الشعر ، قال :

١٤٧ — يَأْلَيْتَ أَنَّا ضَمَمْنَا سَفِينَهُ حَتَّى يُعُودَ الْوَصْلُ كَيْنُونَهُ (١)

اعلم أن نحو سيّد وميتّ عند سيديويه فيعمل - بكسر العين - وكيّنونة وقيلولة - عنده
كيّنونة وقيلولة - بفتح العين - على وزن عيضموز (٢) إلا أن اللام مكررة في كيّنونة
والتاء لازمة ، ولما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعمل - بكسر العين - ولا فيعلولة
في المصادر حكم بعضهم بأن أصل سيّد وميتّ فيعمل - بفتح العين - كصيرف

الساكنين ، فالخليل وسيديويه يزعمان أن المحذوفة هي الألف التي تلي آخر الحرف ،
وهي نظيرة واو مفعول في مقول ومخوف ، وأبو الحسن يرى أن موضع العين
هو المحذوف ، وقياسه ما ذكرت لك « اهـ . ولأبي السعادات هبة الله بن الشجري
بحث مستفيض في أماليه ذكره في المجلس الحادي والثلاثين ثم عاد له مرة أخرى
في المجلس السادس والأربعين ، وقد ذكر فيه حجة سيديويه والخليل وحجج الأخفش
ثم رجح مذهب الشيخين ونقض أدلة المخالف لهما فانظره في الموضع الذي ذكرناه ،
ولم يمنعنا من نقله إلا فرط طوله

(١) هذا البيت من الرجز أنشده المبرد وابن جني وابن بري ، وذكر
المبرد قبله :

قَدْ فَارَقْتُ قَرِينَهَا الْقَرِينَةَ وَشَحِطْتُ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَةَ

وقرینها : مفعول مقدم على الفاعل ، والقرينة : الزوجة ، وشحطت : بعدت ،
والظعينة : المرأة مادامت في الهودج ، والمراد هنا المرأة مطلقاً ، وكيّنونة : مصدر
كان ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كيّنونة » بتشديد الياء مفتوحة فإن هذا يدل على
أن الكيّنونة - بسكون الياء - مخفف منه ، ووجه الدلالة على هذا أن الشاعر لما
اضطر راجع الأصل المهجور

(٢) العيضموز : العجوز والناقة الضخمة انظر (١ ص ٢٦٣)

فكسر كما في بصرى — بكسر الفاء — ودهرى — بالضم — على غير القياس
قال سيديويه^(١) : لو كان مفتوح العين لم يغير ، كما لم يغير هيَّبان^(٢) وتيَّحان^(٣) .

(١) قال سيديويه (ح ٢ ص ٣٧١ و ٣٧٢) : « وكان الخليل يقول : سيد
فيعل وإن لم يكن فيعل في غير المعتل ؛ لأنهم قد يخصصون المعتل بالبناء لا يخصصون
به غيره من غير المعتل ، ألا تراهم قالوا : كينونة ، والقيدود ، لأنه الطويل في غير
السماء ، وإنما هو من قاد يقود ، ألا ترى أنك تقول : جمل منقاد وأقود ، فأصلهما
فيعلولة ، وليس في غير المعتل فيعلول مصدرا ، وقالوا : قضاة ، فجاموا به على فعلة
في الجمع ، ولا يكون في غير المعتل للجمع ، ولو أرادوا فيعل لتركوه مفتوحا كما قالوا :
تيحان وهيَّان ، وقد قال غيره هو فيعل (بفتح العين) ؛ لأنه ليس في غير المعتل
فيعل (بكسر العين) وقالوا : غيرت الحركة ؛ لأن الحركة قد تقلب إذا غير الاسم ،
ألا تراهم قالوا : بصرى ، وقالوا : أموى ، وقالوا : أخت ، وأصله الفتح ، وقالوا :
دهرى ؟ فكذلك غيروا حركة فيعل ، وقول الخليل أعجب لى ؛ لأنه قد جاء
في المعتل بناء لم يحى في غيره ، ولأنهم قالوا : هيَّان وتيَّحان فلم يكسروا ، وقد قال
بعض العرب :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ *

فإنما يحمل هذا على الاضطراب حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك ، ووجدت
بناء في المعتل لم يكن في غيره ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرده ، فقد وجدت سيلا
إلى أن يكون فيعلا (بكسر العين) وأما قولهم : ميت وهيَّان ولين فأنتهم يحذفون
العين كما يحذفون الهمزة من هائر لاستثقالهم الياءات كذلك حذفوها في كينونة
وقيدودة وصيرورة لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل الزمر من الحذف إذا كثرت
عدددهن وبلغن الغاية في العدد إلا حرفا واحدا ، وإنما أرادوا بهن مثال
عيسموز « اه

(٢) الهيَّان : الجبان ، وهو أيضا الراعى ، وزيد أفراه الابل ، والتيس ،
والتراب ، وسموا به ، وقد حكى صاحب القاموس أنه ورد مكسورا أيضا ، وهو
خلاف عبارة سيديويه

(٣) التيَّحان : الذى يتعرض لكل شئ ويدخل فيما لا يعنيه ، وقال

ولجاز الاستعمال شائعا ، ولم يسمع من الأجوف فيُعِلْ إلّا عَيْنُ قال :
مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ (١)

وقال الفراء — تجنبنا أيضا من بناء فيُعِلْ — بكسر العين — : أصل نحو جيد
جَوِيد كطَوِيل ؛ فقلبت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو ، ثم قلبت الواو
ياء وأدغمت كما في طَيٍّ ، وقال في طَوِيل : إنه شاذ ، قال : وإنما صار هذا الإعلال
قياسا في الصفة المشبهة لبعونها كالفعل وعملها عمله ، فإن لم يكن صفة كموِيل
لم يعمل هذا الإعلال ، وقال في كَيْنُونَة ونحوها : أصلها كُونُونَة كَبْهَلُول (٢)
وصندوق ، ففتحوها الياء لأن أكثر ما يجيء من هذه المصادر ذوات الياء نحو
صارَ صيرورة ، وسار سيرورة ، ففتحوه حتى تسلم الياء ؛ لأن الباب للياء ، ثم
حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ؛ فقلبوا الواو ياء في كَيْنُونَة حملا على صيرورة ،
وهذا كما قال في قضاة : إن أصله قُضِيَ كُزُيٌّ ؛ فاستثقلوا التشديد على العين ؛
نخففوا وعوضوا من الحذف التاء ، وقول سيديويه في ذلك كله هو
الأولى ، وهو أن بعض الانواب قد يختص ببعض الأحكام فلا محذور من
اختصاص الأجوف ببناء فيُعِلْ — بكسر العين — وغير الأجوف ببناء
فيُعِلْ — بفتحها — وإذا جاز عند الفراء اختصاص فيُعِلْ الأجوف بتقديم
الياء على العين ، وعند ذلك الآخر بنقل فيُعِلْ — بالفتح — إلى فيُعِلْ بالكسر
فما المانع من اختصاصه ببناء فيُعِلْ ، وكذا لا محذور من اختصاص مصدر الأجوف
بفيُعِلْ وجمع الناقص بفعلة — بضم الفاء — ، وقول الفراء : إنهم حملوا الواو على
الياء لأن الباب للياء ؛ ليس بشيء ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها
الأزهرى : هو الذي يتعرض لكل مكرمة وأمر شديد ، ويقال : فرس تيجان ؛
إذا كان شديد الجرى ، وحكى في اللسان السكسر فيه أيضا

(١) قد سبق شرح هذا الشاهد فارجع إليه (ح ١ ص ١٥٠)

(٢) البهلول : السيد الجامع لكل خير ، والضحاك أيضا

فذوات الواو منها قريبة في العدد من ذوات الباء أو مثلها ، نحو كينونة ،
وقيدودة^(١) ، وحال حيلولة ، وإنما لزم الحذف في نحو كينونة وسيدودة^(٢) دون
سيد وميت لأن نهاية الاسم أن يكون على سبعة أحرف بالزيادة ، وهذه على ستة ،
وقد لزمها تاء التانيث ؛ فلما جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو سيد لزم التخفيف
فيما كثر حروفه ، أعني نحو كينونة ، ويقل الحذف في نحو فيعلان ، قالوا : ريجان
وأصله ريجان ، وأصله ريوحان من الروح

قال : « وَفِي بَابِ قِيلَ وَبِيعَ ثَلَاثُ لُغَاتٍ : الْيَاءُ ، وَالْإِشْمَامُ ، وَالْوَاوُ ،
غَيْرُ اتَّصَلٍ بِهِ مَا يُسَكَّنُ لَامَهُ نَحْوُ بُعْتُ يَا عَبْدُ وَقُلْتُ يَا قَوْلُ ، فَالْكَسْرُ
وَالْإِشْمَامُ وَالضَّمُّ ، وَبَابُ اخْتِيَرَ وَانْقِيدَ مِثْلُهُ فِيهَا ، بِخِلَافِ أُقِيمَ وَاسْتُقِيمَ »
أقول : قد مضى شرح هذا في شرح الكافية^(٣)

قوله « مايسكن لامه » أى : تاء الضمير ونونه ، فإذا اتصل به ذلك حذفت
المين ، ويبقى الفاء مكسورا كسرا صريحا ، وهو الأشهر ، كما هو كذلك قبل
الحذف ، ويجوز إثمam الكسرة شيئا من الضم ، كما جاز قبل الحذف ، وضمه

(١) القيدودة : مصدر قدت الدابة أقودها كالقيادة والمقادة والنقواد
والقود ، وقد جاءت القيدودة وصفا بمعنى الطويلة في غير صعود
(٢) السيدودة : مصدر ساد الرجل قومه يسودهم ، ومثله السود والسود
والسيادة ، وقد وقع في أصول الكتاب « سيورة » براءين في مكان الدالين ،
وذلك غير متفق مع ما سبق للمؤلف (١ ص ١٥٢ ، ١٥٣) حيث ذكر في
مصادر الأجوف اليائي الفاعولة ومثل له بالصيرورة والشيخوخة ، وذكر في مصادر
الواوى منه الفاعولة ومثل له بالكينونة ، وظاهر هذا أن الذى يخفف هو الواوى .
والذى يستفاد من عبارة سيويه التى قدمناها لك قريبا أن الفاعولة جاءت في اليائي
والواوى جميعا

(٣) انظر (٢ ص ٢٥٠ ، ٢٥١) من شرح الكافية

صريحاً كما كان قبل الحذف ، وإذا قامت قرينة على أن المراد به المعلوم أو المجهول نحو قُلْتُ يَا قَوْلُ ، وَبُعْتُ يَا عَبْدُ ، وَخِفْتُ يَا هَوْلُ ، جاز الضم الصريح في الأول والكسر الصريح في الأخيرين بناء على القرينة ، وإن لم تقم قرينة فالأولى الكسر أو الإشمام في الأول والضم أو الإشمام في الأخيرين

قوله « وباب اختيار وانقياد » يعنى باب افْتَعَلَ وانْفَعَلَ من الأجوف مثل فَعَلَ في جواز الأوجه الثلاثة ؛ لأن الضم والإشمام إنما جاء من ضم ما قبل الواو والياء ، وأما في أَقِيم واستَقِيم وأصلهما أَقُوم واستَقُوم فليس ما قبل حرف العلة مضموماً ، فلا يجوز إلا الكسر الصريح

قال « وَشَرَطُ إِعْلَالِ الْعَيْنِ فِي الْأَسْمِ غَيْرِ الثَّلَاثِيِّ وَالْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَمْ يَدْ كَرْمُوافَقَةُ الْفِعْلِ حَرَكَهٖ وَسُكُونًا مَعَ مُخَالَفَةِ بَرْيَادَةٍ أَوْ بَنِيَّةٍ مُخْصُوصَتَيْنِ فَلِذَلِكَ لَوْ بَنَيْتَ مِنَ الْبَيْعِ مِثْلَ مَغْرِبٍ وَتَحَلَّى قُلْتُ مَبِيعٌ وَتَبِيعٌ مُعَلًّا وَمِثْلَ تَضْرِبُ قُلْتُ تَبْيِيعٌ مُصَحَّحًا »

أقول : قوله « غير الثلاثي » لأن الثلاثي لا يشترط فيه مع موازنة الفعل المذكورة مخالفة

قوله « والجاري على الفعل » أى : وغير الجارى ، ونعنى بالجارى المصدر نحو الافامة والاستقامة ، واسمى الفاعل والمفعول من الثلاثي وغيره ، ويجوز أن يقال فيهما بالموازنة : أما فاعل فعلى وزنى يَفْعَلُ ، باعتبار الحركات والسكنات ؛ وأما مفعول كقمتول فإن الواو فيه على خلاف الأصل ، والأصل فيه مُفْعَلٌ كَيْفُفَعَلٌ على ما ذكرنا

قوله « مما لم يذكر » لم يحتاج إليه ؛ لأنه لا بد لكل اسم قلب عينه ألفاً ، سواء كان مما ذكر أو لم يذكر ، من الموافقة المذكورة في الثلاثي والمزيد فيه ، مع المخالفة المذكورة في المزيد فيه ، وكذا في نقل حركة العين المزيد فيه إلى

السالكين الذي قبله ، كما ذكرنا ، إلا في نحو الإقامة والاستقامة ، فإن فيه قلباً
ووقلاً مع عدم الموافقة المذكورة ، وذلك لما ذكرنا قبل من المناسبة التامة
لفعله ، وإلا في باب بَوَائِع ؛ فإن فيه قلباً مع عدمها أيضاً ، وذلك للثقل البالغ
كما مر (١)

قال « اللَّامُ ؛ تُقْلَبَانِ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَ كِتَابًا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ
بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ ، كَغَزَا وَرَمَى وَيَقْوَى وَيَحْيَى وَعَصَا وَرَحَى (٢) بِخِلَافِ
غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ وَغَزَوْنَا وَرَمَيْنَا وَيَخْشَيْنَ وَيَأْبَيْنَ وَغَزَوْا وَرَمَوْا ، وَبِخِلَافِ
غَزَا وَرَمَيَا وَعَصَوَا وَرَحَيَا لِلْأَلْبَاسِ ، وَاخْشَيْتُ نَحْوَهُ ، لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ أَنْ
يَخْشِيَا ، وَاخْشَيْنَ لِشَبِّهِهِ بِذَلِكَ ، بِخِلَافِ اخْشَوْا وَاخْشَوْنِ وَاخْشَى
وَاخْشَيْنَ »

أقول . اعلم أن الواو والياء إذا تحركتا وانفتحا ما قبلهما وهما لآمان قلبتا
ألفين ، وإن لم تكونا في الاسم الجارى على الفعل ، ولا الموازن له ، كَرِبَاً وَزَيْتَى ،
أو كانا فيما يوازن الفعل بلا مخالفة له ، كما في أَحْوَى وَأَشْقَى ، وإِنَّمَا اشترط
الجران أو المشابهة المذكورة في العين دون اللام لأن اللام محل التغير فيؤثر في
قلبها العلة الضعيفة : أى تحركها وانفتاح ما قبلها

قوله « إِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَهُمَا مُوجِبٌ لِلْفَتْحِ » احتراز عن نحو غَزَوَا وَرَمَيْنَا فِي
الماضى وَتَرْضَيَانِ وَغَزَوَانِ فِي المضارع ، وَعَصَوَانِ وَرَحَيَانِ فِي الاسم ، فإن
ألف الضمير فِي غَزَوَا وَيَرْضَيَانِ وَألف التثنية فِي عَصَوَانِ وَرَحَيَانِ إِنَّمَا أَلْحَقْنَا
بِالْأَلِفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَدَرَّتِ الْأَلِفُ الَّتِي هِيَ لَامٌ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْوَاوِ
وَالْيَاءِ ، إِذْ لَوْلَمْ تَرُدْ لِاتِّبَاسِ الْمُثْنَى فِي الْمَاضِي بِالْمَفْرَدِ وَمُثْنَى الْمَضَارِعِ وَمُثْنَى الْأَسْمِ

(١) انظر (ص ١٠١) من هذا الجزء

(٢) كذا في جميع النسخ المطبوعة من المتن ومن نصوص الشافعية ، وفي

الخطية « وفى »

بالمفرد ، عند سقوط النون ، فلو قلبت الواو والياء إلى الألف بعد رد الألف إليهما
 لحصل الوقوع فيما فُر منه ، أعنى الالتباس ، وإنما لم يقلب في أخشياء لكونه فرع
 يَخْشَيَانِ المؤدى إلى اللبس لو قلبت لامه ، وإنما لم يقلب في أخشيين لعروض حركة
 الياء لأجل النون على ما تقدم ، فالحق أن يقال : لم تقاب حروف العلة المتحركة
 لأجل إلحاق ألف الضمير في غَزَوَا وَرَمَيَا ، وألف المثني والجمع في نحو عَصَوَانِ
 وصلوات ، ونون التأكيد في نحو اَرْضَيْنِ ، ألفا ؛ لعروض حركاتها لأجل هذه
 اللواحق ، فإنها وإن كانت أصلها الحركة إلا أنها لولا هذه اللواحق لم تتحرك ،
 فحركاتها إذن عارضة ، ولا يقلب الواو والياء ألفا إذا تحركتا بحركة عارضة ،
 وَيَرْضَيَانِ وَيُغَزَوَانِ وَعَصَوَانِ ورحيان هذه اللواحق كما ذكرنا أوجب رجوع
 الألفات إلى أصولها لئلا يلبس ، ولم يقلب الواو والياء ألفا بعد الرد إلى الأصل
 لئلا يكون رجوعا إلى ما فر منه

قوله « لشبهه بذلك » يعنى أن النون اللاحق بالفعل من غير توسط ضمير
 بينهما مثل الألف ، فقولك أَخْشَيْنِ مثل أَخْشِيَا ، وقد ذكرنا ما على هذا الكلام
 في آخر شرح ^(١) الكافية ؛ فالأولى أن عدم القلب في أَخْشَيْنِ لأن اللام قد

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (ح ٢ ص ٣٧٨) : « لما كان النون بعد
 الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة ؛ لأن الضمير فاصل ، ولما لم يكن ضمير بارز
 كان النون كالضمير المتصل ، هذازبدة كلامه (يريد ابن الحاجب) ، ويرد عليه
 أن المتصل ليس هو الألف فقط بل الياء والواو في ارضوا وارضى متصلان أيضا
 وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف ؛ فليس قوله إذن « فكالم متصل »
 على إطلاقه بصحيح ، وأيضا يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل
 والمنفصل إذا سئل مثلا لم تحذف اللام في أخشياء واربما واغزوا كما حذفت في أخش
 واربم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضى الرجل ولم
 تحذفا كما في ارموا الرجل وارمى الغرض ؟ وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي
 مطردة في المحمول فما فائدة الحمل ؟ وإنما يحمل الشيء على الشيء إذا لم يكن المحمول

رد كما ذكرنا هناك^(١) فلو قلب لوجب حذفه فلم يتبين رده ، وفي أخشياً لكونه فرع يخشيان ، ولا نقول بعروض الحركة ؛ إذ لو لم يعتد بالحركة في مثله لم يرد العين في خافاً وخافن

قوله « كغزا ورمى ويقوى ويحي وعصاً ورحى » أمثلة لما تحرك الواو والياء فيه وانفتح ما قبلهما ولم يكن بعدهما موجب للانفتح قلباً ألفين قوله « بخلاف غزوت ورميت وغزونا ورمينا ويخشين ويأبين » أمثلة لما انفتح ما قبل الواو والياء فيه وسكنا فلم يقلبا

قوله « وغزوا ورمى » مثالان لما تحرك واؤه وياؤه وسكن ما قبلهما فلم يقلبا ولم يكن كأقوم أى مفتوح حرف العلة فرعا لما انفتح ما قبلها حتى يحمل عليه قوله « وبخلاف غزوا ورميا » إلى قوله « لشبهه بذلك » أمثلة لما تحرك واؤه وياؤه وانفتح ما قبلهما وكان بعدهما موجب لبقائهما بلا قلب

قوله « بخلاف اخشوا واخشون واخشى واخشين » يعنى أن أصلها اخشيوا واخشيون واخشى واخشين فقلبت الياء ألفاً وحذفت ؛ لأن حذف اللام ههنا لا يلبس كما كان يلبس في يخشيان لو حذفت ؛ فلم يحذف ، وحمل أخشياً عليه ؛ لأنه فرعه وإن لم يلبس . وحمل اخشين على أخشياً لمشابهة النون في مثله للألف ، ولما منع أن يمنع أن أصل اخشوا اخشيوا ، وأصل اخشى اخشى ، وذلك لأن الواو

في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه ، بل يشابهه من وجه فيلحق به لأجل تلك المشابهة وإن لم تثبت العلة في المحمول كحمل إن على الفعل المتعدي وإن لم تكن في إن العلة المقتضية الرفع والنصب كما كانت في المتعدي » اهـ

(٢) قال في شرح الكافية (٢ : ٣٧٦) : « وإنما ردت اللامات المحذوفة للجزم أو للوقف في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين ولتخشين واخشين . لأن حذفها كان للجزم أو للوقف الجارى مجراه ، ومع قصد البناء على الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف » اهـ

والألف والياء كل واحد منها فاعل يلحق الفعل كما يلحق زيد في رمى زيد لا فوق بينهما ، إلا أن اتصال الضمير أشد ، ولا يلزم أن يلحق الفاعل أصل الفعل ، بل يلحقه بعد الإعلال ؛ لأنه ما لم ينفتح أصل الكلمة ولم تعط سطوبها في ذاتها لم يلحق بها مطلوبها الخارجى

فان قيل : فلم لم يقل غَزَاتُ وَرَمَاتُ ، فى غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ قلت : تنبيها على عدم تقدير الحركة فى حرف العلة ، كما ذكرنا فى ذى الزيادة^(١) والدليل على أن الضمائر تلحق الكلمات بعد تخفيفها قولهم : رُضِيُوا وَغُزِيُوا باسكان العين للتخفيف ، كما قيل فى عُصِرَ : عُصِرَ ، ولو لحق الواو رضى ورمى مكسور العين وجب حذف الياء للساكنين ؛ لأن الضمة على الياء بعد الكسرة تحذف ، فيلتقى ساكنان : الياء ، والواو ، فاذا كان الضمير يلحق الفعل بعد التخفيف النادر القليل فما ظنك بالتخفيف الواجب المطرد ؟ ولو سلم أيضا أن الأصل اخشيوا واخشي فان الحركة عارضة لأجل الضمير فلا تقاب لأجلها الياء ألفا [كما مرمرارا]

والحق أن يقال : إن أصل اخشَوْا واخشَى اخشَ لحقته الواو والياء ؛ وأصل اخشَوْنٌ واخشَيْنَ اخشَوْا واخشَى لحقته النون فحركت الواو والياء للساكنين ، ولم يحذف ؛ لأنهما ليسا بمتين كما فى اغزَنَ وارمِنَ ، ولا يجوز حذف كلمة تامة ، أعنى الضميرين بلا دليل عليهما ، ولم يقلب الواو والياء ألفا فى اخشَوْنٌ واخشَيْنَ ؛ لأن كل واحد منهما كلمة برأسها فلا يغيران بالكسبة ، وأيضاً حركتهما عارضة للساكنين كما ذكرنا

قال : « وَتَقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً إِذَا وَقَعَتْ مَكْسُورًا مَاقْبَلَهَا ، أَوْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا قَلْبُ الْوَاوِ يَادُومِي وَلَمْ يَنْضَمَّ مَاقْبَلُهَا ، كَدُعِي وَرُضِي وَالْفَارِي ، وَأَغْزَيْتُ وَتَغَزَيْتُ وَاسْتَغَزَيْتُ لَامٌ »

وَيَغْزِيَانِ وَيَرْضِيَانِ ، بِخِلَافٍ يَدْعُو وَيَغْزُو ، وَقَنِيمَةٌ وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دَنِيمًا
شَاذٌ ، وَطَيٌّ تَقَابُ الْيَاءِ فِي بَابِ رَضِيَ وَبَقِيَ. وَدُعِيَ الْفَاءُ
وَتَقَلَّبُ الْوَاوُ طَرَفًا بَعْدَ ضَمَّةٍ فِي كُلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاءٌ فَتَقَلَّبُ الضَّمَّةُ كَسْرَةً
كَمَا انْقَلَبَتْ فِي التَّرَامِي وَالتَّجَارِي — فَيَصِيرُ مِنْ بَابِ قَاضٍ ، نَحْوُ أَذْلٍ وَقَلَنْسٍ ،
بِخِلَافٍ قَلَنْسُوءَةٍ وَقَمَحْدُوءَةٍ ، وَبِخِلَافِ الْعَيْنِ كَالْقُوبَاءِ وَالْخُلَيْلَاءِ ، وَلَا أَثَرَ
الْمَدَّةِ الْفَاصِلَةِ فِي الْجُمُعِ إِلَّا فِي الْأَعْرَابِ ، نَحْوُ عُتَيٍّ وَجُحَيٍّ ، بِخِلَافِ
الْمُفْرَدِ ، وَقَدْ تَكَسَّرُ الْفَاءُ لِلِاتِّبَاعِ فَيُقَالُ : عَتَى وَجِشَى ، وَنَحْوُ نَحْوٍ شَاذٌ ،
وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَعْدِيٍّ وَمَغْزِيٍّ كَثِيرًا ، وَالْقِيَاسُ الْوَاوُ »

أقول : اعلم أن الواو المتحركة المكسورة ما قبلها لا تقلب ياء لتقويها
بالحركة إلا بشرطين : أحدهما أن تكون لا ما ؛ لأن الآخر محل التغيير ،
فهى إذن تقلب ياء ، سواء كانت في اسم كرايت الغازي ، أو فعل : مبنيا
للفاعل كان كَرَضِيٍّ مِنَ الرضوان ، أو المفعول كدُعِيَ ، وسواء صارت في
حكم الوسط بمعنى حرف لازم للكلمة بعدها نحو غَزِيَانٍ عَلَى فَعْلَانٍ مِنَ
الغزو ، وَغَزِيَةً عَلَى فَعْلَةٍ مِنْهُ ، مع لزوم التاء كما في عَنُصُوءَةٍ ، أو لم تغير
كما في غازية ، وقولهم مَقَاتُوءَةٍ فِي جَمْعِ مَقْتُوِيٍّ شَاذٌ ^(١) ووجه تصحيحه

(١) تقول : قتوت أقتو قتوا ومقتى مثل غزوت أخضوت غزوا ومغزى ، ومعناه
كنت خادما للبلوك . قال الشاعر :

إِنِّي امْرُؤٌ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ لَا أُحْسِنُ قِتْوَ الْمُلُوكِ وَالْخَبَبَا

وقد قالوا للخادم : مقتوى - بفتح الميم وتشديد الياء آخره - وكانهم نسبوه

إلى المقتى الذى هو مصدر ميمى بمعنى خدمة الملوك ، وقالوا : مقتوين بمعنى خدم
الملوك ، مثل قول عمرو بن كِلثوم التغلبي :

بَأَيِّ مَشِيئَةٍ عَمَرَوْ بَنَ هِنْدٍ نَسْكُونُ لِقِيلِكُمْ فِيهَا قَطِينًا ؟

تَهْدُنَا وَأَوْعِدُنَا رُؤَيْدًا ، مَتَى كُنَّا لِامِّكَ مَقْتَوِينَا ؟

وقد اختلف العلماء في ضبطه وتخريجہ ؛ فضبطه أبو الحسن الاخفش بضم الميم وكسر الواو ، على أنه جمع مقتواسم فاعل من اقتوى ، وأصله مقتوو بوزن مفعّل فلبت الواو الأخيرة ياء ؛ لنظرها لآثر كسرة ، ثم يعل ويجمع كما يعل ويجمع قاض ، وأصل اقتوى اقتوو ، فلبت الواو الثانية ألفا ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولم يدغموا كما يدغمون في آخر ؛ لأن الاعلال مقدم على الادغام ، وذلك كما في ارعوى ، ويدل لصحة ما ذهب إليه أبو الحسن قول يزيد بن الحكم يعاتب ابن عمه :

تَبَدَّلَ خَلِيلًا بِي كَشَكْلِكَ شَكْلُهُ فَإِنِّي خَلِيلًا صَالِحًا بِكَ مُقْتَوِي
وذهب غير واحد من الأئمة إلى أن مقتوين بفتح الميم وكسر الواو ، ولهم فيه تخرجان ستسمعهما بعد فيما نحكيه من أقوالهم ، وحكى أبو زيد وحده فتح الواو مع أن الميم مفتوحة

قال المؤلف في شرح الكافية (٢٠ ص ١٥٣) في الكلام على مواضع تاء التأنيث : « السادس أن تدخل أيضا على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب كالشاعثة والمشاهدة في جمع أشعث ومشهدى ، وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء النسب ؛ لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان ؛ فلا يقال في النسبة إلى رجال : رجالى بل رجلى كما يجىء في باب النسبة إن شاء الله ؛ فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء فصار التاء كالبدل من الياء كما أبدلت من الياء في نحو فرازة وجمهاجمة كما يجىء ، وإنما أبدلت منها لتشابه الياء والتاء في كونهما للوحدة كتمرة ورومى ، وللبالغة كعلامة ودوارى ، ولكونهما زائدتين لا لمعنى في بعض المواضع كظلمة وكرسى ، وقد تحذف ياء النسب إذا جمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير ، وإنما يكون هذا في اسم تكسيره - لو جمع - على وزن الجمع الاتصى كالشعرون والاعجمون في جمع أشعري وأعجمي وكذا المقتوون والمقاتوة في جمع مقتوى ؛ قال :

* مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَ *

والتاء في مثل هذا المكسر لازمة ؛ لكونها بدلا عن الياء ولو كان جمع المعرب أو جمع المنسوب غير الجمع الأقصى لم تأت فيه بالتاء فلا تقول في جمع فارسي :

فرسة ، بل فرس ، ولا في جمع لجام : لجة ، بل لجم ، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف « اه . وقال أيضا في باب جمع السلامة (ح ٢ ص ١٧٢) ما نصه : « وحكى عن أبي عبيدة وأبي زيد جعل نون مقتوين معتقب الاعراب ، ولعل ذلك لأن القياس مقتويون - ياء النسب - فلما حذف ياء النسب صار مقتوون كقولهم ، وقوله :

* مَتَى كُنَّا لِأُمِّكَ مَقْتَوِينَ *

الآلاف فيه بدل من التنوين إن كان النون معتقب الاعراب ، وإلا فالآلاف للإطلاق ، وحكما جميعا : رجل مقتوين ، ورجلان مقتوين ، ورجال مقتوين ، قال أبو زيد : وكذا للمرأة والمرأتين والنساء ، ولعل سبب تجربتهم على جعل مقتوين للثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر كثرته مخالفته للجمع ، وذلك من ثلاثة أوجه : كون النون معتقب الاعراب ، وحذف ياء النسب الذي في الواحد وهو مقتوى ، وإلحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو مقتو مع عدم استعماله ، ولو استعمل لقلب واوه ألفا فليل : مقتى ، وجمع على مقتون - كأعلن - لا على مقتوون ، وإنما قلنا : إن واحده مقتو المحذوف الياء كما قال سيديويه في المهلبون والمهالبة : إنه سمي كل واحد منهم باسم من نسب إليه ، فكان كلامهم مهلب ، لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب ، ويجوز أن يقال : إن ياء النسب في مثل مقتوون والأشعرون والأعجمون حذف بعد جمعه بالواو والنون ، وكان الأصل مقتويون وأشعريون وأعجميون ، وحكى أبو زيد في مقتوين فتح الواو قبل الياء في من جعل النون معتقب الاعراب نحو مقتوين ، وذلك أيضا لتغييره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع السلامة « اه

وقال أبو الحسن الأخفش في شرح نوادر أبي زيد (ص ١٨٨) : القياس - وهو مسموع من العرب أيضا - فتح الواو من مقتوين فنقول : مقتوين فيكون الواحد مقتى فاعلم ، مثل مصطفى فاعلم ، ومصطفين إذا جمعت ، ومن قال : مقتوين فكسر الواو فإنه يفرد في الواحد والثنى والجمع والمؤنث ، لأنه عنده مصدر فيصير بمنزلة قولهم : رجل عدل وفطر وحوم ورضى وما أشبه ، وذلك أن المصدر لا يثنى ولا

إجراؤه مجرى مَقْتَوِينَ كما ذكرنا في جمع السلامة ، وقالوا : خِنْذَوَةٌ (١)
بالواو ؛ لثلاثا يلتبس فِعْلَوَةٌ القليل بِفِعْلِيلِيَةِ الكَثِيرِ كَعَفْرِيَةٍ (٢) وَنَفْرِيَةٍ (٣)

يجمع ، لأنه جنس واحد ، فإذا قلت رجل عدل وما أشبهه فتقديره عندنا رجل
ذو عدل لخذفت ذو وأقت عدلا مقامه لجرى مجرى قوله عز وجل (واسأل القرية)
وهذا في المصادر بمنزلة قولهم : إنما فلان الأسد وفلانة الشمس يريدون مثل الأسد ومثل
الشمس ، فإذا حذفوا مرفوعا جعلوا مكانه مرفوعا ، وكذلك يفعلون في النصب والخفض
فأما أبو العباس محمد بن يزيد فأخبرني أن جمع مقتوين عند كثير من العرب مققاتوة ،
فهذا يدل على أنه في هذه الحكاية غير مصدر وليس بجمع مطرد عليه باب ،
ولسكنه بمنزلة الباقر والجمال والكلب والعبيد ، فهذه كلها وما أشبهها عندنا
أسماء للجميع وليست بمهردة ، وهي — وإن كان لفظها من لفظ الواحد —
بمنزلة نفر ورهط وقوم وما أشبهه ، ويقال : مقت الرجل إذا خدم ، فهذا بين
في هذا الحرف هـ اهـ

(١) قال في اللسان : « والخندوة (بضمين بينهما سكون) : الشعبة من
الجل ، مثل بها سيويه ، وفسرها السيرافي . قال : وجدت في بعض النسخ خندوة
(بالخاء المعجمة) ، وفي بعضها خندوة (بالجيم الْمُعْجَمَةِ) ، وخندوة بالخاء معجمة
أقدم بذلك يشتقها من الخنذيذ (وهو الجبل الطويل المشرف الضخم) وحكى
خندوة — بكسر الخاء — وهو قبيح ، لأنه لا يجتمع كسرة وضمة بعدها واو ،
وليس بينهما إلا ساكن ، لأن الساكن غير معتد به ، فكأنه خذوة (بكسر الخاء
وضم الذال) وحكى : خندوة وخندوة وخندوة (بكسر الأول والثالث وسكون
الثاني في الجميع) لغات في جميع ذلك ، حكاه بعض أهل اللغة ، وكذلك وجد في بعض
نسخ كتاب سيويه ، وهذا لا يعضده القياس ولا السماع ، أما الكسرة فإنها
توجب قلب الواو ياء وإن كان بعدها ما يقع عليه الأعراب وهو الهاء ، وقد نفى
سيويه مثل ذلك ، وأما السماع فلم يحج بها نظير ، وإنما ذكرت هذه الكلمة بالخاء
والخاء والجيم ، لأن نسخ كتاب سيويه اختلفت فيها هـ

(٢) العفريّة : الحديث المنكسر ، وأسد عفريّة : شديد . انظر (ح ١ ص

(٢٥٥ ، ٢٥٦)

(٣) نفريّة : إتباع لعفريّة ، يقال : عفريّة نفريّة ، كما يقال : عفريت نفريت

وهَبْرِيَّةٌ ^(١) ونحوها ، ولو خففت رَضِيَ وَغَزِي قلت : رَضِيَ وَغَزِي ، كما تقول في عِلِمٍ وَعُصِيرَ : عَلِمَ وَعُصِرَ ، ولا تُرد الياء إلى أصلها من الواو مع زوال الكسرة في التخفيف ؛ لعروض زوالها ، وقالوا : رَضُوا وَغَزُوا ، فاعتد بالكسرة المقدرة من جهة قلب الواو ياء ، ولم يعتدوا بها من جهة إثبات ضمة الياء ، ولو اعتدوا بها من كل جهة لقل : رَضُوا وَغَزُوا ؛ استئقالا لضممة الياء بعد الكسرة ؛ فلم يتبين كون الواو لاحقا بِرَضِيَ وَغَزِيَ الخفيفين ، وثانيهما : أن تكون عينا في اسم محمول على غيره ، كما في قِيَامٍ وَدِيَارٍ يَأْخُضُ ، على ما مضى وأما الياء المتحركة المضموم ما قبلها فإن لم تقع لاما ولم تنكسر كما في هِيَامٍ وَعَيْبَةٌ وَعَيْنٌ ^(٢) جمع عِيَانٍ لم تقلب واوا ، لتقويها بالحركة مع توسطها ، وإن انكسرت كما في يَمِيعٌ فقد مضى حكمها ^(٣) وإن وقعت لاما فإن كان يلزمها الفتح قلبت الياء واوا لأنضمام ما قبلها ؛ لأن الآخر محل التغيير ، ولزوم الفتح لا يستقل في الأخير واو مضموم ما قبلها ، كما لم يستقل في هُوَ ، وذلك إما في الفعل كَرُمُو الرجل زيد ، من الرمي ، وإن خففت ضمة العين لم تتغير الواو ، لعروض التخفيف تقول : رَمَوْ الرجلُ ، كما تقول في ظَرْفٍ ظَرْفٌ ، أو في الاسم ، وإنما يكون ذلك فيه إذا جاء بعدها زائد لازم موجب لفتح ما قبله كأَرْمُوَان ، من الرمي على وزن أُسْحُمَانٍ ^(٤) فلم يستقل ، كما لم يستقل في عُنْفُوَانٍ وَأَفْحُوَانٍ وَقَمَحْدُوَةٍ لسكون الواو كأنها ليست لاما ، وكُرْمُوَةٍ على وزن فُعْلَةٍ من رَمَيْتَ ، إذا لزم التاء ، وإن لم تلزم قلت رُمِيَةٌ وَرُمٌ ، بقلب الواو ياء والضممة كسرة لسكونها

(١) هبرية - كشرذمة - : ما طار من زغب القطن ، وما طار من الريش أيضا ،

وما يتعلق بأسفل الشعر من وسخ الرأس

(٢) انظر (ص ٨٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٨٦ من هذا الجزء)

(٤) انظر (ص ٢٠٠ من ٣٩٥)

في حكم المتطرفة ، وكذا إذا كانت ضمة ما قبل الياء المتحركة على واو وجب قلب الضمة كسرة ، وإن لزم الحرف الذي يلي الياء ، نحو طَوِيَّان بكسر الواو على وزن فَعْلَان — بضم العين — من طَوَى ومَطْوِيَّة على وزن مَسْرُوبَةٍ منه ^(١) ؛ لأنْ نَحْوَقُونَا تَقْلِبْ واوه الأخيرة ياء كما يجيء ، فكيف تَقْلِبْ ياء طَوِيَّان واوا ؟ وإن لم يلزمها الفتح كالتَّجَارِي والتَّعَارِي قلبت الضمة كسرة ، ولم تَقْلِبْ الياء واوا ، لاستثقال كون أثقل حروف العلة : أى الواو ، وقبلها أثقل الحركات : أى الضمة ، مؤرِداً للإعراب ، وأما بَهْوُ الرجل يَبْهَوُ بمعنى يَهْشَى يَبْهَى أى صار بهيئاً كما ذكرنا في أول الكتاب ، فانما قلبت ياء بَهْوُ واواً مع كونه مؤرِداً للإعراب ، لما ذكرنا هناك فليرجع ^(٢) إليه ، وكذا تَقْلِبْ الضمة كسرة إذا كانت الياء التي هي مورد للإعراب مشددة نحو رُمِيَّ ، على وزن قُمْدُ ^(٣) من الرمي

قوله « أو رابعة فصاعدا » تَقْلِبْ الواو الرابعة فصاعدا المفتوح ما قبلها المتطرفة ياء بشرطين : أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفا إما لسكون الواو كما في أَغْزَيْتَ واستَغْزَيْتَ ، أو للإلباس كما في يُغْزِيَان وَيَرْضِيَان وَأَعْلِيَان ، على ما تقدم ، وذلك أن قصدهم التخفيف ، فإدام يمكنهم قلبها ألفا لم تَقْلِبْ ياء ؛ إذ الألف أخف ، وثانيهما : أن لا يجيء بعدها حرف لازم يجعلها في حكم المتوسط ، كما جاء في مِذْرَوَان ^(٤) وإنما قلبت الواو المذكورة ياء لوقوعها موضعا يليق به الخفة ؛ لكونها

(١) المسربة - بضم الراء ، وفتح - : الشعر الدقيق النابت وسط الصدر إلى البطن ، وفي الصحاح : الشعر المستدق الذي يخرج من الصدر إلى السرة ؛ قال سيديويه « ليست المسربة على المكان ولا المصدر ، وإنما هي اسم للشعر »

(٢) انظر (١ ص ٧٣ ، ٧٦) (٣) انظر (١ ص ٥٣)
(٤) المذروان : طرفا الآلية ، وذلك مما لا يستعمل إلا مثنى ، وتقول : جاء فلان ينفض مذرويه ، إذا جاءك باغياً متهدداً ، قال عنتر بن شداد العبسي مخاطب عمار بن زياد العبسي :

أَحْوَلِي تَنْفُضُ اسْتُكَّ مِذْرَوِيهَا لَتَقْتُلْنِي قَهْ أَنْذَا عُمَارَا

رابعة ومتطرفة وتمذّر غاية التخفيف ، أعنى قلبها ألفا ؛ [لسكونها لفظا أو تقديرا]
 كما ذكرنا ، فقلبت إلى حرف أخف من الواو ، وهو الياء ؛ وقيل : إنما قلبت الواو
 المذكورة ياء لانقلابها ياء في بعض التصرفات ، نحو أغزيتُ وغازيتُ ، فإن
 مضارعهما أغزى وأغازى ، وأما في تَغَزَّيتُ وتَغَازَيْتُ فإنه وإن لم تقلب الواو
 ياء في مضارعيهما : أعنى أَتَغَزَّى وَأَتَغَازَى ، لكن تَغَزَّيتُ وتَغَازَيْتُ فرعا أَغَزَّيتُ
 وغازيتُ المقلوب واوهما ياء ، وهذه علة ضعيفة كما ترى لا تطرد في نحو الأعلَيان ،
 ولو كان قلب الواو ياء في المضارع يوجب قلبها في الماضي ياء لكان قلبها ياء في
 نفس الماضي أولى بالإيجاب ، فكان ينبغي أن يقال غَزَّيتُ ، لقولهم غَزَى ،
 وأيضا المضارع فرع الماضي لفظا فكيف انعكس الأمر ؟ فكان على المصنف أن
 يقول . ولم ينضم ما قبلها ولم يجز قلبها ألفا ، ليخرج نحو أَغَزَّى ، وليس أيضا قوله
 « ولم ينضم ما قبلها » على الإطلاق ، بل الشرط أن لا ينضم ما قبلها في الفعل نحو
 يَغْزُو وَيَدْعُو ، وأما في الاسم فيقلب ياء نحو الأدلى جمع الدلو والتغازى ، وكان
 الأولى به أن يقول مكان قوله ولم ينضم ما قبلها : وانفتح ما قبلها ، وأن يؤخر
 ذكر نحو يدعو إلى قوله « وتقلب الواو طرفا بعد ضمة » كما نذكر ،
 وقوله « وقنينة ^(١) وهو ابن عَمِي دَنِيَا ^(٢) شاذ » وذلك لأنك قلبت الواو

(١) القنينة - بكسر القاف وضمها - : ما يقتنيه الانسان لنفسه لا للتجارة ،
 ويقال فيه : قنوة - بكسر أوله وضمه ، انظر (ح ٢ ص ٤٣) . هذا ما ذكره السكوفيون
 فهي عندهم ذات وجهين ، فلا شذوذ فيه ، ولم يحك البصريون إلا الواوى فقنينة
 - بالكسر - شاذ عندهم ، لعدم اتصال الكسرة بالواو . وقنينة - بضم القاف - :
 فرع قنينة - بكسرهما - ضموا بعد قلب الواو ياء

(٢) يقولون : هو ابن عَمِي أو ابن خَالِي أو عَمَتِي أو خَالَتِي أو ابْنُ أَخِي أو أختي
 دنية ودنيا - بكسر الدال فيهما مع تنوين المقصور وترك تنوينه - ودنيا - بضم الدال
 غير منون - : أى لاصق القرابة ، وفي معناه هو ان عَمِي لِحَا

التي هي لام ياء مع فصل الساكن بينها وبين الكسرة [قبلها] ، ووجه ذلك مع شدوذه كون الواو لاما وكون الساكن كالعدم ، وقينية من الواوى ، لقولك : قَنَوْتُ ، والأولى أن يقال : هومن قَنِيتْ ، لأن لامة ذات وجهين ، ومنه قُنْيَان بضم القاف .

قوله « وطيء قلب » قد مضى شرحه في هذا الباب ، وهذا حكم مطرد عندهم : سواء كان أصل الياء الواو ، كما في رَضِيَ ودُعِيَ ، أولا ، نحو بَقِيَ . قوله « وتقلب الواو طرفا بعد ضمة » إلى قوله « كالتقوباء والخيلاء » إذا وقعت الواو لاما بعد ضمة أصلية طرفا كما في الأدلُو ، أو في حكم الطرف : بأن يأتى بعدها حرف غير لازم ، كتاء تأنيث غير لازمة نحو التغازية أو ألف تثنية كالتغازيان في مثني التغازي ، وكان ذلك في اسم متمكن ، وجب قلب الواوى والضمة قبلها كسرة ، لأن الواو المضموم ما قبلها ثقيل على ثقيل ، ولاسيا إذا تطرفت ، وخاصة في الاسم المتمكن ، فإنه إذن موْطِىء أقدام حركات الإعراب المختلفة ، فتقلب الواوى ثم تقلب الضمة كسرة ، ولايبتدأ بقلب الضمة كسرة لأن تخفيف الآخر أولى ، فإذا لم تكن لاما وانفتحت نحو القُوباء لم تقلب ياء ، وكذا إذا انضمت فإن سكن ما بعدها نحو الخوُول جاز إبقاؤها وجاز قلبها همزة ، وإن تحرك وجب إسكانها كالنور في جمع نَوَار ، وإن انكسرت بقيت بحالها نحو أودُّ على وزن أُكْرِم من الود ، وأما قيل - وأصله قول - فلما مر في شرح الكافية^(١) وكذا إذا كانت لاما لسكن بعدها حرف لازم كتاء التأنيث في نحو عَنصُوة وقعدوة ، والألف والنون لغير المثني كالفُعُوان وأَفْحَوان ؛ لم تقلب ياء ، إلا أن تكون الضمة قبل الواو على واو أيضا ، فإنه تقلب الواوى لفرط الثقل ، وإن وليها حرف لازم نحو قَوِيَّة وقَوِيَّان على وزن سَمِرة وسَبْعَان ، ولايدغم ؛ لأن الإعلال قبل

(١) قد ذكرنا ذلك قريبا فارجع إليه في (ص ٨٣ من هذا الجزء)

الإدغام ، وكذا لا تقلب الواو ياء إذا لم تكن الضمة لازمة نحو أبوك وفوك وأخوك ، وكذا خُطُوات فإن الألف والتاء غير لازمة كتاء تغازية ، لكن ضمة الطاء عارضة في الجمع ، ويجوز إسكانها ، وكذا لا تقلب إذا كانت في الفعل كسَرُوْ وَيَسْرُوْ وَيَدْعُوْ ؛ وذلك لأن الفعل وإن كان أثقل من الاسم فالتخفيف به أولى وأليق ، كما تكرر ذكره ، ولكن صيرورة الكلمة فعلا ليست إلا بالوزن ، كما تقدم ، لأن أصله المصدر كما تقرر ، وهو ينتقل إلى الفعلية بالبنية فقط ؛ فالمصدر كالمادة والفعل كالتركيب من المادة والصورة ، فلما كانت الفعلية تحدث بالبنية فقط واختلاف أبنية الأفعال الثلاثية وتمايز بعضها عن بعض بحركة العين فقط ؛ احتاطوا في حفظ تلك الحركة ، ولذلك لا تحذف إذا لم يتميز بالنقل إلى ما قبلها كما في قُلْتُ وَبِعْتُ ، بخلاف هَبْتُ وَخَفْتُ وَطُلْتُ وَيَقُولُ وَيَخَافُ ، على ما تبين في أول الكتاب ، ولذلك قالوا رَمَوْ الرجل ، بخلاف نحو الترامي ، فثبت أنه لا يجوز كسر ضمة سَرُوْ وَيَدْعُوْ لئلا يلتبس ببناء ببناء ، وكذا لا تقلب ياء إذا كانت في اسم وتلتزمها الفتحة ، نحو هُوَ ، ولم يأت إلا هذا ، وإنما اغتفر ذلك فيه لقلّة الثقل ؛ بكونه على حرفين ، ولزوم الفتح لواؤه ، والتباسه بالموثوث لوقبليت . وإنما ذكر الخُيَلَاءَ مع القُوبَاءِ — مع أن كلامه في الواو المضموم ما قبلها دون الياء المضموم ما قبلها — لأن الياء المضموم ما قبلها في حكم الواو المضموم ما قبلها ، في وجوب قلب الضمة معها كسرة ، حيث يجب قلب ضمة ما قبل الواو كالترامي والترامية ، على ما قدمنا ، وعدم وجوب قلبها حيث لا يجب قلبها مع الواو ، وقال الفراء : سَيَرَاءُ^(١) في الأصل فُعَلَاءُ ، بالضم ، فكسر لأجل الياء ،

(١) السيراء - بكسر السين وفتح الياء ، وتسكن - : ضرب من البرود ، وقيل : هو ثوب فيه خطوط كالسيور تعمل من القز ، وقيل : برود يخالطها حرير ، وقيل : هي ثياب من ثياب اليمن ، والسيراء أيضا : الذهب ، وقيل : الذهب الصافي ، وقال

كما تقول بِيُوتٍ وَعِيُونٍ وَبِيَّتٍ وَعِيَيْنٍ ، في الجمع والتصغير ، قال السيرافي :
الذي قاله ليس ببعيد لأننا لم نر اسما على فِعْلَاءَ — بكسر الفاء — إلا العِنْبَاءَ بمعنى
العنب والسيِّرَاءَ وَالْحَوْلَاءَ ^(١) بمعنى الحَوْلَاءِ — بضم الحاء —

قوله « ولا أثر للمدة الفاصلة في الجمع » اعلم أن الواو المتطرفة المضموم ما قبلها
في الاسم المتمكن ، إن كانت مشددة قويت بعض القوة ، ثم : إما أن يجب القلب
مع ذلك ، أو يكون أولى ، أو يكون تركه أولى .

فما يجب فيه قلبها شيئان : أحدهما : ما تكون الضمة فيه على الواو أيضاً
كما تقول غَزُورِيٍّ عَلَى وَزْنِ عُصْفُورٍ مِنَ الْغَزْوِ ، ومنه مَقْوِيٍّ مَفْعُولٍ مِنَ الْقُوَّةِ ،

الجوهري : والسيراء - بكسر السين وفتح الراء والمد - : برد فيه خطوط صفر ،
قال النابغة :

صَفْرَاهُ كَالسَّيْرَاءِ أَكْمَلَ خَلْقَهَا كَالْفُضْنِ فِي غَوَائِهِ الْمُتَأَوِّدِ

وفي الحديث « أَهْدَى إِلَيْهِ أَكْيَدُ دُومَةٍ حُلَّةٍ سَيْرَاءٍ »

قال ابن الأثير : هو نوع من البرود يخالطه حرير كالسيور ، وهو فعلاء من السير
القد (أى الجلد) . قال : هكذا روى على هذه الصفة . قال : وقال بعض المتأخرين
إنما هو على الإضافة ، واحتج بأن سيويوه قال : لم تأت فعلاء صفة لكن اسما ،
وشرح السيراء بالحرير الصافي ، ومعناه حلة حرير ، وفي الحديث : أعطى عليا
برداً سيراء ، وقال : اجعله خمرأ ، وفي حديث عمر : رأى حلة سيراء تباع ، والسيراء
أيضا : ضرب من النبت ، والجريدة من جرائد النخل ، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٣٠)

(١) الحولاء - بكسر الحاء ، وضمها ، مع فتح الواو فيهما - : جلدة خضراء مملوءة
ماء تخرج مع الولد ، فيها خطوط حمر وخضر ، وقد قالوا : نزلوا في مثل حولاء
الناقة ، يريدون الخصب وكثرة الماء والخضرة ، وفي القاموس : « والحولاء كالعنباء
والسيراء ، ولا رابع لها » اهـ

والثاني جمع على فُعُول كجاثٍ وَرَجُئِي^(١) وَعَصَاوَعُصِي ، ومنه قِسِي بعد القلب ، وقد شذَّ نَحْوُ جمع نَحْو ، يقال : إنه لينظر في نَحْوٍ كثيرة : أى جهات ، وكذا نَحْوُ جمع نَحْوٍ ، وهو السحاب ، وَبُهْوٌ ، جمع بَهْوٍ وهو الصدر ، وَأَبُو وَأَخُو ، جمع أب وأخ ، ولا يقاس عليه ، خلافا للفراء .

وما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه : فهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو ، لكنه من باب فَعَلٍ بالكسر ، نحو مَرَضِيٍّ ، فإنه أكثر من مَرَضٍ ، إتباعا للفعل الماضي .

وما كان ترك القلب فيه أولى كل مصدر على فُعُول كَجُتُو وَعَتُو ، ومن قلب فلاعلال الفعل ، فان لم تنطرف الواو لم تقلب كالأخوة والأبوة

وندر القلب في أفْعُول وأفْعولة كأغْزَوْهَ وَأَغْزَوْهَ ، وقد جاء أدْعُوَة وأُدْعِيَة^(٢) ومنه الأدْحِي^(٣) وكذا في الفَعُولِ والفَعُولَة ، ويجوز أن يكون الألية بمعنى القسم فَعُولَة وفَعِيلَة ، وهو وارى^(٤) ، لقولهم الألوَة بمعناه ، وكذا في اسم مفعول

(١) جاث : اسم فاعل من جثا يجثو ويجثى ، كدعا وكرمى - ومعناه جلس على ركبتيه أو قام على أطراف أصابعه ، والجثى : جمع الجاثى ، وأصله جثو وقلبت الواو المنترفة ياء ، ثم قلبت الواو قبلها ياء أيضا لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون ، ثم قلبت ضمة الثاء كسرة

(٢) يقال : بينهم أدعية يتداعون بها - بضم الهمزة وسكون الدال وكسر العين مع تشديد الياء - والأدعوة : مثله ، وهى الأغلوطة ، وذلك نحو قول الشاعر :
أَدَاعِيكَ مَا مُسْتَحَقَّكَاتُ مَعَ الشَّرَى حِسَانٌ وَمَا آثَارُهَا بِحِسَانٍ
أراد السيوف

(٣) الأدحى والأدحية - بضم الهمزة أو كسرهما مع سكون الدال وكسر الحاء - ويقال : أدحوة ، وهى مبيض النعام فى الرمل ، سميت بذلك لأن النعامة تدحوا الرمل : أى تبسطه برجلها ثم تبيض فيه ، وليس للنعام عش

(٦) الألية - بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الياء - : اليمين ، قال الشاعر :
عَلَى أَلِيَّةٍ إِنْ كُنْتُ أُدْرِى أَيْنَ قُصُّ حُبِّ لَيْلَى أَمْ يَزِيدُ

ليس الضمة فيه على الواو ، ولا هو من باب فَعَلَ بالكسر ، كَمَغَزُو ، ويقال :
أَرْضُ مَسْنُوَّةٍ ^(١) وَمَسْنِيَّة ، قال :

١٤٨ — * أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا ^(٢) *

وقد يعمل هذا الاعلال الذى لآمه همزة ، وذلك بعد تخفيف الهمزة ، كقولهم -

وقال الآخر :

قَلِيلُ الْأَلْيَا حَافِظٌ لِيَمِينِهِ وَإِنْ سَبَقَتْ مِنْهُ الْأَلْيَةُ بَرَّتِ
والألوة : بمناء ، والذى يتجه عندنا أن الألية فعيلة ، وأصلها أليوة ، فقلبت
الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون ، ثم أدغمتا ، ويبعد عندنا أن
تكون فعولة ، لأنه كان يجب أن يقال : ألوة - كعدوة - والقول بأن الواو قلبت
ياء شذوذا لا داعى له ما دام للكلمة محل صحيح

(١) أصل هذه الكلمة من السانية ، وهى الدلو العظيمة التى يستقى بها ، والسانى
الساقى ، وتقول : سنا الأرض يسنوها ، إذا سقاها ، وأرض مسنوة ومسنية : اسمها
مفعول من ذلك . قال فى اللسان : « ولم يعرف سيويوه سنيتهما ، وأما مسنية عنده
فعلى يسنوها ، وإنما قلبوا الواو ياء لخفتها وقربها من الطرف » اهـ

(٢) هذا عجز بيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، وصدره قوله :

* وَقَدْ عَلِمْتَ عَرَسِي مُلَيْسَكَةَ أَنْبَى *

والبيت من قصيدة طويلة له يقولها وهو أسير عند تيم الرباب يوم السكلاب ،

ومطامعها قوله :

أَلَا لَا تَلُومَانِي كَفَى اللَّوَمَ مَا بَيَا فَمَا لَكُمْ مَا فِي اللَّوَمِ خَيْرٌ وَلَا لِيَا
وعرس الرجل - بكسر فسكون - امرأته ، ومليسكة : اسمها ، وهو بضم أوله
وفتح ثانيه ، والاستشهاد بالبيت فى قوله « معديا » حيث جاء به معلا ، وهو من
عدا يعدو ، وكان حقه أن يقول : معدوا ، كما تقول دعوته فهو مدعو وغزوته
فهو مغزو ، ولكنه شبهه بالجمع فأعله ، ومنهم من يجعله جاريا على عدى المبني
للجهمول : أى فلما أعل فعله أعل هو حملا عليه كما قالوا : مرضى ، لقولهم رضى :
بالاعلال .

مَخْبِيٍّ^(١) ، والأصل مَخْبِيٍّ وقد جاء في جمع فتى مع كونه يائياً فتَوَّ شاذاً^(٢) ، كما شذ نحوُّ لَدم قلب الواو ياء .

ويجوز لك في فاء فُعُول : جمعاً كان ، أو غيره ، بعد قلب الواو ياء ؛ أن تُتبعه العين ، وأن لا تتبعه ، نحو عِيٍّ وَدَلِيٍّ .

ويجوز لك في عين فُعَل جمعاً من الأجوف الواوى نحو صُومٍ وقُول قلبها ياء ، نحو صُيِّمٍ وقُيِّل ، والتصحيح أولى ، وإنما جاز ذلك لسكونه جمعاً ، ولقرب الواو من الطرف .

ولا يجوز في حُوْل حِيْل^(٣) لسكونه مفرداً ، وحكم المصنف قبل هذا بشذوذ قلب واو نحو صُومٍ ياء هذا القلب ، وكلام سيبويه يشعر بكونه قياساً ، وأما قوله :
* فَمَا أَرْقَ النَّيِّامَ إِلَّا سَلَامُهَا^(٤) *

فشاذ ؛ للبعد من الطرف .

قال : « وَتَقْلِبَانِ هَمْزَةً إِذَا وَقَعَتَا طَرَفًا بَعْدَ أَلِفٍ زَائِدَةٍ نَحْوُ كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ بِخِلَافِ زَايٍ وَثَايٍ ؛ وَيُعْتَدُ بِنَاءِ التَّائِيثِ قِيَاسًا نَحْوُ شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ ، وَنَحْوُ صَلَاةٍ وَعِظَاءَةٍ وَعِبَاءَةٍ شَاذٌ »

أقول : إنما تقلب الواو والياء المذكورتان ألفاً ثم همزة لما ذكرنا قبل في قلب الواو والياء [ألفاً] لتحركهما وانفتاح ما قبلها ، ثم يجتمع الساكنان ، فلا يحذف

(١) أصل مخبي مخبوء اسم مفعول من خبأته مهموز اللام ، تخففت الهمزة في اسم المفعول بقلبها واوا ، ثم أدغمت في واو مفعول فصار مخبوا ، ثم أعل شذوذاً بقلب الواو ياء : إما حملاً له على الجمع ، وإما لإجراء له على مخي مخفف خبي ، على نحو ما ذكرناه في معدي

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٥٧ و ٢٥٨)

(٣) الحول - كسكر - الشديد الاحتيال

(٤) (انظر ص ١٤٣ من هذا الجزء)

الأول مع كونه مدة ؛ لئلا يلتبس ببناء بيناء ، بل يقلب الثانى إلى حرف قابل للحركة مناسب للألف ، وهو الهمزة ، لكونهما حلقيين ؛ إذ الأول مدة لاحظ لها فى الحركة ، ولا سبيل إلى قلب الثانى واوا أو ياء ؛ لأنه إنما فُرَّ منهما ، وليكون تحريك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً فى قلبهما ألفاً ، ولا سيما إذا فصل بينهما وبين الفتحة ألف يمنعه عن التأثير وقوع حرف لازم بعد الواو والياء ؛ لأن قلبهما ألفاً مع ضعف العلة إنما كان لتطرفهما ؛ إذ الآخر محل التغيير ، وذلك الحرف نحو تاء التأنيث إذا لزمَت الكلمة كالنقاوة ^(١) والنِّهاية ، وألف التثنية إذا كان لازماً كالثَّنْأَيَان ^(٢) إذ لم يأت ثناء للواحد ، والألف والنون لغير التثنية كغَزَاوَان ورمَايَا ن على وزن سَلَامَان ^(٣) من الغزو والرمى ، فإن كانت التاء غير لازمة — وهى التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث فى الصفات — كسَقَاءَ وغَزَاءَ لقولهم : سقاء وغزاء ، وتاء الوحدة القياسية نحو اسْتِقَاءَ واصْطِفَاءَ ، أو ألف المثنى غير اللازمة نحو كسَاءَان ورداءَان ، قلبتا ؛ لكونهما كالمتطرفتين ، وإنما جاز عَطَاءَ وعِظَايَةَ ^(٤)

(١) انظر (ج ١ ص ١٥٦)

(٢) انظر (ص ٦٠ من هذا الجزء)

(٣) — سلامان : وردت هذه الكلمة مضبوطة بضبط القلم فى نسخ القاموس بضم السين ، وفى اللسان ضبطت بالفتح بضبط القلم أيضاً ، وصرح ياقوت فى المعجم بأنها بفتح السين أو كسر ها ، والسلامان : شجر ، واسم ماء لبنى شيان ، وبطنان : أحدهما فى قضاة ، والآخر فى الأزد

(٤) العظاءة - بظاء مشالة مفتوحة وبالممد ، ويقال فيها عِظَايَةَ بالياء - : دويبة أكبر من الوزغة ، وتسمى شحمة الأرض ، وهى أنواع كثيرة منها الأبيض والأحمر والأصفر والأخضر ، وكلها منقطة بالسواد ، قال فى اللسان : « قال ابن جنى : وأما قولهم عِظَاءَ وعباءة وصلاة فقد كان ينبغى للملحقة الطاء آخرها وجرى

الاعراب عليها وقويت الياء بعدها عن الطرف ؛ ألا تهمن ، وألا يقال لإعظاية
وعباية وصلاية ؛ فيقتصر على التصحيح دون الاعلال ، وألا يجوز فيه الأمران ، كما
اقتصر في نهاية وغباوة وشقاوة وسعابة ورماية على التصحيح دون الاعلال ، إلا أن
الجليل رحمه الله قد عدل ذلك فقال : إنهم إنما بنوا الواحد على الجمع ، فلما كانوا يقولون
عظام وعباء وسلاء فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفاً أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام
همزة فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها ، قال : فان قيل : أو لست
تعلم أن الواحد أقدم في الزتبة من الجمع وأن الجمع فرع على الواحد ؟ فكيف جاز
للاصل وهو عظام أن يبنى على الفرع وهو عطاء ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على
الفراء في قوله : إن الفعل الماضي إنما بنى على الفتح لأنه حمل على التثنية ؛ فقول : ضرب
لقومهم : ضرباً ، فن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ؟ ولم يجوز للفراء أن
يحمل الواحد على التثنية ؟ فالجواب أن الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين :
أحدهما أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية ؛ ألا تراك
تقول : قصر وقصور ، وقصراً وقصوراً ، وقصر وقصور ، فتعرب الجمع إعراب
الواحد ، وتجد حرف إعراب الجمع حرف إعراب الواحد ، ولست تجد في التثنية
شيئاً من ذلك ، إنما هو قصران أو قصرين ، فهذا مذهب غير مذهب قصر وقصور ،
أو لا ترى إلى الواحد تختلف معانيه باختلاف معاني الجمع لأنه قد يكون جمع أكثر من
جمع كما يكون الواحد مخالفاً للواحد في أشياء كثيرة ، وأنت لا تجد هذا إذا ثبت ،
إنما تنظم التثنية ما في الواحد البتة ، وهي لضرب من العدد البتة ، لا يكون اثنان
أكثر من اثنين كما تكون جماعة أكثر من جماعة ، هذا هو الأمر الغالب ، وإن
كانت التثنية قد يراد بها في بعض المواضع أكثر من الاثنين فان ذلك قليل لا يبلغ
اختلاف أحوال الجمع في الكثرة والقلة ، فلما كانت بين الواحد والجمع هذه النسبة
وهذه المقاربة جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع ، ولما بعد الواحد من التثنية
في معانيه ومراقبه لم يجوز للفراء أن يحمل الواحد على التثنية ، كما حمل الخليل الواحد
على الجماعة « اه

وَعِبَاءَةٌ ^(١) وَعِبَايَةٌ وَصَلَاةٌ وَصَلَايَةٌ ^(٢) بالهمز والياء — وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما في استقاة واصطفاء — لسكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة ؛ فعروضها ظاهر ، بخلاف اسم العين ؛ فان ما يكون الفرق بين مفردة وجنسه بالتاء [منه] سماعي قليل : من المخلوقات كان أو من غيرها ، كَتَمْرَةٍ وَتَفَّاحَةٍ وَسَيْيَمَةٍ وَلَيْيَمَةٍ ، فجاز الهمزة في الأسماء الثلاثة نظرا إلى عدم لزوم التاء ؛ إذ يقال : عِبَاءٌ ، وَعَظَاءٌ ، وَصَلَاءٌ ، في الجنس ، وجاز الياء لأن الأصل لزوم التاء ؛ إذ ليست قياسية كما قلنا ؛ فصارت كتب النقاوة والنهاية ، وسكون تاء الوحدة في اسم العين كاللازمة جاز قَائِسُوتَ ^(٣) وَعَرَقُوتَ ^(٤) ، ^(٥) ، وإن كان اسم الجنس منهما قَلَنْسِيًّا وَعَرَقِيًّا ، وليس شَقَاوَةً وَشَقَاءَ كَمَطَايَةٍ وَعَظَاءَ ، إذ ليس شقاوة للواحد وشقاء للجنس ، بل كل منهما للجنس ، وقياس الوحدة الشَّقْوَةُ ، فليس أصل شقاوة شقاء ثم زيدت التاء ، فلهذا ألزمته الواو دون عباءة وعباية نحو عِبَاوَةٌ ، وإنما منع وقوع حرف لازم عن القلب في باب شَقَاوَةٍ وَخَزَايَةٍ ^(٥) وباب قَمَحْدُوتَ ^(٦) ولم يمنع في باب غَزِيَّانٍ وَغَزِيَّةٍ فَعِلَانٍ وَفَعِلَمَةٍ — بكسر العين — وإن جعلنا الألف والتاء فيه لازمين أيضا ؛ لقوة علة القلب في الأخير دون الأولين ، ولذلك قلبت الواو مع فصل حرف صحيح بين السكسة وبينها في نحو دِنِيًّا . قوله « بعد ألف زائدة » لأنها تكون إذن كالعدم ، فيكون الواو والياء

(١) العباءة والعباية : ضرب من الأكسية واسع فيه خطوط سود كبار

(٢) الصلاة والصلاة : مدق الطيب ، انظر (ج ٢ ص ١٣٠)

(٣) القلنسوة : من لباس الرأس (انظر ج ٢ ص ٢٧٧)

(٤) العرقوة : خشبة في فم الدلو يمسك منها

(٥) الخزاية : الاستحياء

(٦) انظر (ج ٢ ص ٤٦)

المتحركتان كأنهما وقعتا بعد فتحة ، وأما رَأَى^(١) وَتَأَى^(٢) فالألف - لانقلابها عن حرف أصلي - معتد بها

قوله « ونحو عَظَاءَ وَصَلَاءَ وَعِبَاءَ شاذ » قد ذكرنا ما يُخْرِجُهَا عن الشذوذ ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها من غير المصادر المزيد فيها لجاز فيه أيضا الوجهان قياساً ، والهمزة في نحو عِلْبَاءَ^(٣) وَحِرْبَاءَ^(٤) من الملحقات أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق ؛ بدليل تأنيثهم لمثلها كبدْر حَايَةٍ^(٥) وَدِعْكَايَةٍ^(٦) والتاء لازمة كما في خَزَايَةٍ ، فلذا لم تقاب الياء ، بخلاف حرباءة^(٧) .

قال : « وَتُقَلَّبُ الْيَاءُ وَآوًا فِي فَعْلَى اسْمًا كَتَقَوَى وَبَقَوَى ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ ، قَلْبُ الْيَاءِ نَحْوُ صَدِيًّا وَزَيًّا ، وَتُقَلَّبُ الْوَآوُ يَاءً فِي فَعْلَى اسْمًا كَالدُّنْيَا وَالْعُلْيَا ، وَشَذَّ نَحْوُ الْقُصْوَى وَحُرْوَى ، بِخِلَافِ الصِّفَةِ كَالْعَزْوَى ، وَلَمْ يَفْرَقْ فِي فَعْلَى مِنَ الْوَآوِ نَحْوُ دَعْوَى وَشَهْوَى ، وَلَا فِي فَعْلَى مِنَ الْيَاءِ نَحْوُ الْفُتْيَاوِ الْقُضْيَا »

أقول : الناقص إن كان على فَعْلَى - بفتح الفاء - : فإما أن يكون واويا ، أو يائيا ، والواوي لا تقلب واوه ياء ؛ لافي الاسم كالدَّعْوَى وَالْفُتْوَى ، ولا في الصفة نحو شَهْوَى مؤنث شَهْوَان ؛ لاعتدال أول الكلمة وآخرها بالفتحة والواو ، فلو قلبت ياء لصار طرفا الكلمة خفيفين ، وأما اليائي منه فقصده فيه التعديل أولا

(١) الراي : اسم جنس جمعي واحده راية ، وفي بعض النسخ « زاي » وهي صحيحة أيضا

(٢) التأى : اسم جنس جمعي واحده ثاية ، وهي علم صغير (انظر ص ١١٨ من هذا الجزء)

(٣) العلباء : عصب عنق البعير (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٤) الحرباء : ذكر أم حبين (انظر ج ٢ ص ٥٥)

(٥) الدر حاية : الرجل الكثير اللحم القصير (انظر ج ٢ ص ٤٣)

(٦) الدعكاية : الرجل الكثير اللحم طال أو قصر

فعدّل الاسم الذى هو أسبق من الصفة بقلب يائه واوا ، فلما وُصل إلى الصفة خُلّيت بلا قاب ؛ للفرق

قوله « البَقْوَى » من الإبقاء ، وهو الرحمة والرعاية ، ولا استدلال فى رِيَابَ لجواز أن يكون قلب واوه ياء لاجتماع الواو والياء وسكون أسبتهما^(١)

وإذا كان الناقص على فُعْلَى - بضم الفاء - فلا يخلو : إما أن يكون واويا ، أو يائيا ، وكل واحد منهما إما اسم ، أو صفة ، فالثانى لاقلب لاه : إما كان أو صفة ، لحصول الاعتدال فى الكلمة بثقل الضمة فى أولها وخفة الياء فى آخرها ، فلو قلبت واواً لكان طرفا الكلمة ثقيلين ، وأما الواوى فحصل فيه نوع ثقل بكون الضمة فى أول الكلمة والواو قرب الآخر ؛ فقَصِدَ فيه مع التخفيف الفرق بين الاسم والصفة ، فقلب الواويا فى الاسم ، دون الصفة ؛ لسكون الاسم أسبق من الصفة فعدّل بقلب واوه ياء ، فلما وُصل إلى الصفة خُلّيت ؛ لأجل الفرق بينهما . وذكر سيديويه من فُعْلَى الاسمية الدُّنْيَا والعُلْيَا والقُصْيَا ، وإن كانت تأنيث الأدنى والأعلى والأقصى أفعال التفضيل ؛ إذ الفُعْلَى الذى هو مؤنث الأفعال حكمه عند سيديويه حكم الأسماء ؛ لأنها لا تكون وصفا بغير الألف واللام ، فأجريت بحرى الأسماء التى لا تكون وصفا [بغير الألف واللام] ؛ كما تقدم فى هذا الباب ، فعلى هذا فى جمل المصنف القُصْوَى اسما والغُرْوَى [والقُصْيَا] تأنيث الأغرَى والأقصى صفةً نظراً ، لأن القصوى [أيضا] تأنيث الأقصى ، قال سيديويه : وقد قالوا القُصْوَى فلم يقلبوا واوها ياء ، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام ، فعلى مذهب

(١) نقول : بل يستدل برىا على أن لام الصفة التى على فعلى - بالفتح - إن كانت ياء لم تقلب واوا ، للفرق بين الاسم والصفة ؛ وذلك لأن أصله روياء ، بزنة عطشى ولو قلبت لقيلى روى - بتشديد الواو - ولما لم تقلب اللام واوا قلبت العين التى هى واويا لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ؛ فهذا القلب لم يحصل إلا لأنهم لم يقلبوا الياء التى هى لام واوا ، ولو قلبوها لما وجد المقتضى لقلب الواويا

سيبويه الغزوى وكل مؤنث لأفعل التفضيل لأمه واوقياسه الياء ؛ لجريه مجرى
الأسماء ، قال السيرا في : لم أجد سيبويه ذكر صفة على فُعَلَى بالضم مما لأمه واو
إلا ما يستعمل بالآلف واللام ، نحو الدَّيَّانِ والعُلَيَّا ، وما أشبه ذلك ، وهذه عند
سيبويه كالأسماء ، قال : وإنما أراد أن فُعَلَى من ذوات الواو إذا كانت صفة
تسكون على أصلها ، وإن كان لا يحفظ من كلامهم شيء من ذلك على فُعَلَى ؛
لأن القياس حمل الشيء على أصله حتى يتبين أنه خارج عن أصله شاذ عن
بابه ، وحزوى : اسم موضع

وأما فُعَلَى بكسر الفاء من الناقص فلا تقلب واوه ياء ، ولا ياءه واوا ، سواء
كان اسما أو صفة ؛ لأن الكسرة ليست في ثقل الضمة ، ولا في خفة الفتحة ،
بل هي تتوسط بينهما ، فيحصل لها اعتدال مع الياء ومع الواو ، والأصل في قلب
ياء فُعَلَى — بالفتح — وواو فُعَلَى — بالضم — إنما كان طلب الاعتدال ، لا الفرق
بين الوصف والاسم ، ألا ترى إلى عدم الفرق بينهما في فُعَلَى الواوى المفتوح فاؤه
وفُعَلَى اليائى المضموم فاؤه لما كان الاعتدال فيهما حاصلًا ؟ وأما أمثلة فُعَلَى الواوى
بكسر الفاء اسما وصفة واليائى كذلك فعزيزة

قال : « وَتَقْلَبُ الْيَاءُ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ هَمْزَةٍ بَعْدَ أَلِفٍ فِي بَابِ مَسَاجِدَ
وَلَيْسَ مُفْرَدُهَا كَذَلِكَ أَلِفًا ، وَالْهَمْزَةُ يَاءٌ ، نَحْوُ مَطَايَا وَرَكَائِيَا ، وَخَطَايَا عَلَى
الْقَوْلَيْنِ ، وَصَلَايَا جَمْعِ الْمَهْمُوزِ وَغَيْرِهِ ، وَشَوَايَا جَمْعِ شَاوِيَةٍ ، بِخِلَافِ شَوَاءِ
جَمْعِ شَائِيَةٍ مِنْ شَاوَتْ ، وَبِخِلَافِ شَوَاءِ وَجَوَاءِ جَمْعِي شَائِيَةٍ وَجَائِيَةٍ عَلَى
الْقَوْلَيْنِ فِيهِمَا ، وَقَدْ جَاءَ أَذَاوَى وَعَلَاوَى وَهَرَاوَى مُرَاعَاةً لِلْمُفْرَدِ »

أقول : قد مر في باب تخفيف الهزمة شرح جميع هذا ^(١) ، فلنشرح ههنا

ألفاظ المصنف

قول « في باب مساجد » أى : في باب الجمع الأقصى الذى بعد ألفه حرفان
قوله « وليس مفردها كذلك » أى : ليس بعد ألف مفردة همزة بعدها ياء ،
احتراز عن نحو شائِيَّةٍ وشَوَاءٍ من شَأَوْتُ أَوْشِئْتُ ، وإنما شرط في قلب همزة
الجمع ياء ويائه ألفاً أن لا يكون المفرد كذلك ، إذ لو كان كذلك لترك في الجمع
بلا قلب ، ليطابق الجمع مفردة ، ألا ترى إلى قولهم في جمع حُبَلَى : حَبَالَى ، وفي
جمع إِذَاوَةٍ : أَذَاوَى^(١) ، وفي جمع شائِيَّةٍ : شَوَاءٍ ، تطبيقاً للجمع بالمفرد ؟ وسيبويه
لا يشترط في القلب المذكور أن لا يكون المفرد كذلك ، بل يشترط فيه كون الهمزة
في الجمع عارضة ، فقال بناء على هذا : إن من ذهب بمذهب الخليل في قلب
الهمزة في هذا الباب كما في شَوَاعٍ^(٢) ينبغي أن يقول في فاعل من جاء وساء
جِيَاءٍ وَسَوَاءٍ جمعى جِيَّاءٍ وَسَيَّاءٍ كَسَيْدٍ ؛ لأن الهمزة على مذهب الخليل هي التي
في الواحد ، وليست عارضة وإنما جعلت العين التي أصلها الواو والياء طرفاً ، هذا
كلامه ، ومن لم يذهب بمذهب الخليل من قلب الهمزة إلى موضع اللام يقول :
جِيَّائِيًا وَسَوَائِيًا

قان قيل : يلزم سيبويه أن يقول في جمع شائِيَّةٍ من شِئْتُ : شَوَايَا ؛ لأن الهمزة
في الجمع عارضة عنده ، كما هي عارضة في المفرد
قلنا : إنه أراد بعروضها في الجمع أنها لم تكن في المفرد همزة ، وهمزة شَوَاءٍ من
شِئْتُ كانت في المفرد أيضاً همزة ، فلم تكن عارضة في الجمع بهذا التأويل
ويلزم الخليل أن يقول في جمع خطِيئَةٍ : خَطَاءٍ ؛ بناء على شرط سيبويه ، إذ
الهمزة على مذهب الخليل غير عارضة في الجمع ، ولم يقل به أحد ، فظهر أن الأولى
أن يقال : الشرط أن لا يكون المفرد كذلك ، حتى يطرد على مذهب الخليل

(١) أنظر (ج ١ ص ٣١)

(٢) أنظر (ج ١ ص ٢٢)

وغيره ، فلا يقال : خَطَاءٌ وَجَيَاءٌ وَسَوَاءٌ ، على شيء من المذاهب ؛ لأن آحادها ليست كذلك

قوله « مطايا وركايا » جمع مطيئة ^(١) وركية ^(٢) فعيلة من الناقص ، وهما مثالان لشيء واحد ، وأما خطايا فهو جمع خطيئة فعيلة من مهموز اللام ، ففى مَطَايَا كان بعد الألف همزة بعدها ياء ؛ لأن ياء فعيلة تصير فى الجمع الأقصى همزة ، وكذا فى خَطَايَا على المذهبين : أما على مذهب سيديويه فلائك تقلب ياء فعيلة فى الجمع همزة ، فيجتمع همزتان متحركتان أولاهما مكسورة ، فتقلب الثانية ياء وجوبا ، وأما على مذهب الخليل فلا أن أصله خطايىء بياء بعدها همزة ، ثم قلبت الهمزة إلى موضع الياء ، فقوله خطايا « على القولين » أى : على قولى الخليل وسيديويه ، فتقلب على المذهبين الهمزة ياء ؛ والياء ألفا ؛ لأن واحده : أى خطيئة ؛ لم يكن فيه ألف بعده همزة بعدها ياء ، حتى يطابق به الجمع

قوله « وصلآيا جمع المهموز وغيره » أى : صلاية وصلادة ؛ لأن جمع فعالة فعائل بالهمز ^(٣) كعَمَائِل ، فيصير جمع صلاية بهمزتين كجمع خطيئة عند غير الخليل ، فتقلب الثانية ياء مثلها ، وجمع صلاية صلائى بهمزة بعدها ياء قوله « فيهما » أى : فى شَوَاءٍ جمع شائسة من شِدْتُ مشيئة ، وفى جَوَاءٍ جمع جائية من جِئْتُ مجيئا ، وكلاهما من باب واحد ؛ إذ هما أَجَوَفَانِ

(١) المطية : الدابة ، سميت بذلك لأنها تمطو فى سيرها ، أو لأن الرாகب يعلو مطاها ، وهو ظهرها ، فعلى الأول هى فعيلة بمعنى فاعلة ، وعلى الثانى هى فعيلة بمعنى مفعولة ، وأصلها على الوجهين مطيوة ، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداهما بالسكون ، ثم أدغمتا

(٢) الركية : الشر ، فعيلة بمعنى مفعولة من ركاه يركوها ، أى : حفرها

(٣) الجمائل : جمع حمالة - بزنة سحابة - وهى الدية ، سميت بذلك لأن أقارب

القاتل يتحملونها

مهموزا اللام ، فلم يحتاج إلى قوله « فيهما » وليس القولان في شواء جمع شائبة من شأوت ؛ إذ لا قلب فيه عند الخليل ؛ لأنه إنما يقلب خوفا من اجتماع المهمزتين قوله « وقد جاء أداوى » كل ما كان في واحده ألف ثلاثة بعدها واو وجمعه الجمع الأقصى قلبت ألفه همزة ، كما تقلب في جمع رسالة ، وقلبت الواو ياء ، ثم قلبت الهمزة واوا ، تطبيقاً للجمع بالمفرد ، وقد قالوا : هداوى في جمع هديّة ، قلبوا الهمزة واوا لوقوعها بين الألفين كما في حمراوان ، وهو عند الأخفش قياسى ، وعند غيره شاذ

قال : « وَتَسْكُنَانِ فِي بَابٍ يَغْزُو وَيَرْمِي مَرْفُوعَيْنِ ، وَالْعَازِي وَالرَّامِي مَرْفُوعًا وَمَجْرُورًا ، وَالتَّحْرِيكُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ فِي الْيَاءِ شَاذٌ ، كَالسُّكُونِ فِي النَّصْبِ وَالْإِثْبَاتِ فِيهِمَا وَفِي الْأَلِفِ فِي الْجُزْمِ »

اسكن
الوار
والياء

أقول : إنما سكن الواو في نحو يغزو ، وهذا يختص بالفعل ؛ لا يكون في الأسم ، كما ذكرنا ، لاستثقال الواو المضمومة بعد الضمة ؛ إذ يجتمع الثقلان في آخر الفعل مع ثقله ، نخفف الأخير ، وهو الضمة ؛ لأن الحركة بعد الحرف ، وكذا تسكن الياء المضمومة بعد الكسرة ، وهذا أقل ثقلان الأول ، ويكون في الاسم والفعل ، نحو هو يرمى ، وجاء الرامي ، وإنما ذكر العازي والرامي ليبين أن الياء التي أصلها الواو كالأصلية ، وكذا تسكن الياء المكسورة بعد الكسرة ؛ لاجتماع الأمثال ، كما في الواو المضمومة بعد الضمة ، والأول أثقل ، وهذا يكون في الاسم نحو بالرامي ، وفي الفعل كرامي ، وأصله أرمي .

قوله : « والتحرريك في الرفع والجر في الياء شاذ » أما الرفع فكقول الشاعر :

١٤٩ — * مَوَالِي كَكِبَاشِ الْعُوسِ سُحَّاحُ ^(١) *

(١) هذا عجز يبت من البسيط لجرير بن عطية ، وصدره قوله :

* قَدْ كَادَ يَذْهَبُ بِالدُّنْيَا وَبِهَجَّتِهَا *

وقوم من العرب يجرون الواو والياء مجرى الصحيح في الاختيار ؛ فيحركون
ياء الرامى رفعا وجرا ، وياء يرمى رفعا ، وكذا واو يغزور رفعا ، قال :

١٥٠ — * كَجَوَارِي يَلْعَبْنَ بِالصَّخْرَاءِ * ^(١)

قوله « كالسكون في النصب » أما في الواو فكقوله :

١٥١ — فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وَرَائِهِ

أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُوْ أَسْمُوْ بِأَمٍّ وَلَا أَبٍ ^(٢)

وأما في الياء فكقوله :

فَلَوْ أَنَّ وَاشٍ بِالنِّيمَةِ دَارُهُ

وَدَارِي بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ اهْتَدَى لِيَا ^(٣)

وقوله « كاد » يروى في مكانه « كان » وقوله : « وبهجتها » يروى في مكانه
« ولذتها » والموالى : جمع مولى ، وله معان كثيرة منها السيد - وهو المراد هنا - والعبد
وابن العم والناصر . والكباش : جمع كبش ، والعوس : اسم مكان أو قبيلة ،
وسحاح : جمع ساح ، وهو السمين ، تقول : سحت الشاء تسح - بالكسر -
سحوحا : أى سمنت . والاستشهاد بالبيت في قوله « موالى » حيث حرك الياء
بالضم شذوذا

(١) هذا عجز بيت من الكامل لم نعرف قائله ، وصدره قوله :

* مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا أَرَى فِي مُدَّتِي *

ومعنى مفرداته واضح . والاستشهاد به في قوله « كجوارى » حيث حرك

الياء بالكسر شذوذا

(٢) هذا بيت من الطويل لعامر بن الطفيل العامري الجعدي ، وسودتى

جعلتني سيدي ، وعامر قبيلة . والاستشهاد به في قوله : « أن أسمو » حيث سكن الواو

في حال النصب وذلك شاذ

(٣) قد سبق شرح هذا البيت فارجع إليه في (ح ١ ص ١٧٧) . والاستشهاد

به هنا في قوله « واش » حيث حذف الياء في حالة النصب كما تحذف في حالة

وقوله :

١٥٢ — كَأَنَّ أَيْدِيَهُنَّ بِالْقَاعِ الْقَرِقِ
أَيْدِي جَوَارٍ يَتَعَاطَيْنَ الْوَرِقَ (١)

قوله « والإثبات فيهما » أما في الواو فكقوله :

١٥٣ — هَجَوْتَ زَبَانَ نَمٍّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا
مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعَ (٢)

وأما في الياء فكقوله :

١٥٤ — أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي
بِمَا لَأَقْتُ لَبُوفُ بَنِي زَيْيَادٍ (٣)

الرفع والجز ، ونريد أن ننبهك هنا على أن ابن قتيبة قد روى هذا البيت في الشعراء (ص ٣١٤) . وكذلك أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني (ص ٢٩٩) دار الكتب

* فَلَوْ كَانَ وَاشٍ بِالْيَمَامَةِ دَارُهُ *

فلا شاهد في البيت على هذه الرواية

(١) نسب ابن رشبقي هذا الشاهد إلى رؤية بن العجاج ، والضمير في « أيديهن » يرجع إلى الابل ، والقاع : المكان المستوي ، والقرق - ككتف - : الأملس ، ويقال : هو الخشن الذي فيه الحصى . ويتعاطين : يناول بعضهم بعضا والورق : الفضة ، والمراد الدراهم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « كأن أيديهن » حيث سكن الياء في حال النصب كما تسكن في حال الرفع ، وهو شاذ

(٢) ينسب هذا البيت لأبي عمرو بن العلاء ، واسمه زبان ، ويروى على هذا « هجوت » و « لم تهجو » بالخطاب ، ومن الناس من ينسبه لشاعر كان يهجو أبا عمرو بن العلاء ، ويرريه « هجوت » و « لم أهجو ولم أدع » . والاستشهاد بالبيت في قوله « لم أهجو » حيث أثبت الواو ساكنة مع الجازم وذلك شاذ

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي ، والأنباء : جمع نبأ

فتقدر لأجل الضرورة الضمة في الواو والياء ليحذفها الجازم ؛ لأن الجازم لا بُدَّ له من عمل ، وتقديرها في الياء أكثر وأولى ؛ لأن الضمة على الواو أثقل منها على الياء .

قوله « وفي الألف في الجزم » أى : إثبات الألف في الجزم كإثبات الواو والياء في الجزم كقوله :

١٥٥ — * وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقْ ^(١) *

وتقدير الضم في الألف أبعد ؛ لأنها لا تحتل الحركة
قال : « وَتُحَذِّفَانِ فِي نَحْوِ يَغْزُونَ وَيَرْمُونَ وَاغْزَنَ وَارْمَنَ وَارْمِنَ »
أقول : أصل يَغْزُونَ يَغْزُو ، لحقه واو الجمع ، فحذف الواو الأولى للساكنين
وأصل يَرْمُونَ يرمى ، لحقه واو الجمع ، فحذف الياء للساكنين ، ثم ضمت الميم
لتسلم الواو ؛ إذ هي كلمة تامة لا تتغير ، وأصل اغْزَنَ اغْزَوْا ، لحقه النون
المشددة ، فسقطت الواو للساكنين ، وكذا اغْزَنَ وارْمَنَ وارْمِنَ ؛ لأن الأصل

وهو الخبر وزنا ومعنى ، ويقال : النبأ خاص بما كان ذا شأن والخبر عام ، وتنمى
تزيد وتكثر ، والباء في بما لاقت يقال : هي زائدة ، و « ما » فاعل يأتي ، ويقال
هي أصلية متعلقة بتنمى وفاعل « يأتي » على هذا ضمير مستتر عائد على مفهوم من
المقام : أى ألم يأتيك هو : أى الخبر ، واللون : الناقة ذات اللبن . والاستشهاد
بالببيت في قوله « ألم يأتيك » حيث أثبت الياء ساكنة مع الجازم الذى يقتضى
حذفها ، وهو شاذ

(١) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة ، وقبلة :

* إِذَا الْعَمَجُوزُ غَضِبَتْ فَمَلِّقْ *

وترضاها : أصله ترضاها فحذف إحدى التاءين . والاستشهاد به في هذا اللفظ.
حيث أثبت الألف مع لا الناهية المجازمة التى تقتضى حذف حرف العلة ،
وذلك شاذ

ارْمُوا وارْمِي ، ولا تقول : إن الأصل اَرْمِيُوا وارْمِي ؛ لأن الفاعل يدخل على الفعل بعد إعلاله ، كما تقدم .

قال : « وَنَحْوُ يَدٍ وَكَيْمٍ وَاسْمٍ وَأَبْنٍ وَأَخٍ وَأَخْتٍ لَيْسَ بِقِيَّاسٍ » حذف
اللام سماعا
أقول : يعنى حذف اللام فى هذه الأسماء ليس لعلة قياسية ، بل لمجرد التخفيف ؛ فلماذا دار الإعراب على آخر مابقى ، وأما أخت فليس بمحذوف اللام ، بل التاء بدل من لامه

هذا آخر باب الإعلال ، ولنصف إليه مايليق به ؛ فنقول :
إذا اجتمع ياءان ؛ فإن لم تسكن الأخيرة لاما ، فإن سكنت الأولى أدغمت كَبَيْعٍ وَبَيْعٍ ، وإن سكنت الثانية أو تحركتا فحسم كل واحدة منهما حكمها مفردة كَبَيْعِيَّتٍ ، وكذا إذا بنيت من يَيْنٍ مثلَ باعَ قلت : يَانَ ، وإن بنيت مثلَ هَيَّامٍ ^(١) قلت : يَيَّانٍ

وإن كانت الأخيرة لاما ، فإن سكنت أولاهما أدغمت فى الثانية كحَى ؛ وإن سكنت الأخيرة سامتا كحِيَّيتٍ ، وإن تحركتا : فإن جاز قلب الثانية ألفا قلبت نحو حَيَّاة ، وإن لم يحز : فإما أن تلزم حركة الثانية ، أولا ؛ فإن لزمت فإن لم يحز إدغام الأولى فى الثانية فالأولى قاب الثانية واوا كفا فى حَيَّوَان ، وإنما لم يحز الإدغام لأن فَعْلَان من المضاعف نحو رَدَدَان لا يدغم ، كما يحىء فى باب الإدغام ، وإنما لم يحز قلب الثانية ألفا لعدم موازنة الفعل كما مر ، وإنما قلبت واوا لاستثقال اجتماع الياءين المتحركتين وامتناع تغيير ذلك الاستثقال بالوجه الأخف من الإدغام أو قلب الثانى ألفا ، وإنما قلبت الثانية دون الأولى لأن استثقال الاجتماع بها حصل ، وإنما جاز قلب اللام واوا مع أن الأخير ينبغى أن يكون حرفا خفيفا

(١) الهيام - كسحاب و غراب - : مالا يتناسك من الرمل ؛ فهو ينهار أبداً ، وكغراب : شدة العشق ، وداء يصيب الأبل من ماء تشر به مستنقعا

لأن لزوم الألف والنون جعلها متوسطة ، كما قالوا في عَنْقُوَان^(١) وَعَنْصُوَة^(٢) كما مر ، وقال سيبويه : القياس حَيَّيَّان ، فلم يقلب الثانية ، وحيوَان عنده شاذ ، وكذا قال في فَعَلَان من القُوَّة قَوَوَان ، كما يجيء ، وكذا تقول : حَيَوَى كَجَفَلَى^(٣) وقياس سيبويه حَيَّيْ ، وكذا تقول على وزن السبعان من حَيَّ حَيَوَان ، وإنما لم تدغم كما أدغمت في رَدَدَان فقلت : رَدَّان على ما يجيء في باب الإدغام ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام ، وقياس سيبويه حَيَّان — بالإدغام — لأنه لا يقلب في مثله ، وإن جاز الإدغام فلك الإدغام وتركه كَحَيَّيَّ وَحَيَّ وَحَيَّيَّان — بالكسر — وَحَيَّان ، والإدغام أكثر كما مر^(٤) ؛ إذ هو أخف ، وإن لم تلزم حركةُ الثاني نحو لَنْ يُحْيِيَّ وجب تصحيحهما مُظْمَرَيْن ، وإخفاء كسرة الأولى أو لَى

وإن اجتمع ثلاث ياءات : فإما أن تكون الأخيرة لاما ، أو لا فإن كانت لاما : فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية ، أو الثانية في الثالثة ، أو لا يكون شيء منهما مدغما في شيء

فإن كانت الأولى مدغمة في الثانية : فإما أن يكون ذلك في الفعل أو الجارى

(١) عَنْقُوَان الشيء : أوله أنظر (ح ١ ص ٢٥١)

(٢) العنصوة - مثلثة العين - : القليل المتفرق من النبت والشعر وغيرهما ، أنظر (ص ١٠١ من هذا الجزء)

(٣) في بعض المطبوعات « كشملى » بالتاء المثناة ، وبعضها « كشملى » بالمثناة وكلاهما خطأ ، والصواب ما أثبتناه ، والجفلى : الدعوة العامة ، ويقابلها « النقرى » قال طرفة :

نَحْنُ فِي الْمُسْتَمَاتَةِ نَدْعُو الْجَفَلَى لَا تَرَى الْآدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

يقال : دعى فلان في النقرى لا في الجفلى ؛ أى دعى في الدعوة الخاصة لا في الدعوة العامة .

(٤) أنظر (ص ١١٤ من هذا الجزء)

عليه ، أولا ، فإن كان في أحدهما جعلت الثانية كأنها لم تسبقها ياء ، نحو حَيَّيًا وَحَيَّيْتُ
وَيُحَيِّي ، وَالْمُحَيِّي ، وَالْمُحَيِّي . هو مثل عَزَى ، يُعَزِّي ، الْمُعَزِّي ، الْمُعَزِّي ،
وإنما لم تحذف الثالثة المكسور ما قبلها في الفعل نَسِيًا نحو يُحَيِّي مع استئصال
ذلك كما حذفت في مُعَيَّة إبقاء على حركة العين في الفعل ؛ إذ بها تختلف
أوزان الفعل ، ووزن الفعل يجب مراعاته ، كما مرّ في تعليل امتناع قلب واو
نحو يَدْعُو ياء ، ثم أُجْرَى الجارى على الفعل كَالْمُحَيِّي مُجْرَى الفعل في ترك
حذف الياء الثالثة نَسِيًا ، وإن لم يكن ذلك في الفعل ولا في الجارى عليه فإن
جاز قلب الثالثة ألفا — وذلك إذا كانت المشددة مفتوحة والأخيرة طرفا —
قلبت ، كما في إِيَّاة على وزن إِوزة من أُوِيْتُ ، والأصل إِيَّوِيَّة ، ثم إِيَّوِيَّة ، ثم
إِيَّيَّة ، ثم إِيَّاة ، وإن لم يحذف ذلك ، وهو لأمرين : أحدهما أن تتوسط الأخيرة
مع افتتاح المشددة لمجىء حرف . ووضع على اللزوم في كل موضع ، كالألف والنون
التي لغير المثني ؛ فإذا كان كذا قلبت الثالثة واوًا كما تقول إذا بنيت على فيعلان
من حَيِّي : حَيَّوَان ؛ لأنه أثقل من حَيَّوَان مخففا ، وعند سيديويه حَيَّيَان كما مر ،
وثانيهما أن تنضم المشددة أو تنكسر ، فإذا كان كذا كُسرَت المضمومة وحذفت
الثالثة نسيًا ، لاستئصال الياءات في الطرف مع انكسار المشددة منها نحو مُعَيَّة ،
والأصل مُعَيَّة ، ونحو حَنِّي على وزن كَسَنَهْل^(١) من حَيِّي ، والأصل حَنِّي
ثم حَنِّي ، وكذا تحذف الأخيرة نَسِيًا وإن جاء بعدها حرف لازم ، كما تقول
في تصغير أَشَوِيَّان : على وزن أَنْبَجَان^(٢) من الشَّى أَشَوِيَّان ، ثم أَشَيَّان ،
ثم أَشَيَّان ، وخالف أبو عمرو فيما وازن الفعل ، وأوله زيادة كزيادته ، فلم يحذف

(١) الكسـهـل : شجر من أشجار البادية ، انظر (٢ ص ٣٥٩)

(٢) يقال : نجح أنبجان - بفتح الباء - إذا كان متفخعا ، ولا نظير له في هذا

الوزن إلا يوم أرونان ، وهو الشديد . انظر (٢ ص ٣٩٧)

الثالثة نَسِيًا ، فقال أَحْيَى في نصغير أُحْوَى كما مر في التصغير ^(١) .

وإن كانت الثانية مدغمة في الثالثة : فإن كان ما قبل الأولى ساكنًا لم يغير شيء منها نحو ظَبْيِيَّ وَقَرَأِيَّ في النسب ، وَرَمِيَّ على وزن بِرْطِيلِ ^(٢) من الرَّمَى ؛ وإن كان ما قبل الأولى متحركًا : فإن كانت الأولى ثانية الكلمة سلمت الياءات ، نحو حَيَّيَّ كَهَجَفٍ ^(٣) وَحَيَّيَّ كَقَمْدٍ ^(٤) ، والأصل حَيَّيَّ — بضم العين — وَحَيَّيَّ من الحياء ؛ لخفة الكلمة ، وإن كانت ثالثة جعلت واوا ، سواء كان ما قبلها مفتوحًا ، كما إذا بنيت من الرمي مثل تَحْمِيصَةٍ ^(٥) ، تقول : رَمَوِيَّةٌ ، مثل رَحَوِيَّةٌ في النسب ، ولم تقلب الياء الأولى ألفًا ، أمَّا في النسب فلعروض الحركة ، وأما في غير النسب فلعدم موازنته للفعل ، وكما إذا بنيت من الرمي على وزن حَلَكُوكَ ^(٦) قلت رَمَوِيٌّ ، والأصل رَمِيَّوِيٌّ ثم رَمِيَّيٌّ ، ثم رَمَوِيٌّ ، أو كان ما قبلها مكسورًا نحو عَمَوِيٌّ فإنك تفتح الكسر لتسلم الواو ، وإما قلبت إحدى الياءات في هذه الأمثلة لاستئصال الياءات ، وإعلاء المقاب الأخيرة كما في حَيَّوَانٍ وإن كان التغيير بالأخير أولى لقوتها بالتشديد ، ولهذا لم تحذف الثالثة [نسيًا] كما حذفت في مُعَيَّيَّة ، والحذف والقلب في ياء النسب أبعد ، لكونها علامة ، وإن كانت الأولى رابعة الكلمة : فإن كانت قبل ياء النسب حذفت ، على الأصح ، كما في قَاضِيٍّ ؛ لاجتماع الياءات مع تثاقل الكلمة وكون

(١) أنظر (١ ص ٢٣٢ ، ٢٣٣)

(٢) البرطيل - كقنديل - : الرشوة ، وحجر طويل صلب ينقر به الرمح ، والمعول أيضا

(٣) الهجف : الظليم المسن ، والجائع أيضا ، انظر (١ ص ٢٨)

(٤) القمد - كعتل - : الطويل ، والشديد أيضا . انظر (١ ص ٥٣)

(٥) الحمصيصة : بقلة رملية حامضة ، انظر (١ ص ٢٧٢)

(٦) الحلكوك - كقربوس - : الشديد السواد

الأولى آخر الكلمة ، إذ ياء النسب عارضة ، ويجوز قاصو ، كما مر في النسب^(١) ، وإن لم تسكن قبل ياء النسب لم تحذف ؛ لأنها ليست آخر الكلمة ، بل تقلب واوا ، كما قلبت وهي ثالثة الكلمة ، تقول على وزن خَيْتَعُور^(٢) من الرمي : رَيْمَوِيّ ، والأصل رَيْمَيَوِيّ ؛ قلبت الواو ياء ، وأدغمتها في الأخيرة ، ثم كسرت الضمة ، وقلبت الياء واوا ، وكذا إذا بنيت مثل خَنْفَقِيّ^(٣) من بكى قلت : بَنْكَوِيّ

وإن لم يكن شيء منهما مدغما في شيء ؛ فإن كانت الثالثة تستحق قلبها ألفا قلبت ، كما إذا بنى من حَيٍّ مثل أَحْمَرٍ ، قلبتها ألفا نحو أَحْمِيّ ، ثم إن أدغمت كما في اقْتَتَلَ قلت : حَيٍّ ، وإن لم تدغم قلبت الثانية واوا ، نحو أَحْيَوِيّ ، كما في حَيَوَان ، وإن لم تستحق كما إذا بنى من حَيٍّ مثل هُدَيْدٍ^(٤) وَجَنْدِلٍ^(٥) جاز لك حذف الثالثة نسياً ، لكون النقل أكثر مما في مُعَيَّة فتقول : حَيًّا وَحَيًّا ، بقلب الثانية ألفا لتحركها طرفاً وانفتاح ما قبلها ، وجاز لك قلب الثانية واوا كما في حَيَوَان ، فتسلم الثالثة^(٦) لزوال اجتماع الياءات ، فيصير حَيَوِيًّا

(١) انظر (٢ ص ٤٤ ، ٤٥)

(٢) الخيتعور : السراب ، وكل مالا يدوم على حالة ، والمرأة السيئة الخاق ، والدنيا ، والداهية

(٣) الخنفقيق : الداهية ، والسريعة جدا من النوق والظلمان

(٤) الهديد : اللب الخائر ، وانظر (١ ص ٤٩)

(٥) الجندل : موضع فيه الحجارة ؛ انظر (١ ص ٥١)

(٦) المراد بالسلامة ههنا : ما يقابل الحذف نسياً والأدغام والقلب واوا ؛ فشمّل الاعلال كاعلال قاض ، ألا ترى أنه قال : فيصير حيويًا : أى في حالة النصب ، وكذا تقول : الحيوي ، كما تقول القاضى ؛ فإن جاء مرفوعاً أو مجروراً منونا قلت : حيو ، يحذف الياء الثالثة

وَحَيَوِيًّا ، وكما إذا بنيت من قضى مثل جَعْمَرَش ^(١) قلت : قَضِيًّا بحذف الأخيرة نسيا ، وقلب الثانية ألفا ، وقَضِيٍّ ، بقلب ^(٢) الثانية واوا ، وإنما لم تقلب الثالثة واوا لأن آخر الكلمة بالتخفيف أولى ، وأيضا لو قلبتها إياها لبقى اجتماع الياءين الأوليين بحاله ، وأما الأولى فلم تقلب ؛ لأن الثقل إنما حصل من الثانية والثالثة ، ولم تقلب الأولى في حَيٍّ كَجَنْدَل ؛ لأنها لم يقلب مثاها ألفا في الفعل نحو حَيٍّ كما مر فكيف تقلب في اسم لم يوازن الفعل

وإن لم تكن الياء الأخيرة لاما بقيت الياءات على حالها بلاقلب ولاحذف ، كما تقول في تصغير أسوار ^(٣) أُسَيِّر

وإن اجتمع أربع ياءات كما إذا بنى من حَيٍّ على وزن جَعْمَرَش قلت : حَيِّيٍّ ، أدغمت الأولى في الثانية فيصيران كياء واحدة وقلبت الثالثة واوا كما قلنا في المبنى على وزن جَنْدَل ، فتسلم الرابعة نحو حَيٍّ ، ويجوز لك حذف الأخيرة نسيا لكونها أثقل منها في نحو مُعَيَّة ، فتقلب الثالثة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها نحو حَيًّا ، كما قلنا قبل . وإذا بنيت مثل ^(٤) سَلَسِيل قلت : حَيَوِيٍّ ، وإذا

(١) الجعمرش : العجوز المسنة ، وانظر (١ ص ٥١)

(٢) الياء الثالثة أعلت كاعلال قاض ، فتقول : القضيوى ، ورأيت قضويا ، وهذا قضيو ، ومررت بقضيو ، وإكون هذا الاعلال من غير موضوع كلام المؤلف وهو مما لا يخفى لم يتعرض لبيان

(٣) الأسوار - بالضم والكسر - : قائد الفرس ، والجيد الرمى بالسهم والثابت على ظهر الفرس ، وجمعه أساور ، وأساور بغير تاء ، والأسوار - بالضم أيضا - : لغة في السوار

(٤) الساسيل : اسم عين في الجنة ، وهو وصف أيضا ؛ يقال : شراب ساسيل ؛ إذا كان سائغا سهل المدخل في الحلق . انظر (ج ١ ص ٩ ، ٥٠)
واعلم أن كلام المؤلف ههنا فيما اجتمع فيه أربع ياءات وأنت لو بنيت من

بنيت مثل قِرْطَعْب^(١) قلت : حَيَّيَّ ، لم تقلب ثانية المشددين واوا كما في حَيَوَان ؛ لأنها آخر الكلمة فلا تبدل حرفاً أثقل مما كان ، ولم تحذف كما في مُعَيَّيَّة ؛ لأن حذفها حذف حرفين ، واحتمل اجتماعهما ؛ لأن تشديدهما قَوَّاهما ، وإذا جاز نحو طَيَّيَّ وأُمَيَّيَّ — على قول — مع أن الأولين آخر الكلمة إذ ياء النسب عارضة فهذا أجوز ، وإذا بنيت مثل قَذَعْمِل^(٢) قلت : حَيَّيَّ ، أدغمت الثانية في الثالثة ، وحذفت الرابعة كما في مُعَيَّيَّة ، وهو ههنا أولى ، ولم تقلب المضعفة واو الصيرورتها بالتضعيف قَوِيَّة كالحرف الصحيح ، فيبقى حَيَّيَّ ، وتقول على وزن قَذَعْمِيلَة من قَضَى : قُضِيَّة ، والمازى لم يجوز من قَضَى إلا قُضَوِيَّة ، كما في النسب ، وغيره جَوَّز مع قُضَوِيَّة قُضِيَّة بتشديدين أكثر من تجويز أُمَيَّيَّ ، والذي أرى أنه لا يجوز إلا قُضِيَّة ، بياءين مشددين ؛ إذ الأخيرتان قويتا بالتضعيف ، فلم تحذفا كما حذفت الثالثة في مُعَيَّيَّة ، والأوليان ليستا في آخر الكلمة حتى يحذف أضعفهما ؛ أى أولهما الساكن ، كما حذفت في أُمَوَيَّ ، فإذا بنيت من شَوَى على وزن عصفور قلت : شُوَيَّوَيَّ ، ثم قلبت الواوين ياءين وأدغمتهما في الياءين فصار شُيَّيَّ — بكسر ضمة المشددة الأولى — فيجوز كسر الفاء أيضاً ، كما في عُتَيَّ ، وقال سيبويه : شُوَيَّوَيَّ ، قياساً على طَوَوَيَّ وحَيَوَيَّ في النسب إلى حَيَّيَّ وَطَيَّ أَوْ شُيَّيَّ ، كما قيل طَيَّيَّ ، وكذا إذا بنيت من طَوَى

حي على مثال سلسيل لاجتمع خمس ياءات ؛ فالصواب أن يقول إذا بنيت من قضى مثل سلسيل قلت : قُضَوَيَّ ، والأصل قضِيَّيَّ ، قلبت الثانية واوا كما في حيوان

(١) القرطع : السحابة . انظر (ح ١ ص ٥١)

(٢) القذعمل : القصير الضخم من الابل ، وأصله قذعْمِل ، والقذعمله الناقة القصيرة الضخمة ، ومثلها القذعْمِيلَة ، ويقال : ما في السماء قذعْمِلَة : أى شيء من السحاب ، وما أصبت منه قذعْمِيلاً : أى شيئاً

على وزن بَيْقُورٍ^(١) قلت : طَيَّوِيَّ ، ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء الساكنة فيها ، ثم قلبت الواو الثانية ياء وأدغمتها في الأخيرة ، ثم كسرت الياء المضمومة فتقول : طَيَّيَّ ، وعند سيديويه طَيَّوِيَّ أيضا كالمنسوب إلى حَيَّ ، هذا كله في الأربع ياءات إذا لم تكن الأخيرتان للنسبة ، فإن كانتا لها كالمنسوب إلى حَيَّ ، وَطَيَّ ، وَعَلَيَّ ، وَقَصَيَّ ، وَتَحَيَّ ، وَمُحَيَّ فقد مضى في باب النسب حكمها^(٢) وقد مضى أيضا أن ياء التصغير تحذف كما في أَمَوِيَّ إن دخلت النسبة على التصغير ، وأما إن دخل التصغير على النسبة لم تحذف نحو أَرَبِيَّةَ^(٣) — بياين مشددتين — هذا كله حكم الياءات

فأما حكم الواوات فتقول : إن اجتمع واوان فان سكنت ثانيتهما : فإن كانت طرفا لم يمكن أن تكون الأولى مفتوحة ولا مضمومة إلا والثانية منفصلة ، نحو لم يَرْوُوا ومُرُو زَيْدٍ ؛ لأنهم يستقلون الواوين بلا إدغام في آخر الكلمة الذي هو محل التخفيف ؛ فذلك لم يبدوا مثل قَوَوْتُ وقَوَوْتُ ؛ فلا بد لو كانا في كلمة من انكسار الأولى لتقلب الثانية ياء ، نحو قَوَوْتُ ، وإن كانت الأخيرة وسطا جاز اجتماعهما ، نحو قَوُولٍ ، وإن تحركتا : فإن كان ذلك في أول الكلمة قلبت الأولى همزة كما في أوصل ، وإن كان ذلك في الوسط فإن جاز الإدغام أدغمت ، كما إذا بنيت من القوة على فعْلَان — بضم العين — قلت :

(١) البيقور : اسم جمع دال على جماعة البقر ، كالبافر ، والبقير ، والباقر ،

قال الشاعر :

لَا دَرَّ دَرَّ رَجَالٍ خَابَ سَعِيَّهُمْ يَسْتَمْطِرُونَ لَدَى الْأَزْمَاتِ بِالْعُشْرِ
أَجَاعِلُ أَنْتَ بَيْقُورًا مُسَلِّمَةً ذَرِيعةً لَكَ بَيْنَ اللَّهِ وَالْمَطَرِ ؟

(٢) انظر في النسب إلى حَيَّ وَطَيَّ (٢ ص ٤٩ ، ٥٠) وفي النسب إلى

عَلَيَّ وَقَصَيَّ (٢ ص ٢٢) . وفي النسب إلى تَحَيَّ وَمُحَيَّ (٢ ص ٤٥)

(٣) أَرَبِيَّة : تصغير أروية ، وانظر (١ ص ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧)

قَوَّانٌ عند المبرد ، والأولى أن لا تدغم بل تقلب الثانية ياء كما يجيء في باب الإدغام ، ومن لم يدغم في حَيَّيَ جاز أن لا يدغم في نحو قَوَّوَانٌ ؛ بل يقلب الثانية ياء ، ويقلب ضمة ما قبلها كسرة ، كما مر في هذا الباب ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام ، وهذا قول الجرجي ؛ وإن لم يجز الإدغام كما إذا بنيت على فَعَلَّانَ — بفتح العين — من القوة ، قال سيبويه : تقول : قَوَّوَانٌ ، كما قال من حَيَّيَ : حَيَّيَّانَ ، والأولى أن يقال : قَوَّيَّانَ ؛ لاستثقال الواوين ، فلما لم يجز التخفيف بالإدغام خفف بقلب إحداهما ياء ، وإذا قلبت الياء واوًا في حيوان لكرهه اجتماع الياءين فقلب الثانية ياء في قَوَّوَان لكون الواو أثقل أولى ، ولو بنيت على فَعَلَّانَ — بكسر العين — انقلبت الثانية ياء للكسرة ؛ لأن الإعلال قبل الإدغام كما تقدم ، وإن كان ذلك في الطرف : فإن انفتحت الأولى لزوما قلبت الثانية ألفا كما في القَوَّى والقَوَّى^(١) وَيَقْوَى وَأَقْوَى ، وأما في طَوَّوَى منسوباً إلى طَيٍّ فلعروض فتحة الأولى ، وأما في قَوَّوَى منسوباً إلى قَوَّى^(٢) فلعروض حركة الثانية ، وإن كانت الأولى مكسورة أو مضمومة قلبت الثانية ياء ، كقَوَّى وقَوَّى — على وزن عضدو فيخذ — من القُوَّة ، وإن سكنت أولى الواوين فإن كانتا في الوسط سلمتا من القلب كقَوُولٍ إلا في نحو قُوُولٍ على ما تقدم ، وإن كانتا في الطرف : فإن كانت الكلمة ثلاثية لم تقلب إلا إذا

(١) الصوى : جمع - صوة - كقوة - وهي جماعة السباع ، وهي أيضا حجر يكون علامة في الطريق ، وانظر (ص ١٣٣ من هذا الجزء)

(٢) إنما قيد قوى بكونه علماً احترازاً عنه جمعاً ؛ فإنه يرد في النسبة إليه إلى واحد فيقال قوى - بضم القاف وتشديد الواو - وهذا على رأى جمهور النحاة الذين يوجبون رد الجمع إلى واحد عند النسبة إليه ، وأما على رأى من يجزئ النسب إلى لفظ الجمع فلا محل لتقييد قوى بكونه علماً ، وتكون النسبة إليه حينئذ قوى علماً كان أو جمعاً

انكسر ما قبلها ، نحو قَوَّ وقَوَّ ، وتقول على وزن حَبْرٍ : قَيَّ ، وإن كانت الكلمة على أكثر من ثلاثة صحت المفتوح ما قبلها نحو غَزَوَّ ، وانقلبت المكسور ما قبلها ياء وجوبا كغَزَيَّ — على وزن فِلَزٍ ^(١) — والمضموم ما قبلها جوازا في المذكر المفرد نحو غَزُوَّ ، وغَزَيَّ ، كهُتَوَّعَتَيَّ ، وجوبا في الجمع كدَلِيَّ وإن اجتمع ثلاث واوات فإن كانت الأخيرة لاما : فإما أن تكون الأولى مدغمة في الثانية أو الثانية في الثالثة أو ليس شيء منها مدغما في شيء ، ففي الأول تقلب الثالثة ألفا إن انفتح ما قبلها كقَوَّيَّ والمَقَوَّيَّ ، وباءً إن انكسر كقَيَّوَّيَّ والمَقَيَّوَّيَّ ، أو انضم كقَوَّيَّ على وزن بُرْثُنٍ ^(٢) من القوة ، وفي الثاني تقلب المشددة ياء مشددة : انفتح ما قبلها كقَوَّيَّ — على وزن هِجَفٍ ^(٣) أَوْقِمَطَرٍ ^(٤) — أو انكسر كقَيَّوَّيَّ — على وزن فِلَزٍ — أو انضم كقَوَّيَّ — على وزن قُمْدٍ — بكسر ذلك الضم ، فيجوز كسر الفاء إتباعا كهتَيَّ وذلك لثقل الواوات المتحرك ما قبلها بخلاف نحو حَيَّيَّ فان الياء أخف ، وكذا إذا كانت أولى الواوات ثالثة الكلمة وتحرك ما قبلها نحو غَزَوَّيَّ — على وزن حَلَكُوكَ — فان سكن ما قبلها : فان انفتحت الأولى سلم الجميع ، نحو غَزَوَّيَّ — على وزن قِرْشَبٍ ^(٥) أَوْقِرْطَمَبٍ — وإن انضمت أو انكسرت قلبت

(١) النلز - بكسر الفاء واللام وتشديد الزاي - : نحاس أبيض يجعل منه القدور ، أو هو جواهر الأرض كلها ، والرجل الغليظ الشديد والضرية تجرب عليها السيوف ، وفيه لغتان أخريان : كهجف وعتل ، ومراد المؤلف هنا اللغة الأولى .

(٢) البرثن : هو لل سبع والطيور كالأصابع للإنسان ، وانظر (١٥ ص ٥١)

(٣) الهجف : الظليم المسن ، وانظر ص ١٨٩ من هذا الجزء .

(٤) القمطر : ماتصان فيه الكتب ، وانظر (١٥ ص ٣ ، ٥١)

(٥) القرشب : الضخم الطويل من الرجال ، وانظر (١٥ ص ٦١)

المشددة ياء وكسرت الضمة . كَمَقَوِيٍّ وَعُزَوِيٍّ — كَمْصُفُور — من العزوة ، وإن لم تكن إحداها مدغمة في الأخرى قلبت الأخيرة ألفا : إن انفتح ماقبلها ، وياء إن انكسر نحو اقَوَوِيٍّ على وزن احمر — فإن أدغمت قلت قَوِيٍّ ، وإن لم تدغم قلبت الثانية ياء على قياس قَوِيَّان ، وهو بهذا أولى ، فنقول : اقَوِيَّا يَقَوِيٍّ وتقول في نحو هُذَبِدٍ وَجَنَدِلٍ من القوة : قَوَوِيٍّ ، وقَوَوِيٍّ — بقلب الثالثة ياء — لكسرة ماقبلها ، ولا تدغم الأولى في الثانية مع لزوم حركة الثانية ، محافظة على بناء الإلحاق ، وأيضا لعدم مشابهة الفعل

هذا والأولى أن لا يبنى من الأسماء المزيد فيها غير المتصلة بالفعل ما يؤدى إلى مثل هذا الثقل كما يحىء في أول باب الإدغام

وإن اجتمعت الثلاث الواوات في الوسط بقيت على حالها نحو قُوُولٍ على وزن سُبُوحٍ وَقُوُولٍ كَأَغْدَوْدَنَ^(١) ، والأخفش يقلب الأخيرة في اقوُولٍ ياء ، فتقلب الثانية ياء أيضا ، وسيبويه لم يبال بذلك ، اتوسطها ، ويزبغى الأخفش أن يقول في قُوُولٍ : قُوِيلٍ ، إلا أن يعتذر بخفة واو المد ، وإنما لم يقلب الأخفش في نحو اقوُولٍ لكون الوسطى كالألف ، لأنها بدل منه ، ألا ترى أنه لم يقلب أَوَّلَ وَائِيٍّ وَوَرِيٍّ همزة وجوبا لمثل ذلك ؟

وإذا اجتمع أربع واوات فالواجب قلب الثالثة والرابعة ياء إن كانت الثالثة مدغمة في الرابعة نحو قَوَوِيٍّ — على وزن قِرْطَعَبٍ — من القوة ، لأنه أثقل من نحو عُزَوِيٍّ ، وإن لم تكن مدغمة فيها قلبت الأخيرة ألفا إن انفتح ماقبلها ، وياء إن انكسر ، وتبقى الثالثة بحالها عند سيبويه نحو قَوَوِيٍّ — على وزن جهمرش — ، لأنه إذن كأقوُولٍ وتقول على وزن قُدَّعَمِلٍ : قَوَوِيٍّ ، وعلى وزن اغدودن اقوَوِيٍّ ، والأخفش يقلب الثالثة ياء فتقول قَوَوِيٍّ — كجهمرش —

(١) اغدودن التبت : طال ، وانظر (١ ص ٦٨ ، ١١٢)

وَقَوَى كَقَدْ عَمِلَ — وَأَقْوَى — كَاغْدُودَن — لاسْتَنْقَالَ الْوَاوَاتِ ، فَتَقَلَّبَ الْقَرِيبَةُ مِنَ الطَّرْفِ يَاءَ ، وَلَا تَقَلَّبَ الْوَاوُ الثَّلَاثَةُ فِي قَوَى — كَجَحْمَرِش — أَلْفَاءَ ، كَمَا لَمْ تَقَلَّبَ وَاو قَوَى كَمَا مَرَّ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ

الإبدال

قال : « الإبدالُ : جَمْعُ حَرْفٍ مَكَانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ ، وَيُعْرَفُ بِأُمُثَلَةٍ اشْتِقَاقِهِ كَثَرَاتٍ وَأَجْوِهِ ، وَبِقِلَّةٍ اسْتِعْمَالِهِ كَاللَّغَالِي ، وَيَكُونُهُ قَرَعًا وَالْحَرْفُ زَائِدٌ كَضَوْيَرٍ ، وَيَكُونُهُ قَرَعًا وَهُوَ أَصْلٌ كَمُؤْنَةٍ ، وَيَلْزُومُ بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْوُ هَرَّاقٍ وَاصْطَبَرَ وَادَّارَكَ »

أقول : الإبدال في اصطلاحهم أعم من قلب الهمزة ، ومن قلب الواو ، والياء ، والألف ، لكنه ذكر قلب الهمزة في تخفيف الهمزة مشروحا ، وذكر قلب الواو والياء والألف في الإعلال مبسوطا ؛ فهو يشير في هذا الباب إلى كل واحد منها مجملا ، ويذكر فيه إبدال غيرها مفصلا ، ويعنى بأُمثلة اشتقاقه الأمثلة التي اشتقت مما اشتق منه الكلمة التي فيها الإبدال ، كَثَرَاتٍ ^(١) فَإِنْ أُمثلة اشتقاقه في وَرِثَ يَرِثَ وَارِثٍ مَوْرُوثٍ ، وَجَمِيعُهَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْوَرَاثَةِ ، كَمَا أَنَّ تَرَاثًا مُشْتَقٌّ مِنْهَا ، وَكَذَا تَوَجَّهَ وَمُوَاجَهَةٌ وَوَجِيهَةٌ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي أَجْوُهُ مُشْتَقٌّ مِنْهُ ، فَإِذَا كَانَ فِي جَمِيعِ أُمُثَلَةِ اشْتِقَاقِهِ مَكَانَ حَرْفٍ وَاحِدٍ مِنْهُ حَرْفٌ آخَرُ عَرَفْتَ أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي فِيهِ بَدَلٌ مِمَّا هُوَ ثَابِتٌ فِي مَكَانِهِ فِي أُمُثَلَةِ اشْتِقَاقِهِ .

قوله « وَبِقِلَّةٍ اسْتِعْمَالِهِ » أَيْ : بِقِلَّةِ اسْتِعْمَالِ الْفَرْقِ الَّذِي فِيهِ الْبَدَلُ ، يَعْنِي إِذَا كَانَ لَفْظَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا لَفْظًا إِلَّا بِحَرْفٍ فِي أَحَدِهِمَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي الْآخَرِ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَقْلَ اسْتِعْمَالًا مِنَ الْآخَرِ فَذَلِكَ الْحَرْفُ فِي ذَلِكَ الْأَقْلِ اسْتِعْمَالًا بَدَلٌ مِنَ الْحَرْفِ الَّذِي فِي مِثْلِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ

(١) الترات - كخرباب - : المال الموروث ، انظر (١٥ ص ٢٠٧)

من الأكثر استعمالاً ، كما ذكرنا في أول الكتاب ^(١) في معرفة القلب ،
والثعالى والثعالب بمعنى واحد ، والأول أقل استعمالاً من الثانى

قوله « وبكونه فرعاً والحرف زائد » أى بكون لفظ فرعاً للفظ ، كما
أن المصغر فرع المكبر ، وفى مكان حرفٍ فى الأصل حرفٌ فى الفرع يمكن أن
يكون بدلاً منه كما أن واو ضوئرب بدل من ألف ضارب ، أو يكون حرفٌ
الأصل بدلاً من حرف الفرع ، كما أن ألف ماء وهزته بدلان من الواو والهاء
اللذين فى مؤيّه ، فأنت بفرعية لفظ للفظ ومخالفة حرفٍ أحدهما لحرف الآخر
لا تعرف إلا أن أحدهما بدل من الآخر ولا تعرف أيهما بدل من الآخر ، بل
معرفة ذلك موقوفة على شىء آخر ، وهو أن يُنظر فى الفرع ، فإن زال فيه موجب
الإبدال الذى فى الأصل كما زال فى مؤيّه علة قلب الواو ألفاً بانضمام ما قبلها ،
وعلة قلب الهاء همزة — وهى وقوع الهاء التى هى كحرف العلة بعد الألف التى
كالزائدة — عرفت أن حرف الفرع أصل ، وإن عرض فى الفرع علة الإبدال
التي لم تكن فى الأصل كما عرض بضم فاء ضوئرب علة قلب ألف ضارب
واوا عرفت أن حرف الفرع فرع

قوله « وبكونه فرعاً » أى : بكون لفظه فرعاً « والحرف زائد » : أى الحرف
الذى هو مبدل منه زائد كالألف ضارب

قوله « وهو أصل » أى : الحرف المبدل منه أصل كواو مؤيّه وهائه ،
ولا شك فى انغلاق ألفاظه ههنا

فوله « وبلزوم بناء مجهول » أى : يعرف الإبدال بأنك لو لم تحكم فى كلمة
بكون حرف فيها بدلاً من الآخر آزِمَ بناء مجهول ، كما أنك لو لم تحكم بأن هاء

هَرَّاقُ^(١) بدل وكذا طاء اصْطَبِر والبدال الأولى من ادَّارَكَ لزم بناء هَفَعَلَ وافْطَعَلَ وافْأَعَلَ وهى أبنية مجهولة ، ولقائل أن يمنع ذلك فى افْطَعَلَ وافْأَعَلَ ، وذلك أن كل ما هو من هذين البناءين افْتَعَلَ وتَفَاعَلَ ، وفاء الأول حرف إطباق وفاء الثانى دال أو تاء أو ثاء أو غير ذلك مما يجىء فى بابهِ ، فإن بعد فاء الأول طاء وجوبا وقبل فاء الثانى حرفاً مدغماً فيه جوازاً فهما بناءان مطردان لامجهولان ، بل يعرف كون الحرفين فى البناءين بدلين بأن الطاء لا تجىء فى مكان تاء الافتعال إلا إذا كان قبلها حرف إطباق ، وهى مناسبة للتاء فى الخروج ولما قبلها من حروف الإطباق بالإطباق فيغلب على الظن إبدال التاء طاء لاستثقالها بعد حرف الإطباق ومناسبة الطاء لحرف الإطباق والتاء ، وكذا الكلام فى الحرف المدغم فى نحو ادَّكَرَ واثاقِلَ .

قال : « وَحُرُوفُهُ أَنْصَتَ يَوْمَ بَدَتْ طَامَ زَلَّ ، وقول بعضهم : اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ وَهَمٌّ فى تَقْصِ الصَّادِ والزَّائِ لِثُبُوتِ صِرَاطٍ وَزَقَرَ ، وَفِي زِيَادَةِ السَّيِّئِ ، وَلَوْ أُوْرِدَ اسْتَمَعَ وَرَدَ اذَّكَرَ وَاطْلَمَ »

حروف
الابدال

أقول : يعنى بحروف الإبدال الحروف التى قد تكون بدلاً من حروف آخر ، فأما الحروف التى هذه الحروف بدل منها فتجىء عند التفصيل .

قوله : « وقولهم استنجده يوم طال » قول صاحب المفضل ، ولم يعد سيبيويه فى باب البدل الصاد والزاي ، وعددها السيرافى فى آخر الباب ، وعددها شين الكشكشة التى هى بدل من كاف المؤنث قال :

١٥٦ — تَضَحَّكَ مِنِّى أَنْ رَأَيْتَنِى أَحْتَرِشَ

وَلَوْ حَرَشْتَ لَكَشَفْتَ عَنْ حَرِشٍ^(٢)

(١) انظر فى كلمة « هراق » (٢٠ ص ٣٨٤ ، ٣٨٥)

(٢) هذا البيت من الرجز ، وقد استشهد به المؤلف فى شرح الكافية أيضاً (الشاهد ٩٥٦) ولم ينسبه البغدادى فى شرح شواهد الكتابين ، وأحترش : مضارع

وأما التي تزداد بعد كاف المؤنث نحو أكر متكش فليست من هذا ، ولم يعد سيبويه السين كما عدها الزخشرى ، ولا وجه له ؛ قالوا : وجاء الثاء بدلا من الفاء ، حكى أبو على عن يعقوب ثُرُوغ^(١) الدُّلُو ، وفُرُوغها ، وهو من التفریع ، وكذا الباء من الميم ، حكى أبو على عن الأصمعي : ما أُسْبِك : أى ما أُسْمَك ؟ وقد جاء الخاء فى الشعر بدلا من الخاء شاذا ، قال :

١٥٧ — يَنْفُخْنَ مِنْهُ لَهَبًا مَذْفُوحًا لَمَعًا يُرَى لَا ذَا كِيًا مَقْدُوحًا^(٢)
وقال رؤبة :

١٥٨ — عَمَرُ الْأَجَارِي كَرِيمُ السَّنَحِ
أُبْلَجُ لَمْ يُؤْلَدْ بِتَجَمِ الشُّحِ^(٣)

من الاحتراش ، وهو صيد الضب خاصة ، ويقال : حرشه يحرشه - من باب ضرب - واحترشه كذلك ، وأصله أن يدخل الحارش يده فى جحر الضب ويحركها فيظنه الضب حية فيخرج ذنبه ليضربها به فيصيده ، وحرشت وكشفت بكسر التاء ، على خطاب الآتى ، وفيه التفات من الغيبة إلى الخطاب ، والاستشهاد به فى قوله « حرش » حيث أبدل من كاف خطاب المؤنثة شيئا ، وأصله « حرك » وهذه لغة بنى عمرو بن تميم

(١) ثُرُوغ الدلو : جمع ثُرغ - بفتح فسكون - وهو ما بين عراقى الدلو ، والثاء فيه بدل من الفاء ، ويقال : فرغ ، وفراغ - ككتاب - وفى القاموس : الفراغ مخرج الماء من الدلو بين العراقى

(٢) هذا البيت من الرجز المشطور ، ولم نعرف قائله ، وقد أنشده ابن جنى فى سر الصناعة عن ابن الأعرابى ولم ينسبه ، وينفخن - بالحاء المهملة - أصله ينفخن - بالحاء المعجمة - فأبدل الخاء حاء ، واللمب : ما تطاير من السنة النيران ، والذاكى : الشديد الوهج . ومقدوح : اسم مفعول ، من قدح الزند ونحوه ، إذا أخرج منه النار ، والاستشهاد بالبيت فى « ينفخن » حيث أبدل الخاء المعجمة حاء مهملة

(٣) هذا بيت لرؤبة بن العجاج ذكر البغدادى أنه من قصيدة له يمدح فيها

وجاء الراء بدلا من اللام شاذاً ، كقولهم في الدرّج : نَثْرَةٌ ^(١) وَنَثْلَةٌ ^(٢) وذلك لأنهم قالوا : نَثَلَ عَلَيْهِ دِرْعَهُ ، ولم يقولوا : نَثَرَهَا ، فاللام أعم تصرفاً ، فهي الأصل ، والفاء تسكون بدلا من الثاء ، حكى أبو علي عن يعقوب : قام زيد فَمَّ عَمْرُو ، وقالوا : جَدَثَ وَجَدَفَ ^(٣) والفاء بدل ، لقولهم : أجداث ، ولم يقولوا : أجداف ، وجاء الكاف بدلا عن القاف ، يقال : عربى كُحٌّ ^(٤) وَقُحٌّ وجاء في

أبان بن الوليد البجلي ، وقد رجعنا إلى ديوانه فوجدنا هذه القصيدة ، وأولها
إِنِّي عَلَى جَنَابَةِ التَّمَحِّي وَعَظُّ ذَاكَ الْمَغْرَمِ الْمُلْسَحِ
لَا أَبْتَغِي سَيْبَ اللَّيْمِ الْقَحِّ قَدْ كَانَ مِنْ نَحْنَجَةٍ وَأَحِّ
* يَحْكِي سَعَالَ الشَّرِقِ الْأَبَحِّ *

ولكننا لم نجد بيت الشاهد في هذه القصيدة ، ووجدناه في زيادات الديوان من أبيات هكذا :

فَابْتَكَّرْتُ هَازِلَةً لَا تُلْحِي قَالَتْ وَلَمْ تُلْحِ وَكَانَتْ تُلْحِي
عَلَيْكَ سَيْبَ الْخُلَفَاءِ الْبُجْحِ عَمْرُ الْأَجَارِيَّ كَرِيمُ السَّنْحِ
أَبْلَجُ لَمْ يُؤَلَدْ بِبَجْمِ الشُّحِّ بِكُلِّ خَشْبَاءٍ وَكُلِّ سَفْحِ

والغمر - بفتح فسكون - : المساء الكثير السائر ، والأجارى : جمع لإجريا - بكسر الهمزة والراء بينهما جيم ساكنة وبعد الراء ياء مشددة - وهو ضرب من الجرى ، والسنح - بكسر فسكون - : الأصل ، وأصله السنخ - بالخاء - فأيدل منها حاء مهملة . وهو محل الاستشهاد بالبيت ، والشح : البخل

(١) النثرة : الدرع السلسلة الملبس ، أو الواسعة ، ومثلها النثلة : الراء بدل من اللام ، قالوا : نثل الدرع ينثلها - من باب ضرب - إذا ألقاها عنه ، ولم يقولوا : نثرها .
(٢) الجدث : القبر ، وجمعه أجدث وأجداث ، وقالوا فيه : جدف ،

فأبدلوا من الثاء فاء ، كما قالوا : قوم في ثوم

(٣) الكح : هو القح - بالقاف - وهو الخالص من كل شيء ، يقولون : لثيم قح ، إذا كان معرقاً في اللؤم ، وأعرابى قح ، إذا لم يدخل الأمصار ولم يختلط بأهلها .

الجمع أَفْجَاحٌ ، ولم يقولوا : أَكْجَاحٌ ، وجاء السكاف بدلا من التاء ، قال :

١٥٩ — يَا أَبْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ
وطالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ
* لَنَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفَيْكَ (١) *

ويمحوز أن يكون وَضَعَ الضمير المنسوب مقام الرفع ، وتسكون العين في تميم بدلا من الهمزة في أن وهى عنعنة تميم ، قال :

(١) هذا البيت من الرجز المشطور ، أنشده أبو زيد في نوادره ، ونسبه لراجز من حمير ولم يعينه ، وأنشده صاحب اللسان غير منسوب إلى أحد ، وابن الزبير : أَرَادَ به عبد الله بن الزبير بن العوام حوارى النبی صلى الله عليه وسلم ، و « عَصَيْكَ » أَرَادَ به عصيت ، و « عَنَيْتَنَا » من العناء وهو الجهد والمشقة ، و « قَفَيْكَ » أَرَادَ به قفاك فأبدل الألف ياء مع الإضافة إلى السكاف كما تبدلها هذيل عند الإضافة إلى ياء المتكلم ، نحو قول أبي ذؤيب

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِيَهْوَاهُمُ فَنُخِرُوا وَلِئِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعُ

وعليها قرىء قوله تعالى (فَمَنْ تَبِعَ هُدًى) . والاستشهاد بالبيت في قوله « عَصَيْكَ » وقد اختلف العلماء في تخريجه ؛ فذهب بعضهم إلى أنه من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع ، كما تراهم فعلوا ذلك في قولهم « لولاي ولولاك ولولاه » وفي قولهم « عساك وعساه » من نحو قول رؤبة .

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَا كَا

وذهب أبو الفتح ابن جنى تبعا لشيخه أبي علي الفارسي إلى أنه من إبدال الحرف مكان الحرف لإبدالاً تضرانيا ، قال ابن جنى : « أبدال الكاف من التاء لأنها أختها في الهمس ، وكان سجيم إذا أنشد شعرا قال : أحسنك والله ، يريد أحسنك » اهـ

١٦٠ - أَعَنْ تَرَسَّمتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزِلَةً

ماء الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنَيْكَ مَسْجُومٌ (١)

وإنما لم يعدّ المصنف هذه الأشياء لقلتها وكونها شواذ
قوله « وزيادة السين » قالوا : السين بدل من الشين في السدة والسدة
ورجل مَشْدُودٌ وَمَسْدُودٌ ، والشين أصل ، لكونها أكثر تصرفا ، وقالوا في
اسْتَخَذَ : إن أصله اتَّخَذَ من التَّخَذَ ، فهي بدل من التاء ، وقيل أيضا : أصلها اسْتَخَذَ
فاذن لاحبة فيه ، وبمثله تَمَسَّكَ الزنجشري ، لا بِاسْمَعِ كما قال المصنف ، وإنما
لم يعدّ سين نحو اسْمَعَ والذال والظاء في اذَّكَرَ وَاظْلَمَ في حروف البدل لأن
البدل في هذه الأشياء ليس مقصودا بذاته ، بل لما كان السين والذال والظاء
مقاربة للظاء في الخروج وقصد الإدغام ولم يمكن في المتقاربين إلا بجعلهما متماثلين
قلبت التاء سينا وذالا وظاء ، لما سيجيء في باب الإدغام ، فلما كان البدل
لأجل الإدغام لم يعتد به .

قال : « فَأَلْهَمَزَةُ تُبَدَلُ مِنْ حُرُوفِ اللَّيْنِ وَالْعَيْنِ وَالْهَاءِ ؛ فَعَيْنَ اللَّيْنِ إِعْلَالٌ
لَا زِمٌ فِي نَحْوِ كَسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وَبَائِعٍ وَأَوَاصِلٍ ، وَجَائِزٍ فِي أَجْوِهِ وَأَوْرَى ، وَأَمَّا
نَحْوُ دَابَّةٍ وَشَابَةِ وَالْعَالِمِ وَبَائِزٍ وَشَيْئَةٍ وَمَوْقِدٍ فَشَاذٌ ، وَأَبَابُ بَحْرِ أَشَدُّ ، وَمَاءٌ شَاذٌ »
أقول : قوله « في نحو كساء ورداء » ضابطه كل واو وياء متطرفتين ،
أصليتين كانتا ككساء ورداء ، أولا كَعَلْبَاءِ (٢) وَرِدَاءِ ، في ترخيم رِدَاوِي ،

مواطن
إبدال
الهمزة

(١) هذا بيت من البسيط ، وهو مطلع قصيدة لذي الرمة غيلان بن عقبة ،
وأعن : يروى في مكانه أن - بهمزة استفهام داخلة على أن المصدرية ، ومن رواه
أعن فقد أبدل الهمزة عينا ، وترسمت : تبينت ونظرت ، والأصل فيه ترسم الدار :
أى تعرف رسمها . وخرقاء : لقب مية صاحبه ، والصبابة : رقة الشوق ،
ومسجوم : سائل منسكب . والاستشهاد بالبيت في « أعن » حيث أبدل الهمزة عينا
(٢) علباء : انظر (ص ١٧٧ من هذا الجزء)

واقعتين بعد ألف زائدة ، فاسمها تقلبان ألفين ، ثم تقلب الألف همزة ، كما تقدم .
قوله « وقائل وبائع » ضابطه كل واو وياه هي عين فاعِل المَعْل فعله أو
فاعِل السكائن للنسب كسائف^(١) ؛ لكونه كاسم الفاعل من ساف يسيف ، فإنه
تقلب الواو والياء ألفاً ثم تقلب الألف همزة ، كما تبين قبل .

قوله « وأواصل » ضابطه كل واوين في أول الكلمة ليست ثانيتهما زائدة
منقلبة عن حرف آخر ، نحو أوَّاصِل وأوَّعِد من وعد على وزن جَوْرَب وأوْعَاد
على وزن طُومار^(٢) فإنه تقلب أولاهما همزة

قوله « أجوه وأورى » ضابطه كل واو مضمومة ضمة لازمة : في الأول
كانت ، أوفى الوسط ، والتي في الأول سواء كانت بعدها واو زائدة منقلبة عن
حرف كأورى ، أولا كأجوه ، قولنا « ضمة لازمة » احتراز عن ضمة الاعراب ،
والضمة للساكنين ، وعند المازنى هذا القلب مطرد في الواو المتصدرة المكسورة
أيضاً نحو إفادة وإشاح

قوله « نحو دابة » ذكرنا حاله في باب التثاء الساكنين ، وكذا حال
المُشْتَقِّ في قوله :

* صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمُشْتَقِّ^(٣) *

فقد حرك الشاعر الألف بعد قلبها همزة للضرورة ، وحكى الفراء في غير الضرورة
رجل مَثِل : أى كثير المال ، وقالوا : لبأ الرجل بالحج ، وعن العجاج أنه كان
يهمز العالم والحاتم ، وليس ذلك فرارا من الساكنين ، ولكن لتقارب مخرجى
الألف والهمزة ، وأنشد قوله :

(١) سائف : انظر (ص ١١٢ من هذا الجزء)

(٢) الطومار : الصحيفة ، انظر (ج ١ ص ١٩٨ ، ٢١٧)

(٣) قد مضى شرح هذا البيت فارجع إليه في (ج ٢ ص ٢٥٠)

١٦١ — يَا دَارَ سَلَمَى يَا سَلَمَى ثُمَّ اسْلَمَى

فَخِنْدِفٌ هَامَةٌ هَذَا الْعَالَمُ (١)

بالهمز ، وذلك لأن ألف عالم تأسيس لا يجوز معها إلا مثل السَّاحِمِ (٢)
اللازم ، فلما قال : اسْلَمَى همز العالم ؛ ليَجْزى القافية على منهاج واحد في عدم
التأسيس ، وحكى اللحياني عنهم بَأَزْ وأصل ألفه واو ؛ بدليل أبواز ، وقالوا :
الشُّمَّةُ (٣) ، أصلها الياء ، كما قالوا : قطع الله أذيه : أى يَدِيَهْ فردوا اللام (٤)

(١) هذا الشاهد من الرجز ، وهو للعجاج ، وليس البيتان اللذان أنشدتهما
المؤلف متصلين في الأرجوزة ، والأول منهما مطالعها ، وبعده :

* بِسْمِ سَمٍ أَوْ عَنْ يَمِينِ سَمٍ *

ولنما يذكر النجاة هذين البيتين معا - وإن لم يكونا متصلين - ليبينوا أن
الأرجوزة مبنية من أولها على غير التأسيس . والاستشهاد به في قوله « العالم »
بالهمز ، وأصله العالم ؛ فهمزه لئلا يكون بعضها مؤسسا وبعضها غير مؤسس ، وقد
همز « الخاتم » في هذه الأرجوزة أيضا في قوله :

عِنْدَ كَرِيمٍ مِنْهُوَ مَسْكَرِيمٌ مُعَلِّمٌ آتَى الْهَلْدَى مُعَلِّمٌ
* مُبَارَكٌ مِنْ أَنْبِيَاءِ خَاتِمِ *

(٢) الساجم : اسم فاعل من قولك : سجمت الدمع : أى صبيته ، ويقولون :
سجمت العين الدمع وسجمت السحابة المطر ، فالدمع والمطر مسجومان ، وربما قالوا :
دمع ساجم على المنسب

(٣) الشُّمَّةُ : الطبيعة ، وأصله الشيمة بالياء فهمز

(٤) قولهم « قطع الله أذيه » هو بفتح الهمزة وسكون الدال ، وأصلها قطع
الله يديه ، برد اللام فتلوا الياء همزة ، قال ابن جني في المحتسب : « وقلبت الياء
همزة في قولهم : قطع الله أذيه ، يريدون يده ؛ فردوا اللام المحذوفة ، وأعادوا
العين إلى سكونها »

وأبدوا الياء الأولى همزة ، كذا قال ابن جني ، ويقال : في أسنانه أُل : أى يُل .
قوله « مؤقد » أنشد أبو علي

١٦٢ — * لَحَبُ الْمُؤَقِدِينَ إِلَى مُوسَى ^(١) *

بهمز واو المؤقدين وموسى ، وقرىء (بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ) بهموزاً ، قيل :
وجه ذلك أن الواو لما جاورت الضمة صارت كأنها مضمومة ، والواو المضمومة
تهمز ، نحو تَوُورٌ وَغُورٌ

(١) هذا صدر بيت من الوافر ، وعجزه :

* وَجَعْدَةٌ إِذَا أَضَاءَ هُمَا الْوَقُودُ *

وهو لجرير بن عطية الخطفي من قصيدة له يمدح بها هشام بن عبد الملك بن
مروان ، ومطلعها قوله :

عَفَا النَّسْرَانِ بَعْدَكَ وَالْوَجِيدُ وَلَا يَبْقَى لِجِدَّتِهِ جَدِيدُ

وقبل بيت الشاهد قوله :

نَظَرْنَا نَارَ جَعْدَةٍ هَلْ نَرَاهَا أَبَعْدَ غَالِ ضَوْءِكَ أَمْ هُمُودُ

قوله « لحب المؤقدين » رويت هذه العبارة على عدة أوجه : أحدها « أحب
المؤقدين » على أنه أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر ، وثانيها « لحب
المؤقدين » بلام الابتداء وبعدها أفعل تفضيل مضاف إلى جمع المذكر ، وأصله
لأحب المؤقدين فحذفت الهمزة كما حذفها الشاعر في قوله .

وَزَادَنِي كَلْفًا بِالْحَبِّ أَنْ مَنَعَتْ وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَيَّ الْإِنْسَانُ مَا مَنَعَا

وكما حذف كثير في خير وشر ، وثالثها « لحب المؤقدان » باللام بعدها فعل
تعجب كالذي في قول الشاعر :

فَقُلْتُ اقْتُلُوْهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا وَحُبِّهَا مَقْتُولَةً حِينَ تَقْتُلُ

وموسى وجعدة ابنا الشاعر ، والوقود : مصدر وقدت النار وقودا ، ويقال :

هو اسم لما توقد به النار (انظر ١ ص ١٥٩ ، ١٦٠)

قوله « وأبَابُ بَحْرٍ أَشْدُ » إنما كان أشد إذ لم يثبت قلب العين همزة في موضع بخلاف قلب الواو والياء والألف ؛ فانها تقاب همزة ، أشد الأصمعي

١٦٣ — * أَبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ هَزُوقٍ ^(١) *

الهزوق : المستغرق في الضحك ، قال ابن جنى : أباب من أب إذا تهيأ ، قال :

١٦٤ — * وَكَانَ طَوًى كَشْحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا ^(٢) *

وذلك لأن البحر يتهيأ للموج ، قال : وإن قلت : هو بدل من العين فهو

(١) هذا البيت من بحر الرجز لم نقف على نسبه إلى من قاله ، والأبَاب : قيل : هو العباب - كغراب - وهو معظم الماء وكثرته وارتفاعه ، وقيل : هو فعال من أب : أى تهيأ وذلك لأن البحر يتهيأ لما يزخر به ؛ فالهمزة على الأول بدل من العين ، كما أبدلها الشاعر منها في قوله :

أَرِيْنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَأَنِّي أَرَى مَا تَرَيْنَ أَوْ بِخَيْلًا مُخَادَا

أراد لعاني ، وهمزة أباب على الوجه الثانى أصل ، وضاحك : كناية عن امتلاء البحر ، وزهوق : مرتفع ، ويروى هزوق « بتقديم الهاء

(٢) هذا عجز بيت اللامعشى ميمون ، وصدره مع بيت سابق عليه هكذا :

فَأُبْلِغُ بَنِي سَعْدِ بْنِ قَيْسٍ بِأَنِّي عَتَبْتُ فَلَمَّا لَمْ أَجِدْ لِي مَعْتَبَا

صَرَمْتُ وَلَمْ أَصْرِ مَكُومًا ، وَكَصَارِيمَ أَخٌ قَدْ طَوًى كَشْحًا وَأَبَّ لِيَذْهَبَا

ومن هذا تعلم أن النحاة - ومنهم المؤلف - قد غيروا في إنشاد هذا الشاهد ، وقوله « طوى كشحا » كناية ، يقولون : طوى فلان كشحه على كذا ؛ إذا أضمره في قلبه وستره ، ويقولون : طوى فلان كشحه ؛ إذا أعرض بوجهه ، وأب : تهيأ ، وبابه نصر . والاستشهاد بالبيت في قوله « أب » بمعنى تهيأ ؛ فإنه يدل على أن الأبَاب في قول الشاعر :

* أَبَابُ بَحْرٍ ضَاحِكٍ زَهُوقٍ *

فُعَالٌ وهمزته أصلية

وجه ، لكنه غير قوى ، ومن قال : إنه بدل منه ؛ فلقرب مخرجيهما ، ولذا أبدل منه العين ، نحو قوله

* أَعْنُ تَرَسَّمْتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنَزِلَةٍ ^(١) البيت *

قوله «وماء شاذ» هو شاذ لكنه لازم ، وأصله مَوَّه ، قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم شبه الماء بحرف اللين لخفائها ؛ فسكَّناها واو أو ياء واقعة طرفا بعد الألف الزائدة ، فقلبنا ألفا ، ثم همزة ، وقالوا أيضا في أمَّوَاه : أمَّوَاء ، لمثل هذا ، قال :

١٦٥ — وَبَلَدَةٍ قَالِصَةٍ أُمَّوَاؤُهَا يَسْتَنُّ فِي رَأْدِ الضَّحَى أَفْيَاؤُهَا ^(٢)

قيل : آل أصله أهل ثم أل — بقلب الماء همزة — ثم آل — بقلب الهمزة ألفا — وذلك لأنه لم يثبت قلب الماء ألفا وثبت قلبها همزة ، فالحمل على ما ثبت مثله أولى ، وقال الكسائي : أصله أول ؛ لأنهم يؤولون إلى أصل ، وحكى أبو عبيدة في هل فعئت ؟ : أل فعئت ؟ وقيل : إن أصل ألا في التحضيض هَلَاً

قال : « وَالْأَلِفُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَالْهَمْزَةُ ؛ فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَا زِمَ فِي نَحْوِ قَالَ وَبَاعَ

حواطن
أبدل
الألف

(١) قد سبق قريبا شرح هذا الشاهد فارجع إليه في (ص ٢٠٣ من هذا الجزء)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لنا الوقوف على قائله ، وقوله « وبلدة » الواو فيه واو رب ، و « قالصة » اسم فاعل من قلص الماء في البئر إذا ارتفع ، و « أمواؤها » جمع ماء ، و « يستن » معناه يجري في السنن ، وهو الطريق و « رأد الضحى » ارتفاعه ، و « أفياؤها » جمع فء ، وهو الظل . والاستشهاد بالبيت في قوله « أمواؤها » وللعلماء فيه وجهان : أحدهما أن أصلها أمواها ؛ فقلب الماء همزة ، كما قلبها في المفرد ، والوجه الثاني أن هذه الهمزة هي الهمزة التي في الواحد .

وَأَلَّ عَلَى رَأْيٍ ، وَنَحْوُ يَاجِلٍ ضَعِيفٌ ، وَطَائِيٌّ شَاذٌ لَازِمٌ ، وَمِنْ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ رَأْسٍ ، وَمِنْ الْهَاءِ فِي آلٍ عَلَى رَأْيٍ »

أقول : قوله « قال و باع » ضابطه كل واو و ياء تحركتا وانفتحت ماقبلهما ، على الشروط المذكورة في باب الإعلال ،

قوله « ونحو ياجل ضعيف » أى : وإن كان مطردا في بعض اللغات ، كما ذكرنا في باب الإعلال ، وضعفه لقلب الواو الساكنة المفتوح ماقبلها ألفا قوله « وطائى شاذ » وذلك لما ذكرنا ، لكننه واجب

قوله « في نحو رأس » مطرد لكننه غير لازم إلا عند أهل الحجاز ، وضابطه كل همزة ساكنة مفتوح ماقبلها ، وفي نحو آدم لازم

ويبدل من النون والتنوين وقفنا في نحو رأيت زيدا وَلَنَسْمَعَا

قال : « وَالْيَاءُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنْ الْهَمْزَةِ وَمِنْ أَحَدِ حَرَْفَيْ الْمَضَافِ الْبَاءُ الْنُّونِ وَالْعَيْنِ وَالْبَاءِ وَالسَّيْنِ وَالشَّاءِ ، فَمِنْ أُخْتَيْهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ مِيقَاتٍ وَغَارٍ وَأَدْلٍ وَقِيَامٍ وَحِيَاضٍ وَمَقَاتِيحٍ وَمُفَيْتِيحٍ وَدَيْمٍ وَسَيِّدٍ ، وَشَاذٌ فِي نَحْوِ حُبْلَى وَصَيْمٍ وَصَبِيَّةٍ وَيَيْجَلٍ ، وَمِنْ الْهَمْزَةِ فِي نَحْوِ ذَيْبٍ ، وَمِنْ الْبَاقِي مَسْهُوعٌ كَثِيرٌ فِي نَحْوِ أُمْلَيْتُ وَقَصَّيْتُ وَفِي نَحْوِ أَنْاسِيٍّ ، وَأَمَّا الضَّغَادَى وَالْثَّغَالَى وَالسَّادَى وَالْثَّالِي فَضَعِيفٌ »

أقول : قوله « في نحو ميقات » ضابطه أن يسكن الواو وقبله كسرة ، وضابط نحو غار أن يتطرف الواو وقبله كسرة ، وضابط نحو أدل أن يتطرف الواو المضموم ماقبلها على الشرط المذكور ، وضابط نحو قِيَامٍ أن تسكون العين واوا مكسورا ماقبلها في مصدر أعلَّ فعله ، وضابط نحو حِيَاضٍ أن تسكون العين واوا في جمع قد سكن عين مفردة ، وقبل الواو كسرة ، وبعده ألف ، وضابط نحو دَيْمٍ أن تسكون الواو عينا قبلها كسرة في جمع ما قد قلبت عينه ، وضابط نحو سَيِّدٍ أن

يجتمع الواو والياء وتسكن أولاهما ، وضابط نحو أَغْزَيْتُ أَنْ تَقَعَ الواو رابعة فصاعداً متطرفة مفتوحاً ما قبلها على الشرط المذكور

قوله « شاذ في نحو حُبَلِيَّ وَصِيَّ » قد ذكرنا في باب الوقف أن حُبَلِيَّ بالياء مطرد عند فزارة ؛ فسكان الأولى أن يقول ضعيف لا شاذ ، وكذا ذكرنا أن نحو صِيَّ مطرد وإن كان ضعيفاً ، وكذا نحو يَجَل ، قال أبو علي : هو قياس عند قوم وإن كان ضعيفاً ، وحكم الزخشرى بشدوده ، وصِيبِيَّةٌ وَثِيرَةٌ شاذ كما ذكرنا قوله « ومن الهمة » هو واجب في نحو إيت ، ومطرد غير لازم في نحو ذيب ، وتبدل الياء مكان الواو والألف في نحو مُسْلِمَانِ وَمُسْلِمُونَ ، وفي نحو [قراطيس و^(١)] قَرَّطِيس لسكس ما قبل الألف ، وكذا الألف التي بعد ياء التصغير ، نحو حُمَيْرٌ

قوله « كثير في نحو أمأيت وَفَصَّيْتُ » يعني بنحوه ثلاثياً مزيداً فيه يجتمع فيه مثلاًن ولا يمكن الإدغام لسكون الثاني ، نحو أُمَلَّتْ ، أو ثلاثة أمثال أو لها مدغم في الثاني ، فلا يمكن الإدغام في الثالث ، نحو قَصَّيْتُ وَتَقَضَّى الْبَازِي ^(٢) ؛ فيكره اجتماع الأمثال ، ولا طريق لهم إلى الإدغام فيستريحون إلى قلب الثاني ياء لزيادة الاستئصال ، وإن كان ثلاثياً مجرداً لم يقلب الثاني ؛ فلا يقال في مَدَدْتُ مَآيَت ، أما قولهم « فَأَلَا وَرَبِّكَ » أي رَبُّكَ فَنشاذ ، وأبدلوا أيضاً من أول حرفي التضعيف في وزن فِعَالٍ ، إذا كان اسماً ، لا مصدرًا ، ياء ، نحو دِيْعَاس ^(٣)

(١) هذا المثال غير موجود في كلام صاحب الشافية في جميع النسخ التي بين أيدينا ، وإن كان من مواضع قلب الواو ياء .

(٢) تقضى البازي : مصدر تقضض ، بمعنى انقض وقد وقع ذلك في قول العجاج :

إِذَا الْكَرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرُ تَقَضَّى الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرُ

(٣) الديعاس - بكسر الدال ، وتفتح - : الكن ، والحام ، وجموعه على

دمايس ودياميس

وديباج^(١) ودينار وقيراط وشيراز ، فيمن قال : دَنَامِيسَ وَدَبَايِيجَ ودنانير وقراريط وشرايز ، وهذا الابدال قياس ، إذ لا يجيء فِعَالٌ غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء ، فرقا بين الاسم والمصدر ، ولا يبدل في المصدر نحو كَذَبَ كَذًّا أَبَا ؛ فَإِنْ كَانَ الاسمُ بالهاء كالصَّنَّارَةِ^(٢) والدَّنَّامَةِ^(٣) لم يبدل ؛ للأمن من الالتباس ، وأما من قال دِيَامِيسَ ودِيَابِيجَ فيجوز أن يكون لم يردهما إلى الأصل وإن زالت الكسرة للزوم الياء في أحادهما ويجوز أن يكون أحادهما على وزن فِعَالٍ في الأصل من غير أن يكون الياء بدلا من حرف التضعيف ، وأما قولهم شَوَارِيزَ بالواو في جمع شيراز فبني على أن أصله شَوَرَّازَ ، وإن لم يكن فِوَعَالٍ في كلامهم ، ويجوز أن يكون شَوَارِيزَ أصلها شِيَارِيزَ فأبدلت الياء واواً تشبيها للياء بالألف في نحو خَاتَمٍ وَخَوَاتِمٍ فيكون أصله شيراز ؛ وجاز اجْلِيَوَادُ^(٤) واخْرِيَوَاطُ^(٥) في مصدر اجْلَوَّذَ واخْرَوَّطَ

قوله « أناسي » يجوز أن يكون جمع إنسيّ فلا تكون الياء بدلا من النون ، كذا قال المبرد ، وأن يكون جمع إنسان ، والأصل أناسيين ، وقد

(١) الديباج - بكسر الدال ، وتفتح - : الثياب المتخذة من الابرسم ، وتجمع على دبابيج ودبابيج

(٢) الصنارة - بكسر الصاد المهملة وتشديد النون - : شجرة تعظم وتتسع وليس لها نور ولا ثمر ، وهو واسع الورق ، وورقه شبيه بورق السكرم ، والآكثر فيه تخفيف النون ، وجمعه صنار

(٣) الدنامة والدنمة : القصير من كل شيء

(٤) اجلوذ الليل : ذهب ، واجلوذ بهم السير ؛ إذا دام مع السرعة ، انظر

(١ ص ٥٥ ، ١١٢)

(٥) اخروط : أسرع . انظر (١ ص ١١٢)

يستعمل أيضا ، فيكون كالظَّرَابِي في جمع الظَّرَبَانِ^(١)

وأما العين والباء والسين والثاء ، فكقوله :

١٦٦ — وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ وَلِضَفَادِي جَمَّةٌ نَقَانِقُ^(٢)

وقوله :

١٦٧ — لَهَا أَشَارِيرُ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ

مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا^(٣)

(١) الظربان - بفتح فكسر ، والظرباء - : دابة تشبه القرد على قدر الهر . انظر

(١٠ ص ١٩٨)

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم نقف له على قائل ، ويقال : صنعه خلف الأحمر ، والمنهل : أصله اسم مكان من نهل بمعنى شرب ، ثم استعمل في المورد من الماء ، والحوازيق : يروى بالحاء المهملة والزاي ، وهي الجوانب ، ويقال : الحوازيق : الجماعات ، يريد أنه بعيد مخوف لا يجسر أحد على الدنو منه ، والضفادى : الضفادع ، واحدها ضفدعة ، والجم : أصله الكثير ، وما اجتمع من الماء في البئر ، ويراد به هنا ماء المنهل لأضافته إلى الضمير العائد إليه ، والنقانق : جمع نقنقة ، وهو الصوت المتكرر . والاستشهاد بالبيت في قوله « ضفادى » حيث قلب العين ياء وأصله ضفادع

(٣) هذا بيت من البسيط من قصيدة لإبي كاهل اليشكرى - وقبله :

كَأَنَّ رَحْلِي عَلَى شَعْوَاءٍ حَادِرَةٍ ظَمِيَاءٌ قَدْ بُلَّ مِنْ طَلٍّ خَوَافِيهَا

والشعواء : العقاب التي في رأسها بياض ، وحادرة : نازلة من عال ، ويروى حاذرة ، ومعناه المتبقطة ، والظمياء : العطشى إلى دم الصيد ، والطل : المطر الضعيف ، والخوافى : جمع خافية ، وهن أربع ريشات في جناح الطائر ، والأشارير : جمع إشراقة - بكسر الهمزة - وهي اللحم القديد ، وتتمره : تجففه ، ويروى متمرة ، اسم مفعول من ذلك ، وروى منصوبا وبحرورا ، وصحفه المبرد ، فرواه مشمرة بالمثلثة ، والثعالى : الثعالب ، والوخز : قطع اللحم واحدها وخزة ، والأرانى : الأرانب ، والاستشهاد به في قوله « من الثعالى » وقوله « أرانىها » حيث قلب الباء في كل منهما ياء ، وأصله « من الثعالب » « وأرانىها »

وقوله :

١٦٨ — إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَنَسَالَ^(١) فَزَوْجُكَ خَامِسٌ وَأَبُوكَ سَادِي^(٢)

وقوله :

١٦٩ — يَفْدِيكَ يَأْزُوعَ أَبِي وَخَالِي

قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا الثَّالِي^(٣)

* وَأَنْتَ بِالْهَجْرَانِ لَا تُبَالِي *

وقد يبدل الياء من الجيم ، يقال : شَيْرَةٌ وشَيْرَةٌ في شَجَرَةٍ وشُجَيْرَةٍ .

قال : « وَالْوَاوُ مِنْ أُخْتَيْهَا وَمِنْ الْهَمْزَةِ ؛ فَمَنْ أُخْتِيهَا لَازِمٌ فِي نَحْوِ
ضَوَارِبَ وَضَوِيرِبَ وَرَحْوِيٍّ وَعَصَوِيٍّ وَمُوقِنٍ وَطَوْبِيٍّ وَبُوطِرٍ وَبَقْوَى ، وشَاذَّ
ضَعِيفٌ فِي هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوعٌ عَلَيْهِ وَهُوَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَجِبَاوَةٍ ، وَمِنْ الْهَمْزِ فِي
نَحْوِ جُؤْنَةٍ وَجُؤْنٍ »

أقول : قوله « ضَوَارِبَ وَضَوِيرِبَ » ضابطه الجمع الأقصى لفَاعِلٍ أو فاعِلٍ
كحَايِطٍ وخَاتَمٍ ، أو مصغرها ، وإنما قلبت واوا في فَوَاعِلٍ حملا على فَوُيْعِلٍ ،
لأن التصغير والتكسير من واد واحد ، وبينهما تناسب في أشياء ، كما مر في
بأيهما ، وكذا قلب الألف واوا في ضُورِبَ وتضُورِبَ .

(١) هذا بيت من الوافر ، وينسب إلى النابغة الجعدي يهجو فيه ليلي الأخيلية ،
وينسب أيضا للحادرة ، والفسال : جمع فسل ، وهو الرذل من الرجال ، وقد فسل
الرجل فسالة وفسولة . والاستشهاد به في قوله « سادي » حيث قلب السين ياء
وأصله « سادس »

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، ولم نقف له على قائل ، وزرع - بضم
فمكون - : مرخم زرعة ، والاستشهاد به في قوله « الثالي » حيث قلب الثاء ياء ،
وأصله الثالث .

قوله « عَصَوِيٌّ وَرَحَوِيٌّ » ضابطه الألف الثالثة أو الرابعة إذا لحقها ياء النسب ؛ فإنك تقلب الألف واوا ، سواء كانت عن واو أو عن ياء ، لجىء الياء المشددة بعدها ؛ وقد مر ^(١) فى باب النسب وباب الإعلال وَجْهٌ قلبها واوا ، ووجه عدم قلبها ألفا مع تحريكها وانفتاح ما قبلها .

قوله : « موقن وطوبى وبوطر » ضابطه كل ياء ساكنة غير مدغمة مضموم ما قبلها بعدها حرفان أو أكثر ، إلا فى نحو بِيضَان ^(٢) وَحِيَكَيَّ وَضِيْزَى ^(٣) ، وقولنا « حرفان أو أكثر » احتراز عن نحو بيض .

قوله « وَبَهْوِيٌّ » ضابطه كل ياء هى لام لَفْعَلَى اسما ، وكذا يقلب الياء واوا فى نحو عَمَوِيٌّ قِيَاسًا .

قوله « أمر مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ » أصله مَمْضُوِيٌّ ، لأنه من مضى يمضى ، وكذا نَهْوٌ عن المنكر أصله نَهْوِيٌّ ، كأنه قلب الياء واوًا ليسكون موافقا لأُمُور ، لأنهم يقولون : هو أُمُورٌ بالمعروف ونَهْوٌ على المنكر ، ولو قلبوا الواو ياء على القياس لَكُسِرَت الضمة فصار نَهْيًا ، فلم يطابق أُمُورًا ، وقالوا : الْفُتُوَّةُ ^(٤) وَالنَّدْوَةُ ^(٥) والأصل الْفُتُوِيَّةُ وَالنَّدُوِيَّةُ ، وشربت مَشْوًا وَمَشِيًّا ، وهو الدواء

(١) قد ذكر المؤلف علة انقلاب الألف فى عصا ورحا واوا فى عصى ورحوى فى باب النسب . (٢ ص ٣٨) وذكر وجه عدم قلب الواو فى عصى ورحوى ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها فى باب النسب (٢ ص ٣٨) أيضا ، وفى باب الأعلال (ص ١٥٨ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ص ٨٥ من هذا الجزء)

(٤) الفتوة : الشيباب وحداثة السن ، انظر (٢ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨)

(٥) الندوة : مصدر ندى ، يقال : نديت ليلتنا ندى وندوة . إذا نزل فيها

مطر خفيف قدر ما يبل وجه الأرض

الذى يُمشى البطن ، وقالوا : جَبَيْتُ الخراج جِبَايَةً وَجِبَاوَةً ، والكل شاذ
 قوله «ومن الهمزة» : وجوبا في نحو أو من ، وجوازاً في نحو جُونة وجون^(١)
 كما مرفى تخفيف الهمز ، ويجب أيضاً في نحو حَمَرَاوان على الأعرف ، وحَمَرَاوات
 وحَمَرَاوى ، وَضَعْتُ أَفْعَوْ في أَفْعَى كما مرفى باب الوقف^(٢)
 قال : «وَالْمِيمُ مِنَ الْوَاوِ وَالْأَلَامِ وَالنُّونِ وَالْبَاءِ ، فَمِنْ الْوَاوِ لَا زِمٌ فِي فَمٍ وَجَدَهُ
 ابدال الميم
 وَضَعِيْفٌ فِي لَا يَمِ التَّعْرِيفِ ، وَهِيَ طَائِيَةٌ ، وَمِنْ النُّونِ لَا زِمٌ فِي نَحْوِ عُنْبَرٍ
 وَشَنْبَاءٍ ، وَضَعِيْفٌ فِي الْبَنَاءِ وَطَامَهُ اللهُ عَلَى الْخَيْرِ ، وَمِنْ الْبَاءِ فِي بَنَاتٍ
 مَخْرٍ وَمَا زِلْتُ رَاتِمًا وَمِنْ كَثْمٍ»

أقول : لم يبدل الميم من الواو إلا في فَمٍ ، وهذا بدل لازم ، وقد ذكرنا
 في باب الإضافة أن أصله فَوْهٌ ، بدليل أَفْوَاهٍ وَأَفْوَةٌ وَفُؤَيْهَةٌ
 وَتَقَوَّهَتْ ، حذفت الهاء خلفائها ، ثم أبدلت الواو ميما ثلثا تسقط فيبقى المعرب
 على حرف ، وقال الأخفش : الميم فيه بدل من الهاء ، وذلك أن أصله فَوْهٌ ، ثم
 قلب فصار فَمَوْ ، ثم حذفت الواو وجعلت الهاء ميما ، واستدل على ذلك بقول الشاعر :
 * هُمَا نَفْسًا فِي فِيٍّ مِنْ فَمَوْيِهِمَا^(٣) *

فهو عنده كقوله :

١٧٠ — * لَا تَقْلُوْاَهَا وَادْلُوْاَهَا دَلُّوْاْ

إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوًا^(٤)

(١) الجؤنة : سلة مستديرة مغشاة جلدا يجعل فيها الطيب والشياب (انظر
 ص ٥٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر الكلام على هذا في (٢ ص ٢٨٥ ، ٢٨٦)

(٣) قد مضى شرح هذا الشاهد في (٢ ص ٦٦)

(٤) هذا بيت من الرجز ، ولم نقف على قائله ، وتقلواها : مضارع مسند
 لألف الاثنين ، وأصله من قلا الحمار الاثنان يقلوها قلوا ، إذا طردها وساقها ،

فرد المحذوف للضرورة ، والميم والواو شفويتان ، والميم تناسب اللام والنون
لكونهما مجهورتين وبين الشديدة والرخوة
قوله « وضعيف في لام التعريف » قال عليه السلام : « ايسر من امبر »
امصيام في امسفر «

قوله « ومن النون لازم » ضابطه كل نون ساكنة قبل الباء : في كلمة
كنة ، أو كلمتين نحو سميع بصير وذلك أنه يتعسر التصريح بالنون الساكنة
قبل الباء ، لأن النون الساكنة يجب إخفاؤها مع غير حروف الخلق كما يجب
في الإدغام ، والنون الخفية ليست إلا في الغنة التي متمددها الأنف فقط ،
والباء متمددها الشفة ، ويتعسر اعتيادان متواليان على مخزجه النفس المتباعدتين
فطابت حرف تقاب النون إليها متوسطة بين النون والباء ، فوجدت هي الميم ،
لأن فيه الغنة كالنون ، وهو شفوي كالباء ، وأما إذا تحركت النون نحو شنب^(١)
ونحوه فليست النون مجرد الغنة ، بل أكثر متمددها الغم بسبب تحركها ، فلا
جرم انقلاب ميم ، وضعف إبدالها من النون المتحركة ، كما قال رؤبة :

١٧١ يا هال ذات التثني التثني

وكذلك المذهب البقي

والمراد لا تعاقب في سرقها ، وادلوها : مضارع مسند لآلئ الاثنين كذلك ،
وتقول : دلوت الناقة دلوا ، إذا سيرتها سيراً رويداً ، يريد لا تشقا على هذه الناقة
وارفقا بها ، وغدوا : يريد به غدا ، برد اللام المحذوفة ، ومثله قول لبيد :
وما الناس إلا كالتيار ، وأهائمها بها يوم حأها ، وغدواً بلا قع
وكذلك قول عبد المطالب بن هاشم في بعض الروايات :

لا تباين صايهم ومخالمهم غدواً يحال

(١) الشنب : ماء ورقة وغذوة ورد في الأسان ، وفعله شنب - كفرح -
والهم أشنب ، والمرأة شناء ، وقد دلوا النون ميماً فقالوا شنباء
(٢) هذا الشاهد من بحر الرجز ، ينسب لرؤبة بن المعجاج ، وهال : مرخم

ويقال : طأّمه الله على الخير : أى طأّمه ، من الطينة ^(١) : أى جبله ، قال :

١٧٢ — * أَلَا تِلْكَ نَفْسٌ طَيْنَ مِنْهَا حَيَاؤُهَا * ^(٢)

ولم يسمع لطام تصرف ،

بنات بَخْرَ وَبَنَاتِ مَخْرَ : سحائب يأتين قُبْلَ الصَّيْفِ بيض منتصبات

فى السماء ، وقال ابن السرى : هو مشتق من البخار ، وقال ابن جنى : لو قيل

إن بنات مخر من المخر بمعنى الشق من قوله تعالى : (وَتَرَى الْفُلْكَ فِيهِ مَوَازِيرَ)

لم يبعد .

قال أبو عمرو الشيبانى : يقال : ما زلت رَأَيْتُ عَلَى هَذَا ، ورائيا : أى مقيا ؛

فاليم بدل من الباء ؛ لأنه يقال : رَثِمَ مِثْلَ رَثَبَ ، قال ابن جنى : يحتمل أن

تكون الميم أصلا من الرِّثْمَةِ ، وهى خيط يشد على الإصبع لتستذكر به

الحاجة ، وهو أيضا ضرب من الشجر ، قال :

هالة ، وأصلها الدائرة حول القمر ، ثم سمي به : والتمتاع : الذى فيه تمعة : أى تردد

فى الكلام . والاستشهاد بالبيت فى قوله « البناء » حيث قلب النون ميما وأصله

البنان .

(١) الطينة : الجبلية والطبيعة

(٢) هذا عجز بيت من الطويل ، أنشده أبو محرز خاف بن محرز الأحمر ،

وهو مع بيت سابق عليه قوله :

لَشِنْ كَأَنَّ الدُّنْيَا لَهُ قَدْ تَزَيَّنَتْ عَلَى الْأَرْضِ حَتَّى ضَاقَ عَنْهَا فُضَاؤُهَا

لَقَدْ كَانَ حُرًّا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضُمَّهُ إِلَى تِلْكَ نَفْسٍ طَيْنَ فِيهَا حَيَاؤُهَا

ومنه تعلم أن عجز البيت الذى رواه المأول قد صحف عليه من ثلاثة أوجه : الأول

« إلى » إذ وضع بدلها « ألا » الاستفاحية ، الثانى قوله « فيها » الذى وضع

بدله « منها » . وفى بعض نسخ الشرح « ألا كل نفس » وهى التى شرح عليها

البغدادى ، فهذا هو التحريف الثالث . والاستشهاد بالبيت فى قوله « طين » ومعناه

جبل ، وهذا يدل على أن قولهم : طأّمه الله معناه جبله

١٧٣ — هَلْ يَنْفَعَنَّكَ الْيَوْمَ إِنْ هَمَّتَ بِهِمْ
كَثْرَةً مَا تَوْصِي وَتَعْقَادُ الرَّتَمِ (١)

وذلك أنه كان الرجل منهم إذا أراد سفرا عمد إلى غصنين من شجرتين يقرب أحدهما من الآخر ويعقد أحدهما بصاحبه ، فإن عاد ورأى الغصنين معقودين بحالهما قال : إن امرأته لم تَحْنُه ، وإلا قال : إنها خائنه .

وقال يعقوب : يقال : رأيتاه من كَثَمَ : أى كَثَبَ : أى قرب ، ويتصرف فى كَثَبَ يقال : أَكْثَبَ الأمر : أى قرب

قال : « وَالنُّونُ مِنَ الْوَاوِ وَاللَّامُ شَاذٌ فِي صَنْعَانِي وَبَهْرَانِي وَضَعِيفٌ فِي أَعْنٍ »
أقول : قوله « فى صنعانى وبهرانى » منسوبان إلى صَنْعَاءَ وَبَهْرَاءَ ؛ فعند سيبويه النون بدل من الواو ؛ لأن القياس صَنْعَاوِي ، كما تقول فى حمراء : حَمْرَاوِي ، وهما متقاربان بما فيهما من الغنة ، وأيضاً هما بين الشديدة والرخوة وهما مجهورتان ، وقال المبرد : بل أصل همزة فعلاء النون ، واستدل عليه بـرجوعها إلى الأصل فى صنعانى وبهرانى ، كما ذكرنا فى باب مالا ينصرف ، (٢)

إبدال
النون

(١) هذا بيت من الرجز لم نقف له على قائل ، وينفعك : مضارع مؤكّد بالنون الخفيفة ، لوقوعه بعد الاستفهام ، وفاعله قوله « كثرة ماتعطى » . وإن : شرطية ، والرتم : اسم جنس جمعى واحده رتمة ، والرتمة : الخيط الذى يشد فى الأصبع لتستدكر به الحاجة ، والاستشهاد به فى قوله « الرتم » وهو مأخوذ من الرتمة ، وذلك يدل على أن الميم أصلية وليست مبدلة من الباء ، وهذا أحد وجهين للعلماء فى قولهم : مازلت راتما : أى مقما ، وهو وجه ذكره ابن جنى ونقله عنه المؤلف بتوجيهه ، والوجه الآخر أن الميم بدل من الباء ، وهو وجه ذكره أبو عمرو الشيبانى كما قال المؤلف ؛ لأنهم يقولون : مازلت راتبا ، وما زلت راتما ، بمعنى واحد .

(٢) قد نقلنا لك عبارته التى يشير إليها ، واستكملنا بحث هذه المسألة فى

والأولى مذهب سيبويه ؛ إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون
 قوله « وضعيف في لَعَن » قيل : النون بدل من اللام ؛ لأن لعل أكثر
 نصرفا ، وقيل : هما أصلان لأن الحرف قليل التصرف
 قال : « وَالتَّاءُ مِنَ الْوَاوِ وَالْيَاءُ وَالسَّيْنُ وَالْبَاءُ وَالصَّادُ ؛ فَمِنْ الْوَاوِ وَالْيَاءِ
 لَا زِمَ فِي نَحْوِ اتَّعَدَ وَاتَّسَرَ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَشَاذَ فِي نَحْوِ أَتْلَجَهُ وَفِي طَسَّتِ
 وَحَدَهُ وَفِي الذُّعَالِ وَلَصَّتِ ضَعِيفٌ »
 أقول : قوله « نحو اتعد واتسر » أى : كل واو أو ياء هو فاء افتعل كما مر
 في باب الإعلال

قوله « أتْلجه » قال :
 ١٧٤ — رَبِّ رَامٍ مِنْ بَنِي ثَعْلٍ مُتَلَجٍ كَقَمِيهِ فِي قُتْرِهِ (١)
 وضربه حتى أَتَسَكَّاهُ (٢) ، ومنه تَجَاهُ (٣) وَتُسَكَّلَةُ (٤) وَتَيْقُور (٥)

(١) هذا بيت من المديد ، وهو مطلع قصيدة لامرئ القيس بن حجر
 السكندى بعده :

قَدْ أَتَيْتُهُ الْوَحْشُ وَارِدَةً فَتَنَحَّيَ الزُّعُ فِي يَسَرِهِ
 وثل - كعمر - : أبو قبيلة من طى يقال : إنه أرمى العرب ، وهو ثعل بن عمرو
 ابن الغوث بن طى ، ومتلج : اسم فاعل من أوج : أى أدخل ، وأصله مولج ؛ فأبدل
 من الواو تاء ، والقتر : جمع قتر - بضم فسكون - وهى حظيرة يكن فيها الصياد
 لئلا يراه الصيد فينفر ، ويروى « فى ستره » . والاستشهاد بالبيت فى قوله « متلج »
 حيث بدل التاء من الواو كما ذكرنا

(٢) أَتَسَكَّاهُ : أصلها أَوَكَّاهُ ؛ فأبدل من الواو تاء ، ومعناه وسده ، وقيل :
 معنى أَتَسَكَّاهُ ألقاه على جانبه الأيسر ، وقيل : ألقاه على هيئة المتسكى .
 (٣) تقول : قعد فلان تجاه فلان ؛ أى تلقاه ، والتاء بدل من الواو ، وأصله
 من المواجهة (٤) انظر (ج ١ ص ٢١٥)
 (٥) التيقور : الوقار ، وهى فيعول ، وأصلها تويقور ؛ فأبدلت الواو تاء ؛
 قال العجاج :

* فَإِنْ يَسْكُنْ أَمْسَى الْبَلَى تَيْقُورِي *

من البقار ، وَنُحْمَةً ^(١) وَهَمَةً ^(٢) وَتَقْوًى ^(٣) وَتُقَاتَةً وَتَتَرَى ^(٤) من الموازنة
وَتَوَرَّاةَ من البرى ^(٥) وهو فَوْعَلَةٌ لندور تَفَعَّلَ ، وَكَذَا تَوَلَّجَ ^(٦) وَتَوَّأَمَ ^(٧)
وَأُخْتُ وَبَنَتْ ^(٨) وَهَنْتَ وَأَسْنَتُوا ^(٩) من السَّنة
قوله « طُسْتُ » لأن جمعه طُسُوس لا طُسُوت

قوله « وحده » إنما قال ذلك مع قولهم يَتُّ لأن الإبدال فيه لأجل

- (١) النُحْمَةُ : الثقل الذى يصيبك من الطعام . انظر (١ ص ٢١٦)
(٢) الهَمَّة : ظن السوء . انظر (١ ص ٢١٦)
(٣) التَقْوَى : اسم من وقيت ، وأصلها الحفظ ، ثم استعملت في مخافة الله ،
وأصل تقوى وقى ، فأبدلت الواو تاء
(٤) تترى : أصلها وترى من الموازنة وهى المتابعة ، أبدلت واوها تاء إبدالاً
غير فياض ، وانظر (١ ص ١٩٥ و ٨١ من هذا الجزء)
(٥) انظر (٨١ ص من هذا الجزء)
(٦) انظر (٨٠ ص من هذا الجزء)
(٧) التَوَّأَم : الذى يولد مع غيره فى بطن : اثنين فصاعداً من جميع الحيوان ،
هو من التوأم الذى هو الولاى ، سمي بذلك لأيهما يتوافقان فى السن ، وأصله
وومم بزنة فوعل كجوهري ، فأبدلت الواو الأولى تاء كراهة اجتماع الواوين فى
صدر الكلمة ، وحمله على ذلك أولى من حمله على تفعل ، لأن فوعلاً أكثر من
فعل ، وانظر (٢ ص ١٦٧)
(٨) قد استوفينا الكلام على هذه الالفاظ فى (١ ص ٢٢٠) وفى (٢ ص
٢٥٥ - ٢٥٧) فارجع إليها هاك
(٩) حال : أَسْنَتَ اليوم ، إذا أجدبوا ، وأصلها من السنة ، فلامها فى
الأمم ، وأصل أسدوا على هذا ، فأبدلت الواو تاء . وانظر (١ ص ٢٢١)

الإدغام ، وهى من تركيب التسديس ، وقال :

١٧٥ — يَا قَاتِلَ اللَّهِ بَنِي السَّعْلَةِ عَمْرُو بْنُ يَرْبُوعٍ شِرَارَ النَّاتِ
* غَيْرِ أَعْفَاءٍ وَلَا أُكْيَاتٍ ^(١) *

وهو نادر

قوله « ذعالت » قال :

١٧٦ — صَفْقَةُ ذِي ذَعَالَتٍ مُسْمُولٍ
بَيْعٍ أُمْرِي لَيْسَ بِمُسْتَقِيلٍ ^(٢)

أى : ذعالب ، قال ابن جنى : ينبغى أن تكونا لغتين ، قال : وَغَيْرُ بَعِيدٍ
أن تبدل التاء من الباء ؛ إذ قد أبدلت من الواو ، وهى شريكة الباء فى الشفة ،

(١) هذه أبيات من الرجز المشطور ، وهى لعلباء بن أرقم اليشكرى يهجو
فيها بنى عمرو بن مسعود ، وقيل بنى عمرو بن يربوع ويقال لهم : بنو السعلاة ،
وذلك أنهم زعموا أن عمرو بن يربوع تزوج سعلاة : أى غولا ، فأولدها بنين ،
وقوله « يا قاتل الله » المنادى فيه مخذوف ، والجملة بعده دعائية ، وقوله عمرو بن
يربوع - بالجر - بدل من السعلاة ، وكأنه قال بنى عمرو بن يربوع ، وأعفاء : جمع
عفيف ، وأكيات : أصله أكياس جمع كيس - بتشديد الياء مكسورة - والاستشهاد
بالبيت فى قوله « النات » وفى قوله « أكيات » حيث أبدل السين تاء

(٢) هذا الشاهد من الرجز المشطور ، وقائله أعرابى من بنى عوف بن سعد ،
هكذا ذكره ولم يعينوه . وصفقة : منصوب على أنه مفعول مطلق ، وتقول :
صفقت له بالبيع صفقا ، لذا أنفذت البيع وأمضيته ، وكانوا إذا أبرهوا يباعا صفق
أحد المتبايعين بيده على يد الآخر : أى ضرب ، فكان ذلك علامة على إمضائه ،
والذعالت : الذعالب ، وهى جمع ذعلبة - بكسرتين بينهما سكون - وهو طرف
الثوب أو ما تقطع منه ، وسمول : جمع سمل - كأسد وأسود - وهو الخلق البالى
والمستقيل : الذى يطلب فسخ البيع . والاستشهاد بالببيت فى قوله « ذعالت » حيث
أبدل الباء تاء على ما بيناه

هذا كلامه ، والأولى أن أصلها الباء ؛ لأن الذعاب أكثر استعمالاً ، وهو بمعنى الذعاليب ، واحدها ذُعْلُوب ، وهى قطع الخرق الأخلاق وقالوا فى لص : لَصْتُ ، وجمعوه على اللصوت أيضاً ، قال :

١٧٧ — فَتَرَ كَنْ مَهْدًا غِيَلًا أَبْنَاؤُهَا

وَبَنَى كِنَانَةً كَاللَّصُوتِ الْمُرْدِ (١)

وجاء بدلا من الطاء ، قالوا : فُسْتَاطُفِي فُسْطَاط (٢)

قال : « وَالْهَاءُ مِنَ الْهَمْزَةِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ وَالْتَاءِ ، فَمِنْ الْهَمْزَةِ مَسْمُوعٌ فِي هَرَخْتُ وَهَرَحْتُ وَهَيْمًا وَلَهَيْمًا وَهِنْ فَعَلْتُ ، فِي طِيءٍ ، وَهَذَا الَّذِي فِي إِذَا الَّذِي ، وَمِنْ الْأَلِفِ شَاذٌ فِي أَنَّهُ وَحْيِيْلُهُ وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِمًا ، وَفِي يَاهَنَاهُ عَلَى رَأْيٍ ، وَمِنْ الْيَاءِ فِي هَذِهِ ، وَمِنْ التَّاءِ فِي بَابِ رَحْمَةٍ وَقَفًا » أقول : يقال هَنَرْتُ الثوب : أى أنرتة (٣) وَهَرَحْتُ الدابة : أى أَرَحْتُهَا ،

إبدال
الهاء

(١) هذا البيت من بحر الكامل ، وقد نسبته الصاغاني فى العباب إلى عبد الأسود ابن عامر بن جوين الطائى ، ونهد : أبو قبيلة من اليمن ، وعيل : جمع عائل - كصوم جمع صائم - من عال يعيل عيلة ؛ لذا افتقر ، ومرد : جمع مارد ، من مرد من باب نصر ؛ لذا خبث وعتا ، وربما كان من مرد بمعنى مرن ودرب . ومعنى البيت أنهم تركوا أبناء هذه القبيلة فقراء ؛ لأنهم قتلوا آباءهم ، وكذلك قتلوا آباء بنى كنانة فجعلوهم فقراء حتى صاروا من شدة الفقر كاللصوص المرد . والاستشاد بالبيت فى قوله « كاللصوت » حيث أبدل الشاعر الصاد تاء

(٢) الفسطاط : ضرب من الابنية دون السرادق يكون فى السفر ، وانظر

(١ ص ١٧)

(٣) يقال : نرت الثوب أنيره - من باب باع - وأنرته ، ونيرته - بالتضعيف - إذا جعلت له علما ، ويقال للعلم : النير - بالكسر - روى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : لولا أن عمر نهى عن النير لم نر بالعلم بأسا ، ولكنه نهى عن النير

وحكى اللحياني : هَرَدْتُ الشيء : أى أردته ، أَهْرَيْدُهُ ، بفتح الهاء ، كهرقته أَهْرِيْقُهُ ، وقال :

١٧٨ — فَهِيَّائِكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ

مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ (١)

والهاء بدل ؛ لأنَّ إِيَّائِكَ أكثر ، وقد مضى الكلام فى لَهْنِكَ فى الحروف المشبهة بالفعل (٢) وطبىء تغلب همزة إن الشرطية هاء ، وحكى قطرب : هَزَيْدٌ

(١) هذا البيت من الطويل ، وقد أورده أبو تمام فى باب الأدب من الحماسة ونسبه فى كتاب مختار أشعار القبائل إلى طفيل الغنوى ، والموارد : جمع مورد ، وهو المدخل ، والمصادر : جمع مصدر ، وهو المخرج . والاستشهاد بالبيت فى قوله « فهياك » حيث أبدل الهمزة هاء

(٢) قال المؤلف فى شرح المكافىة (ج ٢ ص ٣٣٢) : « واعلم أن من العرب من يقول : لَهْنِكَ كَرَجُلٌ صِدْقٌ ، قال :

لَهْنًا لَمَقَقْبِي عَلَيْنَا التَّهَاجُرُ

قال :

لَهْنِي لَا شَقَى النَّاسِ إِنْ كُنْتُ غَارِمًا

وقد يحذف اللام ، وهو قليل ، قال :

أَلَا يَأْسَنَا بَرَقٍ عَلَى قُلَّالِ الْحَمَى لَهْنِكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَى كَرِيمٍ

وفيه ثلاثة مذاهب : أحدها لسيبويه ، وهو أن الهاء بدل من همزة إن كايك وهياك ، فلما غيرت صورة إن بقلب همزتها هاء جاز بجامعة اللام إياها بعد الامتناع ، والثانى قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك ، كما روى عن أبى أدهم الكلابى : لَهْ رَبِّي لَا أَقُولُ ذَلِكَ ، بقصر اللام ، ثم حذف حرف الجر ، كما يقال : الله لأفعلن ، وحذفت لام التعريف أيضا ، كما يقال : لاه أبوك ، أى الله أبوك ، ثم حذفت ألف فعال كما يحذف من الممدود إذا قصر ، كما يقال : الحصاد ، والحصد ، قال :

أَلَا لَا بَارَكَ اللَّهُ فِي سُهَيْلٍ إِذَا مَا اللَّهُ بَارَكَ فِي الرَّجَالِ

مُنْطَلَق ، في ألف الاستفهام ، أنشد الأخفش :

١٧٩ — وَأَنْتَ صَوَّاحِبُهَا فَقُلْنَا هَذَا الَّذِي

مَنْحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرَنَا وَجَفَانَا (١)

أى : إذا الذى ، ويقال فى آيات النداء : هَيَّا ، وفى أما والله : هَمَّا

قوله « أَنَّهُ » قيل : الهاء بدل من الألف فى الوقف ؛ لأن الألف فى الوقف ، أكثر استعمالاً من الهاء ، وقد ذكر فى الوقف أن الهاء للسكت كما فى قِهْ وَرَهْ ، وكذا فى حَيَّهْلَهْ ؛ وأما قولهم « مَهْ » فالأولى كون هاءها بدلاً من الألف ، كما فى قوله :

١٨٠ — قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أُمِّكِتْ مِنْ هُيْنًا وَمِنْ هُنَّةَ (٢)

ويجوز أن يقال : جذف الألف من ما الاستفهامية غير المجرورة كما يحذف من ما المجرورة . نحو فِيمَ وَالْأَمَ ، ثم دُعِيَ بهاء السكت كما فى رَهْ وَقِهْ

ثم حذفتم همزة إنك ، وفيما قال تكلفات كثيرة ، والثالث : ما حكى المفضل ابن سلمة عن بعضهم أن أصله لله إنك ، واللام للقسمة ، فعمل به ما عمل فى مذهب الفراء ، وقول الفراء أقرب من هذا ، لأنه يقال : لهنك لقائم ، بلا تعجب « اه (١) هذا بيت من الكامل ، قال البغدادى : « وقائله مجهول ، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبى ربيعة المخزومي ، فإنه فى غالب شعره أن النساء يتعشقنه » اه . وقد راجعنا ديوان عمر بن أبى ربيعة فوجدنا له قصيدة على هذا الروى أولها :

يَا رَبِّ إِنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ بِأَهَّأْ أَهْوَى عِبَادِكَ كُلِّهِمْ إِنْسَانًا

ولم نجد فيها هذا البيت كما لم نجد على هذا الروى غير هذه القصيدة . وقد قال فى اللسان : « أنشده اللحياني عن الكسائي بجميل . وقوله « وأنت صواحبها » هو فى اللسان « وآتى صواحبها » . والصواحب : جمع صاحبة ، والاستشهاد به فى قوله « هذا الذى » حيث أبدل الهمزة التى للاستفهام هاء ، وأصله « إذا الذى » (٢) هذا بيت من الرجز المجزوء لم نعرف قائله ، والضمير فى وردت للابل . والاستشهاد بالبيت فى قوله « هنه » حيث أبدل الألف هاء للوقف ، وأصله هنا

قوله « في يَاهَنَاهُ » قد ذكرنا الخلاف^(١) فيه وأن الهاء فيه للسكت عند أبي زيد والأخفش والكوفيين ، وبذل من الواو عند البصريين ، وأصله عندهم هَنَآوٌ لقولهم هَنَوَات ، وقيل : الهاء أصل ، وهو ضعيف لقلة باب سَاسٍ وَقَلَقٍ ، وهاءُ هذه بدل من الياء كما ذكرنا في الوقف عند بنى عَمِم ، فليرجع إليه في معرفته^(٢) ولا يطارد هذا في كل ياء ؛ فلا يقال في الذى : الذهْ

قوله « ومن التاء في رحمة وقفا » مضى في الوقف^(٣)

(١) قال المؤلف في شرح الكافية (٢ ص ١٢٩) : « ومنه (يريد من كنايةات الأعلام) يَاهَنَاهُ للمنادى غير المصرح باسمه تقول في التذكير : يَاهَن ، ويَاهَنَان ، ويَاهَنُونَ ، وفي التأنيث : يَاهَنَةُ ، ويَاهَنَتَان ، ويَاهَنَات ، وقد يلى أواخرهن ما يلى أواخر المندوب وإن لم تكن مندوبة ، تقول : يَاهَنَاهُ - بضم الهاء - في الأكثر ، وقد تسكسر كما ذكرنا في المندوب ، وهذه الهاء تزداد في السعة وصلا ووقفا مع أنها في الأصل هاء السكت ، كما قال :

* يَأْمَرُ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ *

وقال :

* يَا رَبِّ يَا رَبَّاهُ إِيَّاكَ أَسَلُ *

في حال الضرورة ، هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ، ولما رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة أعنى في هناه مضمومة ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في هنوات كما أبدلت هاء في هنيهة ، وقال بعضهم : هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو لإبدالها في كساء - وإن لم يستعمل هناه - كما أبدلوا في « إِيَّاكَ » فقالوا : هِيَاكَ ، وبجى الكسر في هاء هناه يقوى مذهب الكوفيين ، وأيضا اختصاص الألف والهاء بالنداء ، وأيضا لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا - على ما حكى الأخفش - نحو يَاهَنَاهُ ، ويَاهَنَانَاهُ ، ويَاهَنَاتَاهُ ، كما مر في المندوب ، ويَاهَنُونَاهُ ، ويَاهَنَتَاهُ ، ويَاهَنَتَانَاهُ ، ويَاهَنَاتَاهُ . اهـ

(٢) انظر (٢ ص ٢٨٦ ، ٢٨٧)

(٣) انظر (٢ ص ٢٨٨ وما بعدها)

قال : « وَاللَّامُ مِنَ النَّونِ وَالضَّادُ فِي أَصْيَالِ قَامِلٍ » ، وفي الطَّبْعِ رِدِيٌّ »
 أقول : أصل أَصْيَالِ أَصْيَالَان ، وهو ، إن كان جمع أصيل كَرُغَيْفٍ وَرُغْمَانٍ ،
 وهو الظاهر ، فهو شاذ من وجهين : أحدهما إبدال اللام من النون ، والثاني
 تدوير جمع الـ كَثْرَةٍ على لفظه ، وإن كان أَصْيَالَان واحداً ذَمَّانٍ وَقُرْبَانٍ ،
 مع أنه لم يستعمل . فشدوده من جهة واحدة ، وهي قلب النون لاما ، قال
 الأخفش : لم سميت به لم ينصرف ، لأن النون كالثابتة ، يبدل على ذلك ثبات
 الألف في التدوير كما في سُكَيْزَانٍ ، وإذا هراق إذا سميت به غير منصرف ؛
 لأن المعزة في حكم الثابت
 قوله « الطَّبْع » من قوله :

أَمَّا زَأَى أَنْ لَادَهُ وَلَا سَبْعٌ مَالٌ إِلَى أَرْبَاعَةِ سَعْفٍ وَالطَّبْعُ (١)
 قال : « وَالطَّاءُ مِنَ التَّاءِ لَا زُمْ فِي الصَّطِيرِ ، وَتَادُ فِي مُعْصُطٍ »

أقول : قوله « فِي الصَّطِيرِ » يعني إذا كان ماء افتعل أحد الحروف المطبقة
 المستعملية ، وهي الصاد والداد والطاء والظاء ، وذلك لأن التاء مهموسة لا يطابق
 فيها ، وهذه الحروف عجيبة مطبقة ، فشقوا حروفاً مستعملية من مخرج التاء ،
 وهم الطاء ، فعمله مكان التاء ؛ لأنه مناسب للماء في المخرج والصاد والداد
 والظاء في الإطباق

قوله « وَتَادُ فِي مُعْصُطٍ » هذه لغة بني تميم ، وابست بالكثرة ، أعني جعل
 الصمير طاءً إذا كان لام السبعة صاداً أو صاداً ، وإذا بعد الظاء والطاء ، نحو
 مُعْصُطٌ بِرَحْلِي ، (٢)

(١) وقد مر هذا البيت فارجع إليه في (٢٥٤ من ٣٢٤)

(٢) مُعْصُطٌ : أصلها الخسنة ، فأبدلت تاء الضمير طاءً ، والعوض : البعوض ،

وقوله من راحل ففتح

وَحِصِّطْ عَنْهُ ^(١) : أَيْ حِدَتْ وَأَحَطَّ ^(٢) وَحَفِطَ ^(٣) وَإِنَّمَا قُلَّ ذَلِكَ لِأَنَّ تَاءَ الضَّمِيرِ كَلِمَةٌ تَامَةٌ ، فَلَا تَغْيِيرَ ، وَأَيْضًا هُوَ كَلِمَةٌ بِرَأْسِهَا ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنْ لَا تَتَوَثَّرَ حُرُوفُ الْإِطْبَاقِ فِيهَا ، وَمَنْ قَلَبَهُ فَلَسْكَوْنُهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ كَالْجُزْءِ مِمَّا قَبْلَهُ ، بِدَلِيلِ تَسْكِينِ مَا قَبْلَهُ ، فَهُوَ مِثْلُ تَاءِ افْتَعَلَ

قال : « وَالْدَّالُّ مِنَ التَّاءِ لَا زِمَّ فِي نَحْوِ اذْدَجَرَ وَادَّكَرَ ، وَشَاذٌ فِي نَحْوِ اذْدَجَرَ وَاجْدَمَعُوا وَاجْدَزَّ وَدَوَّلَجَ »

البدال
البدال

أقول : إِذَا كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ أَحَدَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ : الزَّاي ، وَالْدَّال ، وَالذَّال ؛ قَلِبْتَ تَاءَ الْإِفْتِعَالِ دَالًا ، وَأَدْغَمْتَ الدَّالَ وَالذَّالَ فِيهَا ، نَحْوُ ادَّانَ وَادَّكَرَ ، كَمَا يَجِبُ ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ لَا يَدْغُمَ الذَّالَ نَحْوُ اذْدَّكَرَ ، وَالْقَلْبُ الَّذِي لِلْإِدْغَامِ لَيْسَ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ هَذَا الْبَابِ ، وَالْحُرُوفُ الثَّلَاثَةُ مَجْهُورَةٌ ، وَالتَّاءُ مَهْمُوسَةٌ ؛ قَلِبْتَ التَّاءَ دَالًا ؛ لِأَنَّ الدَّالَ مَنَاسِبَةٌ لِلذَّالِ وَالزَّايِ فِي الْجَهْرِ ، وَلِلتَّاءِ فِي الْخُرْجِ ؛ فَتَوَسَّطَ بَيْنَ التَّاءِ وَبَيْنَهُمَا ، وَإِنَّمَا أَدْغَمْتَ الذَّالَ فِي الدَّالِ دُونَ الزَّايِ لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْ مَخْرَجِ الدَّالِ وَبُعْدِ مَخْرَجِ الزَّايِ مِنْهَا

قوله « وَادَّكَرَ » قَلْبُ التَّاءِ دَالًا بَعْدَ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ لَا زِمَّ ، وَبَعْدَ الْقَلْبِ الْإِدْغَامُ أَكْثَرُ مِنْ تَرْكِهِ ، فَإِنْ أَدْغَمْتَ فَإِنَّمَا أَنْ تَقَابِ الْأُولَى إِلَى الثَّانِيَةِ ، أَوْ بِالْعَكْسِ ، كَمَا يَجِبُ ، فِي بَابِ الْإِدْغَامِ

(١) حِصِّطَ : أَصْلُهَا حَصَّتْ ، فَأَبْدَلْتَ تَاءَ الضَّمِيرِ طَاءً ، وَتَقُولُ : حَاصٌّ عَنِ الشَّيْءِ يَحْيِصُ حَيْصًا وَحَيْصَةً وَحَيَوصًا وَحَيْصًا وَمَحَاصًا وَحَيْصَانًا ؛ إِذَا حَادَّ عَنْهُ وَعَدَلَ .

(٢) أَصْلُ أَحَطَّ : أَحَطَّتْ ، فَأَبْدَلْتَ تَاءَ الضَّمِيرِ طَاءً ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ الطَّاءَ فِي الطَّاءِ ، وَتَقُولُ : أَحَاطَ بِالشَّيْءِ يَحِيطُ بِهِ إِحَاطَةً ؛ إِذَا أَحْدَقَ بِهِ كَلِمَةً مِنْ جَوَانِبِهِ ، وَكُلٌّ مِنْ أَحْرَزَ الشَّيْءَ كَلِمَةً وَبَلَغَ عَلَيْهِ أَقْصَاهُ فَقَدْ أَحَاطَ بِهِ

(٣) أَصْلُ حَفِطَ : حَفِظْتَ ، فَأَبْدَلْتَ التَّاءَ طَاءً ، ثُمَّ أَبْدَلْتَ الطَّاءَ الْمَعْجَمَةَ طَاءً مَهْمَلَةً ، ثُمَّ أَدْغَمْتَ الطَّاءَ فِي الطَّاءِ

قوله « وشاذ في فُزُد » حاله كحال فَحَصَّطُ ، وقد ذكرناه ، وكذا شذَّ قلبه بعد الدال ، نحو جُدُد في جُدْتُ ، وقد شذَّ قلب تاء الافتعال بعد الجيم ؛ لأن الجيم وإن كانت مجهورة والتاء مهموسة إلا أنها أقرب إلى التاء من الزاي والذال ؛ فيسهل النطق بالتاء بعد الجيم ، ويصعب بعد الزاي والذال ، قل :

١٨١ -- فَقُلْتُ إِصْحَابِي لَا تَحْبِسَانَا

بِنَزْعِ أَصُولِهِ واجْدَزْ شَيْعًا ^(١)
ولا يقاس على المسموع منه ؛ فلا يقال اجْدَزْ ^(٢) واجْدَرَحْ ^(٣) ، والدولج :

(١) هذا البيت من الوافر ، وهو من كلمة لمضرس بن ربيع الفقعسي ، وأولها قوله :

وَضَيْفٌ جَاءَنَا وَاللَّيْلُ دَاجٍ وَرِيحُ الْقُرِّ تَحْفِزُ مِنْهُ رُوحًا

وقوله « والليل داج » معناه مظلم ، والقر - بالضم - : البرد ، وتحفز : تدفع ، وقوله « حفز : اصحابي الخ » مخاطب الواحد بخطاب الاثنين في قوله « لاتحبسانا » ثم عاد إلى الافراد في قوله « واجدز شيحا » وليس هذا بأبعد من قول سويد ابن كراع العمكي :

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ انْزَجِرْ وَإِنْ تَدْعَانِي أَحْ - عِرْضًا مُنْمَعًا
ويروى في بيت الشاهد :

* فَقُلْتُ إِحْاطِي لَا تَحْبِسْنِي *

والكلام على هذه الرواية جار على مذهب واحد . والمعنى لا تؤخرنا عن شيء اللحم بتشاكلك بنزع أصول الخطب ، بل اكشف بقطع ما فوق وجه الأرض منه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « واجدز » وهو افتعل من الجز ، وأصله اجتز ، وبه يروى ، فأبدل التاء دالا لإبدال لا غير قياسي

(٢) اجدراً : هو افتعل من الجرأة التي هي الاقدام على الشئ ~~الجرأ~~
فأبدل التاء دالا

(٣) اجدرح : هو افتعل من الجرح ، وأصله اجترح ؛ فأبدل التاء دالا ،

الكناس ، من الولوج ، قلبت الواو تاء ، ثم قلبت التاء دالا ، وذلك لأن التولج أكثر استعمالا من دولج ، وقلب التاء دالا في ازْدَجَرَ واجْدَمَعَ لتناسب الصوت ، كما في سَوَوِيق ، بخلاف دَوَلِج .

قوله : « وَالْجِيمُ مِنَ الْيَاءِ الْمُسَدَّدَةِ فِي الْوَقْفِ ، فِي نَحْوِ فُقَيْمِجٍ ، وَهُوَ شَاذٌ ^{ابدال} ^{الجيـم} وَمِنْ غَيْرِ الْمُسَدَّدَةِ فِي نَحْوِ * لَا هُمْ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَبَبِجٍ * أَشَدُّ ، وَمِنْ الْيَاءِ الْمَفْتُوحَةِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ * حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا * أَشَدُّ »

الجيـم والياء أختان في الجهر ، إلا أن الجيـم شديدة ، فإذا شُدَّت الياء صارت قريبة غاية القرب منها ، وهما من وسط اللسان ، والجيـم أبين في الوقف من الياء ، فطلب البيان في الوقف ؛ إذ عنده يخفى الحرف الموقوف عليه ، ولهذا يقال في حُبْلَى - بالياء - : حُبْلَوْ بِالرَّاءِ - وقد تقلب الياء المشددة للوقوف جيما ، قال :
١٨٢ - كَأَنَّ فِي أَذْنَابِنِ الشُّوْلِ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونِ الْأَجْلِ ^(١)

ومن هذا تقول : جرح فلان الأثم واجترحه ؛ إذا كسبه ؛ قال تعالى (أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ)
(١) هذا الشاهد بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة طويلة لأبي النجم العجلى أولها :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَلِكِ الْأَجَلِ الْوَاسِعِ الْفُضْلِ الْوُحُوبِ الْمُجَزِلِ
والضمير في أذنانهن عائد للابل ، والشول : جمع شائل ، وتقول : شالت الناقة بذنبا تشول ؛ إذا رفعته للقاح وقد انقطع لبنها ، والعبس - بفتح العين - : ما يعاق بأذنان الابل من أبعارها وأبوالها فيجف عليها ، وأضافه إلى الصيف ؛ لأنه يكون في ذلك الوقت أجف وأيبس ، والأجل - بكسر الهمزة وضمها مع تشديد الجيم مفتوحة - : الوعل ، وهو تيس الجبل . شبه ما يعلق بأذنان النوق في زمن الصيف بقرون التيس العجلى في صلابته ويدهسه ، والاستشهاد بالبيت في قوله « الأجل » حيث أبدل الياء المشددة جيما في غير الوقف

وقد جاء في الخففة في الوقف ، لكنه أقل من الشددة ، وذلك أيضاً لبيان الياء في الوقف ، وقد جاء من الياء الخففة في غير الوقف ، قال :

١٨٣ --- * حَتَّى إِذَا مَا أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا ^(١) *

أى : أُمْسِيتْ وَأُمْسَى ، فلما أبدات الياء جيها لم ينقلب ألفا ، ولم يسقط الساكنين ، كالياء في أُمْسَتْ وَأُمْسَى ، وفي قوله « في الياء الخففة أشد » دلالة على أن ذلك في المشددة شاذ ، وإنما كان في الخففة أقل لأن الجيم أنسب بالياء المشددة ، كما قلنا ، وإنما كان في نحو أُمْسَجَتْ أشد لأن الأصل أن يبدل في الوقف لبيان الياء ، والياء في مثله ليس بموقوف عليه .

الإبدال
الصاد

قال : « وَالصَّادُ مِنَ السَّيْنِ الَّتِي بَعْدَهَا غَيْنٌ أَوْ خَاءٌ أَوْ قَافٌ أَوْ طَاءٌ جَوَازًا ، نَحْوُ أُمْسِجَ ، وَصَلَحَ ، وَمَسَّ صَقَرٌ ، وَصَرَاحٌ »

أقول : اعلم أن هذه الحروف مجبورة مستعملية ، والسين مهموس مُسْتَفِيلٌ ؛ فكررهما الخروج منه إلى هذه الحروف ؛ أثقله ، فأبدلوا من السين صادًا ، لأنها توافق السين في الهمس والصفير ، وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء ؛ فتجانس الصوت بعد القلب ، وهذا العمل شبيه بالإبدال في تقريب الصوت بعضه من بعض ، فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يسع فيها من الإبدال ما ساع وهو متقدمة ؛ لأنها إذا تأخرت كان المتكلم منجذراً بالصوت من عال ، ولا يثقل ذلك ثقل التصعد من مُنْخَفِضٍ ، فلا تقول في قست : قصت ، وهذه الحروف تجوز القلب ؛ متصلة بالسين كانت كصقر ، أو منفصلة بحرف نحو صلح ، أو بحرفين أو ثلاثة

(١) هذا يدل من الرجز المشطور لم نعثر له على نسبة إلى قائل ولا على سابق أو لاحق ، ونسبه بعض العلماء إلى المعجاج ، وقد اختلفوا في الضمير في قوله « أُمْسِجَتْ وَأُمْسِجَا » فقيل : هما عائدان إلى آتان وغيره ، وقيل : هما عائدان إلى نعمة وظليم ، والاشهاد في قوله « أُمْسِجَتْ وَأُمْسِجَا » حيث أبدل الياء الخففة جيها في غير الوقف ، قال في اللسان : « أبدل مكان الياء حرفاً جليداً شبيهاً بها ، لتصح له القافية والوزن » اهـ

نحو صَمَلَقٍ^(١) وَصِرَاطٍ، وَصَمَالِيْقٍ^(٢)، وهذا القلب قياس، لكنه غير واجب، ولا يجوز قلب السين في مثلها زايًا خالصة، إلا فيما سمع نحو الزَّرَّاط، وذلك لأن الطاء تشابه الدال

قوله: « وَالزَّايُ مِنَ السَّيْنِ وَالصَّادِ الْوَاقِعَتَيْنِ قَبْلَ الدَّالِ سَا كَتَتَيْنِ، نَحْوُ يَزْدُلُ، وَهَكَذَا فَزَدِي أَنَّهُ »

ابدال
الزاي

السين حرف مهموس، والدال مجهور؛ فسكروها الخروج من حرف إلى حرف ينافيه، ولا سيما إذا كانت الأولى سا كنة؛ لأن الحركة بعد الحرف، وهى جزء حرف لين حائل بين الحرفين؛ فقربوا السين من الدال؛ بأن قلبوها زايًا، لأن الزاي من مخرج السين ومثلها في الصغير، وتوافق الدال في الجهر؛ فیتجانس الصوتان، ولا يجوز ههنا أن تُشَرَّبَ السينُ صوتَ الزاي، كما يفعل ذلك في الصاد، نحو يَصْدُرُ، لأن في الصاد إطباقًا، فصارعوا المثال يذهب الإطباق بالقلب، وليست السين كذلك، ويجوز في الصاد السا كنة الواقعة قبل الدال قلبها زايًا صريحة وإشراء بها صوتَ الزاي، أما الإبدال فلأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة وقد جاورت الدال بلا حائل من حركة وغيرها، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة، ولم يبدلوا الدال كما في تاء افتعل نحو اضْطَبَّرَ لأنها ليست بزايدة كالتاء، فتسكون أولى بالتغيير، فغيروا الأولى لضعفها بالسكون، بأن قربوها من الدال، بأن قلبوها زايًا خالصة، فتتناسبت الأصوات، لأن الزاي

(١) الصملاق: السملق، وهو الأرض المستوية، وقيل: الفقير الذى لا نبات

فيه، والقاع المستوى الأملس؛ قال جميل:

أَلَمْ تَسَلِ الرَّبْعَ الْقَدِيمَ فَيَنْطِقْ وَهَلْ تُخْبِرُكَ الْيَوْمَ بَيْدَاءُ سَمَلَقٍ

(٢) الصماليق: السماليق، قال في اللسان: « وحكى سيدييه صماليق،

قال ابن سيده: ولا أدري ما كسر إلا أن يكونوا قد قالوا: صملقة، في هذا المعنى، فموضع من الماء، كما حكى موانعظ » اهـ

من مخرج العصاد وأختها في الصغير ، وهم ، تناسب الدال في الجهر وعدم الإطباق ،
ومن ضارع : أى نهي بالصاد نحو الزاي ، ولم يقلها زايًا خالصة ، فلامحاطة على
فضيلة الإطباق ، كما ذكرنا .

قوله « فزدى أنه » قول حاتم الطائي لما وقع في أسر قوم فغزاه رجالهم وبقى مع
النسوة فأمرنه بالمقصود فنحز ، وقال : هكذا فزدى ^(١) أنه ، وأنه تأكيده للباء
قال : « وقد ضورع بالصاد الزاي دونها وضورع بها متحركة أيضًا ،
نحو صذر وصدق ، والبيان أكثر فيهما ، ونحو مس زقر كلمية ، وأجذر
وأشدر بالمضارعة قمايل »

أقول : قوله « ضورع بالصاد الزاي » أى : جعل العصاد مضارع الزاي ،
بأن يؤتى بالصاد نحو الزاي ، فقولك « ضارع » كان يتمدى إلى المشابهة
الباء بنفسه ، فجعل متمديا إلى المشابهة بكسر الباء بحرف الجر
قوله « دونها » أى : دون السين : أى لم تُشَمَّ السين صوت الزاي ، بل
قلبت زايًا صريحة ، لما ذكرنا من أنه لا إطباق فيه حتى يحافظ عليه

قوله « وضورع بها » أى : بالصاد الزاي متحركة أيضًا : أى إذا تحركت
الصاد وبعدها أنتم العصاد صوت الزاي ، ولا يجوز قلبها زايًا صريحة ،
لوقوع الحركة فاصلة بينهما ، وأيضاً فإن الحرف يقوى بالحركة ، فلم يقاب ، فلم
يبق إلا المسارعة للمجاورة ، والاشتمام فيها أقل منه فى الساكنة ، إذ هى محمولة
فيه على الساكنة التى إنما غيرت لضعفها بالسكون ، وإن فصل بينهما أكثر
من حركة كل حرف والحرفين لم تستمر المسارعة ، بل يقتصر على ماسمع من العرب ،
لأن الطاء كالدال

قوله « والبيان أكثر فيهما » أى : فى السين الساكنة الواقعة قبل الدال ،

والصَاد الواقعة قبلها : سكنت الدال أو تحركت ، ولو روى « منهما » لكان
المَعْنَى من المضارعة والقلب ؛ ويعنى بالبيان الإتيان بالصَاد والسين صريحين بلا
قلب ولا إشراب صوت ؛ ففي الصَاد الساكنة قبل الدال البيان أكثر ، ثم
المضارعة ، ثم قلبها زايا

قوله « وَمَسَّ زَقَرَ كَلْبِيَّة » أى : قبيلة كلب تغلب السين الواقعة قبل
القاف زايا ، كما يقلبها غيرهم صادا ، وذلك لأنه لما تباين السين والقاف لكون
السين مهموسة والقاف مجهورة أبدلوا زايا ، لمناسبة الزاي للسين فى الحُجْر
والصَفِير ، وللقاف فى الجهر

قوله « وَأَجْدَرُ أَشْدَقُ »^(١) يعنى إشرابُ الجيم والشين المعجمتين الواقعتين
قبل الدال صوتَ الزاي قليلٌ ، وهذا خلاف ما قاله سيديويه ، فإنه قال فى إشراب
مثل هذا الشين صوتَ الزاي : « إن البيان أكثر وأعرف ، وهذا عربى كثير »
وإنما بُضَّاع بالشين الزاي إذا كانت ساكنة قبل الدال ؛ لأنها تشابه الصَاد
والسين اللذين يقابان إلى الزاي ، وذلك بكونها مهموسة رخوة مثلها ، وإذا
أُجريت فى الشين الصوتَ رأيت ذلك بين طرف لسانك وأعلى الثَنِيَّتَيْنِ موضع
الصَاد والسين ، ثم إن الجيم حملت على الشين وإن لم يكن فى الجيم من مشابهة
الصَاد والسين مثل ما بينهما وبين الشين ، وذلك لأن الجيم من مخرج الشين ؛
فعمل بها ما عمل بالشين ، ولا يجوز أن يجعل الشين والجيم زايا خالصة كالصَاد
والسين ؛ لأنهما ليستا من مخرجهما

قال : « الإِدْغَامُ : أَنْ تَأْتِيَ بِحَرْفَيْنِ سَاكِنَيْنِ فَمَتَحَرَّكَيْنِ مِنْ مُخْرَجٍ وَاحِدٍ الإِدْغَامُ .

(١) الأشدق : الواسع الشدق ، وهو جانب الفم ، ويقال : رجل أشدق ؛ إذا
كان متفوها ذابيان ، وقد قالوا لعمر بن سعيد : الأشدق ؛ لأنه كان أحد خطباء
العرب .

مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ ، وَيَسْكُونُ فِي الْمَشَايِنِ وَالْمُتَقَارِبِينَ ؛ فَالْمِثْلَانِ وَاجِبٌ هِنْدَ
سُكُونِ الْأَوَّلِ إِلَّا فِي الْهَمْزِ تَيْنِ إِلَّا فِي نَحْوِ السَّأَلِ وَاللَّاتِ ، وَإِلَّا فِي الْأَلْفَيْنِ
لِتَعَذُّرِهِ ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ قَوْلِ اللَّيْلِ لِبَاسٍ وَفِي نَحْوِ تَوْرِي وَرِيْمَا — عَلَى الْمُخْتَارِ —
إِذَا خَفَفَتْ ، وَفِي نَحْوِ قَالُوا وَمَا ، وَفِي يَوْمٍ ، وَعِنْدَ تَحْرُكِهِمَا فِي كَلِمَةٍ
وَلَا إِخْلَاقَ وَلَا لَبْسَ نَحْوُ رَدَّ يَرُدُّ ، إِلَّا فِي نَحْوِ حَيٍّ فَإِنَّهُ جَائِزٌ ، وَإِلَّا فِي نَحْوِ اقْتَتَلَ
وَتَسَنَزَلَ وَتَتَبَاعَدُ ، وَسَيَأْتِي ، وَتُنْقَلُ حَرَكَتُهُ إِنْ كَانَ قَبْلَهُ سَاكِنٌ غَيْرُ إِيْنِ
نَحْوُ يَرُدُّ ، وَسُكُونُ الْوَقْفِ كَالْحُرْكََةِ ، وَنَحْوُ مَكَنِّي وَيَمَكِّنِي
وَمَنَاسِكَكُمْ وَمَنَاسِكَكُمْ مِنْ بَابِ كَلِمَتَيْنِ ، وَمُمْتَنِعٌ فِي الْهَمْزَةِ عَلَى الْأَكْثَرِ
وَفِي الْأَلِفِ وَعِنْدَ سُكُونِ الشَّائِي لِغَيْرِ الْوَقْفِ نَحْوُ ظَلَّاتُ وَرَسُولُ الْحَسَنِ ،
وَتَمِيمٌ تُلْغِيمٌ فِي نَحْوِ رُدَّ وَلَمْ يَرُدَّ ، وَعِنْدَ الْإِخْلَاقِ وَاللَّبْسِ بِيَزْنَةٍ أُخْرَى نَحْوُ
قَرَدَدٍ وَسُرُرٍ ، وَعِنْدَ سَاكِنٍ صَحِيحٍ قَبْلَهُمَا فِي كَلِمَتَيْنِ نَحْوُ قَرُمُ مَالِكٍ ،
وَحُمِلَ قَوْلُ الْقُرَاءَةِ عَلَى الْإِخْفَاءِ ، وَجَائِزٌ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ »

أقول : قوله « الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك » يعني أن المتحرك
يسكون بعد الساكن ^(١) ، وإلا فليس بُدُّ من الفصل : أي فك أحد الحرفين
من الآخر ؛ لأن الحركة بعد الحرف

قوله « من غير فصل » أي : فك ، احتراز عن نحو ريباً ^(٢) فإنك تأتي

(١) يريد أن الإدغام لا يكون إلا مع سكون الأول ؛ لأنه لو كان متحركاً
والحركة بعد الحرف فلا يتأتى النطق بالحرفين دفعة واحدة ؛ لأن الحركة فاصلة
بينهما ، ولا يكتفى أيضاً بتحقيق الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني ، بل لابد مع
ذلك من وصل الحرفين في النطق لئلا تسكت بعد نطقك بالحرف الأول ، ولذا قال
ابن الحاجب : « الإدغام أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من
غير فصل »

(٢) انظر (١ ص ٢٨)

بياء ساكنة فياء متحركة ، وهما من مخرج واحد ، وليس بإدغام ؛ لأنك فككت إحداها عن الأخرى ، وإنما الإدغام وصل حرف ساكن بحرف مثله متحرك بلا سكتة على الأول ، بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتماداً واحدة قوية ، ولا يحتز به عن الحرف الفاصل أو الحركة الفاصلة بين المثليين ؛ لخروجه بقوله « ساكن فمتحرك »

والادغام في اللغة : إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت اللجام في فم الدابة : أى أدخلته فيه ، وليس إدغام الحرف في الحرف إدخاله فيه على الحقيقة ، بل هو إيصاله به من غير أن يفك بينهما

قوله « في المثلثين والمتقاربين » لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متماثلين ؛ لأن الإدغام إخراج الحرفين من مخرج واحد دفعة واحدة باعتماد تام ، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد ؛ لأن لكل حرف مخرجا على حدة ، والذي أرى أنه ليس الإدغام الاتيان بحرفين ، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوى : سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو يمدُّ زيد ، أو ساكناً نحو يمدُّ ، وقفنا ، فعلى هذا ليس قوله « ساكن فمتحرك » أيضاً بوجه ، لأنه يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقاً ؛ إما لأنه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند من قال هما حرفان ، وإما لأنه حرف واحد على ما اخترنا ، وإن كان كالحرفين الساكنين أولهما من حيث الاعتماد التام ، وقوله « ساكن فمتحرك » وقوله « من غير فصل » كالمتناقضين ؛ لأنه لا يمكن مجيء حرفين أحدهما عقيب الآخر إلا مع الفك بينهما ، وإن لم تفك بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر

قوله « فالمثلثان واجب عند سكون الأول » جعل الادغام ثلاثة أقسام : واجبا ، وممتنعا ، وجائزا ، فذكر الواجب والممتنع ، وما بقى فجائز ، فالواجب من

قوله « واجب » إلى قوله « من باب كلمتين » والممتنع من قوله « وممتنع » إلى قوله « على الاخفاء »

قوله « عند سكون الأول » أى يجب الإدغام إذا سكن أول المثليين : كانا فى كلمة كالشدّ والمدّ ، أو فى كلمتين متصلتين نحو اسمعُ علماً

قوله « إلا فى الهمزتين » ليس الإطلاق بوجه ، بل الوجه أن يقال : الهمز الساكن الذى بعده همز متحرك : إما أن يكونا فى كلمة ، أو فى كلمتين ، فإن كانا فى كلمة أدغم الأول إذا كانا فى صيغة موضوعة على التضعيف ، كما ذكرنا فى تخفيف الهمزة ^(١) ، وفى غير ذلك لا يدغم ، نحو قرأى على وزن قَمَطَرٍ [من قرأ] وإن كانا فى كلمتين نحو اقرأ آية ، وأقرئ أبك ، وليقرأ أبوك ، فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة ، فلا يلتقى همزتان ، وزعموا أن ابن أبى إسحق كان يحقق الهمزتين ، وأناس معه ، قال سيديويه : وهى ردئية ، وقال : فيجب الإدغام فى قول هؤلاء مع سكون الأولى ، ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قرأ أبوك ، قال السيرافى : توهم بعض القراء أن سيديويه أنكر إدغام الهمزة ، وليس الأمر على ما توهموا ، بل إنما أنكره على على مذهب من يخفف الهمزة ، كما هو المختار عنده ، وقد بين سيديويه ذلك بقوله : ويجوز الادغام فى قول هؤلاء ^(٢) ، يعنى على تلك اللغة الرديئة

قوله : « الدأث » ^(٣) اسم وادٍ ، أورده الصغاني مخفف الهمز على وزن كلام وسلام .

(١) انظر (ص ٢٣ وما بعدها من هذا الجزء)

(٢) فى أصول هذا الكتاب « ويجب الادغام . . . الخ » وهو تحريف ،

وما أثبتناه عن كتاب سيديويه (ص ٢٠٤) وهو الصواب

(٣) ذكره ياقوت بتشديد ثانيه مفتوحا ، وهو ما ذكره ابن الحاجب ، وقد ذكر أيضا أنه اسم موضع ، ويصح أن تكون الدأث صيغة مبالغة من دأث الطعام بدأته - كفتح - إذا أكله

قوله : « وإلا في الألف » لما قال : « واجب عند سكون الأول » ولم يقل : مع تحرك الثاني ، أو هم أن الألف يدغم في مثله ؛ لأنه قد يلتقي ألفان ، وذلك إذا وقفت على نحو السماء ، والبناء ، بالإسكان كما مر في تخفيف المعزة ^(١) فإنك تجمع فيه بين ألفين ، ولا يجوز الإدغام ؛ لأن الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرك ، كما مر ، والألف لا يكون متحركاً ، والحق أنه لم يحتاج إلى هذا الاستثناء ؛ لأنه ذكر في حد الإدغام أنه الإتيان بحرفين : ساكن فتتحرك ، والألف لا يكون متحركاً .

قوله : « وإلا في نحو قول » اعلم أن الواو والياء الساكنين إذا وليهما مثلهما متحركاً ، فلا يخلو من أن يكون الواو والياء مدتين ، أولاً ؛ فإن لم يكونا مدتين وجب إدغام أولهما في الثاني : في كلمة كانا كَقَوْلٍ وسَيْرٍ ، أو في كلمتين نحو (تَوَلَّوْا واسْتَعْنُوا اللَّهَ) واخْشَوْا يَأْسِرًا ، وإن كانا مدتين : فإما أن يكون أصلهما حرفاً آخر قلب إليهما ، أولاً ، فإن لم يكن فإن كانا في كلمة وجب الإدغام ، سواء كان أصل الثاني حرفاً آخر ، كَمَقْرُوءٍ وَبَرِيٍّ وَعَلِيٍّ ، أولاً ، كمغزوءٍ ومرمىٍّ ، وإنما وجب الإدغام في الأول : أعنى مقروءاً وبريئاً وعلياً — وإن لم يكن القلب في الثاني واجباً — لأن الغرض من قلب الثاني إلى الأول في مثله طاب التخفيف بالإدغام ، فلو لم يدغموا لكان تقضا للغرض ، ووجب الإدغام في الثاني : أعنى نحو مغزوءٍ ومرمىٍّ ؛ لأن مدة الواو والياء الأولين لم تثبت في اللفظ قط ، فلم يكن إدغامهما يزيل عنهما شيئاً وجب لهما ، بل لم يقع الكلمتان في أول الوضع إلا مع إدغام الواو والياء في مثلهما ، وإن كانا في كلمتين ؛ نحو قالوا وما ، وفي يوم ، وظلموا رافداً ، ~~والله أعلم~~ ~~لأنه ثبت الواو والياء إذن في الكلمتين مد~~ وإدغامهما فيما عرض انضمامه إليهما من الواو والياء في أول الكلمتين مزيل

(١) انظر (ص ٤٣ وما بعدها من هذا الجزء)

لفضيلة المد التي ثبتت لها قبل انضمام الكلمة الثانية إلى الأولى ، وإن كان أصل الواو والياء حرفا آخر قاب إلى الواو والياء ؛ فإن كان القاب لأجل الإدغام وجب الإدغام نحو مرمى ، وأصله مَرْمُوى ؛ لئلا يبطل الغرض من القاب ، فإن لم يكن القاب لأجل الإدغام فإن كان لازما نظرا ؛ فان كانت الكلمة التي فيها المثان وزنا قياسيا يلتبس بسبب الإدغام بوزن آخر قياسي لم يدغم ، نحو قُوول فإنه فِعْلٌ مالم يسم فاعله إِفَاعَلَ قياسا ، ولو أدغم الواو فيه في الواو لالتبس بفِعْلٍ الذي هو فِعْلٌ مالم يسم فاعله قياسا لفَعَلَ ، وإن لم يلزم التباس وزن قياسي بوزن قياسي أدغم نحو إِيْنَةً على وزن إِفْعَلَةٍ من الأين ، وأوَّلٍ على وزن أُبْلَمٍ^(١) من الأوَّل ، وذلك لأن القاب لما كان لازما صار الواو والياء كالأصليتين ، والالتباس في مثله وإن وقع في بعض الصور لا يبالى به ؛ لأن الوزن ليس بقيامي ، فيستمر اللبس ، وإن لم يكن القاب لازما نحورِيًّا وتَوْرِيًّا فالأصل الاظهار ؛ لأن الواو والياء عارضان غير لازميين كافي ييرِ يسوتُ ، فهما كالمعزتين ، والهمز لا يدغم في الواو والياء مادام همزا ، وأجاز بعضهم الإدغام نظرا إلى ظاهر اجتماع المثليين ؛ وعليه قولهم : رِيْئَورِيَّة ، في رِيْئَورِيَّة ، وعند سيديويه والخليل أن سَوِيرَ وقُوولَ لم يدغما لكون الواوين عارضين ، وقول المصنف أولى ، وهما أنهما لم يدغما لخوف الالتباس ؛ لأن العارض إذا كان لازما فهو كالأصلي ، ومن ثم يدغم إِيْنَةً وأوَّلٌ مع عروض الواو والياء .

قوله « وعند تحركهما » عطف على قوله « عند سكون الأول » : أى يجب

الإدغام إذا تحرك المثان في كلمة

اعلم أنهم يستقلون التضعيف غاية الاستقلال إذ جعل اللسان كافة شديدة في الرجوع إلى الخرج بعد انتقاله عنه ، ولهذا الثقل لم يصوغوا من الأسماء ولا الأفعال

(١) الأبل - بضمين بينهما ساكن - هو الخوص (انظر ج ١ ص ٥٦)

رباعيا أو خماسيا فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان ؛ لثقل البناءين ، وثقل التقاء المثليين ، ولا سيما مع أصالتهما ، فلا ترى رباعيسا من الأسماء والأفعال ولا خماسيا من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا وأحدهما زائد ؛ إما للالحاق أو لغيره ، كما مر في ذى الزيادة ، ^(١) ولم يبنوا ثلاثيا فأوه وعينه متماثلان إلا نادرا نحو دَدَن ^(٢) وبير ^(٣) بل إنما ضعفوا حيث يمكنهم الإدغام ، وذلك بمائل العين واللام ؛ إذ الفاء لو أدغم في العين وجب إسكانه ، ولا يبتدأ بالسكان ، وليس في الأسماء التي لاتوازن الأفعال ذو زيادة في أوله أو وسطه مثلان متحركان ؛ إذ لا موجب في مثله للإدغام ؛ لأن الإدغام إنما يكون في الاسم مع تحريك الحرفين إذا شابه الفعل الثقيل وزنا كما يجىء ، وإلا بقى المتماثلان بلا إدغام ؛ فتصير الكلمة ثقيلة بترك إدغام المثليين ، وبكونها مزيدا فيها ؛ فلم يبن من الأسماء المزيد فيها غير الموازنة للفعل ما يؤدي إلى مثل هذا الثقل ؛ بل يجىء فيما زيد فيه من الأفعال والأسماء الموازنة لها ما في أوله أو وسطه مثلان مقترنان ، وذلك لكثرة التصرف في الفعل قياسا ؛ فربما اتفق فيه بسببه مثل ذلك ، فنقول : لا يخلو مثله من أن يكون من ذى زيادة الثلاثي أو من ذى زيادة الرباعي ، فمن ذى زيادة الثلاثي بابان يتفق في أولهما مثلان متحركان ، نحو تَتَرَسَّس ^(٤) وتَتَارَك ^(٥) وباب يتفق في وسطه مثلان متحركان نحو اقْتَتَلَ ، ومن ذى زيادة الرباعي باب يتفق في أوله ذلك نحو تَتَدَحَّرَجُ ، فأما ذو زيادة الرباعي فلا يخفف بالإدغام ؛

(١) ذكره في الجزء الأول (ص ٦١ وما بعدها)

(٢) الددن : اللهو واللعب . انظر (١ ص ٣٤)

(٣) البير : حيوان شبيه بالنمر . انظر (١ ص ٣٤ ، ٢ ص ٣٦٧) وفي

بعض النسخ بين ، وهو اسم واد . وانظر (٢ ص ٣٦٨)

(٤) يقال : تترس الرجل ؛ إذا لبس الترس يتستر به ، ويقال : تترس القوم

بالقوم ؛ إذا جعلوهم أمامهم يتقون بهم العدو

(٥) يقال : تترك الرجلان الأمر ؛ إذا تركه كل واحد منهما لصاحبه

إذ لو أدغمت لاحتجت إلى همزة الوصل فيؤدي إلى النقل عند القصد إلى التخفيف ، بل الأولى إبقاؤها ، ويجوز حذف أحدهما ، كما يجيء ، وأما ذوزيادة الثلاثي : فإن كان المثلان في أوله فاما أن يكون ماضيا كمتترس وتترك ، أو مضارعا كمتنزل وتنقل ؛ فالأولى في الماضي الإظهار ، ويجوز الإدغام مع اجتلاب همزة الوصل في الابتداء ، وكذا إذا كان فاء تفعل وتفاعل مقاربا للقاء في المخرج نحو . أطير واثقل على ما يجيء ، فاذا أدغمت في الماضي أدغمت في المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل والمفعول وكل اسم أو فعل هو من متصرفاته ، نجو يترس ، ومترس ، وتترك ، ومتارك ، ويطيّر ، ويشاقل ومطير ومشاقل ، وإن كان مضارعا جاز الإظهار والحذف والإدغام نحو تنزل وتنزل ، وإذا أدغم لم يحتجب له همزة الوصل كافي الماضي ؛ لثقل المضارع ، بخلاف الماضي ، بل لا يدغم إلا في الدرج ليكتفى بحركة ما قبله ، نحو قال تنزل ، وإن كان المثلان في وسط ذى الزيادة الثلاثي فلك الإظهار والإدغام نحو اقتتل وقتل كما يجيء .

هذا ، وإما جاز الإدغام في مصادر الأبواب المذكورة وإن لم توازن الفعل لشدة مشابقتها لأفعالها ، كما ذكرنا في تعليل قاب نحو إقامة واستقامة^(١)

هذا حكم اجتماع المثلين في أول الكلمة وفي وسطها ، وأما إن كان المثلان في آخر الكلمة وهو الكثير الشائع في كلامهم ومما يجيء في الثلاثي وفي المزيد فيه في الأسماء وفي الأفعال فهو على ثلاثة أقسام : إما أن يتحركا ، أو يسكن أولهما ، أو يسكن ثانيهما ، فإن تحركا : فإن كان أولهما مدغما فيه امتنع الإدغام ، نحو ردّد ؛ لأنهم لو أدغموا الثاني في الثالث فلا بد من نقل حركته إلى الأول ، فيبقى ردّد ، ولا يجوز ؛ إذ التغيير إذن لا يخرج به إلى حال أخف من الأولى ، وكذا إن كان التضعيف للحلق امتنع الإدغام : في الاسم كان كقرّد^(٢) ، أو

(١) انظر (ص ١٠٨ من هذا الجزء)

(٢) القرود : ما ارتفع من الأرض ، واسم جبل ، وانظر (ص ١٣)

في الفعل كجلبب ؛ لأن الغرض بالأحقاق الوزن ؛ فلا يكسر ذلك الوزن بالإدغام ،
وأما سقوط الألف في نحو أرطى فإنه غير لازم ، بل هو للتنوين العارض الذي
يزول باللام أو الإضافة ، وإن لم يكن التضعيف أحد المذكورين : فإن كان
الأول حرف علة نحو حَيَّ وَقَوَّى فقد مضى حكمه ، وإن لم يكن : فإما أن
يكون في الفعل ، أو في الاسم ، فإن كان في الفعل وجب الإدغام ؛ لكونه
في الفعل الثقيل ، وفي الآخر الذي هو محل التغير ، وقد شد نحو قوله :

١٨٤ — مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي

أَيُّ أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَعِنُوا ^(١)

وهو ضرورة ، وإن كان في الاسم : فإما أن يكون في ثلاثي مجرد من
الزيادة ، أو في ثلاثي مزيد فيه ، ولا يرغم في القسمين إلا إذا شابهها الفعل ؛ لما
ذكرنا في باب الإعلال ^(٢) من ثقل الفعل ؛ فالتخفيف به أليق ، فالثلاثي المجرد
إنما يدغم إذا وزن الفعل نحو رجل صَبَّ ^(٣) ، قال الخليل : هو فَعِلٌ — بكسر
العين — ؛ لأن صَبَّيْتُ صَبَابَةً فَأَنَا صَبٌّ كَتَمَنْعْتُ قَنَاعَةً فَأَنَا قَنْعٌ ، وكذا
طَبَّ ^(٤) طَبِّبٌ ، وشذ رجل ضَفَّفَ ^(٥) والوجه ضَفٌّ ، ولو بنيت مثل

(١) هذا بيت من البسيط ، وقائه قعنب بن أم صاحب . ومهلا : مصدر يراد
به الأمر ، والهمزة في أعاذل للنداء ، وعاذل : مرخم عاذلة ، وهو في الأصل اسم
فاعل من العذل ، وهو اللوم في تسخط ، وضنوا : بخلوا . والاستشهاد بالبيت في
قوله « ضننوا » حيث فك ما يجب إدغامه وهو شاذ لا يجوز ارتكابه في الكلام
(٢) انظر (ص ٨٨ من هذا الجزء)

(٣) الصبابة : رقة الشوق ، تقول : رجل صب ، وهي صبة ، وصب إليه
صبابة : أي كاف واشتاق

(٤) الطب - بتشليث الطاء - : الرجل الحاذق الماهر في عمله ، والطبيب مثله ،
تقول : طب يطب - كظل يظل - فهو طب ومتطبب وطبيب ، وطبه يطبه
- كعمده يمدّه - أي : داواه ، وفلان طب بهذا الأمر : أي عالم به

(٥) تقول : هذا رجل ضف الحال ، إذا كان رقيقه ، والضفف - بفتحيتين -

نَدُسٌ^(١) من رَدَّ قلت: رَدَّ بالإدغام، وكان القياس أن يدغم ما هو على قَعْل كَشَرٍ
وَقَصَصٍ وَعَدَدٍ؛ لموازنته الفعل؛ لكونه لما كان الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل، وكان
مثل هذا الاسم في غاية الخفة؛ لكونه مفتوح الفاء والعين، ألا ترى إلى تخفيفهم نحو
كَبِدٍ وَعَضْدٍ دون نحو كَجَلٍ؟ تركوا الإدغام فيه، وأيضا لو أدغم فَعَلٌ مع خفته
لالتبس بفَعْلٍ - ساكن العين -؛ فيكثر الالتباس، بخلاف فَعِلٍ وفَعُلٍ - بكسر
العين وضمهما - فإنهما قليلان في المضاعف؛ فلم يكثر بالالتباس القليل، وإنما
اُطرد قلب العين في فَعَلٍ نحو دار وباب ونار وناب، ولم يحز فيه الإدغام مع أن
الخفة حاصلة قبل القلب كما هي حاصلة قبل الإدغام؛ لأن القلب لا يوجب التباس
فَعَلٍ بفَعْلٍ؛ إذ بالألف يعرف أنه كان متحرك العين لاساكنها، بخلاف الإدغام
وقد جاء لأجل الخفة كثير من المعتل على فَعَلٍ غير معمل نحو قَوَدٌ^(٢) ومَيْلٌ^(٣)
وغيَبٌ^(٤) وصَيْدٌ^(٥) وخَوْنَةٌ^(٦) وحوَاكَةٌ^(٦)، ولم يدغم نحو سُرُرٍ^(٧) وسُرَرٍ^(٨)

كثرة العيال، أو كثرة الأيدي على الطعام، أو أن تكون الأكلة أكثر من
الطعام، أو الضيق والشدة، وقد راجعنا كتب اللغة فوجدنا المستعمل هو ما ذكرنا
بالإدغام، فلعل الفك الذي حكاه المؤلف لغة قليلة

- (١) الندس - كعضد، وفي لغة أخرى - كككف - : هو الفهم الفطن
(٢) القود : هو أن تقتل القاتل بمن قتله
(٣) الميل - بالتحريك - : ما كان خاقا في إنسان أو بناء، والفعل كفرح،
تقول : ميل يميل فهو أميل
(٤) الغيب - بفتحين - : القوم الغائبون
(٥) الصيد - بفتحين - : ميل العنق، وقد صيد يصيد فهو أصيد
(٦) الحوكة - بفتحات - : جمع حائك، وتقول : حاك الثرب حوكا وحياكا
وحياكة : فهو حائك من قوم حاككة وحوكة، الأولى على القياس، والثانية
شاذة في القياس كثيرة في السماع
(٧) السرر - بضمين - : جمع سرير، وهو معروف
(٨) السرر - بضم ففتح - : جمع سريرة

وقَدَدَ^(١) وكذا رَدَدَ على وزن إبل من رَدَّ ؛ لعدم موازنة الفعل ، وأما قولهم :
عَمِيمَةٌ وَعُمٌّ^(٢) فمخفف كما يخفف غير المضاعف نحو عُتُق ورُسُل وبُون في جمع
بَوَانٍ^(٣) ، والقياس بُون كَعَيَان وَعُيُن^(٤) ، فإذا اتصل بآخر الاسم الثلاثي الموازن
للفعل حرف لازم كالألف التانيث أو الألف والنون لم يمنع ذلك من الإدغام كما
منع من الإعلال في نحو الطَّيْرَان والحَيْدَى^(٥) ؛ لأن ثقل إظهار المثليين أكثر من
ثقل ترك قلب الواو والياء ألفا ؛ فصار الحرف اللازم مع لزومه كالعدم ، فنقول :
من رَدَّ على فَعْلَان : رَدَدَان ، كَشَرَرٍ ، وعلى فَعْلَان وفَعْلَان بكسر العين وضمها :
رَدَدَان ، بالادغام ، وعلى فَعْلَان - بضميتين - وفَعْلَان - بكسرتين - : رُدَدَان
ورَدَدَان ، وعلى فَعْلَان - بضم الفاء وفتح العين - : رُدَدَان ، كله بالاظهار ، وكذا
الاسم الثلاثي المزيد فيه يدغم أيضا إذا وزن الفعل ، نحو مُسْتَعِدَّ ومُسْتَعِدَّ ومَرَدَّ ،
وهو على وزن يَفْعَل ، ومُدُق ، وهو على وزن انْصُر ، وَزَادٍ ، وهو كيضرب ،
ولا يشترط في الإدغام مع الموازنة المخالفة بحركة أو حرف في الأول ليس
في الفعل ، كما اشترط ذلك في الاعلال ، فيدغم نحو أَدَقَّ وَأَشَدَّ ، وإن لم يخالف

(١) القدد - بكسر ففتح - : جمع قدة ، وهي الفرقة من الناس يكون هوى كل
واحد على حدة ، ومنه قوله تعالى (كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا) : أى فرقا مختلفة الأهواء
(٢) تقول : نخلة عميمة : أى طويلة ، ونخل عمم - بضميتين - وقد يقال : عم
- بالادغام .

(٣) البوان - ككتاب ، وكغراب - : أحد أعمدة الخيام ، انظر (ص ٢٠٨ ، ١٢٧)

(٤) العيان - بكسر أوله - : حديدة الفدان ، وجمعه عين - بضميتين -
(٥) الحيدى - بفتحات - : مشية المختال ، وتقول : حمار حيدى ؛ إذا كان
يحيد عن ظله نشاطا ، ولم يوصف . مذكر بما على فعلى سوى ذلك

الفعل ، ولا يعمل نحو أقول وأطول ، وذلك لما ذكرنا من أن ثقل إظهار التضعيف أكثر من ثقل ترك الإعلال ، وقوله

١٨٥ - * تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ ^(١) *

شاذ ضرورة

وإن كان الساكن هو الأول فقد مر حكمه

وإن كان الساكن هو الثانى فهو على ضربين : أحدهما أن تحذف الحركة لموجب ، ولا يجوز أن يتحرك بحركة أخرى ، مادام ذلك الموجب باقيا ، وذلك هو الفعل إذا اتصل به تاء الضمير أو نونه ، نحو رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا وَرَدَدْنَ وَيَرْدُدْنَ وَارْدُدْنَ ، والثانى : أن تحذف الحركة لموجب ، ثم قد تعرض ضرورة يُحَرِّكُ الحرف لأجلها بغير الحركة المحذوفة ، مع وجود ذلك الموجب ، وذلك الفعل المجزوم أو الموقوف ، نحو لم يَرْدُدْ وَارْدُدْ ؛ فإنه حذف منه الحركة الاعرابية ، ثم إنه قد يتحرك ثانى المثليين فيهما لالتقاء الساكنين ، نحو ارْدُدِ الْقَوْمَ ، ولم يَرْدُدِ الْقَوْمَ

فانقسم الأول - أعني رَدَدْتُ وَرَدَدْنَا وَيَرْدُدْنَ وَارْدُدْنَ - المشهور فيه إثبات الحرفين بلا إدغام ، وجاء فى لغة بكر بن وائل وغيرهم الإدغام أيضا ، نحو

(١) هذا بيت من الرجز المشطور من أرجوزة لأبي النجم العجلي أولها :

* الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ *

وبعد البيت الشاهد قوله :

* مِنْ طُولٍ إِمْلَالٍ وَظَهْرٍ مُمْلَلٍ *

والوجى : الحفى ، يزيد أنه حمل على إله فى السير حتى اشتكت الحفى ، والأظلل : باطن خف البعير ، والإملاال : مصدر قولك : أمله ، وأمل عليه ؛ إذا أسأله . والاستشهاد بالبيت فى قوله : أظلل حيث فك الإدغام ضرورة

رُذْنَ وَيَرُذْنَ ، بفتح الثانى ، وهو شاذ قليل ، وبعضهم يزيد ألفا بعد الإدغام ، نحو رذاتُ ورذانُ ؛ ليبقى ما قبل هذه الضائرتسا كنا كما فى غير المدغم ، نحو ضربت وضربن ، وجاء فى لغة سليم قليلا — وربما استعمله غيرهم — حذَفُ العين أيضا فى مثله ، وذلك لسكراهم اجتماع المثلين ، فحذفوا ما حقه الإدغام : أعنى أول المثلين ، لما تعذر الإدغام ، فإن كان ما قبل الأول سا كنا أوجبوا نقل حركة الأول إليه ، نحو أَحَسَنَ وَيُحَسِّنَ ، ومنه قوله تعالى : (وَقرْنُ ^(١)) فى بُيُوتِكُنَّ) على أحد الوجوه ، وإن كان ما قبل الأول متحركا جاز حذف حركة الأول ونقلها إلى ما قبله إن كانت كسرة أو ضمة ، قالوا : خَلَّتْ — بفتح الفاء وكسرها — وكذا فى لَبَّتْ لَبَّتْ وَلُبَّتْ — بفتح الفاء وضمها — وذلك لبيان وزن الفعل كما بينا فى ضمة قُلْتُ وكسرة بِمْتُ ، وهذا الحذف عندهم فى الماضى أكثر منه فى المضارع والأمر ، وقد جاء الحذف فى مثله والخرفان فى كائتين إذا كان الثانى لام التعريف ، نحو عَلماء : أى على الماء ، وأما قولهم عُلَّرضٍ فقياس ؛ لأنه نقل حركة الهمزة إلى لام التعريف ، ثم اعتد بالحركة المنقولة

(١) اعلم أن قولنا : قر الرجل فى مكانه ، قد ورد من باب علم يعلم ، ومن باب ضرب يضرب . ثم اعلم أن هذه الآية الكريمة قد قرئ فيها بالاتمام ، وبالحذف مع كسر القاف ، وبالحذف مع فتح القاف : أما الاتمام فلا شىء فيه ، وأما الحذف مع كسر القاف فتخرجه على أن الفعل من باب ضرب يضرب ، ولا شىء فيه من جهة القواعد ، ولكن فيه استعمال أقل اللغتين ، وذلك لأن مجيء الفعل من باب علم أكثر من مجيئه من باب ضرب ، وزعم بعضهم أن الفعل فى هذه الآية — على قراءة الكسر — من المثال المحذوف الفاء ، وأصله وقيرقر ، وأما قراءة الفتح فالفعل عليها من باب علم ألَبَتْ ؛ لأن هذه الفتحة التى على القاف منقولة من أول المثلين ، وقد اختلف العلماء فى تخريجها فذهب قوم إلى أن الفعل من المضعف وأنه قد حذفت عينه أولامه مع أن العين مفتوحة ، وذهب قوم إلى أن الفعل أمر من الأجوف ، وأصله قار يقار مثل خاف يخاف

فأدغم لامَ عَلَى فيها ، وكذا قالوا في جَلَا الأَمْرَ وَسَلَا الإقَامَةَ : جَلَمَرَّ وَسَلَقَامَةً ، وفيه اعتداد بحركة اللام من حيث الإدغام ، وترك الاعتداد بهامن حيث حذف ألفَ عَلَى وَجَلَا . وجاء الحذف في المتقاربين في كلمتين إذا كان الثاني لام التعريف نحو بَلَمَنْبَرٍ ، وَبَلْعَارِثٍ وَبَلْكَعْبٍ ، وليس بقياس

والقسم الثاني : أعنى نحو رُدَّ ولم يرُدَّ ، لغة أهل الحجاز فيه ترك الإدغام ، وأجاز غيرهم الإدغام أيضا ؛ لأن أصل الحرف الثاني الحركة ، وهى وإن انتفت بالمعارض : أعنى الجزم والوقف ، لكن لا يمتنع دخول الحركة الأخرى عليه : أعنى الحركة ؛ لانتقاء الساكنين ، فجوز الإدغام فيما لم يعرض فيه تلك الحركة أيضا ، نحو رُدَّ زيدا ، ولم يرُدَّ زيدا ، فإذا أدغم حرك الثاني بما ذكرناه فى باب التقاء الساكنين ^(١) ، وقد جاء فى التنزيل أيضا ذلك ، قال تعالى (لَا تَضَارَّ وَالِدَةُ) ، وإن سكن الحرف المدغم فيه للوقف فبقاء الإدغام فيه أكثر وأشهر ؛ لعروض السكون ، وعدم لزومه ؛ إذ قد تثبت تلك الحركة المحذوفة فيه بعينها ، وذلك فى الوصل ؛ فيكون جمعا بين الساكنين ، وهو مغتفر فى الوقف ، وقد يجوز حذف أحد المثلين أيضا نحو هو يَفِرُّ ، وقفا — بالتشديد والتخفيف — فهذه أحكام اجتماع المثلين فى كلمة واحدة

فان كان ما قبل أول المثلين فيما قصد الإدغام فيه ساكنا : سواء تحرك المثلان كيردد ، أو سكن ثانيهما كلم يردد ؛ فان كان الساكن حرف مد : أى الألف والواو والياء الساكنين اللذين ما قبلهما من الحركة من جنسهما ؛ وجب حذف الحركة ، نحو مادَّ وَثُمُوذُ الثوب ، وكذا ياء التصغير ؛ إذ هو لازم السكون ، فلا يحتمل الحركة نحو أَصَمِّمَ ^(٢) ومُدِّيقي ^(٣) وجاز التقاء الساكنين فى جميع ذلك

(١) انظر (٢ ص ٢٤٣)

(٢) أصم : تصغير أصم ، وهو وصف من الصمم

(٣) مديق : تصغير مدق - بضميتين - وهو آلة يدق بها

كله ؛ لأنه على حده كما مر في بابه ^(١) ، وإن كان الساكن غير ذلك نقل حركة أول المثلين إليه سواء كان حرف لين كإِوَزَةٍ ^(٢) وَأَوْدُ ^(٣) وَأَيْلُ ^(٤) ، أولا ، نحو مستعدّ ومستعدّ

هذا . وإن كان المثالان في كلمتين : فإن كان أولهما ساكنا فقط وليس بعد وجب الإدغام كما ذكرنا ، سواء كان همزا نحو اقرأ آية ، إذا لم تخف ، أو غير همز ، نحو قلّ لزيد ، وإن كان ثاني المثلين ساكنا فقط وجب إثباتهما إلا فيما إذا كان الثاني لام التعريف فقط ؛ فانه قد جاء في الشذوذ حذف أولهما أيضا كما مر ، نحو علماء ، وذلك لسكثرة لام التعريف في كلامهم ؛ فطلب التخفيف بالحذف لئلا تعذر الادغام ، وكذا جاء الحذف في بعض المتقاربات نحو بَلْعَارِثَ وَبَلْعَدْبَر ، وقال سيبويه : وكذا يفعلون بكل قبيلة يظهر فيها لام التعريف ؛ فلا يحذفون في بنى النَجَّار ؛ لادغام اللام في نون النجار ، وإن كانا متحركين : فإن كان ما قبل أول المثلين متحركا نحو مَكْنَنِي وَيَمَكْنَنِي وطُبع قلوبهم ، أو كان ساكنا هو حرف مد نحو قال لهم ، وقيل لهم ، وعمود داود ، وتظلموني ، وتظلميني ، أولين غير مد نحو ثوب بسكر ، وجيب بسكر جاز الادغام ، وإن كان ذلك في الهمز أيضا نحو رداء أبيك ، وقرأ أبوك ، فيمن يحقق الهمزتين ، وإن كان الساكن حرفا صحيحا لم يحز الادغام ، وأما ما نسب إلى أبي عمرو من الادغام في نحو (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ) و (شَهْرُ رَمَضَانَ) فليس يادغام حقيق ، بل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الادغام ؛ فتجاوز بطلاق اسم الادغام على الإخفاء لما كان الإخفاء قريبا منه ، والدليل على أنه إخفاء لا إدغام أنه روى عنه الاشمام والروم

(١) انظر (٢ ص ٢١٢ وما بعدها)

(٢) انظر (١ ص ٢٧ وما بعدها)

(٣ ، ٤) انظر (١ ص ٢٧)

في نحو (شَهْرُ رَمَضَانَ) و (الْخُلْدِ جَزَاءً) إجراء اللوصل مجرى الوقف ، والرَّوْمُ : هو الاتيان ببعض الحركة ، وتحريك الحرف المدغم محال ، فلك في كل مثلين في كلمتين قبلهما حرف صحيح إخفاء الأول منهما

واعلم أن أحسن ما يكون الإدغام فيما جاز لك فيه الادغام من كلمتين أن يتوالى خمسة أحرف فصاعدا متحركة مع المثلين المتحركين ، نحو جَمَلٌ لَكَ ، وذهبَ بِمَالِكَ ، ونحو نَزَعَ عُمَرُ ، وَنَزَعَ عُلبِطٌ ، والاظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف مد أحسن من الاظهار فيما قبل أول المثلين فيه حرف متحرك ، والاظهار في الواو والياء اللتين ليستا بمد نحو ثَوْبٍ بَكْرٍ وجيب بَكْرٍ أحسن منه في الألف والواو والياء المدتين ؛ لأن المد يقوم مقام الحركة ، وإنما جاز الادغام في نحو ثوب بكر وجيب بكر ولم يجز في نحو (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ) لأن الواو والياء الساكنين فيهما مد على الجملة وإن لم تكن حركة ما قبلهما من جنسهما ، إلا أن مدّها أقل من مدّها إذا كان حركة ما قبلهما من جنسهما ، ولوجود المد فيهما مطلقا يمد وَرَشَ نحو سَوَاءٌ وَشَيْءٌ ، كما يمد نحو سَيِّءٌ وَالشَّوْءُ ، وإنما لم يجز نقل حركة أول المثلين في كلمتين إلى الساكن قبله للإدغام في نحو (العَفْوُ وَأْمُرُ) ، وجاز ذلك في كلمة واحدة نحو مُدْقٍ وَمُسْتَعِدٍّ وَأَوْدٌ وَأَيْلٌ ؛ لأن اجتماع المثلين لازم إذا كانا في كلمة ، فجاز لذلك اللزوم الثقيل تغيير بنية الكلمة ، وأما إذا كانا في كلمتين فانه لا يجوز تغيير بنية الكلمة لشيء عارض غير لازم

قوله « مَكَّنِي وَيَكَّنِي من باب كلمتين » يعني يجوز فيه إدغام الكلمة وتركه ؛ لأنه من باب كلمتين ، وإن كان الثاني كجزء الكلمة

قوله « إلا في المهمزتين » قد ذكرنا أن الإدغام فيهما واجب عند من يحقق المهمزتين

قوله « في نحو السَّمَال » قد مضى شرحه في باب تخفيف الهمزة^(١)
قوله « وفي نحو تُورِي وَرِيئًا » يعني إذا كانت الأولى منقلبة من الهمز على
سبيل الجواز لا الوجوب

قوله « وفي نحو قالوا وما » يعني إذا كان الأول مدا ، وهما في كلمتين
قوله « ولا إلحاق » احتراز عن نحو قَرَدٍ وَجَلَبَبَ
قوله « ولا لبس » احتراز عن نحو طَلَلٍ وَسُرُرٍ
قوله « وفي نحو حَيَّ » أى : فيما المثلان فيه ياءان ولا علة لقلب ثانيهما ألفا
وحركته لازمة

قوله « في نحو اقتتل » أى : فيما المثلان فيه في الوسط
قوله « تتنزل وتتباعد » أى : فيما المثلان فيه في الأول
قوله « فتنقل حركته » أى : إذا كانا في كلمة
قوله « غير لين » احتراز عن نحو رَادَّ وَتُمُودَّ وَأَصَيِّمٌ ، وليس له هذا
الإطلاق ، بل الواجب أن يقول : غير مد ولا ياء تصغير ، لأن نحو أَوَدَّ وَأَيْلَ
نقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنه حرف لين
قوله « وسكون الوقف » لا يريد بالوقف البناء في نحو رُدَّ ، أمرا ، بل
الوقف في نحو جَاءَنِي زَيْدٌ — بالاسكان — دون الروم والاشمام
قوله « في الهمز على الأكثر » قد ذكرنا أنه لا يمتنع عند أهل التحقيق ،
بل الإدغام واجب عند سكون الأول ، وجائز عند تحركهما في كلمتين ، نحو
قَرَأَ أَبوكَ

قوله « تدغم في نحو رُدَّ ولم يَرُدَّ » أى : تدغم إذا كان الثاني ساكنا للجزم
أو لسكون الكلمة مبنية على السكون

قوله « وعند اللاحق » عطف على قوله في المزمز : أى يمتنع عند اللاحق
قوله « فى كلمتين » لأن ذلك لا يمتنع فى كلمة نحو أَصَيْمٌ وَمُدَيْقٌ
قوله « وجائز فيما سوى ذلك » أى : سوى الواجب والممتنع ، وذلك
إذا تحركا فى كلمتين وليس قبل الأول ساكن صحيح نحو « طُبِعَ عَلَى » يجوز
لك فيه الادغام وتركه

قال : « الْمُتَقَارِبَانِ ، وَنَعْنَى بِهِمَا مَا تَقَارَبَا فِي الْمَخْرَجِ أَوْ فِي صِفَةِ تَقَوْمِ ^{مخارج}
مَقَامِهِ ، وَمَخَارِجُ الْحُرُوفِ سِتَّةٌ عَشَرَ تَقْرِيبًا ، وَإِلَّا فَلِكُلِّ مَخْرَجٍ ، فَلِلْمَهْمِزِ ^{الحروف}
وَالْهَاءِ وَالْأَلِفِ أَقْصَى الْخَلْقِ ، وَلِلْهَيْنِ وَالْحَاءِ وَسَطُهُ ، وَلِلْغَيْنِ وَالْخَاءِ أَدْنَاهُ ،
وَلِلْقَافِ أَقْصَى اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ ، وَلِلْكَافِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ،
وَلِلْجِيمِ وَالشَّيْنِ وَالْيَاءِ وَسَطُ اللِّسَانِ وَمَا فَوْقَهُ مِنَ الْحَنَكِ ، وَلِلضَّادِ أَوَّلُ
إِخْدَى حَافَتَيْهِ وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الْأَضْرَاسِ ، وَلِلَّامِ مَا دُونَ طَرَفِ اللِّسَانِ
إِلَى مُنْتَهَاهُ وَمَا فَوْقَ ذَلِكَ ، وَلِلرَّاءِ مِنْهُمَا مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلنُّونِ مِنْهُمَا
مَا يَلِيهِمَا ، وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَأَصُولُ الثَّنَائِيَا ، وَلِلصَّادِ
وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ طَرَفُ اللِّسَانِ وَالثَّنَائِيَا ، وَلِلظَّاءِ وَالذَّالِ وَالثَّاءِ طَرَفُ اللِّسَانِ
وَطَرَفُ الثَّنَائِيَا ، وَلِلْفَاءِ بَاطِنُ الشَّفَةِ الشَّفَلَى وَطَرَفُ الثَّنَائِيَا الْعُلْيَا ، وَلِلْبَاءِ
وَالْمِيمِ وَالْوَاوِ مَا بَيْنَ الشَّفَتَيْنِ »

أقول : قوله « أو فى صفة تقوم مقامه » يعنى بها نحو الشدة والرخاوة والجهر
والهمس والاطباق والاستعلاء وغير ذلك مما يذكره بعد

قوله « وإلا فلكل مخرج » لأن الصوت الساذج الذى هو محل الحروف
— والحروف هيئة عارضة له — غير مخالف بعضه بعضا فى الحقيقة ، بل إنما تختلف
بالجهازة واللين والغلظ والرقّة ، ولا أثر لثلاثها فى اختلاف الحروف ؛ لأن الحرف الواحد
قد يكون مجهورا وخفيا ، فإذا كان ساذج الصوت الذى هو مادة الحرف ليس

بأنواع مختلفة ، فلولا اختلاف أوضاع آلة الحروف - وأعني بآلتها مواضع تكونها في اللسان والخلق والسن والنطق^(١) والشفة ، وهى المسماة بالخارج - لم تختلف الحروف ؛ إذ لا شئ هناك يمكن اختلاف الحروف بسببه إلا مادتها وآلتها ، ويمكن أن يقال : إن اختلافها قد يحصل مع اتحاد المخرج بسبب اختلاف وضع الآلة من شدة الاعتماد وسهولته وغير ذلك ؛ فلا يلزم أن يكون لكل حرف مخرج قوله « فلهزمة والماء والألف أقصى الخلق ، وللعين والحاء وسطه ، وللعين والحاء أدناه » أى : أدناه إلى الفم ، وهو رأس الخلق ، هذا ترتيب سببويه : ابتداء من حروف المعجم بما يكون من أقصى الخلق ، وتدرّج إلى أن ختم بما مخرجه الشفة ، والظاهر من ترتيبه أن الماء فى أقصى الخلق أرفع من الهمزة ، والألف أرفع من الماء ، ومذهب الأخفش أن الألف مع الماء ، لأقدامها ولا خلفها ؛ قال ابن جنى : لو كانا من مخرج لكان ينقلب الألف ماء لاهزمة إذا حركتها . ولمانع أن يمنع من انقلاب الألف همزة بالتحريك ، والحاء فى وسط الخلق أرفع من العين ، والحاء فى أدنى الخلق أعلى من العين ، وكان الخليل يقول : الألف اللينة والواو والياء والهمزة هوائية : أى أنها من هواء الفم لاتقع على مدرّجة من مدارج الخلق ولا مدارج اللسان ، قال : وأقصى الحروف كلها فى الخلق العين ، وأرفع منها الحاء ، وبعدها الماء ، ثم بعدها إلى الفم العين والحاء ، والحاء أرفع من العين

(١) قال فى اللسان : « النطق (بكسر أوله وسكون ثانيه) والنطق (بكسر أوله وفتح ثانيه) والنطق (بفتحتين) والنطعة (بكسر ففتح) : ما ظهر من غار الفم الأعلى ، وهى الجلدة الملتزمة بعظم الخليفةاء فيها آثار كالنخريز ، وهناك موقع اللسان فى الحنك » اهـ .

قوله « وللسكاف منهما » أى : من أقصى اللسان وما فوقه « ما يليهما »
أى ما يقرب منهما إلى خارج الفم

قوله « وللجيم والشين والياء وسطُ اللسان وما فوقه من الحنك » الجيم أقرب
إلى اللسان ، وبعده إلى خارج الفم الشين ، وبعده إلى خارجه الياء ، قال سيديويه :
بين وسط اللسان وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء

قوله « وللضاد أول إحدى حافتيه » الحافة : الجانب ، واللسان حافتان من
أصله إلى رأسه كحافتي الوادي ، ويريد بأول الحافة ما يلي أصل اللسان ،
وبآخر الحافة ما يلي رأسه

قوله « وما يليهما من الأضراس » اعلم أن الأسنان اثنتان وثلاثون سناً :
ست عشرة فى الفك الأعلى ، ومثلها فى الفك الأسفل ؛ ففيها الثنايا ؛ وهى أربع
من قدام : ثنتان من فوق ، ومثلها من أسفل ، ثم الرباعيات ، وهى أربع أيضاً :
رباعيتان من فوق يمنية ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلفهما الأنياب الأربع :
نابان من فوق يمنية ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلف الأنياب الضواحك ، وهى
أربع : ضاحكتان من فوق يمنية ويسرة ، ومثلها من أسفل ، وخلف الضواحك
الأضراس ، وهى ست عشرة : ثمان من فوق : أربع يمنية وأربع يسرة ، ومثلها
من أسفل . ومن الناس من ينبت له خلف الأضراس النواجذ ، وهى أربع من
كل جانب : ثنتان فوق ، وثنتان أسفل ؛ فيصير ستاً وثلاثين سناً ، فأنت تخرج
الضاد من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان ، ومنتهاه أول
مخرج اللام ، هذا الذى ذكرناه مخرج الضاد من اللسان إلى قريب من رأس
اللسان ، وموضعها من الأسنان نفس الأضراس العليا ، فيكون مخرجها بين
الأضراس وبين أقصى إحدى حافتي اللسان ، وأكثر ما تخرج من الجانب
الأيمن ، على ما يؤذن به كلام سيديويه وصرح به السيرافى ، ويقال للضاد : طويل ؛

لأنه من أقصى الحافة إلى أدنى الحافة : أى إلى أول مخرج اللام ، فاستغرق أكثر الحافة

قوله « واللام ما دون طرف اللسان » يريد بما دون طرفه ما يقرب رأس اللسان من جانب ظهره إلى منتهاه : أى إلى رأس اللسان

قوله « وما فوق ذلك » أى : ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه ، وهو من الحنك ما فوق الثانية ، وعبارة سيبويه ^(١) « من بين أدنى حافة اللسان

إلى منتهى طرفه ، وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية » ، واللام ابتداءؤه — على ما قال سيبويه — من الضاحك إلى الثانية ؛

لأن الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان ، واللام يخرج من فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية ، لا من نفس الأسنان وحافة اللسان ، وجميع

علماء هذا الفن على ما ذكر سيبويه ، والمصنف خالفهم كما ترى ، وليس بصواب قوله « ولراء منهما » أى : مادون طرف اللسان إلى منتهاه وما فوق ذلك

قوله « ما يليهما » أى : ما يقرب الموضعين إلى جانب ظهر اللسان ، فالنون أقرب إلى رأس اللسان من الراء ، وقال سيبويه : « يخرج النون بين طرف

اللسان إلى رأسه ، وبين فوق الثنايا ، ومخرجُ الراء هو مخرج النون ، غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلا ؛ لاجترافه إلى اللام : أى الراء مائل إلى اللام

قوله « وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا » كذا قال ابن جني والزمخشري ، يعنون آسها تخرج من بين رأس اللسان والثنايا من غير أن يتصل

طرف اللسان بالثنايا كما اتصل بأصولها لإخراج الطاء والدال ، بل يحاذيها

(١) عبارة سيبويه (ح ٢ ص ٤٠٥) هكذا : « ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية مخرج اللام » اهـ

ويسامتها ، وعبارة سيديويه « مما بين طرف اللسان وطرف الثنايا مخرج الزاى والسين والصاد » فعلى ما قال مخرج هذه الحروف هو مخرج النون قوله « طرف اللسان وطرف الثنايا » أى : رؤوس الثنايا العليا ، وقال الخليل : العين والحاء والهاء والغين والحاء حلقية ؛ لأن مبتدأها من الحلق ، والقاف والكاف أمويتان ؛ إذ هما من اللهاة ، والجيم والشين والصاد شجرية ، لأن مبتدأها من شجر الفم : أى مفرجه ، والصاد والزاى والسين أسلية ، وأسلة اللسان : مستدق طرفه ، والطاء والدال والتاء نطعية : لأن مبتدأها من نطع الفار الأعلى ، والطاء والدال والتاء لثوية ، والراء واللام والنون ذاقية ، وذلق كل شئ : تحديد طرفه ، والفاء والباء والميم شفوية ، أو شفمية ، والواو والياء والألف والهمزة هوائية ؛ إذ هى من الهواء لا يتعلق بها شئ ، وخالف الفراء سيديويه فى موضعين : أحدهما أنه جعل مخرج الياء والواو واحداً ، والآخر أنه جعل الفاء والميم بين الشفتين ، وأحسن الأقوال ما ذكره سيديويه ، وعليه العلماء بعده .

قال : « وَمَخْرَجُ الْمُتَفَرِّعِ وَاضِحٌ ، وَالْفَصِيحُ مُتَمَكِّنَةٌ : هَمْزَةُ يَيْنَ يَيْنَ [وَهِيَ] ثَلَاثَةٌ ، وَالنُّونُ الْخَفِيَّةُ نَحْوُ عُنْكَ ، وَالْألفُ الْإِمَالَةُ ، وَالْألفُ الْتَفْخِيمُ ، وَالصَّادُ كَالزَّايِ وَالشَّيْنُ كَالْجِيمِ . وَأَمَّا الصَّادُ كَالسَّيْنِ وَالطَّاءُ كَالتَّاءِ وَالْفَاءُ كَالْبَاءِ وَالصَّادُ الضَّعِيفَةُ وَالْكَافُ كَالْجِيمِ فَمُسْتَهْجَنَةٌ . وَأَمَّا الْجِيمُ كَالْكَافِ وَالْجِيمُ كَالشَّيْنِ فَلَا يَتَحَقَّقُ »

مخرج
الحروف
الفرعية

أقول : يعنى بالمتفرع حرفاً يتفرع عن هذه الحروف المذكورة قبل بإشراكها صوتاً من غيرها ، فهمزة بين بين ثلاثة ذكرناها فى تخفيف الهمزة ^(١) : ما بين الهمزة والألف ، وما بينها وبين الواو ، وما بينها وبين الياء .

قوله « النون الخفية » قيل : إن الرواية عن سيديويه « الخفيفة » قال السيرافى يجب أن يقال « الخفية » لأن التفسير يدل عليه ، إذ هى نون ساكنة غير

ظاهرة مخرجها من الخيشوم فقط ، وإنما تجيء قبل الحروف الخمسة عشر التي تذكر عند ذكر أحوال النون ، قال السيرافي : ولو تكلف متكلف إخراجها من الفم مع هذه الخمسة عشر لأمكن بعلاج وعسر .

قوله : « وألف الإمالة » يسميها سيديويه ألف الترخيم ؛ لأن الترخيم تليين الصوت ، قال :

لَهَا بَشَرٌ مِثْلُ الْخَرِيرِ وَمَنْطِقٌ رَخِيمٌ الْخَوَاشِي لَاهُرًا وَلَا تَنْزُرُ

قوله « ولام التفخيم » يعنى بها اللام التي تلى الصاد أو الضاد أو الطاء ، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة ، كَالصَّائِرَةِ وَيَصْلَوْنَ ؛ فإن بعضهم يفخمها ، وكذا لام « الله » إذا كان قبلها ضمة أو فتحة .

ولم يذكر المصنف ألف التفخيم ، وذكرها سيديويه في الحروف المستحسنة ، وهى الألف التي يُنحَى بها نحو الواو ، كَالصَّائِرَةِ وَالزَّكَاةَ وَالْحَيَاةَ ، وهى لغة أهل الحجاز ، وزعموا أن كتبهم لهذه الكلمات بالواو على هذه اللغة .
قوله « الصاد كالزاي » قد ذكرنا ذلك في نحو يَصْدُقُ وَصَدَقَ .

قوله « والشين كالجيم » ذكرها سيديويه في الحروف المستحسنة ، وذكر الجيم التي كالشين في المستهجنة ، وكلتاها شيء واحد ، لكنه إنما استحسن الشين المشربة صوت الجيم لأنه إنما يفعل ذلك بها إذا كانت الشين ساكنة قبل الدال ، والدال مجهورة شديدة والشين مهموسة رخوة تنافى جوهر الدال ، ولا سيما إذا كانت

(١) هذا بيت من بحر الطويل من قصيدة لذى الرمة ، والبشر : اسم جنس جمعى واحده بشرة ، وبشرة الانسان : ظاهر بدنه ، والمنطق مصدر ميمى بمعنى النطق ، والرخيم : الناعم اللين ، والهرأ — كخرباب — : المنطق الفاسد ، ويقال : هو الكثير ، وهو أنسب لمقابلته بالنزر وهو القليل . والاستشهاد بالبيت على أن الرخيم معناه الصوت اللين ، فالترخيم بمعنى تليين الصوت

ساكنة ، لأن الحركة تُخرج الحرف عن جوهره فتُشرب الشين صوت الجيم التي هي
مجهورة شديدة كالدال لتناسب الصوت ؛ فلا جرم استحسن ، وإنما استهجن الجيم
التي كالشين لأنها إنما يفعل ذلك بها إذا سكنت وبعدها دال أو تاء ، نحو اجتمعوا
وأجدر ، وليس بين الجيم والدال ، ولا بينها وبين التاء تباين ، بل هما شديدتان ،
لكن الطبع ربما يميل لاجتماع الشديدين إلى السلاسة واللين فيشرب الجيم ما يقاربه
في الخرج ، وهو الشين ؛ فالفرار من المتنافيين مستحسن ، والفرار من المثلين
مستهجن ، فصار الحرف الواحد مستحسنا في موضع ، ومستهجنا في موضع آخر ،
بحسب موقعه

قوله « وأما الصاد كالسين » قربها بعضهم من السين لكونهما من مخرج
واحد ، والطاء التي كالتاء تكون في كلام عجم أهل المشرق كثيرا ؛ لأن الطاء
في أصل لغتهم معدومة فاذا نطقوا بها تكلفوا ما ليس في لغتهم ، فنطقوا بشيء
بين الطاء والتاء

قوله « والفاء كالباء » قال السيرافي : هي كثيرة في لغة العجم وهي على
ضربين : أحدهما لفظ الباء أغلب عليه من الفاء ، والآخر لفظ الفاء أغلب عليه
من الباء ، وقد جمعا حرفين من حروفهم سوى الباء والفاء المخلصين ، قال : وأظن
أن العرب إنما أخذوا ذلك من العجم لمخالطتهم إياهم

قوله « الضاد الضعيفة » قال السيرافي : إنها لغة قوم ليس في لغتهم ضاد ،
فإذا احتاجوا إلى التكلم بها في العربية اعتضت عليهم ، وربما أخرجوها ظاء ،
لإخراجهم إياها من طرف اللسان وأطراف الثنايا ، وربما تكلفوا إخراجها من
مخرج الضاد فلم يتأت لهم فخرجت بين الضاد والطاء ، وفي حاشية كتاب
ابن مبرّمان : الضاد الضعيفة كما يقال في أُرْدُ له : أضرْدُ له ، يقرّبون التاء من
الضاد ، قال سيبويه : تكلف الضاد الضعيفة من الجانب الأيسر أخف ، قال

السيرافى : لأن الجانب الأيمن قد اعتاد الضاد الصحيحة ، وإخراج الضعيفة من موضع اعتاد الصحيحة أصعب من إخراجها من موضع لم يعتد الصحيحة

قوله « والسكاف كالجيم » نحو جافر فى كافر ، وكذا الجيم التى كالسكاف ، يقولون فى جمال : كمال ، وفى رجل : ركل ، وهى فاشية فى أهل البحرين ، وهما جميعا شىء واحد ، إلا أن أصل أحدهما الجيم وأصل الآخر السكاف ، كما ذكرنا فى الجيم كالشين والشين كالجيم ، إلا أن الشين كالجيم مستحسنة وعكسه مستهجن ، والسكاف كالجيم وعكسه مستهجنان ، فقوله « لا يتحقق » فيه نظر ، وكأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم ، وكذا ظن أن مرادهم بالجيم كالسكاف غير مرادهم بالسكاف كالجيم ، وهو وهم

ومن المتمعرة القاف بين القاف والسكاف ، قال السيرافى : هو مثل السكاف التى كالجيم والجيم التى كالسكاف

ومنها أيضا الجيم التى كالزاي والشين التى كالزاي ، على ما ذكرنا فى أجدر وأشدق

ومنها أيضا الياء كالواو فى قيل وبيع — بالإشمام ، والواو كالياء فى مذعور وابن نور ، كما ذكرنا فى باب الإمالة

قال : « وَمِنْهَا الْمَجْهُورَةُ وَالْمُهْمُوسَةُ ، وَمِنْهَا الشَّدِيدَةُ وَالرَّخْوَةُ وَمَا بَيْنَهُمَا ، وَمِنْهَا الْمُطَبَّقَةُ وَالْمُنْفَتِحَةُ ، وَمِنْهَا الْمُسْتَعْلِيَّةُ وَالْمُنْخَفِضَةُ ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الذَّلَاقَةِ وَالْمُصَمِّتَةِ ، وَمِنْهَا حُرُوفُ الْقَلْقَلَةِ وَالضَّفِيرِ وَاللَّيْنَةِ وَالْمُنْحَرِفِ وَالْمُكَرَّرِ وَالْهَائِي وَالْمَهْتُوتِ .

فَالْمَجْهُورَةُ مَا يَنْحَصِرُ جَرُّهُ النَّفْسِ مَعَ تَحَرُّكِهَا وَهِيَ مَا عَدَا حُرُوفَ (سَتَشَحُّتُكَ خَصَمَهُ) ، وَالْمُهْمُوسَةُ يَخِلَافُهَا ، وَمُثْلَابَةٌ وَكَسَكْ ، وَخَافَ بَعْضُهُمْ فَعَجَلَ الضَّادَ وَالظَّاءَ وَالذَّالَ وَالزَّائِ وَالْعَيْنَ وَالْغَيْنَ وَالْيَاءَ مِنَ الْمُهْمُوسَةِ ، وَالْكَافَ

والتاء من المجهوره ، ورأى أن الشدة تؤكّد الجهر ، والشديدة : ما ينحصر جريّ صوته عند إسمائه في مخزجه فلا يجرى ، ويجمعها (أجذك قطبت) والرخوة بخلافها ، وما بينهما ما لا يتيم له إلا نصار ولا الجري ، ويجمعها (لم يرؤنا) ، ومثلت بالحبج والطش والخسل ، والمطبعة ما ينطبق على مخزجه الحنك ، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء ، والمنفتحة بخلافها ، والمستعملية ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وهي المطبعة والنخاء والغين والقف ، والمنخفضة بخلافها ، وحروف الدلالة ما لا ينفع رباعي أو خماسي عن شيء منها لسهولة لثتها ، ويجمعها (مر بنفل) والمنصتة بخلافها لأنه صمت عنها في بناء رباعي أو خماسي منها ، وحروف القلقلة ما ينظم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف ، (ويجمعها قد طبع) ، وحروف الصغير ما يصغر بها ، وهي الصاد والزاي والسين ، واللينة حروف اللين ، والمنحرف اللام ، لأن اللسان ينحرف به ، والمكرر الزاء ، لتعثر اللسان به ، والهاوي الألف ، لانتساع هواء الصوت به ، والمهتوت القاء ، لخنفها »

أقول : إنما سميت الحروف المذكورة مجهورة لأنه لا بد في بيانها وإخراجها من جهر ما ، ولايتها النطق بها إلا كذلك ، كالقف والعين ، بخلاف المهموس ، فإنه يتيألك أن تنطق به ويسمع منك خفيا كما يمكنك أن تجر به ، والجهر : رفع الصوت ، والمهمس : إخفاؤه ، وإما يسكون مجهورا لأنك تشيع الاعتماد في موضعه ، فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت ، ومن ضعف الاعتماد يحصل المهمس والإخفاء ، فإذا أشبعت الاعتماد فإن جرى الصوت كما في الضاد والطاء والزاي والعين والغين والياء فهي مجهورة رخوة ، وإن أشبعت ولم يجر الصوت كالقف والجيم والطاء والدال فهي مجهورة شديدة ، قيل : والمجهورة تخرج أصواتها من الصدر ، والمهموسة تخرج أصواتها من مخارجها في الفم ، وذلك مما

يرخى الصوت فيخرج الصوت من الفم ضعيفا ، ثم إن أردت الجهر بها وإسماعها أتبعت صوتها بصوت من الصدر ليفهم ، وتمتحن المجهورة بأن تكررها مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة : رفعت صوتك بها أو أخفيتته : سواء أشبعت الحركات حتى تتولد الحروف ، بحوقا قاقا ، وقوقوقو ، وقققق ، أو لم تشبعها نحو ققق ، فإنك ترى الصوت يجري ولا ينقطع ، ولا يجري النفس إلا بعد انقضاء الاعتماد وسكون الصوت ، وأما مع الصوت فلا يجري ذلك ؛ لأن النفس الخارج من الصدر - وهو مركب الصوت - يحتبس إذا اشتد اعتماد الناطق على مخرج الحرف ؛ إذ الاعتماد على موضع من الحلق والفم يحبس النفس وإن لم يكن هناك صوت ، وإنما يجري النفس إذا ضعف الاعتماد ، وإنما كررت الحرف في الامتحان لأنك لو نظمت بواحد من المجهورة غير مكرر فعقيب فراغك منه يجري النفس بلا فصل ، فيظن أن النفس إنما خرج مع المجهورة لا بعده ، فإذا تكرر وطال زمان الحرف ولم يخرج مع تلك الحروف المكررة نفس عرفت أن النطق بالحروف هو الحابس للنفس ، وإنما حُرِّكت الحروف لأن التكرير من دون الحركة محال ، وإنما جاز إشباع الحركات لأن الواو والألف والياء أيضا مجهورة فلا يجري مع صوتها النفس ، وأما المهموسة فإنك إذا كررتها مع إشباع الحركة أو بدونه فإن جهرها لضعف الاعتماد على معارجها لا يحبس النفس ، فيخرج النفس ويجري كما يجري الصوت بها ، نحو كَكَكَكَ ، فالقاف والكاف قريبان الخارج ، ورأيت كيف كان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا ، وقس على القاف والكاف سائر المجهورة والمهموسة فنقول : جميع حروف الهجاء على ضربين : مهموسة وهى حروف (سَتَشَجَنَكَ خَصَفَه) بالهاء فى خصفه للوقف ، ومعنى الكلام ستشعذ عليك : أى تتكذبنى ، والشعاذ والشعاث : المتكذبة ، وخصفة : اسم امرأة ، وما بقى من الحروف مجهورة ، وهى قولك : ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إِذْ غَزَا جُنْدَهُ مُطِيع

ثم تنقسم جميع حروف التهجى قسمة مستأنفة ثلاثة أقسام : شديدة ، ورخوة ، وما بينهما ، والحروف الشديدة (أَجْدُكَ قَطَبْتَ) ونعى بالشديدة ما إذا أسكنته ونطقت به لم يجر الصوت ، والرخوة : ما يجرى الصوت عند النطق بها ، والفرق بين الشديدة والمجهورة أن الشديدة لا يجرى الصوت عند النطق بها ، بل إنك تسمع به فى آن ثم ينقطع ، والمجهورة لا اعتبار فيها بعدم جرى الصوت ، بل الاعتبار فيها بعدم جرى النفس عند التصويت بها ، وبعضهم أخرج من المجهورة : أى من حروف (ظِلُّ قَوْرٍ) السبعة الأحرف التى من الرخوة : أى الضاد والظاء والذال والزاي والعين والغين والياء ، فيبقى منها الحروف الشديدة : (أى أَجْدُكَ قَطَبْتَ) وأربعة أحرف مما بين الشديدة والرخوة : أى من حروف (لِمَ يَرُوعُنَا) وهى اللام واليم والواو والذون ، فيكون مجموع المجهورة عنده اثنى عشر ، وهى حروف (وَلَمِنْ أَجْدُكَ قَطَبْتَ) ، وهذا القائل ظن أن الرخاوة تنافى الجهر ، وليس بشئ ؛ لأن الرخاوة أن يجرى الصوت بالحرف عند إسكانه كالنَّهْر ، والجهر : رفع الصوت بالحرف : سواء جرى الصوت ، أو لم يجر ، وعلامته عدم جرى النفس .

وإنما اعتبر فى امتحان الشديدة والرخوة إسكان الحروف لأنك لو حركتها والحركات أبعاض الواو والألف والياء وفيها رخاوة ما لَجَرَّت الحركات لشدة اتصالها بالحروف الشديدة إلى شئ من الرخاوة ، فلم تدبى شديتها .

وقوله فى الشديدة « ما ينحصر جرى صوته عند إسكانه فى مخرجه » متعلق بمنحصر : أى ينحصر فى مخرجه عند إسكانه ، وإنما جعل حروف (لِمَ يَرُوعُنَا) بين الشديدة والرخوة لأن الشديدة هى التى ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، وهذه الأحرف الثمانية ينحصر الصوت فى مواضعها عند الوقف ، لكن تعرض لها أعراض ترجب خروج الصوت من غير مواضعها ، أما العينين فينحصر الصوت عند مخرجه ، لكن لقربه من الحاء التى هى مهمرسة ينسل

صوته شيئاً قليلاً ، فكأنك وقفت على الحاء ، وأما اللام فمخرجها — أعنى طرف اللسان — لا يتجافى عن موضعه من الحنك عند النطق به ، فلا يجرى منه صوت ، لكنه لما لم يسدّ طريق الصوت بالكلية كاللدا والتاء بل انحرف طرف اللسان عند النطق به خرج الصوت عند النطق به من مُسْتَدَقَّ اللسان فويق مخرجه ، وأما الميم والنون فإن الصوت لا يخرج من موضعيهما من الفم ، لكن لما كان لهما مخرجان في الفم وفي الخيشوم جرى به الصوت من الأنف دون الفم ؛ لأنك لو أمسكت أنفك لم يجر الصوت بهما ، وأما الراء فلم يجر الصوت في ابتداء النطق به ، لكنه جرى شيئاً لانحرافه وميله إلى اللام ، كما قلنا في العين المائلة إلى الحاء ، وأيضاً الراء مكرر ، فإذا تكرّر جرى الصوت معه في أثناء التكرّر ، وكذلك الواو والياء والألف لا يجرى الصوت معها كثيراً ، لكن لما كانت مخارجها تتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرها من الجهورية كان الصوت معها أكثر فيجرى منه شيء ، واتساع مخرج الألف لهواء صوته أكثر من اتساع مخرجى الواو والياء لهواء صوتهما ، فلذلك سمى الهاوى : أى ذات الهواء ، كالناشب^(١) والنبال^(٢) ، وإنما كان الاتساع للألف أكثر لأنك تضم شفطيك للواو فيمتصق الخرج وترفع لسانك قبل الحنك للياء ، وأما الألف فلا تعمل له شيئاً من هذا ، بل تفرج الخرج ؛ فأوسم من مخرج الألف ، ثم الياء ، ثم الواو ، وهذه الحروف أخفى الحروف ؛ لاتساع مخارجها ، وأخفاهن الألف ؛ لأن سعة مخرجها أكثر

(١) الناشب : صاحب الناشب ، والناشب - كرمان - : النبيل ، والواحدة

نشابة - كرمانة -

(٢) النبيل : صاحب النبيل ، أو صانعه مثل النبيل ، والنبيل : السهام ، ولا

واحد له من لفظه ، ويقال : واحده نبيلة

قوله « المطبقة ما ينطبق معه الحنك على اللسان » لأنك ترفع اللسان إليه فيصير الحنك كالطبق على اللسان ، فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقة عليها قوله « على مخرجه » ليس بمطرد ؛ لأن مخرج الضاد حافة اللسان ، وحافة اللسان تنطبق على الأضراس كما ذكرنا ، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك ، قال سيبويه : لولا الإطباق في الصاد لكان سينا ، وفي الظاء كان ذالا ، وفي الطاء كان دالا ، ولخرجت الضاد من الكلام ؛ لأنه ليس شيء من الحروف من موضعها غيرها قوله « والمنفتحة بخلافها » لأنه ينفتح ما بين اللسان والحنك عند النطق بها ، والمستعملية : ما يرتفع بسببها اللسان ، وهي المطبقة والحاء والغين المعجمتان والقاف ؛ لأنه يرتفع اللسان بهذه الثلاثة أيضا ، لكن لا إلى حد انطباق الحنك عليها ، والمنخفضة : ما ينخفض معه اللسان ولا يرتفع ، وهي كل ما عدا المستعملية

قوله « حروف الدلاقة » الدلاقة : الفصاحة والخفة في الكلام ، وهذه الحروف أخف الحروف ، ولا ينفك رباعى ولا خماسى من حرف منها ، إلا شاذ ، كالعسجد^(١) والدهقة^(٢) والزهرقة^(٣) والعسطوس^(٤) ، وذلك لأن الرباعى والخماسى ثقيلان ، فلم يخليا من حرف سهل على اللسان خفيف ، والمصنعة : ضد حروف الدلاقة ، والشيء المصنعت هو الذى لا جوف له ، فيكون ثقيلًا ، سميت بذلك لثقلها على اللسان ، بخلاف حروف الدلاقة ، وقيل : إنما سميت بذلك لأنها أصعبت عن أن يبني منها وحدها رباعى أو خماسى ،

(١) العسجد : الذهب ، وهو أيضا الجوهر كله كالدر والياقوت ، ويقال :

بغير عسجد ؛ إذا كان ضخما

(٢) الدهقة : مصدر قولك : دهق اللحم ؛ إذا كسره وقطعه وكسر عظامه

(٣) الزهرقة : شدة الضحك ، وهي أيضا ترقيص الأم الصبي

(٤) العسطوس : كقربوس - وربما شددت سينه الأولى : شجرة كالخيزران

تكون بالجزيرة ، وهو أيضا رأس النصارى

والأول أولى ، لأنها ضد حروف الذلاقة فى المعنى ، فمضادَّتها لها فى الاسم أنسب قوله « وحروف القلقة » إنما سميت حروف القلقة لأنها يصحبها ضغط اللسان فى مخرجها فى الوقف مع شدة الصوت المتصعد من الصدر ، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصوت ، فإذا أردت بيانها للمخاطب احتججت إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتى يخرج صوتها فيسمع ، وبعض العرب أشدَّ صوتا كأنهم الذين يرومون الحركة فى الوقف ، وبعض الحروف إذا وقفت عليها خرج معها مثل النفخة ولم تنضغط ضغط الأول ، وهى الظاء والذال والضاد والزاي ، فإن الضاد تجدد المنفذ بين الأضراس ، والطاء والذال والزاي تجد منفذا من بين الثنايا وأما الحروف المهموسة فكلاهما تنقف عليها مع نفخ لأنهن يجرين مع النفس ، وبعض العرب أشد نفخا ، كأنهم الذين يرومون الحركة فى الوقف

وبعض الحروف لا يصحبها فى الوقف لا صوت كما فى القلقة ، ولا نفخ كما فى المهموسة ، ولا شبه نفخ كما فى الحروف الأربعة ، وهو اللام والنون والميم والعين والهمزة ، أما عدم الصوت فلا أنه لم يتصعد من الصدر صوت يحتاج إلى إخراجها ، وأيضاً لم يحصل ضغط تام ، وأما عدم النفخ فلا أن اللام والنون لا يجدان منفذا كما وجدت الحروف الأربعة بين الأسنان وذلك لأنهما ارتفعتا عن الثنايا ، وكذلك الميم ، لأنك تضم الشفتين بها ، وأما العين والغين والهمزة فانك لو أردت النفخ من مواضعها لم يمكن ، ولا يكون شئ من النفخ والصوت فى الوصل نحو أذهب زيدا ، وخذهما ، واحرسهما ، وذلك لاتصال الحرف الثانى به فلا يبقى لا صوت ولا نفخ

قوله « قد طَبَّجَ » الطَّبَّجُ : ضرب اليد على مجوف ، وإنما سمي اللام منحنرفاً لأن اللسان ينحرف عند النطق به ، ومخرجه من اللسان - أعنى طرفه - لا يتجافى عن موضعه من الحنك ، وليس يخرج الصوت من ذلك المخرج ،

بل يتجافى ناحيتها مستدق اللسان ، ولا تعترضان الصوت ، بل تخليان طريقه ، ويخرج الصوت من تينك الناحيتين ، وإنما سمي الراء مكررا لأن طرف اللسان إذا تسكلم به كأنه يتعثر : أى يقوم فيعثر؛ للتكرير الذى فيه ، ولذلك كانت حركته كحركتين ، كما تبين فى باب الإمالة^(١) ، ومعنى الهاوى ذو الهواء كما ذكرنا ، وإنما سمي التاء مهتوتا لأن الهاء سرّدت الكلام على سرعة ، فهو حرف خفيف لا يصعب التسكلم به على سرعة .

قال : « وَمَتَّى قُصِدَ إِدْغَامُ أَحَدِ الْمُتَقَارِبِينَ فَلَا بُدَّ مِنَ الْقَلْبِ ، وَالْقِيَاسُ قَلْبُ الْأَوَّلِ إِلَّا لِمَارِضٍ فِي نَحْوِ أَذْبَحْتُوذًا وَأَذْبَحْتَاذِهِ ، وَفِي جُمْلَةٍ مِنْ تَاءِ الْأَفْتِعَالِ لِنَحْوِهِ وَلِكَثْرَةِ تَغْيِيرِهَا ، وَتَحْمُّ فِي مَعْنَاهُمْ ضَعِيفٌ ، وَسِتُّ أَصْلُهُ سِدْسٌ شَاذٌ لَا يَزِمُ »

طريق
ادغام
المتقاربين

أقول : شرع فى بيان إدغام المتقاربة بعضها فى بعض ، وقدم مقدمة يعرف بها كيفية إدغامها ، ثم ذكر مقدمة أخرى يعرف بها ما لم يجوز إدغامه منها فى مقاربه ، وهى قوله « ولا يدغم منها فى كلمة » إلى قوله « فالهاء فى الحاء » وإنما كان القياس قلب الأول إلى الثانى دون العكس لأن الادغام تغيير الحرف الأول بإيصاله إلى الثانى وجعله معه كحرف واحد ، فلما كان لا بد للأول من التغيير بعد صيرورة المتقاربين مثلين ابتدأت بتغييره بالقلب

قوله « إلا لمارض » اعلم أنه قد يعرض ما يمنع من القياس المذكور ، وهو شيئان :

أحدهما : كون الأول أخف من الثانى ، وهو إما فى حرفين حلقيين أولهما أعلى من الثانى ، وذلك إذا قصد إدغام الحاء إمامى العين أو فى الهاء فقط ، ولا يدغم حلقى فى حلقى آخر أدخل منه كما يجىء ، وإنما أدغمت الحاء فى أحد الحرفين مع أن حروف الحلق يقل فيها الإدغام — كما يجىء — لثقلها ؛ فلهذا قل المضاعف منها كما

يجيء ، فلم يدغم بعضها في بعض في كلمتين أيضا في الأغلب ؛ لئلا يكون شبه مضاعف مصوغ منها ، وإنما أدغمت الحاء في أحدهما لشدة مقاربة الحاء لهما ، وإنما قلبت الثانية إلى الأولى في نحو اذْبَحْ عَتُودًا ^(١) ، واذبح هذه ، مع أن القياس العكس ؛ لأن أنزلها في الحلق أثقلها ، فأثقلها الهمزة ثم الهاء ، ثم العين ثم الغين ثم الحاء ثم الخاء ، فالحاء أخف من الغين والحاء ، والمقصود من الإدغام التخفيف ، فلو قلبت الأولى التي هي أخف إلى الثانية التي هي أثقل لمشت خفة الإدغام بثقل الحرف المقلوب إليه فكأنه لم يدغم شيء في شيء ، وأما في الواو والياء في نحو سيد وأصله سَيِّود وذلك لثقل الواو كما مر في باب الإعلال

وثانيهما كون الحرف الأول ذا فضيلة ليست في الثاني ، فيبقى عليهما بترك قلبه إلى الثاني ، ولا يدغم في مثل هذا كما يجيء ، إلا أن يكون الثاني زائدا فلا يبالى بقلبه وتغييره على خلاف القياس ، نحو اسْمِعْ وَازَّان ومعنى قوله « لنحوه ولكثرة تغييرها » أي : لكون الأول أخف من الثاني

ولكثرة تغير التاء لغير الإدغام كما في اضطرب واصطبر
قوله « ومحّم في معهم ضعيف » كان القياس الأوّل : أي قلب الأول إلى الثاني ، أن يقال مَهْم ، بقلب العين هاء ، وقياس العارض ، وهو كون الثاني : أي الهاء أدخل في الحلق وأثقل ، أن يقلب الثاني إلى الأول فيقال مَعْم ، فاستثقل كلاهما ، ولهذا كان تضعيف الهاء نحو قَهَّ ^(٢) وَكَهَّ ^(٣) السكران ، والعين نحو دَعَّ ^(٤) وَكَعَّ ^(٥) قليلا جدا ، واستثقل أيضا ترك الإدغام لأن كل واحدة منهما

(١) العتود : ولد المعز

(٢) قَه الرجل : اشتد ضحكُه . انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٣) كَه السكران : أخرج نفسه . انظر (ص ٧٣ من هذا الجزء)

(٤) الدع : الدفع العنيف ، وفي التنزيل (فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ) :

أي يدفعه بعنف

(٥) كَع الرجل : جهن ، وهو من باب نصر وضرب وعلم ، انظر (ص ١٣٤)

مستثناة لنزولها في الحلق فكيف بهما مجتمعين مع تنافرها ؟ إذ العين مجهورة
والهاء مهموسة ، فطلبوا حرفاً مناسباً لهما أخف منهما ، وهو الحاء : أما كونه
أخف فلا أنه أعلى منهما في الحلق ، ولذلك كثر نحو مَدَحٌ ^(١) وَدَحٌ ^(٢) وَزَحٌ ^(٣)
بخلاف دَعٌ وَكَعٌ وَكَهٌ وَقَهٌ ، وأما مناسبتة للعين فلا أنهما من وسط الحلق ، وأما
الهاء فبالهمس والرخاوة ؛ فلذا قلب بعض بنى تميم العين والهاء حامين وأدغم
أحدهما في الآخر نحو مَحَّمٌ ومَحَاوِلَاءٌ ، في معهم ومع هؤلاء ، والأكثر ترك القلب
والإدغام لعروض اجتماعهما ، وكذا قولك سِتٌ أصله سِدَسٌ ، بدلالة التسديس
وبين الدال والسين تقارب في الخرج ؛ لأن كليهما من طرف اللسان ، فلو قلب ،
الدال سيدنا كما هو القياس اجتمع ثلاث سينات ، ولا يجوز قلب السين دالا خوفاً
من زوال فضيلة الصفير ، ومع تقارب الدال والسين في الخرج بينهما تنافر في
الصفة ؛ لأن الدال مجهورة شديدة والسين مهموسة رخوة ، فتقاربهما داع إلى
ترك اجتماعهما مظهرين ، وكذا تنافرها وقلب أحدهما إلى الآخر ممتنع ، كما مر ،
فلم يبق إلا قلبهما إلى حرف يناسبهما ، وهو التاء ؛ لأنها من مخرج الدال
ومثل السين في الهمس

قال : « وَلَا يُدْغَمُ مِنْهَا فِي كَلِمَةٍ مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بِتَرْكِيبٍ آخَرَ ،
نَحْوُ وَطَدَ وَوَتَدَ وَشَاةٍ زَنَمَاءَ ، وَمِنْ شَمِّ أُمِّ يَقُولُوا : وَطَدًا وَلَا وَتَدًا ، بَلْ قَالُوا :
طَدَةٌ وَتَدَةٌ لِمَا يَأْزِمُ مِنْ ثِقَلِ أَوْ لَبْسٍ ، بِخِلَافِ نَحْوِ ائْتَحَى وَاطَّيَّرَ ، وَجَاءَ
وَدِّي وَتَدِي فِي تَمِيمٍ »

امتناع
ادغام
المتقاربين
لللبس أو
ثقل

(١) ح الثوب : كنصر وضرب - : بلى

(٢) الدح : الدس والنكاح ، وهو أيضا الدفع في القفا

(٣) تقول : زحه يزحه - كمد يمد - ؛ إذا نحاه عن موضعه ودفعه وجذبه

في جملة

أقول : إذا اجتمع من المتقاربة شيئان : فإن كانا في كلمتين نحو مَنْ مِثْلَكَ فإنه يدغم أحدهما في الآخر ، ولا يُبَالِي باللبس لو عرض ؛ لأنهما في معرض الانفكاك ، فإذا انفككا يعرف أصل كل واحد منهما ، ثم إن تحركا لم يجب الإدغام ولم يتأكد ، وإن سكن الأول فقد يجب كالنون في حروف (يرملون) ، وكلام التعريف فيما سنده ، ولا يجب في غيرهما ، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب ، وإن كانا في كلمة : فإن تحركا وألبس الإدغام مثالا بمثال لم يدغم ، كما في وَطَدَ^(١) : أى أحكم ، ووتدَ : أى ضرب الوتد ، وكذا في الاسم ، نحو وتيد ، وإن لم يلبس جاز الإدغام نحو ازمل^(٢) في تَزْمَلْ ، لأن أفعل — بتضعيف الفاء والمين — ليس من أبنيتهم ، بل لايجب إلا وقد أدغم في فائه تاء تَفْعَلْ كاترك وازمل ، ومن ثم لا تقول : اقطع واضرب ، وإن كان أولها ساكنا : فإن ألبس ولم يكن تقاربهما كاملا بقي الأول غير مدغم ، نحو قَنَوَانٍ^(٣) وَصَنَوَانٍ^(٤) وَبُنْيَانٍ وَرَقْنِيَّةٍ^(٥) وَبُنْيَةٍ وَكُنْيَةٍ وَمُنْيَةٍ وَقَنَوَاءَ^(٦)

(١) قال في اللسان : « وطد الشيء يطلده وطدا وطدة فهو موطود ووطيد : أثبته ونقله ، والتوطيد مثله » ومثله في القاموس : ومنه تعلم أن قول ابن الحاجب « ومن ثم لم يقولوا : وطدا » غير سديد ، وكذا دعواه أنه لم يرد الوتد ، فقد ذكر صاحبها القاموس واللسان أنه يقال : وتدالوتديته وتداوتدة ، إذا ثبته ، وقد وجه الرضى ما ذكره ابن الحاجب بأنه جرى على لغة بعض العرب

(٢) تقول : تزمّل في ثوبه ، وازمل ، إذا تلفف . وفي التيزيل (يَأْيَأُ الْمَزْمَلُ قُمَ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا)

(٣) القنوان : جمع قنو ، وهو من النخلة بمنزلة العنقود من العنب

(٤) صنوان : جمع صنو ، وهو الأخ الشقيق . انظر (ج ٢ ص ٩٣)

(٥) القنية - بضم فسكون أو بكسر فسكون - ما يتخذها الإنسان من الغنم

ونحوها لنفسه لا للتجارة ، وانظر (ج ٢ ص ٤٣)

(٦) تقول : رجل أقى الأنف ، وامرأة قنواء الأنف إذا كان أعلى أنفهما

مرتفعاً ووسطه محدودباً ، وهو من علامة السكرم عندهم .

وشاقٍ زُنْمَاءُ^(١) وَغَنَمٍ زُنْمٍ ، وإن كان تقاربهما كاملاً جاز الاظهار نظراً إلى الالتباس بالادغام ، وجاز الادغام نظراً إلى شدة التقارب ، وذلك نحو وَتَدَّ يَتَدُّ وَتَدَا وَوَوَطَدَ يَوطِدُ وَوَطَدَا وَعَتَدَانِ في جمع عَتَوْدٍ ومنهم من يدغم التاء في الدال فيقول وَتَدَّ يَتَدُّ وَدَا وَعَتَوْدَا وَعِدَانَا ، قال الأخطل :

١٩١ - - وَاذْ كُرْ غُدَانَةً عِدَانَا مَزْنَمَةً

مِنَ الْحَبَلَقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصَّيْرُ^(٢)

ومنه قولهم وَدَّ في وَتَدٍ ، خففه بنو تميم بحذف كسرة التاء نحو كَبَدٍ وَفَخَذٍ كما مر في أول الكتاب^(٣) فقالوا بعد الاسكان : وَدَّ ، ولم يحز في لغتهم وَتَدَّ - بسكون التاء مظهرة - . كما قيل عَتَدَانِ ؛ لسكثرة استعمال هذه اللفظة فيستثقل ، وجمعه على أوتاد يزيل الالباس ، ولم يحز الادغام في نحو وَطَدٍ لثلاثا نزول فضيلة الاطباق ، ومن العرب من يلتزم تَدَّةً وَطَدَّةً في مصدر وَتَدَّ وَوَوَطَدَ خوفاً من الاستثقال لوقيل : وَتَدَا وَوَوَطَدَا غير مدغمتين ، ومن الالتباس لو قيل : وَدَا ، وكذا يلتزم في وَتَدٍ اللغة الحجازية : أعنى كسر التاء ؛ لما ذكرنا

(١) الزنمة - بالتحريك - شيء يقطع من أذن البعير فيترك معاقاً ، يفعل بكرامها ، يقال : بعير زنم وأزنم ومزنم - كمعظم - وناقاة زنمة وزنماء ومزنمة (٢) هذا البيت للأخطل التغلبي من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ، وغدانة - بضم الغين المعجمة وبعدها دال مهملة - قبيلة من تميم ، أبوها غدانة بن يربوع ، «وعدانا» أصله عتدانا ، والعتدان : جمع عتود ، وهو الجذع من أولاد المعز ، والمزنمة : ذات الزنمة ، والحباق - بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام - : أولاد المعز ، والصير : جمع صيرة ، وهي الحظيرة ، يهجو هؤلاء القوم بأنهم دساة لا ذكر لهم ولا شرف - والامتنع بالبيت في قوله «عدانا» فان أصله عدان فأبدل التاء دالا ثم أدغم الدال في الدال

(٣) انظر (١ ص ٣٩ وما بعدها)

وإنما لم يبنوا صيغة تقع فيها النون ساكنة قبل الراء واللام نحو قَتَرٍ وَعَنْزٍ ؛ لأن الإدغام لا يجوز فيه كما جاز في عِتْدَانٍ ؛ لأن التاء والdal أشد تقارباً من النون واللام والراء ، بدليل إدغام كل واحد من الدال والتاء في الآخر ، بخلاف الراء واللام فإنهما لا يدغمان في النون كما يدغم النون فيهما في كلمتين نحو من ربك وَمَنْ لك ؛ لأن الإدغام إذن عارض غير لازم ؛ فعلى هذا لو قيل نحو قَتَرٍ وَعَنْزٍ لم يحز الإدغام لما ذكرنا ؛ فلم يبق إلا الإظهار وهو مستثقل ؛ لأن النون قريبة المخرج من اللام والراء ؛ فكأنهما مثلاً ، وَعِتْدَانٌ وَوَتْدٌ وَتَدَا بفك الإدغام ضعيف قليل لا يقاس عليه ، وأما زَمْئَاءٌ وَصِنَوَانٌ ونحوهما بالإظهار فإنما جاز لعدم كمال التقارب بين الحرفين

وإن لم يلبس إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة أدغم نحو اتَّحَى ؛ لأن أَفْعَلَ ليس من أبنيتهم بتسكير الفاء إلا مدغماً فيه نون انْفَعَلَ كاتَّحَى ، أو مدغماً في تاء أَفْعَلَ كادَّ كَر ، على ما يجيء ، ومن ثم لم يُقَل : أَضْرَبَ واقْطَعَ ، قال الخليل : وتقول في انْفَعَلَ من وجلت : اَوْجَلْ ومن اليسر ايسَّر *

قوله « أولَبَسَ » أى : لو أدغم *

قوله « وفي تميم » أى : في لغة تميم وهى إسكان كسرة عين فَعِلَ نحو كَبِدَ

في كَبِدَ

قال : « وَلَمْ تُدْغَمْ حُرُوفُ (ضَوَى مِشْفَرُ) فِيمَا يُقَارِبُهَا لِزِيَادَةِ صِفَتِهَا ؛ وَنَحْوُ سَيِّدٍ وَلَيْثَةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا لِأَنَّ الْإِعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ ، وَأُدْغِمَتِ النَّونُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِسُكْرَاهَةِ نَبَرَتِهَا ، وَفِي الْمِيمِ — وَإِنْ لَمْ يَتَقَرَّبَا — لَعُنَتْهَا ، وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ لِأَمْسَاكِ بَقَائِهَا ، وَقَدْ جَاءَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ، وَأَغْفِرْ لِي ، وَنَحْصِفْ بِهِمْ ، وَلَا حُرُوفُ الصَّفِيرِ فِي غَيْرِهَا ؛ لِفَوَاتِ [صِفَتِهَا] ، وَلَا الْمُطَبَقَةُ فِي غَيْرِهَا مِنْ غَيْرِ إطباقٍ عَلَى الْأَفْصَحِ ، وَلَا حَرْفُ حَتَّاقٍ فِي أُدْخَلَ مِنْهُ إِلَّا الْهَاءُ فِي الْعَيْنِ وَالْهَاءِ ، وَمِنْهُمْ قَالُوا فِيهِمَا اذْبَحْتُودَا وَاذْبَحْتَاذِهِ »

امتناع
ادغام
المتقاربين
للمحافظة
على صفة
الحرف

أقول : اعلم أن إدغام أحد المتقاربين في الآخر في كلمة إذا لم يلبس ليس إلا في أبواب يسيرة ، نحو انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَتَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَفَنَعَلِي ، نحو امْحَى واسْمَعَ وَاَزْمَلْ وَاذَّارَكَ وَهَمَّشَ^(١) وأما غير ذلك فَمُلبَس لا يجوز إلا مع شدة التقارب وسكون الأول نحو وَدَّ وَعِدَّان ، ومع ذلك فهو قليل ، والغالب في إدغام أحد المتقاربين في الآخر إنما يكون في كلمتين وفي انْفَعَلَ وافتَعَلَ وَتَفَعَّلَ وتفاعَلَ وَفَنَعَلِي .

فنعقول : المانع من إدغام أحد المتقاربين في الآخر شيئان : أحدهما اتصاف الأول بصفة ليست في الثاني ؛ فلا يدغم الأول في الثاني إبقاء على تلك الصفة ، فن ثم لم تدغم حروف (ضَوًى مِشْفَرٌ)^(٢) فيما ليس فيه صفة المدغم ، وجاز إدغام الواو والياء من هذه الحروف أحدهما في الآخر ؛ لأن فضيلة اللين التي في أحدهما لا تذهب بإدغامه في الآخر ؛ إذ المدغم فيه أيضا متصف باللين ، ولم تدغم حروف الصغير فيما ليس فيه صفة صغير إلا في باب افتعل كاسْمَعَ وَاَزَّانَ ، ولا حروف الإطباق في غيرها بلا إطباق إلا في باب الافتعال نحو اطَّربَ ، وذلك لزوال المانع فيه بقلب الثاني إلى حروف الصغير وإلى حروف الإطباق ، وذلك لكون الثاني زائدا فلا يستنكر تغيره ، وفضيلة الضاد الاستطالة ، وفضيلة الواو والياء اللين ، وفضيلة الميم الغنة ، وفضيلة الشين التنفسي والرخاوة ، فلا تدغم في الجيم مع تقاربهما في المخرج ، وفضيلة الفاء التأفيف ، وهو صوت يخرج من الفم مع النطق بالفاء ، وفضيلة الراء التكرير ، وأيضا لو أدغم لكان كضعف أدغم في غيره نحو رَدَّدَ ، ولا يجوز

قوله « ونحو سيِّد وَلِيَّة » اعتراض على نفسه ، وذلك أنه قرر أن الواو والياء

(١) الهمرش : العجوز المسنة . انظر (ج ٢ ص ٣٦٤)

(٢) ضوى : هزل ، والمشفر - برقة منير - الشفة ، أو خاص بالبعير

لا يدغم أحدهما في مقاربه ، فكأنه قال : كيف أدغم أحدهما في الآخر في سيدولي ؟ ثم أجاب بأن قلب الواو إلى الياء لو كان للادغام لورد ذلك ؛ لكنه إنما قلبت ياء لاستئصال اجتماعهما للادغام ، ولهذا تقلب الواو ياء ؛ سواء كانت أولى أو ثانية ، ولو كان القلب لإدغام أحد المتقاربين في الآخر لقلب الأولى إلى الثانية فقط ، كما هو القياس ، ثم بعد القلب اجتمع ياءان أولاهما ساكنة فوجب الادغام ، فهذا من باب إدغام المتماثلين لامن إدغام المتقاربين ؛ وفي هذا الجواب نظر ؛ لأن القلب لو كان لجرد استئصال اجتماعهما لقلب الواو ياء ، وأولاهما متحركة كطويل وطَوَيْتْ ، فعرفنا أن القلب من أول الأمر لأجل الادغام ، وذلك لأن الواو والياء تقاربتا في الصفة ، وهى كونهما لينتين ومجهورتين وبنين الشديدة والرخوة وإن لم يتقاربا في المخرج ؛ فأدعت إحداها في الأخرى وقلبت الواو وإن كانت ثانية ؛ لأن القصد التخفيف بالادغام ، والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء كما قلنا في اذْبَحْتُوْدا واذْبَحَّاهُ ؛ فجعل التقارب في الصفة كالتقارب في المخرج ، وجرتْ أھم على الادغام أيضاً سكون الأول وكونه بذلك عرضة للادغام ، وأما فضيلة اللين فلا تذهب — كما قلنا — لأن كل واحدة منهما متصفة بتلك الصفة .

قوله « وأدغمت النون في اللام » اعترض آخر على نفسه ، وذلك أن فضيلة الغنة تذهب بالادغام ، وأجاب المصنف بأنها وإن كانت تذهب بالادغام لكنهم اغتفروا ذلك ؛ لأن للنون نبرة : أى رفع صوت ، وهذا جواب فيه نظر أيضاً ؛ لأنه إن كان الموجب للادغام النبرة فَلَتَخَفَ بلا إدغام كما تخفى مع القاف والسكاف والذال والتاء وغيرهما ، كما يجب .

والحق أن يقال : إن للنون مخرجين : أحدهما في الفم ، والآخر في الخيشوم إذ لابد فيها من الغنة ، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين ، فلا

بد فيها من اعتماد قوى وعلاج شديد ؛ إذ الاعتماد على الخارجين فى حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد

والحروف التى هى غير النون على ضربين : أحدهما يحتاج إلى اعتماد قوى وهى حروف الحلق ، والآخر لا يحتاج إلى ذلك ، وهى حروف الفم والشفة ؛ فالنون وحروف الحلق متساويان فى الاحتياج إلى فضل اعتماد وإعمال لآلة الصوت ، وهى : أى النون إما أن تكون ساكنة أو متحركة ، فإذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلى إخفائها

أحدهما سكونها ؛ لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك ، والآخر كون الحرف الذى لا يحتاج فى إخراجه إلى فضل اعتماد عقيب النون بلافصل ؛ ليجرى الاعتمادان على نسق واحد ، فأخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق

فان حصل للنون الساكنة مع الحروف التى بعدها من غير حروف الحلق قرب مخرج كاللام والراء ، أو قرب صفة كالميم ؛ لأن فيه أيضا غنة ، وكالواو والياء ؛ لأن النون معهما من المجهورة وما بين الشديدة والرخوة وجب إدغام النون فى تلك الحروف ؛ لأن المقصد الاخفاء ، والتقارب داع إلى غاية الاخفاء التى هى الادغام

وإن لم يكن هناك قرب لافى المخرج ولا فى الصفة أخفى النون بقلة الاعتماد ، وذلك بأن يقتصر على أحد مخرجيه ولا يمكن أن يكون ذلك إلا الخيشوم ، وذلك لأن الاعتماد فيها على مخرجها من الفم يستلزم الاعتماد على الخيشوم بخلاف العكس ؛ فيقتصر على مخرج الخيشوم فيحصل النون الخفية ، ثم بعد ذلك إن تنافرت هى والحرف الذى يجىء بعدها ، وهى الباء فقط ، كما فى عَنَبَرٍ قلبت تلك النون الخفية إلى حرف متوسط بين النون وذلك الحرف ، وهى الميم ، كما ذكرنا

في باب الإبدال،^(١) وإن لم يتنافرا بقيت خفية كما في غير الباء من سِوَى حروف
الحلق ، أما مع الحلقية فلا تخفى ؛ لأن حرف الحلق يحتاج إلى فضل اعتماد
فتجری النون على أصلها من فضل الاعتماد ؛ ليجرى الاعتماد على نسق واحد ،
ومن الناس من يخفى النون قبل الغين والخاء المعجمتين ؛ لسكونهما قريبتين من
حروف الفم ، وكذلك النون الساكنة الموقوف عليها يخرجها من الخرجين ؛ لأن
الحرف الموقوف عليه يحتاج إلى فضل بيان كما مر في باب الوقف^(٢) ومن ثم
يقال : أفعى وأفعو ، وكذلك النون المتحركة — قبل أى حرف كانت —
تُخْرِجُ من الخرجين ؛ لاحتياجها إلى فضل اعتماد ، فإذا أدغمت النون في
حروف يرملون نظرت :

فإن كان المدغم فيه اللام والراء فالأولى ترك الغنة ؛ لأن النون تقاربهما في
الخرج وفي الصفة أيضا ؛ لأن الثلاثة مجهورة وبين الشديدة والرخوة ؛ فافتقر
ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون ؛ للقرب في الخرج والصفة
وإن كان المدغم فيه واوا أو ياء فالأولى الغنة لوجهين : أحدهما أن مقارنة
النون إياها بالصفة لا بالخرج ؛ فالأولى أن لا يفتقر ذهاب فضيلة النون : أى الغنة
رأسا لمثل هذا القرب غير الكامل ، بل ينبغي أن يكون للنون معها حالة بين
الإخفاء والإدغام ، وهى الحالة التى فوق الإخفاء ودون الإدغام التام ، فيبقى
شئ من الغنة

وإن كان المدغم فيه ميماً أدغم إدغاما تاماً ، لأن فضيلة الغنة حاصلة في المدغم
فيه ؛ إذ في الميم غنة وإن كانت أقل من غنة النون ، وبعض العرب يدغمها في اللام
والراء مع الغنة أيضا ضنا بفضيلة النون ؛ فلا يسكون الإدغام إذن إدغاما تاماً ،

(١) انظر (ص ٢١٦ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ٢ ص ٢٨٦)

وبعضهم ترك الغنة مع الواو والياء اقتصاراً في الإدغام التام على التقارب في المخرج أو الصفة

هذا ، ومذهب سيبويه وسائر النحاة أن إدغام النون في اللام والراء والواو والياء مع الغنة أيضاً إدغام تام ، والغنة ليست من النون ؛ لأن النون مقلوبة إلى الحرف الذي بعدها ، بل إنما أُشْرِبَ صَوْتُ النَمِ غنة ؛ قال سيبويه : « لا تدغم النون في شيء من الحروف حتى تحول إلى جنس ذلك الحرف ؛ فإذا أدغمت في حرف فمخرجها مخرج ذلك الحرف ؛ فلا يمكن إدغامها في هذه الحروف حتى تكون مثلهن سواء في كل شيء ، وهذه الحروف لاحظ لها في الخيشوم وإنما يشرب صوت النَمِ غنة » هذا كلامه

قوله « وفي الميم وإن لم يتقاربا » ليس باعتراض لكنه شيء عرض في أثناء هذا الاعتراض

قوله « وفي الواو والياء لا يمكن بقائها » اعتراض وجواب : أي لا يمكن بقاء الغنة : أما على ما اخترناه فالغنة للنون التي هي كالدغمة ، وأما على ما قال النحاة فلا شراب الواو والياء المضعفين غنة

قوله « وقد جاء لبعض شأنهم واغفر لي ونخسف بهم » نقل عن بعض القراء الإدغام في مثله ، وحذاق أهل الأداء على أن المزداد بالإدغام في مثله الاخفاء ، وتعبيرهم عنه بلفظ الإدغام تجوز لأن الاخفاء قريب من الإدغام ، ولو كان ذلك إدغماً لالتقى ساكنان على حدة في نحو لَيْعُضْ شَأْنُهُمْ ، وأجاز الكسائي والفاء إدغام الراء في اللام قياساً كراهة لتكرير اللام ، وأبو عمرو يأتي بالميم المتحركة المتحرك ما قبلها خفية إذا كان بعدها باء نحو (بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) وأصحابه يسمون ذلك إدغماً مجازاً وهو إخفاء

قوله « ولا حروف الصغير في غيرها » لئلا تذهب فضيلة الصغير ، وإنما ندغم بعضها في بعض كما يجب

قوله « ولا المطبقة في غيرها » تقول : اخفَظْ ذلك ، واحفَظْ ثابتا ، بالادغام مع الاطباق وتركه ، وإبقاؤه أفصح كما يجيء .

قوله « ولا حرفٌ حلق في أدخل منه » اعلم أن الادغام في حروف الحلق غير قوى ؛ فإن المضاعف من الهاء قليل ، نحو كَهَّ الرجلُ ورجلٌ قَهَّ^(١) ، وأما الألف والهمزة فلم يجيء منهما مضاعف ، وكذا المضاعف من العين قليل ، نحو دَعَّ وكَعَّ ، وكان حق الحاء أن تكون أقل في باب التضعيف من الغين والحاء ؛ لأنه أنزل منهما في الحلق ، لكنه إنما أكثر نحو بَجَّ^(٢) وزَحَّ^(٣) وصَحَّ^(٤) وفتح^(٥) ، وغير ذلك لكونه مهموسا رخوا ، والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر ، والغين لا تجيء عينا ولا ما معا إلا مع حاجز^(٦) كالضغيفة^(٧) ،

(١) رجل فه ، وفهيه ، وفهفه ، إذا كان عيبا

(٢) بج الرجل - من باب علم وفتح - إذا أصابته بحة ، وهى بضم الباء : خشونة وغلظ في الصوت

(٣) انظر (ص ٢٦٦ من هذا الجزء)

(٤) صح الرجل فهو صحيح ؛ إذا ذهب مرضه ، أو برىء من كل عيب

(٥) فحت الأفعى : صوتت من فيها ، وبابه قعد

(٦) لم يصب المؤلف في هذا الذى زعمه من أن الغين لا تكون عين الكلمة ولا ما إلا مع حاجز بين العين واللام ؛ فقد ورد الفغة ، وهو تضوع الرائحة ، قالوا : فغتنى الرائحة - بتشديد الغين - إذا فاحت . وقالوا : الطغ - بتشديد الغين - وهو الثور . وقالوا : صغ ؛ إذا أكل كثيرا . وقالوا : شغ البعير ببوله ؛ إذا فرقه ، وشغ القوم : تفرقوا

(٧) الذى فى القاموس : الضغيف - كما مير - : الخصب ، وأقمت عنده فى ضغيف

دهره : أى قدر تمامه . وبهاء : الروضة الناضرة ، والعجين الرقيق ، والجماعة من الناس يختلطون ، وخبز الأرز المرقق ، ومن العيش الناعم الغض . ولم نعثر على المعنى الذى ذكره الشارح

وهى اللين المحئون حتى تشتد حموضته ، والخاء أكثر منه ؛ لأنه أقرب إلى الفم ، وأيضاً هى مهموسة رخوة كالحاء نحو المخ والفخ ورخ : أى نكح ، والغين مجهورة كالعين ، وإنما قل تضعيفها لصعوبتها وتسكف إخراجها مخففة فكيف بها مضعفة ؛ فعلى هذا ثبت قلة إدغام المتقاربين من حروف الحلق ، وسيجيء ، فإن اتفق أدغم الأنزل فى الأعلى نحو اجبّه حاتماً^(١) كما يجيىء بعد ، فإن اتفق كون الثانى أنزل لم يدغم إلا أن يكون بينهما قرب قريب ، ويدغم إذ ذاك بمخالفة شرط إدغام المتقاربين ، وذلك بأن يقلب الثانى إلى الأول ، وذلك كالحاء التى بعدها العين أو الهاء ، نحو اذبحّتودا واذبحّاذه إذ لو قلب الأول إلى الثانى لم يكن أخف منه قبل الإدغام

قوله « ومن ثم قالوا اذبحّتودا » أى : ومن أجل أن إدغام حرف الحلق فى أدخل منه لا يجوز لأجل الثقل قلبوا الثانى لما اتفق مثل ذلك إلى الأول حتى لا يكون ثقل

قال : « فَأَلْهَاءُ فِي الْهَاءِ وَالْعَيْنُ فِي الْهَاءِ وَالْهَاءُ فِي الْهَاءِ وَالْعَيْنُ بِقَلْبِهِمَا حَاءٌ يَنْ ؛ وَجَاءَ (فَمَنْ زُحْرِ عَنَّ النَّارِ) وَالْعَيْنُ فِي الْهَاءِ وَالْهَاءُ فِي الْعَيْنِ »
أقول : أخذ فى التفصيل بعد ما أجعل ؛ فالهمزة والألف لا يدغمان كما ذكر ، وأما الهاء فتدغم فى الحاء فقط ، نحو اجبّه حاتماً^(١) ، والبيان أحسن ؛ لأن حروف الحلق ليست بأصل فى التضعيف فى كلمة كما ذكرنا ، وقل ذلك فى كلمتين أيضاً ، والإدغام عربى حسن ؛ لقرب المخرجين ، ولأنهما مهموسان رخوان ، ولا تدغم الهاء فى الغين وإن كانت الغين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء ؛ لأن الهاء مهموسة رخوة كالحاء ، والغين مجهورة بين الشديدة والرخوة

وأما العين فتدغم فى الحاء ، وذلك لقرب المخرج نحو ارفع حاتماً ، قال

(١) تقول : جبّه - مثل منع - أى ضرب جبّه

سيبويه : الإدغام والبيان حسنان ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وتدغم العين في الهاء أيضا ولكن بعد قلبهما حاءين نحو نَحْمُ ونَحَاؤُلاء ، والبيان أكثر ، ولا يجوز ههنا - كما ذكرنا قبل - قلبُ الأول إلى الثاني ولا قلبُ الثاني إلى الأول ؛ فقلبا حاء لما مر ، ولم يفعلوا مثل ذلك إذا تقدم الهاء على العين نحو أَجِبَهُ عَلِيًّا ، فلم يقولوا : أَجِبَهُ هَلِيًّا ، لأن قياس إدغام الأنزل في الأعلى بقلب الأول إلى الثاني قياس مطرد غير منكسر ، وقد تعذر عليهم ذلك لثقل تضعيف العين فتركوا الإدغام رأسا

وأما الخاء فلا تدغم فيما فوقها لأن الغين التي هي أقرب مخرجا إليها من الخاء مجهورة ، والحاء مهموسة والحاء للمعجمة — وإن كانت مثلها مهموسة — لكن مخرجها بعيد من مخرج الخاء فالحاء المهملة تدغم في أدخل منها ، وهو شيثان الهاء والعين بأن تقلبا حاءين كاذبحتودا واذبحأذه كما مر

قوله « وجاء فَمَنْ زُحْزِرِعَ عَنِ النَّارِ » قرأ أبو عمرو بالإدغام بقلب

الحاء عينا

وأما الغين فانه يدغم في الخاء ، لأن الخاء أعلى منه نحو اذْمَغَ خَائِكًا ، (١)

قال سيبويه : البيان أحسن والإدغام حسن

وأما الخاء فتدغم في الغين نحو اسْلُخْ غَفْمَكَ ، والبيان أحسن والإدغام حسن ولكن لا كحسن إدغام الغين في الخاء معجمتين ، وذلك لأن الخاء أعلى من الغين ولأن تضعيف الخاء كثير وتضعيف الغين لم يأت إلا مع الفصل كما ذكرنا ، وإنما جاز إدغام الخاء في الغين معجمتين بقلب الأول إلى الثاني مع أن الأول أعلى من الثاني لأن مخرجهما أدنى مخارج الحلق إلى اللسان ، ألا ترى إلى قول بعض

(١) تقول : دمع الرجل الرجل - من باب منع ونصر - إذا ضرب دماغه ،

أو إذا شججه حتى بلغت الشجة الدماغ ، وتقول : دمغت الشمس فلانا ؛ إذا آلمت دماغه

العرب منغلّ ومُنغلّ^(١) باخفاء النون قبلهما كما تخفى قبل حروف الفم ، ولم يجز مثل ذلك الإدغام في الحاء والعين فلم يقولوا اذْبَعْتُوا لبعدهما من الفم قال : « وَالْقَافُ فِي الْكَافِ وَالْكَافُ فِي الْقَافِ وَالْجِيمُ فِي الشَّيْنِ » أقول : أما القاف فيدغم في الكاف بقلب الأول إلى الثاني نحو الحلق كَلَدَة^(٢) ، قال سيديويه : البيان أحسن والإدغام حسن ؛ لقرب المخرجين وتقاربهما في الشدة

وأما الكاف فإنما يدغم في القاف نحو انْهَكَ قَطَنًا^(٣) بقلب الأول إلى الثاني ، والإدغام حسن والبيان أحسن ؛ لأن القاف أدخل ، قال سيديويه : إنما كان البيان أحسن لأن مخرجها أقرب مخارج اللسان إلى الحلق فشبهت بالخاء مع الغين كما شبه أقرب مخارج الحلق إلى اللسان بحروف اللسان فيما ذكرنا من البيان والإدغام

وأما الجيم فإنما يدغم في الشين نحو اُبْهِجْ شَبْتًا ، فالإدغام والبيان حسنان لأنهما من مخرج واحد ، وقد أدغمها أبو عمرو في التاء في قوله تعالى (ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ) ، وهو نادر ، والشين لا يدغم في شيء مما يقاربه كما ذكرنا ، وقد روى عن أبي عمرو إدغامها في السين في قوله تعالى (ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) ، وكذا يدغم أبو عمرو السين فيها في قوله تعالى (الرَّأْسِ شَيْبًا) مع أنها من حروف الصفيح ؛ لكونهما من حروف النفسى والصوت ؛ فكأنهما من مخرج واحد — وإن تباعد مخرجاهما — كما ذكرنا في إدغام الواو والياء أحدهما في الآخر ونحاة البصرة يمنعون إدغام الشين في السين والعكس

(١) نغلّ الأديم - من باب علم - أى : فسد في الدباغ ، وأنغله الدباغ فهو منغلّ
(٢) كَلَدَة - بفتحات - : علم رجل ، وعن سمي به كَلَدَة بن حنبل الصحابي ، وأبو الحارث بن كَلَدَة الصحابي ، وأحد أطباء العرب ، وأبو كَلَدَة : كنية الضبغان
(٣) القطن - بفتحتين - : ما بين الوركين ، وهو أصل ذنب الطائر

قال : « وَاللَّامُ الْمَعْرُفَةُ تُدْغَمُ وَجُوبًا فِي مِثْلِهَا وَفِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ حَرْفًا ،
وغيرُ الْمَعْرُفَةِ لَا زِمَ فِي نَحْوِ (بَلْ رَانَ ، وَجَائِزٌ فِي الْبَوَاقِ)

ادغام
اللام
المعرفة

أقول : يريد بالثلاثة عشر النون والراء والدال والتاء والصاد والزاي
والسين والطاء والظاء والتاء والذال والضاد والشين ، وإنما أدغمت في هذه
الحروف وجوبًا لكثرة لام المعرفة في الكلام وفرط موافقتها لهذه الحروف ؛
لأن جميع هذه الحروف من طرف اللسان كاللام إلا الضاد والشين ، وهما خالطان
حروف طرف اللسان أيضًا

أما الضاد فلأنها استطاعت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام كما مر ،
وكذا الشين حتى اتصلت بمخرج الطاء ، وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة
نحو لام هل وبل وقل فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام :
أحدها : أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار ، وذلك مع الراء لقرب
مخرجيهما ، ولك أن لاتدغم نحو هل رأيت ، قال سيبويه : ترك الإدغام هو
لغة أهل الحجاز ، وهي عربية جائزة ، ففي قول المصنف « لازم في نحو (بَلْ رَانَ) »
نظر ؛ بلى لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن ، والقرآن أثر يتبع
ويليه في الحسن إدغام اللام الساكنة في الطاء والدال والتاء والصاد
والزاي والسين ، وذلك لأنهن تراخين عن اللام إلى الثنايا وليس فيهن انحراف
نحو اللام كما كان في الراء ، ووجه جواز الإدغام فيها أن آخر مخرج اللام قريب
من مخرجها ، واللام معها من حروف طرف اللسان ،

ويليه في الحسن إدغامها في الظاء والتاء والذال ؛ لأنهن من أطراف الثنايا
وقاربن مخرج التاء ، وإنما كان الإدغام مع الطاء والدال والتاء والزاي والسين
أقوى منه مع هذه الثلاثة لأن اللام لم تنزل إلى أطراف الثنايا كما لم تنزل الطاء
وأخواتها إليها ، بخلاف الثلاثة

ويليه إدغامها في الضاد والشين ؛ لأنهما ليسا من طرف اللسان كالمد كورة ،
 لكنه جاز الإدغام فيهما لاتصال مخرجهما بطرف اللسان كما مر ، وإدغام
 اللام الساكنة في النون أقبح من جميع ما مر ، قال سيديويه : لأن النون تدغم
 في الواو والياء والراء والميم كما تدغم في اللام ، فكما لا تدغم هذه الحروف في
 النون كان ينبغي أن لا تدغم اللام فيها أيضا

ادغام
النون

قال : « وَالتَّوْنُ السَّاكِنَةُ تُدْغَمُ وَجُوبًا فِي حُرُوفِ (يَرْمُلُونَ)
 وَالْأَفْصَحُ إِبْقَاءُ غُنَّتِهَا فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَإِذْهَابُهَا فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ ، وَتَقْلُبُ مِيمًا
 قَبْلَ الْبَاءِ ، وَتُخْفَى فِي غَيْرِ حُرُوفِ الْخَلْقِ ، فَيَكُونُ لَهَا خَمْسُ أَحْوَالٍ ،
 وَالْمُتَحَرِّكَةُ تُدْغَمُ جَوَازًا »

أقول : قد مر بيان هذه كلها

قوله « والمتحركة تدغم جوازا » يعنى تدغم جوازا في حروف يرملون بعد
 إسكانها ، قال سيديويه : لم نسمعهم أسكنوا النون المتحركة مع الحروف التي
 تخفى النون الساكنة قبلها ، كالسين والقاف والكاف وسائر حروف الفهم ، نحو
 ختن سليمان ، قال : وان قيل ذلك لم يستنكر

واعلم أن مجاورة الساكن للحرف بعده أشد من مجاورة المتحرك ، لأن
 الحركة بعد المتحرك ، وهى جزء من حروف اللين ، فهى فاصلة بين المتحرك
 وبين ما يليه

قال : « وَالتَّاءُ وَالذَّالُ وَالظَّاءُ وَالطَّاءُ وَالنَّاءُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي
 بَعْضٍ ، وَفِي الصَّادِ وَالزَّايِ وَالسَّيْنِ ، وَالْإِطْبَاقُ فِي نَحْوِ فَرَطْتُ إِنْ كَانَ مَعَ
 إِدْغَامٍ فَهُوَ إِيْتِيَانُ بَطَاءٍ أُخْرَى ، وَتَجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ ، بِخِلَافِ غُنَّةِ النُّونِ
 فِي مَنْ يَقُولُ ، وَالصَّادُ وَالزَّايُ وَالسَّيْنُ يُدْغَمُ بَعْضُهَا فِي بَعْضٍ ، وَالْبَاءُ فِي الْمِيمِ -
 وَالْفَاءُ »

أقول : اعلم أن كل واحد من الستة المذكورة أولا يدغم في الخمسة الباقية ،
وفي الثلاثة المذكورة أخيرا ،

فإدغام الطاء فَرَطَ دَارِمٌ^(١) أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ^(٢) أو صابرٌ
أو زاجرٌ أو سامرٌ

وإدغام الدال جرد طَّارِدٌ أو ذَابِلٌ أو ظَالِمٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ

وإدغام الذال نبذ طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام الظاء غلظ طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو تاجرٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام التاء سكنت طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو ظالمٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

وإدغام الثاء عبث طَّارِدٌ أو دارمٌ أو ذَابِلٌ أو ظالمٌ أو ثامرٌ أو صابرٌ أو زاجرٌ
أو سامرٌ .

فإذا أدغمت حروف الاطباق فيما لا إطباق فيه فالأفصح إبقاء الاطباق
لئلا تذهب فضيلة الحرف ، وبعض العرب يذهب الاطباق بالكلية ، قال سيبيويه :
ومما أخلصت فيه الطاء تاء سماعا من العرب حُتُّهُمْ أى حُطَّتْهُمْ ، وقال : ذهاب

(١) دارم : أصله اسم فاعل من درم القنفذ يدرم - من باب ضرب - إذا
قارب الخطوفى عجلة ، وسموا به ، فمن سمي به دارم بن مالك بن حنظلة أبو حنيفة من
تميم ، وكان يسمى بجرا ، لأن أباه أتاها قوم في حمالة فقال له : يا بجرا يتنى بخريطة
المال ، فجاءه يحملها وهو يدرم تحتها
(٢) الثامر : الذى خرج ثمره

إطباق الطاء مع الدال أمثل قليلا من ذهاب إطباقها مع التاء ؛ لأن الدال كالطاء في الجهر والتاء مهموسة ، ومع بقاء الاطباق تردد المصنف في أنه هل هناك إدغام صريح أو إخفاء لحرف الاطباق مسمى بالادغام لتقاربهما ، فقال : إن كان الإطباق مع الادغام الصريح فذلك لا يكون إلا بأن يقلب حرف الاطباق - كالطاء مثلا في فرطت - تاء وتدغمها في التاء إدغاما صريحا ، ثم تأتي بطاء أخرى ساكنة تقبل الحرف المدغم ، وذلك لأن الإطباق من دون حرف الإطباق متعذر فيلزم الجمع بين ساكنين ، قال : وليس كذلك إبقاء الغنة مع النون المدغمة في الواو والياء إدغاما صريحا ؛ لأن الغنة قد تكون لا مع حرف الغنة ، وذلك بأن تُشرب الواو والياء المضعفين غنة في الخيشوم ، ولا تقدر على إشراب التاء المضعفة إطباقا ، إذ الإطباق لا يكون إلا مع حرف الاطباق ، قال : والحق أنه ليس مع الإطباق إدغام صريح بل هو إخفاء يسمى بالادغام لشبهه به كما يسمى الاخفاء في نحو (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) و (اَلْعَفْوُ وَامْرُ) إدغاما

واعلم أنه إذا كان أول المتقاربين ساكنا والثاني ضمير مرفوع متصل فكأنهما في السكامة الواحدة التي لا يلبس الادغام فيها ، وذلك لشدة اتصال الضمير . ثم إن اشتد تقارب الحرفين لزم الادغام كما في عدت وزدت ، بخلاف الكلمتين المستقلتين نحو أعدت تمر كانه يجوز ترك الادغام إذن ، والادغام أحسن ، وبخلاف ما لم يشتد فيه التقارب نحو عذت

واعلم أن الأحرف الستة المذكورة أعنى الطاء والظاء والدال والذال والتاء والتاء تدغم في الضاد والشين المعجمتين أيضا ، لكن إدغامها فيهما أقل من إدغام بعضها في بعض ، ومن إدغامها في الضاد والزاي والسين ؛ لأن الضاد والشين ليستا من طرف اللسان كاللثة الأخرى المذكورة ، وإنما جاز ذلك لأن الضاد والشين كما ذكرنا استطالتا حتى قربتا من حروف طرف اللسان ، وإدغام هذه

الحروف في الضاد أقوى من إدغامها في الشين ؛ لأن الضاد قريب من الثنية باستطالتها ، وهذه الحروف من الثنايا ، بخلاف الشين ، وأيضا الضاد مطبقة والاطباق فضيلة تقصد أكثر مما يقصد إلى النفسى ، وأيضا لم تتجاف الضاد عن الموضع الذى قربت فيه من الظاء تجافى الشين ، بل لزم ذلك الموضع وقد جاء فى القراءة إدغام التاء فى الجيم نحو (وَجَبَتْ جُنُوبُهَا)

قوله « والصاد والزاي والسين يدغم بعضها فى بعض » فإن أدغمت الصاد فى أختيها فالأولى إبقاء الاطباق كما مر ، قال سيبويه : إدغام حروف الصغير بعضها فى بعض أكثر من إدغام الظاء والتاء والذال بعضها فى بعض ؛ لأن الثلاثة الأخيرة إذا وقفت عليها رأيت طرف اللسان خارجا عن أطراف الثنايا ، بخلاف حروف الصغير ، والاعتماد بالادغام على الحرف المنحصر بالأسنان أسهل منه على الحرف الرخو الخارج عن رموس الأسنان

قوله « والباء فى الميم والتاء » هو نحو اضرب مأسكا أو فاجرا

قال : « وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءُ افْتَعَلَ فِي مِثْلِهَا فَيَقَالُ : قَتَلَ وَقَتَلَ ، وَعَلَيْهِمَا مُقْتَلُونَ ^{ادغام تاء} وَمُقْتَلُونَ ، وَقَدْ جَاءَ مُرْدِّفِينَ إِنْبَاعًا ، وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِيهَا ^{الافتعال} وَجُوبًا عَلَى الْوَجْهَيْنِ ^{والادغام} نَحْوُ ائْتَارَ وَائْتَارَ ، وَتُدْغَمُ فِيهَا السِّينُ شَاذًا عَلَى الشَّاذِّ نَحْوُ اسْتَمَعَ ، لَامْتِنَاعَ ^{فيها} اسْتَمَعَ ، وَتُقَلَّبُ بَعْدَ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ طَاءً ، فَتُدْغَمُ فِيهَا وَجُوبًا فِي اطْلَبَ وَجَوَّازًا عَلَى الْوَجْهَيْنِ فِي اظْطَلَمَ ، وَجَاءَتِ الثَّلَاثُ فِي * وَيُظَلَمُ أَحْيَانًا فَيَفْطَلِمُ * وَشَاذًا عَلَى الشَّاذِّ فِي اصْبَرَ وَاصْرَبَ ، لَامْتِنَاعِ اطْبَرَ وَاطْرَبَ ، وَتُقَلَّبُ مَعَ الدَّالِ وَالدَّالِ وَالزَّايِ دَالًا فَتُدْغَمُ وَجُوبًا فِي ادَّانَ ، وَقَوِيًّا فِي ادَّكَرَ ، وَجَاءَ ادَّكَرَ وَادَّكَرَ ، وَضَعِيفًا فِي اَزَانَ ، لَامْتِنَاعِ ادَّانَ ، وَنَحْوُ خَبَطَ وَخَبَطَ وَفَزَدَ وَفَزَدَ فِي خَبَطْتُ وَخَبَطْتُ وَفَزْتُ وَفَزْتُ وَغَدْتُ شَاذٌّ »

أقول : اعلم أنه إذا كان فاء افتعل تاء وجب إدغامها فى التاء ؛ لما قدمنا أن

المثلين إذا التقيا وأولهما ساكن وجب الادغام : في كلمة كانا ، أو في كلمتين ، وذلك نحو اترك وأترس ، وإذا كان عينه تاء جاز الادغام وتركه ؛ لما قدمنا أن المثلين المتحركين إذا لم يكونا في الأخير لم يجب الادغام ، فتقول : اقْتَتَلَ وقَتَلَ ، وقال سيديويه : إنما يلزم الادغام في نحو اقْتَتَلَ لأن التاء الثانية لا تلزم الأولى ، ألا ترى إلى نحو اجتمع وارتدع ؟ فالمثلان فيه كأنهما في كلمتين من حيث عدم التلازم ، فإذا أدغمت فإما أن تنقل حركة أولهما إلى فاء الكلمة كما هو الرسم في نحو يمد ويمض ويفر فتستغنى عن همزة الوصل ، وإنما وجب حذف الهمزة ههنا ولم يجب في باب الحَمْزِ لأن أصل لام التعريف السكون وأصل فاء الكلمة الحركة كما قلنا في سَل^(١) ، وإما أن تحذف حركة أولهما فيلتقى ساكنان : فاء الفعل ، وتاء افتعل ؛ فتكسر التاء ؛ لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى ؛ فتسقط همزة الوصل بتحريك ما بعدها ، وإنما لم يحذف حركة أول المثلين في نحو يرُدُّ ويمض ويفر لما ذكرنا في باب الاعلال^(٢) من أنه يجب المحافظة على حركة العين في الفعل ؛ إذ بها يتميز بعض أبوابه عن بعض ، وقال سيديويه : إنما جاز حذف الحركة ههنا دون نحو يرد ويمض لأنه يجوز في نحوه الاظهار والاختفاء والادغام : أى في نحو اقْتَتَلَ ، بخلاف نحو يرُدُّ ويمض ويفر ، فإنه يجب فيه الادغام ، وكذا في رُدَّ وعَضَّ وفرَّ عند بني تميم ، فلما تصرفوا في الأول بالأوجه الثلاثة أجازوا التصرف فيه بحذف حركة أول المثلين أيضا ، قال الفراء : بل لابد من نقل حركة أولهما إلى التاء ، فأما كسرة قَتَلَ فهي الفتحة ليكون دليلا على همزة الوصل المكسورة المحذوفة ، وإنما قال ذلك لأنه رأى امتناع حذف الحركة في باب يرُدَّ ويمض ، والجواب عنه ما مضى

(١) انظر (ص ٥١ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ص ١٠٠ و ١٤٥ من هذا الجزء) ثم انظر (ج ١ ص ٧٦

وتقول في مضارع اقتتل المدغم يَقْتَتِلْ - بنقل الفتحة إلى القاف - كما في الماضي ، وَيَقْتَتِلْ - بكسر القاف - كما في الماضي سواء ، وأجاز بعضهم حذف حركة أولهما من غير أن يحرك القاف بحركة ، فيجمع بين ساكنين ، وهو وجه ضعيف ينكره أكثر الناس ، والأولى أن ماروى من مثله عن العرب اختلاس حركة ، لا إسكان تام ؛ ويجوز في نحو يَقْتَتِلْ - بكسر القاف - أن تُكسر الياء إتباعا للقاف ، فتقول : يَقْتَتِلْ كما في مَنَحَرٍ وَمَنَتِنٍ ، ومنه القراءة (أُمٌّ مَنْ لَا يَهْدِي) بكسر الياء والهاء

وتقول في اسم الفاعل : مُقْتَتِلٌ - بكسر القاف وفتحها - ولا يجوز كسر الميم إتباعا كما جاز كسر حرف المضارع ؛ لأن حرف المضارع متعوّد للكسر لغير الاتباع أيضا نحو عَلِمَ وَنِعَلِمُ ، لكن لا يكسر الياء إلا لداع آخر كما في يَجَلَّ وَيَقْتَلْ ، وأما نحو مَنَتِنٍ فِي مَنَتِنٍ فشاذاً ، وقد قرأ أهل مكة (مُرْدَفِينَ) بإتباع الثاني للأول كما في رُدُّ وَلَمْ يَرُدُّ ، وذلك بحذف حركة أول المتقاربين وتحريك ما قبله بحركة الاتباع لازالة الساكنين

وإذا كان عين افتعل مقاربا للتاء لم تدغم التاء فيه إلا قليلا ؛ لأن الإدغام في غير الآخر خلاف الأصل كما ذكرنا ، ولا سيما إذا أدى إلى تحريك الساكن بعد تسكين المتحرك ، وأما الإدغام في نحو أدّ كر فإنه وإن كان في غير الآخر لكنه لم يؤد إلى تحريك ولا تسكين ، وفي نحو أزمّل أدى إلى تسكين فقط ، وإذا جاز إظهار المثليين في مثل اقتتل وكان هو الأكثر فكيف بالمقاربين ، وإنما جاز الإدغام إذا كان العين دالا كَيَهْدِي وَمُرْدَفِينَ ، أو صادًا كِيَخِصُّونَ ، ولا يمنع القياس من إدغام تاء افتعل فيما يدغم فيه التاء من التسعة الأحرف المذكورة كالزاي في ارتزق ، والسين في اقتسر ، ^(١) والتاء في اعتثر ، ^(٢) والطاء في

(١) نقول : قسره على الأمر ، واقسره عليه ؛ إذا قهره وغلبه عليه

(٢) اعتثر : اتخذ لنفسه عاثورا ، والعاثور : البئر ، وما أعد ليقع فيه غيره

ارتطم ، ^(١) والظاء في اعتَظَل ، ^(٢) والذال في اعتذر ، والصاد والذال في اختصم
واهتدى ، والصاد في اختضر ^(٣)

وإذا كان فاء افتعل مقاربا في الخرج لتائه وذلك إذا كانت الفاء أحد ثمانية
الأحرف التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها لكونها من طرف اللسان كالتاء ،
وهي الدال والذال والطاء والظاء والتاء والصاد والسين والزاي ، وتضم إلى الثمانية
الضاد ؛ لما ذكرنا من أنها باستطالتها قربت من حروف طرف اللسان ، وأما
السين فبعيدة منها كما ذكرنا ، فإذا كان كذا جاز لك إدغام فاء افتعل في تائه
أكثر من جواز إدغام تائه في عينه ، تقول في الدال : اذَّانَ ، وفي الذال :
اذَّكرَ ، وفي الطاء : اظَّلبَ ، وفي الظاء : اظَّلمَ ، وفي التاء : ائرد ^(٤) ، وفي الصاد :
اصَّبرَ ، وفي السين : اسَّمعَ ، وفي الزاي : ازانَ ، وفي الضاد : اضَّجعَ ، وإنما قلبت
التاء في هذه الأمثلة إلى الفاء خلافا لما هو حق إدغام أحد المتقاربين من قلب
الأول إلى الثاني ؛ لأن الثاني زائد دون الأول ، وفي الطاء والظاء والصاد والضاد
والسين والزاي لا يجوز قلب الأول إلى الثاني ؛ لئلا تذهب فضيلة الاطباق
والصغير .

ويجوز مع التاء الثلاثة قلب الأول إلى الثاني كما هو حق الادغام ، تقول :
اُثَّارَ ^(٥) ، واُثَّرَدَ

(١) ارتطم : مطاوع رطمت الرجل ؛ إذا أوقعت في أمر لا يقدر على
الخروج منه

(٢) تقول : اعتظلت السكلاب والجراد ؛ إذا ركب بعضها بعضا

(٣) تقول : اختضرت السكلا ؛ إذا جززته وهو أخضر ؛ وقد قالوا من ذلك :

اختضر الرجل ؛ إذا مات في طرأة السن

(٤) تقول : ائرد الخبز ؛ إذا فته ليصنعه ثريدا

(٥) اثار : أدرك ثأره

ومع الحروف المذكورة يجوز أن لا تخفف الكلمة بالادغام ، لكون المتقاربين في وسط الكلمة ، والغالب في الادغام آخر الكلمة ، كما مر ، فتخففها بقلب التاء إلى حرف يكون أقرب إلى فاء الكلمة من التاء فتقربها إلى حروف الاطباق الثلاثة : أى الصاد والضاد والطاء المعجمة ، بأن تجعل في التاء إطباقاً فتصير طاء ؛ لأن الطاء هو التاء بالاطباق ، وتقربها إلى الزاى والذال المعجمة بأن تجعل التاء دالا ، لأن الدال مجهورة شديدة كالزاى والذال ، والتاء مهموسة ، والدال أقرب حروف طرف اللسان إلى التاء ، فتقول : اَزْدَانْ وَاذْ دَكَّرْ — على ما روى أبو عمرو — ومنع سيبويه اذ ذكر وأوجب الادغام ، وقال : إنما منعهم أن يقولوا مذذكر كما قالوا : مُزْدَانْ ، أن كل واحد من الدال والذال قد يدغم في صاحبه في الانفصال فلم يحز في الكلمة الواحدة إلا الادغام ويجوز مع السين والتاء أن تبقى تاء الافتعال بحالها ، لأن السين والتاء مهموستان كالتاء ، فتقول : ائْتَأَرَ واستمع ، فليسا بمتباعدين حتى يُقَرَّبَ أحدهما من الآخر

وإنما وجب تخفيف الكلمات مع غير التاء والسين إما بالادغام أو بغيره كما مضى لكثرة استعمال افتعل ؛ فيستثقل فيه أدنى ثقل ، ويجوز — بعد قلب التاء التي بعد الطاء المعجمة طاء وقلب التي بعد الذال المعجمة دالا نحو اظْطَلَمْ وَاذْ دَكَّرْ — أن تدغم الطاء في الطاء والذال في الدال بقلب الأول إلى الثاني في الموضعين كما هو حق إدغام المتقاربين ، فتقول : اظْلَمْ وَاذْ دَكَّرْ — بالطاء والدال المهملتين — قال سيبويه : وقد قال بعضهم : مُطْطَجِعْ في مُضْطَجِعْ ، يدغم الضاد في الطاء مع أنها من حروف (ضَوِيّ مَشْفَرٌ)

وقال : قد شبه بعض العرب ممن ترضى عربته الصاد والضاد والطاء والظاء مع تاء الضمير بهن في افتعل ؛ لشدة اتصال تاء الضمير بالفعل كاتصال تاء الافتعال بما

قبلها ؛ فتقول : فَحَصَّطُ برجلى ، وَحَصَّطَ عنه ، وَخَبَّطُهُ ، وَحَفَّطُهُ ؛ فتقلب فى جميعها تاء الضمير طاء مهملة

قال : وكذا يقول بعضهم : عُذُّه — بقلب التاء دالا — كما فى ادَّان ، قال السيرافى : وقياس هذه اللغة أن تقلب تاء الضمير دالا إذا كان قبلها دال أو ذال أو زاي كما فى افتمل ، لسكن سيبويه لم يحكمه عنهم إلا فى الدال المهملة

ولشدة اتصال تاء الضمير بما قبله كان الإدغام فى نحو أخذت وبعثت وحفظت أولى وأكثر منه فى نحو احفظ تلك ، وخذ تلك ، وابعث تلك ، وقلب ما قبل تاء الافتعال أكثر من قلب ما قبل تاء الضمير طاء أو دالا نحو فَحَصَّطُ وَخَبَّطُ وفُزِدُ وَعُذُّ ؛ لأنها على كل حال كلمة وإن كانت كالجزء

واعلم أنه لم يدغم التاء فى استطاع واستدَّان لأن الإدغام يقتضى تحريك السين التى لا تتحرك ولا حظ لها فى الحركة ، وأيضاً فإن الثانى فى حكم السكون ؛ لأن حركته عارضة منقولة إليه مما بعده ، وقراءة حمزة اسطاع بالأدغام شاذ قوله « تدغم التاء فيها وجوباً » فيه نظر ، لأن سيبويه ذكر أنه يقال : مُتَرَدِّدٌ ، ومُتَرَدِّدٌ ، ونحوه

قوله « على الوجهين » أى : على قلب الأول إلى الثانى وقلب الثانى إلى الأول قوله « تدغم فيها السين شاذاً على الشاذ » أى : أن إدغام السين فى غير حروف الصفيـر شاذ ، وقلب ثانى المتقاربين إلى الأول شاذ ، وإنما ارتسب قلب الثانى لامتناع اتّـمـع ، فانه تذهب إذن فضيلة الصفيـر ، وقد زال كراهة الأول لسبب الشذوذ الثانى ؛ لأنك إذا قلبت الثانى سيناً لم تدغم السين إلا فى حروف الصفيـر

قوله « وجاءت الثلاث » أى : الطاء والظاء المشددتان ، والظاء المعجمة قبل الطاء المهملة ، وأول البيت :

١٩٢ — * هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ * عَفْوًا (١)

قوله « وشاذاً على الشاذ في اصْبَرَ واضْرَبَ » عطف على قوله « وجوباً في أَطْلَبَ » يعني يقال : اصْبَرَ واضْرَبَ — بضاد وضاد مشددتين — والشذوذ الأول إدغام الصاد الذي هو حرف الصغير في غير الصغير أى الطاء ، وكذا إدغام الضاد المعجمة ، والشذوذ الثانى قلب الثانى إلى الأول ، وقد مر أن الشذوذ الثانى يدفع مضرة الأول ، والأولى أن يقول : إن ناء الافتعال قلبت صاداً أو ضاداً من أول الأمر ، وأدغمت الصاد والضاد فيها كما ذكر قبل ؛ إذ لا دليل على قلبه طاءً أولاً ثم قلب الطاء صاداً أو ضاداً

قوله « لا متناع اطْبَرَ واطْرَبَ » يعنى : إنما قلب الثانى إلى الأول لامتناع قلب الأول إلى الثانى ؛ لئلا يذهب الصغير والاستطالة
قوله « وقوياً في اذْكَرَ » أى : بالذال المشددة المهملة
قوله « وجاء اذْكَرَ » أى : بالذال المشددة المعجمة

اعلم أنه لما كان الإدغام بقلب الثانى إلى الأول على خلاف القياس كان

(١) هذا بيت لزهير بن أبى سلمى المزنى ، من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان المرمى ، وأولها قوله :

قِفْ بِالْذِّيَارِ الَّتِي لَمْ يَعْفُهَا الْقَدِيمُ كَلَى ، وَغَيْرَهَا الْأَرْوَاحُ وَالْدِّيمُ
وَالْجَوَادُ : الْكَرِيمُ ، وَالنَّائِلُ : الْعَطَاءُ ، وقوله « عفوًا » معناه سهلاً من غير مطل ولا تسويق ، وقوله « يظلم أحياناً » معناه أنه يطلب منه في غير وقت الطلب ولا مرضعه فيعطى ، لجعل سؤال بره في غير وقت السؤال ظلماً وجعل إعطاءه السائل مأسأله وتكلفه لذلك قبولاً للظلم ، والاستشهاد بالبيت في قوله « فيظلم » فقد روى بثلاثة أوجه أولها « فيظلم » باظهار كل من الحرفين ، وثانيها « فيظلم » بقلب الطاء المهملة ظاء معجمة والإدغام ، وثالثها « فيظلم » بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة والإدغام ، وحكى ابن جنى في سر الصناعة أنه روى بوجه رابع ، وهو « فينظلم » بالنون على يفعل من الظلم ، ورواه سيديويه بالإدغام على الوجهين

الأغلب مع الصاد والضاد والظاء المعجمة قلب تاء الافتعال طاء بلا إدغام ؛ لأن قلب الأول إلى الثانى فيها ممتنع ، واطظلم واضطرب واصطبر أولى من غيرها ، وكذا ازْدَان — بالدال — أولى من أَزَان — بالزاي — وادَّكر — بالدال — المهمل — أولى من اذَّكر — بالذال المعجمة ، وكذا اتَّغر — بالتاء — أولى من اتَّغر — بالثاء المثلثة — وإبقاء التاء بحالها فى استمع أولى من اسَّمَعَ ، ولا منع من إدغام اللام فى التاء ، وإن لم يسمع نحو اتَّمع فى التَّمع ؛ لأن اللام يدغم فى التاء كما تقدم

قال : « وَقَدْ تُدْغَمُ تَاءٌ نَحْوَ تَنْزَلُ وَتَنْبَازُوا وَصَلًا وَلَيْسَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ صَحِيحٌ ، وَتَاءٌ تَفْعَلُ وَتَفَاعَلُ فِيمَا تُدْغَمُ فِيهِ التَّاءُ ، فَتُجْلِبُ قَامَرَةُ الْوَصْلِ ابْتِدَاءً نَحْوَ اطَّيَّرُوا وَازَيَّنُّوا وَانْأَقَلُّوا وَادَّارَلُوا ، وَنَحْوُ اسْطَاعَ مُدْغَمًا مَعَ بَقَاءِ صَوْتِ السَّيْنِ نَادِرٌ »

تاء
مضارع
تفعل
وتفاعل

أقول : إذا كان فى أول مضارع تَفْعَلُ وَتَفَاعَلُ تاء فىجتمع تاءان جاز لك أن تخففهما وأن لا تخففهما ، والتخفيف بشيئين : حذف أحدهما ، والادغام ، والحذف أكثر ، فإذا حذفت فذهب سيبويه أن المحذوفة هى الثانية ؛ لأن الثقل منها نشأ ، ولأن حروف المضارعة زيدت على تاء تَفْعَلُ لتسكون علامة ، والطارىء يزىل الثابت إذا كره اجتماعهما ، وقال سيبويه : لأنها هى التى تدغم فى تترس ، وتطيّر ، وقال الكوفيون : المحذوفة هى الأولى ، وجوز بعضهم الأمرين ، وإذا حذفت لم تدغم التاء الباقية فيما بعدها وإن مائلها ، نحو تَنَارَكُ ، وأقاربها نحو تَذَكَّرُون ؛ لئلا يجمع فى أول الكلمة بين حذف وإدغام مع أن قياسهما أن يسكونا فى الآخر ، وإذا أدغمت فإنك لا تدغم إلا إذا كان قبلها ما آخره متحرك نحو قَالَ تَنْزَلُ ، وَقَالَ تَنْبَازُوا ، أو آخره مد نحو قالوا تَنْزَلُ قَالَا تَنْبَازُوا ، وقولى تابع ، ويزاد فى تمكين حرف المد ، فإن لم يكن قبلها شىء

لم يدغموا ؛ إذ لو أدغم لاجتلب لها همزة الوصل. ، وحروف المضارع لا بد لها من التصدر لقوة دلالتها ، وأيضاً تتناقل الكلمة ، بخلاف الماضي. ، فأنك إذا قلت : اتَّبَعَ وَاتَّبَعَ ، لم يستقل استئصال اتَّزَلْ ، واتَّزَلُونَ ، وكذا لا يدغم إذا كان قبله ساكن غير مد : سواء كان ليماً نحو لو تنابزون ، أو غيره نحو هل تنابزون ؛ إذ يحتاج إذن إلى تحريك ذلك الساكن ، ولا تفي الحفة الخاطئة من الإدغام بالثقل الحاصل من تحريك ذلك الساكن ، وظهر بما شرحنا أن الأولى أن يقول المصنف : وليس قبلها ساكن غير مدة ، وقراءة الزبيدي (كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْمَوْتَ) و (أَلَيْسَ شَهْرٌ تَنْزَلُ) - بالإدغام فيهما والجمع بين ساكنين - ليست بتلك القوة

وإذا كان الفعل المضارع مبنيًا للمفعول نحو تُتَدَارَكُ وتُحْمَلُ لم يجوز الحذف ولا الإدغام ؛ لاختلاف الحركتين ، فلا تستقلان كما تستقل الحركتان المتفتحتان ، وأيضاً يقع لبس بين تَفَعَّلَ وتَفَعَّلُ من التفعيل لو حذفت التاء الثانية وبين تَفَعَّلَ وتَفَعَّلُ لو حذفت الأولى

قوله « وتاء تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ فيما تُدْغَمُ فيه التاء » أى : تاء الماضي من البابين تدغم في الفاء إذا كانت إحدى الحروف الاثني عشر التي ذكرنا أن التاء تدغم فيها ، وهى التاء نحو اترَّسَ ، والطاء نحو اطرَّ ، والذال نحو اذارَّتم ، والظاء نحو اظالموا ، والذال نحو اذاكروا ، والتاء نحو اثاقلتم ، والصاد نحو اصابرتم ، والزاي نحو ازبن ، والسين نحو اسمع واساقط ، والصاد نحو اضاربوا واضرع ، والشين نحو اشاجروا ، والجيم نحو اجاءروا^(١) ، وهذا الادغام مطرد في الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسمى الفاعل والمفعول

(١) أصل اجامروا : تجامروا ، وهو تفاعل من الجوار ، والجوار : رفع الصوت

قوله « ونحو إسْطَاع » قراءة حمزة (فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وخطأه النحاة ، قال أبو علي : لما لم يمكن إلقاء حركة التاء على السين التي لا تتحرك أبدا جمع بين الساكنين

الحذف قال : « الحذفُ الإعلاليُّ والترخيمُ قد تقدم ، وجاء غيرهُ في تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ ، وفي نَحْوِ مَسَبْتُ وَأَحَسْتُ ، وَظِلْتُ وَإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ ، وَجَاءَ يَسْتِيعُ ، وَقَالُوا بَلَمَنْبَرٍ وَعَلَمَاءَ وَمِثْلَهُمَا فِي بَنِي الْعَنْبَرِ وَعَلَى الْمَاءِ وَمِنَ الْمَاءِ ، وَأَمَّا نَحْوُ يَتَسَمِعُ وَيَتَقَبَّى فَشَاذٌ ، وَعَايَهُ جَاءَ * تَقَى اللَّهُ فِيمَنَا وَالْكِتَابَ الَّذِي تَتْلُو * بِخِلَافٍ تَتَّخَذُ يَتَّخَذُ فَإِنَّهُ أَصْلٌ وَاسْتَتَّخَذَ مِنْ اسْتَتَّخَذَ ، وَقِيلَ : أَبْدِلْ مِنْ تَاءِ اتَّخَذَ وَهُوَ أَشَدُّ وَنَحْوُ تَبَشَّرُونِي وَإِنِّي قَدْ تَقَدَّمَ »

أقول : يعنى بالحذف الإعلالي ما حذف مطردا لعلته ؛ كعَصَا وَقَاضٍ ، وبالترخيم ما حذف غير مطرد كما في يَدٍ وَدَمٍ قوله في نحو « تَفَعَّلُ وَتَفَاعَلُ » يعنى في مضارع تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ مع تاء المضارعة ، كما تقدم

قوله « وفي نحو مَسَبْتُ وَأَحَسْتُ وَظِلْتُ » تقدم حكمه في أول باب (٢) الادغام قوله « وَإِسْطَاعَ يَسْطِيعُ » بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة ، وأصله استطاع يستطيع ، وهى أشهر اللغات ، أعنى ترك حذف شيء منه وترك الادغام ، وبعدها إسْطَاعَ يَسْطِيعُ ، بكسر الهمزة في الماضي وفتح حرف المضارعة وحذف تاء استنفعل حين تعذر الادغام مع اجتماع المتقاربين ، وإنما تعذر الادغام لأنه لو نقل حركة التاء إلى ما قبلها لتحركت السين التي لاحظ لها في الحركة ، ولو لم ينقل لالتقى الساكنان ، كما في قراءة حمزة ، فلما كثر استعمال هذه اللفظة - بخلاف استَدَانَ - وقصد التخفيف وتعذر الادغام حذف الأول كما في ظَلَّتْ

وَأَحَسْتُ ، والحذف ههنا أولى ؛ لأن الأول - وهو التاء - زائد ، قللى تعالى (فَمَا-
اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ) وأما من قال يُسْطِيع - بضم حرف المضارعة - فماضيه اسْتَطَاعَ
بفتح همزة القطع ، وهو من باب الإفعال ، كما مر في باب ذى الزيادة ^(١) ، وجاء
في كلامهم اسْتَتَاعَ - بكسر همزة الوصل - يَسْتِيع - بفتح حرف المضارعة ، قال
سيبويه : إن شئت قلت : حُذِفَتِ التاء ؛ لأنه في مقام الحرف المدغم ، ثم جعل
مكان الطاء تاء ؛ ليكون ما بعد السين مهموسا مثلها ، كما قالوا اَزْدَانٌ ليكون
ما بعد الزاى مجهورا مثله ، وإن شئت قلت : حذفت الطاء ؛ لأن التكرير منها
نشأ ، وتركت الزيادة كما تركت في تَقَيْتُ ، وأصله اتَقَيْتُ كما يأتي

قوله « وقالوا بَلْعَثَبَر » قد ذكرنا حكمه في أول باب ^(٢) الادغام ، وأن
سيبويه قال : مثل هذا الحذف قياس في كل قبيلة يظهر فيها لام المعرفة في اللفظ
بخلاف نحو بنى النجار

قوله « وأما نحو يَتَسَّع وَيَتَّقِي » قد حذفت التاء الأولى من ثلاث كلمات
يَتَسَّع وَيَتَّقِي وَيَتَّخِذ ؛ فقيس : يَتَسَّع وَيَتَّقِي وَيَتَّخِذ ، وذلك لكثرة
الاستعمال ، وهو مع هذا شاذ ، وتقول في اسم الفاعل : مُتَّقٍ ، سماعا ، وكذا
قياس مِتَّخِذٍ ومِتَّسَّع ، ولم يجرى الحذف في مواضع الثلاثة إلا في ماضى يَتَّقِي ،
يقال : تَقَّى ، وأصله اتَقَّى ؛ فحذفت الهمزة بسبب حذف الساكن الذى بعدها ،
ولو كان تَقَّى فَعَلَ كَرَّمَى لقلت في المضارع يَتَّقِي كَرَّمَى ، بسكون التاء ،
وفي الأمر اتَّقِ كَارِم ^(٣) ، وقال الزجاج : أصل تَخَذَ اتَّخَذَ حذفت التاء منه كما
في تَقَّى ، ولو كان كما قال لما قيل تَخَذَ - بفتح الخاء - بل تَخَذَ يَتَخَذُ تَخَذًا كَجَهَلٍ

(١) انظر (ج ٢ ص ٣٨٠)

(٢) انظر (ص ٢٤٦ ، ٢٤٧ من هذا الجزء)

(٣) انظر (ج ١ ص ١٥٧)

يَجْهَلُ جهلاً بمعنى أخذ يأخذ أخذاً ، وليس من تركيبه ، وفي تَقَى خلافٌ : قال المبرد : فاؤه محذوف والتاء زائدة ، فوزنه تَعَلَّ ، وقال الزجاج : التاء : بدل من الواو كما في تُسَكَّاةً وتُرَاثٍ ، وهو الأولى

قوله « اسْتَخَذَ » قال سيبويه عن بعض العرب : اسْتَخَذَ فلان أرضاً بمعنى اتَّخَذَ ، قال : ويجوز أن يسكون أصله اسْتَخَذَ من تَخَذَ يَتَخَذُ تَخْذًا فحذفت التاء الثانية كما قيل في استناع : إنه حذف الطاء ، وذلك لأن التكرير من الثاني ، قال : ويجوز أن يكون السين بدلا من تاء اتَّخَذَ الأولى ؛ لكونهما مهموسين ، ومثله الطَّجَعُ يابُدال اللام مكان الضاد لمشابتها لها في الانحراف ؛ لأنهم كرهوا حَرَفِيَّ إطباق كما كرهوا في الأول التضعيف ، وإنما كان هذا الوجه أشد لأن العادة الفرار من المتقار بين إلى الادغام ، والأمر ههنا بالعكس ، ولا نظير له

قوله « تُبَشِّرُونِي وَإِنِّي قَدْ تَقَدَّمُ » أى في السكافية في باب الضمير في نون الوقاية . (١)

قال : « وهذه مسائل التمرين . مَعْنَى قَوْلِهِمْ : كَيْفَ تَبْنِي مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا : أى إذا رَكَّبْتَ مِنْهَا زَنْتَهَا وَعَمِلْتَ مَا يَنْتَظِرُ الْقِيَاسُ فَكَيْفَ تَنْطِقُ بِهِ ، وَقِيَّاسُ قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ أَنْ تَزِيدَ وَتَحْذِفَ مَا حَذَفْتَ فِي الْأَصْلِ

مسائل
التمرين

(١) إذا اجتمعت نون الرفع و نون الوقاية في كلمة فلك فيها ثلاث لغات : أولاها : إبقاءهما من غير إدغام ، نحو تضربونى ، وعليه قوله تعالى : (لِمَ تُؤْذُونِي) وثانيتهما : إبقاءهما مع الادغام ، وعليه قوله تعالى : (أَعْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ) وثالثتهما : أن تحذف إحداهما وتكتفى بواحدة ، وهذه اللغة هى التى يشير إليها المؤلف

قِيَاسًا ، وَقِيَّاسُ آخَرِينَ أَنْ تَحْذِفَ الْمُحْذُوفَ قِيَّاسًا أَوْ غَيْرَ قِيَّاسٍ ، فَمِثْلُ
مُحْوِيٍّ مِنْ ضَرْبٍ مُضَرَّبِيٍّ ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ : مُضَرَّبِيٌّ ، وَمِثْلُ اسْمٍ وَغَدٍ
مِنْ دَعَا دَعْوٍ وَدَعْوٍ لَا دَعْوٍ وَلَا دَعْوٍ خِلَافًا لِلْآخَرِينَ ، وَمِثْلُ صَحَائِفٍ مِنْ
دَعَا دَعَا يَأْتِيَانِ إِذْ لَا حَذْفٌ فِي الْأَصْلِ »

أقول : اعلم أن هذه المسائل لأبواب التصريف كباب الإخبار لأبواب النحو
قوله « منها » الضمير راجع إلى « كذا » في قوله « من كذا » ؛ لأنه بمعنى
الكلمة واللفظة ، وفي قوله « زنتها » راجع إلى كذا في قوله : مثل كذا ؛ لأنه
بمعنى الصيغة أو البنية ، وفي قوله « تنطق به » إلى « مثل » : أى كيف تنطق
بهذا المبنى بعد العمل المذكور فيه

قوله « وعملت ما يقتضيه القياس » أى : عملت فى هذه الزنة المركبة ما يقتضيه
القياس التصريفي من القلب أو الحذف أو الإدغام إن كان فى هذه الزنة أسباب
هذه الأحكام ، وعند الجرمى لا يجوز بناء ما لم تبنيه العرب لمعنى كضربٍ ونحوه ،
وليس بوجه ؛ لأن بناء مثله ليس يستعمل فى الكلام لِمَعْنَى حتى يكون إثباتا
لوضع غير ثابت بل هو للامتحان والتدريب^(١) ، وقال سيديويه : يجوز صوغ
وزن ثبت فى كلام العرب مثله ؛ فتقول : ضَرَبَ وَضَرَ نَبَّ عَلَى وَزْنِ جَعْفَرٍ
وَشَرَّ نَبَّ ، بخلاف ما لم يثبت مثله فى كلامهم ؛ فلا يبنى من ضرب وغيره مثل
جَائِنُوسٍ ؛ لأن فاعِلُوْلاً وفاعِلِينُوْلاً لم يثبتا فى كلامهم ، وأجاز الأخفش صوغ
وزن لم يثبت فى كلامهم أيضا ؛ للامتحان والتدريب ، بأن يقال : لو ثبت مثل
هذا الوزن فى كلامهم كيف كان ينطق به ؛ فيمكن أن يكون فى مثل هذا الصوغ
فائدة وهى التدريب والتجريب

(١) ذهب أبو على الفارسى وأبو الفتح ابن جنى إلى أن تكرير اللام للالحاق
أمر مقبوس مطرد مقصود به معنى ، وهو زيادة المعنى ، وقد ذكرنا ذلك فى أول
هذا الكتاب (انظر ج ١ ص ٦٤)

فنعقول : إذا بنيت من كلمة ما يوازن كلمة حذف منها شيء ففيه بعد البناء ثلاثة مذاهب :

مذهب الجمهور أنك لا تحذف في الصيغة المبنية إلا ما يقتضيه قياسها ، ولا ينظر إلى الحذف الثابت في الصيغة الممثلة بها : سواء كان الحذف فيها قياسيا كحذف ياءين في مُحَوَّىٍّ ، أو غير قياسي كحذف اللام من اسم ؛ فتقول مُضَرَّىٌّ من ضرب على وزن مُحَوَّىٍّ ، ودِعْوٌ من دَعَا على وزن اسم ، ولا تقول : مُضَرَّىٍّ وإِدْعُ ؛ إذ ليس في الصيغتين المبنيتين علة الحذف ، وهذا الذي قالوا هو الحق ؛ إذ لا تعمل الكلمة بعلة ثابتة في غيرها إلا إذا كان ذلك الغير أصلها ، كما في أقامَ وقِيَامَ

وقال أبو علي : تحذف وتزید في الصيغة المبنية ما زيد أو حذف في الصيغة الممثل بها قياسا ؛ فنقول في مُضَرَّىٍّ : مُضَرَّىٌّ ؛ لأن حذف الياءين في مُحَوَّىٍّ قياسٌ كما مر في باب النسب ، ^(١) وأما إن كان الحذف في الممثل بها غير قياس لم تحذف ولم تزد في المبنية ؛ فيقال : دِعْوٌ ، في المبنى من دَعَا على وزن اسم ؛ لأن حذف اللام من اسم غير قياس

وقال الباقون : إنه يحذف في الفرع ما حذف في الأصل ويزاد فيه ما زيد في الأصل ، قياسا أو غير قياس ، فيقولون مُضَرَّىٌّ وإِدْعُ ودِرْعٌ كاسمٍ وسِمٌ ؛ لأن القصد تمثيل الفرع بالأصل

هذا الخلاف كله في الحذف ، وأما الزيادة فلا خلاف في أنه يزداد في الفرع كما زيد في الأصل إلا إذا كان المزيد عوضا من المحذوف ؛ فيكون فيه الخلاف كهمزة الوصل في اسم ، وكذا لا خلاف في أنه يقلب في الفرع كما يقلب في الأصل ، فيقال على وزن أيس من الضرب : رَضِبَ : وتقول في دَعَا على وزن صحائف :

(١) انظر (ج ٢ ص ٩ و ٢٢) ، ثم انظر (ج ٢ ص ٣٠ و ٣١)

دَعَايَا ، وأصله دَعَاوُو ، فلما لم يكن في صحائف الذى هو الأصل حذف لم يختلف في دَعَايَا ؛ بل أعل علة اقتضاها هو ، وهى قلب الهمزة ياء مفتوحة والياء بعدها ألفا كما مر في بابه ^(١)

قوله « أن تزيد وتحذف » أى : فى الفرع ، وهو الصيغة المبنية

قوله « فى الأصل » أى : فى الكلمة الممثل بها

قوله « أو غير قياس » أى : أن تزيد وتحذف فى الفرع ما حذف وزدت

فى الأصل : قياسا كان أو غير قياس

قوله « مُحَوِّىٌّ » مثال للأصل المحذوف منه شيء قياسا

قوله « اسم وغد » مثال لما حذف منه شيء غير قياس ؛ ففى « اسم » حذف

اللام ويريد همزة الوصل عوضا منه حذف غير قياسى ، وفى « غَدٍ » حذف اللام

غير قياس وأصل غد غدو — بسكون العين — قال :

لَا تَقْلُمُوا هَا وَادْلُوا هَا دَلُوا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدَوَا ^(٢)

وأما إن كانت فى الأصل علة قلب حرف ليست فى الفرع فلا خلاف فى

أنه لا يقلب فى الفرع ، فيقال على وزن أوائل من القتل أقاتل ، وكذا الإدغام

قال : « وَمِثْلُ عَنَسَلٍ مِنْ عَمِلَ عَنَمَلٌ ، وَمِنْ بَاعٍ وَقَالَ بَنَيْعٌ وَقَنُولٌ »

بإظهار النون فهين للإلباس بفعل ، وَمِثْلُ قَنَفَخَرٍ مِنْ عَمِلَ عَنَمَلٌ ، وَمِنْ بَاعٍ

وَقَالَ بَنَيْعٌ وَقَنُولٌ بِالْإِظْهَارِ ؛ لِلْإِلْبَاسِ بِعَلَّكَدٍ فِيهِنَّ ، وَلَا يُبْنَى مِثْلُ جَعَنْفَلٍ

مِنْ كَسَرَتْ أَوْ جَعَلَتْ ؛ لِإِفْضِهِمْ مِثْلَهُ ؛ لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ أَوْ لَبَسٍ »

أقول : قد ذكرنا أنه لا يدغم أحد المتقارنين فى الآخر فى كلمة إذا أدى

إلى اللبس ؛ فلو قيل بَيْعَ وَقَوْلَ بالادغام لا تلبس بفعل ، وهو وإن كان

(١) انظر (ص ٥٩ - ٦٢ و ١٣٠ و ١٧٩ من هذا الجزء)

(٢) قد مر شرح هذا البيت ، فارجع إليه فى (ص ٢١٥ من هذا الجزء)

نختصها بالأفعال لكنه يُظن أنه عَلِمَ مُنْكَرٌ ؛ فلذا يدخله الكسر والتنوين ،
وَالْعِلَّاءُ : الغليظ

قوله « لِمَا يَلْزَمُ مِنْ ثِقَلٍ » لأن إدغام النون الساكنة في الراء واللام
واجب ؛ لتقارب الخرجين ، وأما الواو والياء والميم فليس قربها من النون
الساكنة كقرب الراء واللام منها ، فلذا جاء صِنَوَانٌ وَبُنْيَانٌ وَزَنْمَاءٌ ، ولم يجيء
نحو قَنْزٍ وَقَنْزٍ كما تقدم

قوله « أو لبس » يعنى يلتبس بنحو شَفَّلَحْ وهو تَمَرُ الْكَبَرِ
وإذا بنيت مِنْ كَسْرٍ مثل اخْرَجْتُمُ فَلله برد فيه قولان : أحدهما أنه لا يجوز
لأنه لا بد من الادغام فيبطل لفظ الحرف الذي به ألحق الكلمة بغيرها ، والآخر
الجواز ؛ إذ ليس في الكلام أَفْعَلَلْ فيعلم أنه أَفْعَمَلَلْ ، ولا يجوز أن تلقى حركة
الراء الأولى إلى الراء التي هي بدل من النون ؛ لثلاثا يبطل وزن الإلحاق ولثلاثا
يلتبس بباب اقشعرَّ

وإذا بنيت من ضرب مثل اقشعرَّ - وأصله اقشعرَّر - فعند المازني ، وحكاة
عن النحويين - : إدغام الباء الأولى الساكنة في الثانية نحو اضْرَبَّ ، بباء
مشددة بعدها باء مخففة ، وعند الأخفش اضْرَبَّ ، بباء مخففة بعدها باء مشددة ؛
ليكون كالملحق به : أعنى اقشعرَّ ، فا كسرَّ على هذا يلتبس باضْرَبَّ على
قول المازني ، فلا يصح إذن قول المبرد ؛ إذ ليس في الكلام أَفْعَمَلَلْ ، والحق
أنه ليس المراد بمثل هذا البناء الإلحاق كما يجيء

قال : « وَمِثْلُ أَهْلُمْ مِنْ وَأَيَّتُ أَوْ ، وَمِنْ أَوَيْتُ أَوْ مُدْغَمًا ؛ لِجُوبِ
الْوَاوِ ، بِخِلَافِ تَوَوَّحٍ ، وَمِثْلُ إِجْرِدٍ مِنْ وَأَيَّتُ إِيْ ، وَمِنْ أَوَيْتُ إِيْ
فِيْمَنْ قَالَ : أَحَيَّ ، وَمَنْ قَالَ أَحَيَّ قَالَ : إِيَّ »

أقول : قوله « أَوْ » أصله أَوْوَى فاعل إعلال تَجَارٍ مصدر تَجَارَيْتَا : أي

قلبت ضمة ما قبل الياء كسرة ، ثم أعل إعلال قاضٍ ، وأَوَّ أصله أُؤوَّى ، قلبت
الهمزة الثانية واوا وجوبا كما في أومن ، فوجب إدغام الواو كما تقدم في أول
الكتاب ^(١) أن الواو والياء المنقلبتيْن عن الهمزة وجوبا كأنهما غير منقلبتيْن
عنها ، وإن كان الانقلاب جائزا فحكمها في الأظهر حكم الهمزة كريياً وتووي ،
فصار أُؤيَّا فاعل إعلال تَجَارٍ

قوله « إجرَد » هو نبت يَخْرُج عند الكمأة يستدل به عليها

قوله « إيء » أصله إؤيَّى ، قلبت الواو ياء كما في ميزان وأعل إعلال قاضٍ
قوله « إيئ » أصله ائوي ، قلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إيت فصار إيويًا
أعل إعلال معيية ، بحذف الياء الثالثة نسيًا ؛ فتدور حركات الإعراب على الياء
المشددة ، وعلى ما نسب الأندلسي إلى الكوفيين - كما ذكرنا في باب التصغير -
وهو إعلالهم مثله إعلال قاض ، تقول جاءني إيئ ومررت بإيئ ورأيت إيئًا

قال : « وَمِثْلُ إَوْزَةٍ مِنْ وَأَيْتُ إِيَّاءَ وَمِنْ أَوَيْتُ إِيَّاءَ مُدْغَمًا »

أقول : أصل إَوْزَةٍ إَوْزَزَةٍ كإصبع ، لأن إفعلة ليست بموجودة ، والهمزة
زائدة دون التضعيف ، لقولهم وَزَّ أيضًا بمعناها ، فأصل إيَّاءَ إَوْيَّاءَ ، قلبت الواو
ياء كما في ميزان ، والياء ألفا كما في مَرَمَاة ، وأصل إيَّاءَ إئويَّة ، قلبت الياء ألفا كما
ذكرنا ، وقلبت الهمزة ياء وجوبا كما في إيت صار إيواة ، أعل إعلال سيِّد صار إيَّاة

قال : « وَمِثْلُ أَطْلَخَمٍ مِنْ وَأَيْتُ إِيَّاءَ ، وَمِنْ أَوَيْتُ إِيَّاءَ »

أقول : اطلخم واطرخم أى تكبر ، أصله اطلخمت بدليل اطلخمتت ،
وفي الأمر اطلخمت . - بسكون الخاء في الموضعين - فأصل إيَّاءَ إَوْيَّاءَ ،
أدغمت الياء الساكنة في المتحركة وقلبت الياء الأخيرة ألفا وقلبت الواو ياء كما
في ميزان ، صار إيَّاءَ ، فقد اجتمع في الكلمة ثلاث إعلالات كما ترى ، وهم

يمنعون من اثنين ، وأصل إِيَوِيًّا إِيُوتِيًّا ، قلبت الياء ألفا وأدغمت الياء في الياء وقلبتمزة ياء كما في إيت ولم يعل إعلال سيّد ؛ لأن قلب المزمزة ياء وإن كان واجبا مع المزمزة الأولى لكنها غير لازمة للكلمة ؛ لكونها همزة وصل تسقط في الدرء نحو قال إِيُوتِيًّا ، فحكم الياء إذن حكم المزمزة

قال : « وَسُئِلَ أَبُو عَلِيٍّ عَنْ مِثْلِ مَا شَاءَ اللَّهُ مِنْ أَوْ لَقِيَ فَقَالَ : مَا أَلِقَ الْأَلَاقُ عَلَى الْأَصْلِ وَاللَّاقُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالْأَلِقُ عَلَى وَجْهِهِ ، بَنَى عَلَى أَنَّهُ فَوْعَلٌ » أقول : يعني أن أبا على جعل الواو من أَوْ لَقِيَ زائدة والمزمزة أصلية ، فاذا جعلته على وزن شَاءَ وهو فَعِلَ قلت : أَلِقَ ، وأصل الله الإلاه عند سيديويه ، فتقول منه : الإلاق ، وحذف المزمزة من الإلاه قياس كما في الأرض والأسماء ، لكن غلبة الحذف كما في الإلاه شاذة ، وكذا إدغام اللام في اللام ؛ لأنهما متحركان في أول الكلمة ، وخاصة مع عروض التقاءهما ، لكن جرأهم على ذلك كون اللام كجزء ما دخلته ، وكونها في حكم السكون ، إذ الحركة التي عليها للمزمزة وأيضا كثرة استعمال هذه اللفظة جوزت فيها من التخفيف في الأغلب ما لم يكن في غيرها ، ويجوز عند أبي على أن يقال : مَا أَلِقَ الإلاقُ ، من غير تخفيف المزمزة ، بنقل حركتها وحذفها ، وذلك لأن مثل هذا الحذف وإن كان قياسا في الأصل والفرع ؛ لتحرك المزمزة وسكون ما قبلها ؛ إلا أن مثل هذا الحذف إذا كانت المزمزة في أول الكلمة نحو قَدْ أَفْلَحَ أَقْلٌ منه في غير الأول ؛ لأن الساكن إذن غير لازم ، إذ ليس جزء كلمة المزمزة كما كان في غير الأول ، واللام كلمة على كل حال ، وإن كانت كجزء الداخلة هي فيها ؛ فتخفيف الأرض والأسماء أقل من تخفيف نحو مُسْتَلَّةٌ وَخَبَّءٌ ، ويجوز عنده أيضا أن تنقل حركتها إلى ما قبلها ؛ لأن ذلك قياس في الفرع وإن قل ، مع كون اللام كالجزء وهو مطرد غالب في الأصل ، فقوله « مَا أَلِقَ الإلاق » يجوز أن يكون مخففا وغير مخفف ؛ لأن كتابتهما سواء

قوله «واللَّاقُ عَلَى اللَّفْظِ» أى : بإدغام اللام فى اللام كما فى لفظة الله ، لكن سهل أمر الإدغام فى لفظة الله كثرة استعماله ، بخلاف الإلاق
قوله « وَالْأَلَقُ عَلَى وَجْهِ » يعنى به أحد مذهبي سيبويه ، وهو أن أصل الله
اللَّيْه ، من لآه : أى تستر ، لتستر ماهيته عن البصائر وذاته عن الأبصار ؛
فيكون وزنه فعلاً ؛ فالألق عليه . ، وليس فى « الألق » علة قلب العين ألفا
كما كانت فى الله

قال : « وَأَجَابَ فى بِاسْمٍ بِالْقِ أَوْ بِالْقِ عَلَى ذَلِكَ »
أقول : أى على أن أولاً فوعل قيل له : كيف تقول مثل باسم من أولق ،
قال : بالق أو بالق ؛ لأن أصل اسم سَمُو أو سُمُو ، حذفت اللام شاذاً وجىء
بهمزة الوصل ، وأبو على لا يحذف فى الفرع ما حذف فى الأصل غير قياس
قال : « وَسَأَلَ أَبُو عَلِيٍّ ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ مُسْطَارٍ مِنْ آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَلًا ،
وَتَحْيِيرَ فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ مُسْتَأْأَفُ فَأَجَابَ عَلَى أَصْلِهِ وَكَانَ الْأَكْثَرُ مُسْتَأْأَفًا »
أقول : المُسْطَار : الخمر ، قيل : هو معرب ، وإذا كان عربياً فكأنه
مصدر مثل المُسْتَخْرِج ، بمعنى اسم الفاعل من استطاره : أى طيره قال :
١٩٣ - مَتَى مَا تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَادِفُ الْيَتِيمِ وَتُسْتَطَارَا (١)
ويجوز أن يكون اسم مفعول ، قيل : ذلك لهديرها وغلينها ، وأصله

(١) هذا الشاهد من بحر الوافر ، وهو من كلمة لعنترة بن شداد العبسى يهجو
فيها عمارة بن زياد العبسى . وقوله « ترجف » يروى مكانه « ترعد » بالبناء
للمجهول ، وقوله « فردين » حال من الفاعل والمفعول فى « تلقى » وقوله
« روادف » يروى فى مكانه « روائف » والروائف : جمع رائفة ، وهى طرف
الآلية ، وقوله « تستطار » فعل مضارع مبنى للمجهول ماضيه المبني للعلوم استطار ،
وتقول : استطار هذا الأمر فلاناً ؛ إذا طيره وأهاجه . والاستشهاد بالبيت فى
قوله « وتسطارا » والمراد معناه الذى ذكرناه

مستطائر ، والحق أن الحذف في مثله ليس بمطرود ؛ فلا يقال : اسْطَالَ يَسْطِيلُ واسْطَابَ يَسْطِيبُ ، وآء في الأصل أَوَاءٌ ، لأن سيبيويه قال : إذا أشكل عليك الألف في موضع العين فأَحْمِلْهُ على الواو ؛ لأن الأجوف الواوى أكثر فتصغيرها أَوِيَاءٌ ، فقلوه : مستئاء في الأصل مُسْتَأَوٍ

قوله « على أصله » يعنى حذفه في الفرع ما حذف في الأصل قياسا وإن لم يثبت في الفرع علة الحذف ، فَحَذِفْتَ التاء في مُسْتَاءَ كما حذفت في مُسْطَارَ ، لاجتماع التاء والطاء ، والأولى — كما قلنا — أن حذف التاء في مُسْطَاعَ ليس بقياس ، فلا يحذف في مستطاب ولا مستطيل ونحوهما ، وآء نبت على وزن عاعة ، وهو من باب سَلَسٍ وَقَلَقٍ ، وهو باب قليل وخاصة إذا كان الأول والآخر همزة مع ثقلا ، ومثلها أجا والاءة وأشاءة عند سيبيويه ، وحمله على ذلك أنه لم يُسْمَعْ أَلَايَةٌ وَأَشَايَةٌ ، وقلَّ أَلَاوَةٌ وَأَشَاوَةٌ كَمَبَايَةٍ وَشَقَاوَةٌ ، وقالوا في أباة ، وهى الأجمة : إن أصلها أباية وإن لم يسمع ، لأن فيها معنى الإباء لامتناعها بما يَنْبُت فيها من القصب وغيره من السلوك ، وليس في أشاءة وألاءه مثل هذا الاشتقاق

قوله « وعلى الأكثر » أى على القول الأكثر ، وهو أنه لا يحذف ولا يُزَاد في الفرع إلا إذا ثبتت علته ، ولو كان مُسْطَارَ مُفْعَلًا من السطر لقلت من آءة مؤوالة قال : « وَسَأَلَ ابْنُ جَنِّي ابْنَ خَالَوَيْهِ عَنْ مِثْلِ كَوَّكَبٍ مِنْ وَائْتٍ مُخَفَّفًا تَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلَامَةُ مُضَافًا إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فَتَحْيَرُ أَيْضًا فَقَالَ ابْنُ جَنِّي : أَوَى »

-
- (١) الألاءة - مثل سحابة - واحدة الألاء - كسحاب - وهو شجر مر
(٢) الأشاءة - مثل سحابة - واحدة الأشاء ، وهو صغار النخل ، قال ابن القطاع : همزته أصلية ، عن سيبيويه . وتوهم الجوهري أنها مبدلة فأتى بها في المعتل

أقول : إذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت : وَوَأَى ، أعلت الياء كما في
فتى ، فقلت : وَوَأَى فاذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت :
وَوَى ، قلبت الواو الأولى همزة كما في أوَّاصِلَ صار أوَى
قال المصنف : الواو الثانية في تقدير السكون ، فلو قلت وَوَى من غير
قلب جاز

قلت : لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضا نحو وَوَأَى وجب الإعلال كما
مر تحقيقه في باب الإعلال ^(١) ، فاذا جمع أوَى وهو كَفَتَى جمع السلامة بالواو
والنون صار أوُونٌ ؛ فاذا أضفته إلى ياء المتكلم سَقَطَت النون وبقي أوَوَى ،
تقلب الواو وتدغم كما في مُسْلِمِيْن

قال : « وَمِثْلُ عَنَسَكُبُوتٍ مِنْ بَعْتُ بَيْعَمُوتٍ »

أقول : لا إشكال فيه ؛ لأنك جعلت العين وهو لام الكلمة ككاف
العنكبوت مكررا وجعلت مكان الواو والتاء الزائدين مثلها في الفرع كما مر
في أول الكتاب ^(٢)

قال : « وَمِثْلُ اطمَأَنَّ ابيَّعَ مُصَحَّحًا »

أقول : أصل اطمأن اطمَأَنَّ بدليل اطمأنت واطمأنن في الأمر
قوله « مصححا » فيه نظر ؛ لأن نحو اسودَّ وابيضَّ إنما امتنع من الإعلال
لأن ثلاثيه ليس مُعْلًا حتى يحمل عليه كما حمل أقام على قام ، أو لأننا لو أعلنناها
لصارا سادَّ وباضَّ فالتبسا بفَاعَلَّ ، وليس الوجهان حاصلين في ابيَّعَ ؛ إذ ثلاثيه
معل ، ولا يلتبس او قيل باعَّع ، وأما سكون ما بعد الياء فليس بمانع ؛ إذ مثل
هذين الساكنين جائز اجتماعهما ، نحو الضالين ، والأخفش يقول في مثله : ابيَّعَ

(١) انظر (ص ٧٧ من هذا الجزء)

(٢) انظر (ج ١ ص ١٢ وما بعدها)

بتشديد العين الثانية كما ذكرنا في أول مسائل التمرين.

قال : « وَمِثْلُ اغْدُودَنْ مِنْ قُلْتُ اقْوَوَّلَ ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ : اقْوَيْلَ ،
لِلْوَاوَاتِ ، وَمِثْلُ اغْدُودَنْ مِنْ قُلْتُ وَبِعْتُ اقْوَوُولَ وَابْيُوعَ مُظْهَرًا »

أقول : قد ذكرنا الخلاف في نحو اقْوَوَّلَ في آخر باب الإعلال^(١) ، وإنما
لم يدغم نحو اقْوَوُولَ وَاَبْيُوعَ ؛ لأن الواو في حكم الألف التي هي أصلها في المبنى
للمقابل كما ذكرنا من قول الخليل في قُوُولَ وَبُيُوعَ ، ولو عللنا بما علل المصنف
هناك وهو خوف الالتباس كما مر في باب الإعلال^(٢) لجاز إدغام اقْوَوُولَ وَاَبْيُوعَ
إذ لا يلتبسان بشيء إلا أن تذهب في نحو اضْرَبَّ عَلَى وزن اقشعر مذهب
المازى من تشديد الباء الأولى ، فإنه يقع اللبس إذن بالمبنى المفعول منه .

قال : « وَمِثْلُ مَضْرُوبٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَقْوًى ، وَمِثْلُ عُصْفُورٍ قُوًى ، وَمِنْ
الْفَرْوِ غَرْوًى ، وَمِثْلُ تَضُدٍ مِنْ قَضَيْتُ قَضًى ، وَمِثْلُ قُدْعِمِلَةٍ قُضِيَّةٍ كَعَمِيَّةٍ
فِي التَّصْفِيرِ ، وَمِثْلُ قُدْعِمِلَةٍ قُضَوِيَّةٍ ، وَمِثْلُ حَمَصِيصَةٍ قُضَوِيَّةٍ فَتَقْلِبُ
كَرَحَوِيَّةٍ ، وَمِثْلُ مَلَكُوتٍ قُضُوتٌ ، وَمِثْلُ جَحْمَرٍ قُضِيٌّ ، وَمِنْ
حَمِيَّتٍ حَيَّوٌّ » .

أقول : قد ذكرنا في آخر باب الاعلال من أحكام الياءات المجتمعة والواوات
المجتمعة ما ينحل به مثل هذه العقود .

أصل مَقْوًى مَقْوُوءٌ ، وكذا أصل غَرْوًى غَرْوُوءٌ ، أدغمت الثانية في
الثالثة وقلبت المشددة ياء ، لاجتماع الواوات كما ذكرنا أنك تقول من قَوًى على
وزن قُمْدٍ : قَوًى وكذا في قُوُوءٍ على وزن عصفور ، وهو أولى لاجتماع أربع

(١) انظر (ص ١٩٣ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٢) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء) .

واوات ، وقد مر حكمها ، وأصلُ قَضٍ قَضَى ، أعل إعلال تَرَامٍ مَصْدَر
نَرَامِينًا .

قوله « قُضِيَّةٌ كَعَمِيَّةٌ » أصابها قُضِيَّةٌ ، وقد ذكرنا قبلُ أن الأولى في المبنى
على وزن قُدْعِمِيلَةٍ من قَضَى قُضِيَّةٌ — بياءين مشددتين —

قوله « قُضْوِيَّةٌ » في المبنى على وزن حَمَصِيصَةٍ قد ذكرناه هناك ^(١)

قوله « ومثلُ مَاسْكُوتٍ قَضُوتٌ » قد ذكرنا في باب الإعلال أن الأصل
أن يقال : غَزُوتُ ورَمِيوتُ ورَضِيوتُ كَجَبَرُوتٍ من غَزَوْتُ ورَمَيْتُ ؛ لخروج
الاسم بهذه الزيادة عن موازنة الفعل ؛ فلا يقلب الواو والياء ألفاً كما لا يقلب في
الصَّوَرِي وَالْحِيدِي ، وأن بعضهم يقلبهما ألفين ويحذفهما للساكنين ؛ لعدم
الاعتداد بالواو والياء .

قوله « ومثلُ جَحْمَرِشٍ قُضِييٌ » يعني تعله إعلال قاض والأولى كما ذكرنا
في آخر باب الإعلال : حذف الثالثة نسياً ، ثم قلب الثانية ألفاً ؛ أو قلب الثانية
واوا فتسلم الثالثة .

قوله « حَيَوٍ » قد ذكرنا هناك أنه يجوز حَيَوٍ وحَيَاً .

قال : « ومثلُ حِلْبَلَابٍ قُضِيضَاءٌ ، ومثلُ دَحْرَجَتْ من قرأ قرأيتُ ، ومثلُ
سِبْطَرٍ قرأى ، ومثلُ اطمأنتتُ اقرأيتُ ، ومضاردهُ يَقْرَأُ كَيَقْرَعُ هَيْمَعُ »
أقول : العين واللام في حِلْبَلَابٍ مكررتان على الصحيح ؛ كما ذكرنا في
صَمَحَمَحٍ ، فكررتهما مثله في قُضِيضَاءٍ ، وكذا تقول من الغزو : غَزِيَزَاءٌ بقلب
الواو والياء المتطرفين ألفاً ثم همزة كما في رداء وكساء ، وكذا تقول على وزن
صَمَحَمَحٍ : قُضِيضَى وغَزَوَزَى ، وأصل قرأيتُ قرأأتُ بهمزتين ، قلبت
الثانية ألفاً كما في آمن ، ولا يكون الألف قبل تاء الضمير ونونه في كلامهم ، بل

(١) انظر (ص ١٩٢ من هذا الجزء) .

يكون قبلهما إما واو أو ياء نحو دعوت ورميت وأغزيت ، ولا يجوز الواو هنا ؛
لكونها رابعة ساكنة وقبلها فتحة ؛ فيجب قبلها ياء كما في أغزيت ، قلبت
الألف من أول الأمرياء .
قوله « قرأى » قد ذكرنا في تخفيف الهمزة أن الهمزتين إذا التقتا وسكنت
أولاهما والثانية طرف قلبت ياء .

قوله « اقرأيات » هذا على مذهب الماضي كما ذكرنا في باب تخفيف الهمزة
عند ذكر اجتماع أكثر من همزتين ^(١) وعند النحاة اقرأوأأت ، وإنما قال في
المضارع يقرأى لكونه ملحقا بيطمن بقلب حركة الهمزة الثانية إلى الأولى
كما في الأصل ، ثم قلبت الثانية ياء لكسر الأولى ، ولو أعلنناه لما فيه من العلة لقلنا
يقرأى عند الماضي ، ويقرأوى عند غيره ، ولم تنقل حركة الياء
أو الواو إلى ما قبلها كما قلنا في يقيم ويبيع ويؤمن ؛ لأن ذلك لإتباعه الماضي في
الإعلال بالاسكان كما مر في باب الاعلال ^(٢) ولم تسكن وهنا الياء في الماضي .

والحق أن بناءهم لأمثال الأبنية المذكورة ليس مرادهم به اللاحق ، بل المراد به
أنه لو اتفق مثلها في كلامهم كيف كانت تعمل ، ومن ثم قال الماضي في نحو اقشعر من
الضرب : اضرب — بتشديد الباء الأولى — واو كان ملحقا لم يجز ذلك ؛
فالأولى على هذا في مضارع اقرأيات أو اقرأوأأت يقرأى أو يقرأوى .

هذا آخر ما ذكره المصنف من مسائل التمرين ، ولنضم إليه شيئا آخر فنقول :
إذا بنيت من قوى مثل بيقور ^(٣) قلت : قيو ، والأصل قيوو ، قلبت الواو

(١) انظر (ص ٥٢ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٢) انظر (ص ١٤٣ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٣) البيقور : اسم جمع دال على جماعة البقر ، كالبقر ، والبقير ، وانظر

(ص ١٩٣ من هذا الجزء) .

الأولى ياء وأدغمت الياء فيها كما في سيد ، وأدغمت الواو الثانية في الثالثة ولم تقلبهما ياءين لكونهما في المفرد ، كما لم يقلب في مغزٍ ، ولم تنقل حركة العين إلى ما قبلها كما فعلت ذلك في مقوول ومبيوع ؛ لأن العين واللام إذا كانا حرفي علة لم تعمل العين : سواء أعلت اللام كما في قووى وثووى^(١) أو لم تعمل كما في هووى على ما مضى في باب الاعلال^(٢) وإذا بنيت على وزن صيرَف من حوى وقوى قلت حياً وقياً ، والأصل حيوى وقىو ، أدغمت الياء في الواو بعد قلبها ياء كما في سيد ، وقلبت الواو ألفا لحصول علته ، قال السيرافي : اجتمع ههنا إعلالان ، لكن الذى مَنَعَنَا من اجتماع الإعلالين أن تسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال ، وفيعمل — بفتح العين — في الأجوف نادر ، كقوله :

* مَا بَالُ عَيْنِي كَأَشْعِيبِ الْعَيْنِ^(٣) *

فألوجه أن يبنى من حوى وقوى على فيعمل — بالكسر — فيصير حى وقى ، فتحذف الياء الثالثة نسياً كما في مُعِيَّة ، وتقول على وزن نَزَوَانِ^(٤) من قووى : قَوَوَانِ ، لا يدغم ؛ لما ذكرنا في باب الادغام من عدم إدغام نحو رَدَدَانِ^(٥) ولم يقلب آخر الواوين ألفاً لعدم موازنة الفعل كما ذكرنا في باب الاعلال ،^(٦) هذا قول سيبويه ، والأولى أن يقال : قَوَيَانِ بقلب الثانية ياء كما ذكرنا في آخر باب الاعلال^(٧) .

(١) ثوى يثوى - مثل رى يرمى - ثواء - بفتح الشاء - : أى أقام ، قال :

* رَبِّ ثَاوِ يَمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ . *

(٢) انظر (ص ١١٢ وما بعدها من هذا الجزء) .

(٣) قد مر شرح هذا الشاهد فانظره في (ج ١ ص ١٥٠) .

(٤) النزوان : الوثبان ، ولا يقال إلا للشاء والدواب والبقر في معنى السفاد ،

وانظر (ج ١ ص ١٥٦) . (٥) انظر (ص ٢٤٣ من هذا الجزء) .

(٦) انظر (ص ١٤٥ من هذا الجزء) .

(٧) انظر (ص ١٩٤ من هذا الجزء) .

وتقول على وزن فَعْلَان — بضم العين — من قَوِيَّ وَحَيَّيَّ : قَوِيَّانٌ وَحَيَّيَّانٌ ،
 بقلب الواو الثانية ياء والضممة قبلها كسرة ، والأصل قَوُورَانُ ، والألف والنون وإنه
 كانتا لازمتين كتاء عَنصُورَةٍ ^(١) وَقَرْنُورَةٍ ^(٢) إلا أن كون الضمة على الواو
 هو الذى أوجب القلب كما تقول : غَزُورِيَّةٌ على وزن قَرْنُورَةٍ ، وقال سيبويه :
 تقول : قَوُورَانٌ ، وقد غلط فيه ، لموافقته على أنه تقول : غَزُورِيَّةٌ على وزن قَرْنُورَةٍ
 وتقول فى فَعْلَان — بكسر العين — من حيي : حَيَّانٌ بالادغام ؛ لأن رَكَدَانَا
 واجب الادغام ، وَحَيَّيَّانٌ أيضا ؛ لأن الأصل فى باب الادغام أعنى الفعل فى
 مثله يجوز فكه ، نحو حَيَّيَّ وَحَيَّ ، وتقول من قَوِيَّ : قَوِيَّانٌ ، بقلب الثانية ياء ،
 لتقدم الاعلال على الادغام كما مر ^(٣) ولكون الكلمة بالإعلال أخف منها
 بالادغام ، ومن خفف نحو كَيْدٍ باسكان العين قال فى قَوِيَّانٍ : قَوِيَّانٌ — بسكون الواو —
 ولا يعلله إعلال طَيِّ وَلِيَّةٍ ؛ لعروض سكون الواو ، ومن قال فى رُؤْيَا الخنفة : رُيَّأَ
 فاعتدب المعارض ؛ قال ههنا : قَيَّانٌ ؛ وتقول من قَوِيَّ وشَوَى وَحَيَّ على وزن فَيَّعْلَانِ
 — بكسر العين — : قَيَّانٌ وشَيَّانٌ وَحَيَّانٌ ، والأصل فى الأولين قَيَّوِيَّانٌ وشَيَّوِيَّانٌ ،
 أعلاَّ إعلال سيد وحذفت الياء الثالثة من الثلاثة نسيا ، كما فى مُعَيَّةٍ ، وتقول فى
 تصغير أشوِيَّانٍ : أَشْيِيَّانٍ

وتقول من أَوَيْتَ على وزن فَيَّعْلَانِ — بكسر العين — : أَيْيَّانٌ ، والأصل أَيْوِيَّانٌ
 وإذا بنيت فَعْلَلَةً من رَمَيْتُ قلت : رَمِيُورَةٌ ، قلبت الياء الأخيرة واوا
 لانضمام ما قبلها ، ومثل أُسْحَاجٍ ^(٤) منه : أَرْمُوانٌ ، ومن حَيَّيَّ : أَخْبُورَانٌ ، ولا تدغم ؛

(١) العنصورة : القليل المتفرق من التبت ، انظر (ص ١٠١ و ١٦١ من هذا الجزء) .

(٢) القرنوة : نوع من العشب ، انظر (ج ٢ ص ٤٤) .

(٣) انظر (ص ١٢٠ من هذا الجزء) .

(٤) أسحجان : جبل ، انظر (ج ٢ ص ٣٩٥)

لأن الإعلال قبل الادغام ، ولا تُستثقل الواو في مثله للزوم الحرف الذى بعدها :
أى التاء ، والألف والنون ، كما مر في باب الاعلال ^(١)

وتقول في فَوْعَلَّةَ - مشددة اللام - من عَزَوْتَ : عَوَزَوَّةٌ ، وفي أَفْعَلَّةَ : اغْزَوَّةٌ ،
وفي فُعْلٍ : غُزُوٌ ، لا تقلب الواو المشددة المضموم ما قبلها في أَفْعَلَّةَ وفُعْلٍ ياء ،
كما لم تقلب في مَدْعُوٌ ، بل ترك القلب ههنا أولى ؛ لأن اسم المفعول قديتبع الفعل
الذى هو بمعناه ، نحو غُزِيَ ^(٢) ، وأما نحو ادْعِيَّة ^(٣) في ادْعُوَّةٍ فقليل نادر ؛
فإن اعتد به قيل في اغْزَوَّةَ : اغْزِيَّةَ .

وتقول في أَفْعَلَّةَ من رميت : أَرْمِيَّةٌ - بكسر الميم - كما في مُضَيٍّ ،
والأصل مُضَوٍّ .

وتقول في فَوْعَلَّة من الرمي : رَوْمِيَّةٌ ، وليست في الأصل فَوْعَلَّةٌ ، وإلا قيل :
رَوْمِيَّةٌ .

وتقول في فُعْلٍ : رَمَى ، وليس أصله رَمِيًّا ، وإلا قيل : رَمِيًّا ^(٤) ،
وكذلك نحو هَبِيٍّ وهَبِيَّةٍ للصبي والصبية .

وتقول على وزن كَوَاكِلٍ ^(٥) والواو وإحدى اللامين زائدتان من القوة :

(١) انظر (ص ١٧٦ من هذا الجزء) .

(٢) يريد أن اسم المفعول قد يحمل على الفعل المنبئ للجهول كما قالوا من عدا
عليه يعدو : معدى عليه ، حملا على عدى عليه .

(٣) انظر (ص ١٧١ من هذا الجزء) .

(٤) يريد أن رميا - بفتح الراء والميم وتشديد الياء - ليس أصله رميا - بفتح
فسكون - ؛ لأنه لو كان كذلك لقلب الياء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ،
ثم تعامل معاملة عصى

(٥) السكوال - بزنة سفرجل - : القصير مع غلظ وشدة (ج ١ ص ٢٥٦)

قَوَوِيَّ عند سيبويه ، وَقَوِيَّاً عند الأخفش كما مر^(١) ، وعلى وزن^(٢) عِتَوَلٍ من قَوِيَّ : قِيَّاً ، والأصل قَوَوَوٌ ، قلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والواو الأولى ياء كما في ميزان ، والواو الثانية ياء أدغم فيها الياء كما في سيد .

وإذا بنيت مثل عِفْرِية من عَزَوَتْ قلت : غِزْوية ، والأصل غِزْوِوة ، ومن الرَّمي رَمِيَّةٌ ، ولا يجوز الادغام كما في أُخِيَّة ، مع لزوم التاء في الموضعين ؛ لأن رَمِيَّة كعِفْرِية ، وهو ملحق بـزِجْجَةٍ ، وأُخِيَّة ليس ملحقاً ، كذا قيل ، والأولى أن هذا البناء ليس للالحاق كما مر ، ولو جمعت هَبِيَّةً على فَعَالِلٍ قلت : هَبَايَ كدَوَابٍ ، ولو بنيت على فعاليل من رميت قلت : رمَايَ ، ويجوز رَمَاوِيَّ ؛ لاجتماع الياءات كما في سِقَاوِيَّ ، ولا يجوز بالهمز ؛ لعدم تطرف الياء .

وكذا فَعَالِلٌ وَمَفَاعِيلٌ من حَيَّيْ نحو حَيَايِيَّ ، وَحَيَايِيَّ ، وَحَيَاوِيَّ ، وَمَحَاوِيَّ ، قال سيبويه : ولو حُذِفَتْ إحدى الياءات في جميعها لم يبعد ؛ لأنه قد يستقل الياءان في نحو أثافي^(٣) فيخفف بحذف إحداهما ، فيقال : أثاف ، فما ظنك بالثلاث ؟ وحذف ياء مفاعيل ثابت وإن لم يجتمع ياءان نحو قَرَاوِيْرَ وَقَرَاوِيْرَ^(٤)

(١) انظر (ص ١٩٦ من هذا الجزء)

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف ينبغي أن يكون على زنة درهم ليطابق ما ذكره من التصريف ، ولكن الذي وقع في الأصول عثول - بالتاء المثناة - ولا يصح ذلك لأن العثول مشدد الآخر ، فغيرناه إلى عتول - بالتاء المثناة - وقد ضبطه المجد في القاموس بزنة درهم ، وإن كان الشارح الزبيدي حكاها مشدداً ، وهو الذي لا غناء عنده للنساء

(٤) الأثافي : جمع أثفية ، وهي حجر يوضع فوقه القدر ، انظر (ج ٢ ص ١٦٢)

(٣) القراويز : جمع قرقرور ، والقرقرور - بزنة عصفور - السفينة مطلقاً ، أو الطويلة خاصة ، (انظر ج ٢ ص ١٦٢)

وجراميز وجرامز^(١) ، قال سيديويه : إلا أن من يحذف في هذه الأمثلة التي
اجتمعت [فيها]^(٢) ثلاث ياءات يلتزم الحذف ؛ لكونها أثقل من أثافي وعواري^(٣)
حتى يكون فرقا بين الياءات والياءين ، وتقول في فعاليل من غزوات : غزأوي
فلا تغير الواو لعدم اجتماع الأمثال كما في رمائي
وهذا آخر ما أردنا إيراده ، ولك أن تقس على هذا ما مثله بعد إتقانك
الأصول المتقدمة في باب الإعلال وغيره والله الموفق للصواب
تمت مقدمة التصريف ، والحمد لله رب العالمين

(١) الجراميز : جمع جمر موز ، والجرموز - بزنة عصفور - حوض مرتفع
النواحي ، أو حوض صغير
(٢) زيادة يقتضيها المقام
(٣) العواري : جمع عارية ، وهي بتشديد الياء منسوبة إلى العار ، انظر (ج ٢ ص ١٦٤)

الخط

قال : « اَلْخَطُ تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحُرُوفِ هِجَائِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ الْحُرُوفِ إِذَا قُصِدَ بِهَا الْمُسَمَّى ، نَحْوُ قَوْلِكَ : اَكْتُبْ جِيمَ ، عَيْنَ ، فَا ، رَا ، فَإِنَّكَ تَكْتُبُ هَذِهِ الصُّورَةَ (جَمْعَر) لِأَنَّهَا مُسَمَّاهَا خَطًّا وَلَفْظًا ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْخَلِيلُ لَمَّا سَأَلَهُمْ كَيْفَ تَنْطِقُونَ بِالْجِيمِ مِنْ جَمْعَرٍ فَقَالُوا : جِيمٌ ، فَقَالَ : إِنَّمَا نَطَقْتُمْ بِالْإِسْمِ وَلَمْ تَنْطِقُوا بِالْمُسْتَوَلِ عَنْهُ ، وَالْجَوَابُ جَهْ ؛ لِأَنَّهُ الْمُسَمَّى ، فَإِنْ سُمِّيَ بِهَا مُسَمَّى آخَرُ كُتِبَتْ كَثِيرُهَا نَحْوَ يَاسِينَ وَحَامِيمَ ، وَفِي الْمُصَحَّفِ عَلَى أَصْلِهَا عَلَى الْوَجْهَيْنِ ، نَحْوُ يَسْ وَحَم »

أقول : حق كل لفظ أن يكتب بحروف هجائه : أى بحروف الهجاء التي ركب ذلك اللفظ منها إن كان مركباً ، وإلا فبحرف هجائه : سواء كان المراد باللفظ ما يصح كتابته كأسماء حروف التهجي نحو ألف باتا ثا جيم ، وكل لفظ الشعر والقرآن ونحو ذلك ، أو مالا يصح كتابته كزيد والرجل والضرب واليوم وغيرها ، وكذا كان حق حروف أسماء التهجي في فواتح السور ، لسكنها لا تكتب بحروف هجائها ؛ بل تكتب كذا (ن والقلم ، ق والقرآن) ولا يكتب (نون والقلم) ولعل ذلك لما توهم السفارة ^(١) الأول المصحف أن هذه الأسماء عبارة عن الأعداد كما روى عن بعضهم أن هذه الأسماء كنيات عن أعمار قوم وآجال آخرين ، وذلك أن أسماء حروف التهجي قد تصور مسمياتها إذا قصد التخفيف في الكتابة ، نحو قولهم : كلُّ ج ب ، وكذا كتابتهم نحو قولهم : الكلمات ثلاث : ا الاسم ، ب الفعل ، ج الحرف ؛ فعلى هذا في قوله « إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى » نظر ؛ لأن تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف هجائها أيضاً ، ألا ترى أنه تكتب هكذا : ا كتب جيم عين فاء راء ، ولا تكتب

(١) السفارة - بفتحات - جمع سافر ، وهو اسم دال على النسب ، ومعناه صاحب السفر ، وهو الكتاب الكبير ، وقد يراد منه الكتاب

هكذا : اكتب جَعَّ فَرَّ ، والذي يختلف فيه الحال أنك إذا نسبت الكتابة إلى لفظ على جهة المفعولية فإنه ينظر : هل يمكن كتابة مسماء ، أولا ؛ فإن لم يمكن نحو كتبت زيد ورجل ، فالمراد أنك كتبت هذا اللفظ بحروف هجائه ، وإن أمكن كتابة مسماء نحو كتبت الشعر والقرآن وجيم وعين وفاء وراء ، فالظاهر أن المراد به مسمى اللفظ ؛ فتريد بقولك : كتبت الشعر والبيت ، أنك كتبت مثلا :

* فَمَاتَبَكَ مِنْ ذِي كَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ * البيت (١)

و بقولك : كتبت القرآن ، أنك كتبت مثلا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين ، السورة ، و بقولك : كتبت جيم عين فاء راء أنك كتبت جعفر ، ويجوز مع القرينة أن تريد بقولك : كتبت الشعر والبيت والقرآن ؛ أنك كتبت صورة حروف تهجى هذه الألفاظ

والبحث في أن المراد باللفظ هو الاسم أو المسمى غير البحث في أن ذلك اللفظ كيف يصور في الكتابة ، والمراد بقوله « الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه » هو الثاني دون الأول

قوله « إذا قصد بها المسمى » أى : حروف التهجى

قوله « جيم عين فاء را » لا تُعَرَّب شيئا من هذه الأسماء وإن كانت مركبة مع العامل كما في قولك : كتبت ماء ، وأبصرت جيا ؛ لئلا يظن أنك كتبت كل واحدة من هذه الأحرف الأربعة منفصلة من البواقي ، ولم تكتب حروف كل واحدة ، فلم تُعَرَّب الأسماء ولم تأت بواو العطف نحو اكتب جيم ، وعين ، وفاء ، وراء ، بل وصلت في اللفظ بعضها ببعض تنبيهها على اتصال مسمياتها بعضها ببعض ؛ لسكونها حروف كلمة واحدة

(١) تقدم شرح هذا البيت فانظره في (ج ٢ ص ٣١٦)

قوله « مسماها خطأ » ظاهر؛ لأن مسمى جيم مثلاً هذه الصورة ج ؛ لأنك إذا أمرت بكتابة جيم كتبت هكذا ج ، وكذا هو مسماه لفظاً ؛ لأنك إذا أمرت بأن تتلفظ بجيم قلت : جَهْ

قوله « ولذلك قال الخليل » أى : لسكون جعفر مسمى جيم عين فا را لفظاً رد الخليل على أصحابه لما سألهم عن جيم جعفر كيف تنطقون به : أى كيف تتلفظون بمسمى هذا اللفظ وهو جيم ؟ وذلك لأن المراد بكل لفظ مسماه إذا أمكن إرادته نحو ضربت زيدا : أى مسمى هذا اللفظ ، وأما إذا لم يمكن نحو قرأت زيدا . وكتبت زيدا فالمراد بأولهما اللفظ وبالثانى حروف هجاء اللفظ .

قوله « إنما نطقتم بالاسم » لأن جيم الذى هو على وزن فِعْل اسم لهذا المسمى ، وهو جِيْمٌ

قوله « فإن فإن سمي بها مسمى آخر » أى : سمي بأسماء حروف التهجى ، كما لو سمي بدال مثلاً شخص

قوله « كتبت كغيرها » أى : كتبت ألفاظها بحروف هجائها ، فإذا قيل : اكتب دال يكتب هكذا « دال » كما يكتب : زيد

قوله « وفي المصحف على أصلها » أى : يكتب مسمى أسماء حروف التهجى ، ولا تكتب تلك الأسماء بحروف هجائها

قوله « على الوجهين » أى : سواء كانت هذه الفواتح أسماء لحروف التهجى كما قال الزمخشري : « إن المراد بها التنبيه على أن القرآن مركب من هذه الحروف كالألفاظ التى تتلفظون بها فعارضوه إن قدرتم » فهى إذن تحمّل لهم ، أولم تكن ، وذلك بأن تكون أسماء السور كما قال بعضهم ، أو أسماء أشخاص كما قيل : إن يس وطه اسمان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ، وق. اسم جبل ، وزن اسم للدواة ، وغير ذلك ، أو تكون أبعاد الكلم كما نسب إلى ابن عباس رضى الله

عنه أنه قال في ألم : إن معناه أنا الله أعلم ، وغير ذلك مما قيل فيها

قال : « وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةٍ لَفْظِيًّا بِتَقْدِيرِ
 الْإِبْتِدَاءِ بِهَا وَالْوَقْفِ عَلَيْهَا ؛ فَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ رَهِ زَيْدًا ، وَقَهْ زَيْدًا بِالْهَاءِ ،
 وَمِثْلُ مَهْ أَنْتَ ، وَنَحْيَى مَهْ جِئْتَ ، بِالْهَاءِ أَيْضًا ، بِخِلَافِ الْجَارِ ، نَحْوِ حَتَّامَ وَالْأَمِّ
 وَعَلَامَ ؛ لِشِدَّةِ الْإِتِّصَالِ بِالْحَرْفِ ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ مَعَهَا بِالْفَاتِ وَكُتِبَ
 مِيمٌ وَعَمٌّ بِغَيْرِ نُونٍ ، فَإِنْ قَصِدَتْ إِلَى الْهَاءِ كُتِبَتْهَا وَرَدَدَتْ الْيَاءَ وَغَيْرَهَا
 إِنْ شِئْتَ »

تكون
 الكتابة
 بالنظر
 للإبدال
 والوقف

أقول : أصل كل كلمة في الكتابة أن ينظر إليها مفردة مستقلة عما قبلها
 وما بعدها ، فلا جرم تكتب بصورتها مبتدأ بها وموقوفا عليها ، فكتب
 مِنْ « ابْنُكَ » بهمزة الوصل ؛ لأنك لو ابتدأت بها فلا بد من همزة الوصل ،
 وكتب « ره زيدا » و « قه زيدا » بالهاء ؛ لأنك إذا وقفت على ره فلا بد من الهاء
 قوله « وَمِثْلُ مَهْ أَنْتَ ؟ وَنَحْيَى مَهْ جِئْتَ ؟ » قد ذكرنا في باب الوقف
 أن ما الاستفهامية المجرورة بالاسم يجب أن تقف عليها بالهاء ، وفي الجرورة بالحرف
 يجوز إلحاق الهاء وتركه ، وذلك لأن « ما » شديدة الاتصال بالحرف ؛ لعدم
 استقلال الحرف دون ما يتصل به

قوله « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَتْ » أى : من شدة اتصال « ما » بالحرف كتبت حتى
 وإلى وعلى بالفتات ، ولم تكتب بالياء ، وذلك لأن كتابتها بالياء إنما كانت
 لانتقال ألف على وإلى ياء مع الضمير ، نحو عليك وإليه ، ومع ما الاستفهامية
 التي هي كالجزء صارتا نحو غلام وكلام ؛ فلا يدخلان الضمير ، ولأن حتى تمال
 اسمًا لكون الألف رابعة طرفًا ومع ما الاستفهامية لا تكون طرفًا ، وكذا
 إلى اسمًا أميلت ؛ لكون ألفها طرفًا مع الكسرة قبلها وانتقالها ياء مع الضمير ومع
 « ما » لا تكون طرفًا

قوله « وكتب ميم وعم بغير نون » أى : من جهة اتصال « ما » بالحرف لم يكتب عن مة ومن مة — بالنون — بل حذفت النون المدغمة خطأ كما يحذف كل حرف مدغم فى الآخر فى كلمة واحدة ، نحو همّرش وأصله هنمّرش^(١) واتّحى أصله انمّحى

قوله « فان قصّدت إلى الهاء » يعنى أنك إذا قلت : ممّ جئت ؟ وعمّ يتساءلون ؟ وقصدت أنك لو وقفت على ميم وعمّ ألحقتهما هاء السكت وجب عليك إلحاق هاء السكت فى الكتابة ، لأنك تكون إذا معتبراً لما الاستفهامية مستقلة بنفسها ، فتردّ نون من وعن ، ويكتب هكذا : من مة جئت ؟ وعن مة يتساءلون ؟

قوله « ورددت الياء » يعنى فى « على مة » و « حتى مة »

قوله « وغيرّها » يعنى النون فى « من مة جئت »

قوله « إن شئت » يرجع إلى رد الياء وغيرها لا إلى كتابة الهاء ، لأن كتابتها إذن واجبة ، لكن أنت نخير مع كُتِبَ الهاء بين رد النون والياء ، وترك ردها ؛ فإن رددتها فنظرا إلى الهاء ، لأنها إنما اتصلت نظرا إلى استقلال « ما » بنفسها ، وإن لم ترد فنظرا إلى عدم استقلال حروف الجر دون ما ، فيكون « علامه » مثل كيفه ، وأينه ، كأن الهاء لحقت آخر كلمة واحدة بحركة غير إعرابية ولا مُشَبِّهة لها

قال : « وَمِنْ نَمَّ كُتِبَ أَنَا زَيْدٌ بِالْأَلِفِ ، وَمِنْهُ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ ، وَمِنْ نَمَّ كُتِبَتْ تِلْكَ التَّائِيْدُ فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ وَتُخَمَّةٍ هَاءٌ ، وَفِيْمَنْ وَقَفَ بِالتَّاءِ تَاءٌ ، بِخِلَافِ أُخْتٍ وَبِنْتٍ وَبَابٍ قَائِمَاتٍ وَبَابٍ قَامَتْ هِنْدٌ »

(١) الهمرش - بزنة جهمرش - : العجوز المضطربة الخلق ، أو العجوز المسنة

انظر (١ ص ٦١) ثم انظر (٢ ص ٣٦٤)

أقول : يعنى ومن جهة. أن مبنى الكتابة على الوقف
 قوله « ومنه لَكِنَّا » يعنى إذا لم يقرأ بالألف ، فإنه يكتب بالألف فى تلك
 القراءة أيضا ، لأن أصله لَكِنَ أَنَا ^(١)
 قوله « وفيمن وقف » مر فى باب الوقف أن بعضهم يقف عليها بالتاء نحو
 كظهر الجحفت ^(٢)

قوله « بخلاف أخت » أى : ولا يوقف على تاء أخت وبنت بالهاء لأنها بدل
 من لام الكلمة وليست بتاء التانيث ، بل فيها رائحة من التانيث بكونها بدلا
 من اللام فى المؤنث دون المذكر ، وكذا تاء قائمات ليست للتانيث صرفاً ؛ بل
 علامة الجمع ، لكن خصت بجمع المؤنث لكون التاء مناسبة للتانيث ، ومن قال
 كيف البنون والبناء - بالهاء - وجب أن يكتبها بالهاء ، وهو قليل ، ويعنى بباب
 قائمات جمع سلامة المؤنث ، وبباب قامت الفعل الماضى المتصل به تاء التانيث
 قال : « وَمِنْهُمْ كَتَبَ الْمُذُنُونَ الْمَنْصُوبُ بِالْأَلِفِ ، وَغَيْرُهُ بِالْحَذْفِ
 وَإِذَنْ بِالْأَلِفِ عَلَى الْأَكْثَرِ ، وَكَذَا اضْرِبْنَ ، وَكَانَ قِيَاسُ اضْرِبْنَ يَوَاوِ
 وَالْفِ ، وَاضْرِبْنَ بِيَاءَ ، وَهَلْ تَضْرِبْنَ يَوَاوِ وَنُونِ ، وَهَلْ تَضْرِبْنَ بِيَاءَ
 وَنُونِ ، وَلَكِنَّهُمْ كَتَبُوهُ عَلَى لَفْظِهِ لِعُسْرِ تَبَيُّنِهِ أَوْ لِعَدَمِ تَبَيُّنِ قَصْدِهَا ،
 وَقَدْ يُجْرَى اضْرِبْنَ مُجْرَاهُ »

أقول : قوله « وغيره » أى : غير المنصوب المذون ، وهو إما المرفوع والمجرور

(١) قد مضى بيان ذلك على التفصيل فى باب الوقف فارجع إليه فى (٢٨ ص ٢٩٥)

(٢) هذه كلمة من بيت من بحر الرجز ، وهو مع ما قبله :

مَا ضَرَّهَا أَمْ مَا عَلَيْهَا لَوْ شَفَتْ مُتَيِّمًا بِنَظَرَةٍ وَأُسْعَفَتْ

بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْجَحْفَتِ

وانظره مشروحا شرحا وافيا فى (٢ ص ٢٧٧ وما بعدها)

المنونان كجاءنى زيد ومررت بزید ، أو غير المنون : مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا ؛ كجاءنى الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل ، أو مبنيا

قوله « وإذن بالآلف على الأكثر » وذلك لما تبين فى الوقف أن الأكثر فى إذن الوقف عليه بالآلف ، فلذا كان أكثر ما يكتب بالآلف ، والمأزنى يقف عليه بالنون فيكتبه بالنون ، وأما اضْرِبْ فلا كلام فى أن الوقف عليه بالآلف ؛ فالأكثر يكتبونه بالآلف ، ومن كتبه بالنون فلهمله على أخويه : أى اضْرِبْ واضْرِبْ ، كما يحىء ، وإنما كان قياس اضْرِبْ بالواو والآلف لما تقدم فى شرح المسكاية أنك إذا وقفت على النون الخفيفة المضموم ما قبلها أو المكسور هو رَدَدْتَ ما حذف لأجل النون : من الواو والياء فى نحو اضربوا واضربى ، ومن الواو والنون فى هل تضربون ، ومن الياء والنون فى هل تضربين ، فكان الحق أن يكتب كذلك بناء للكتابة على الوقف ، لكن لم يكتب فى الحالين إلا بالنون ، لعسر تبيينه : أى لأنه يعسر معرفة أن الموقوف عليه من اضْرِبْ واضْرِبْ وهل تضربْ وهل تضربين كذلك : أى ترجع فى الوقف الحروف المحذوفة ؛ فانه لا يعرف ذلك إلا حاذق بعلم الإعراب ، فلما تعسر معرفة ذلك على الكتّاب كتبوه على الظاهر ، وأما معرفة أن الوقف على اضْرِبْ - بفتح الباء - بالآلف فليست بمتعسرة ؛ إذ هو فى اللفظ كزيدا ورجلا

قوله « أولعدم تبين قصدها » أى : لو كتبت بالواو والياء ، والواو والنون ، والياء والنون ؛ لم يتبين : أى لم يعلم هل هو مما لحقه نون التوكيد أو مما لم يلحقه ذلك ؛ وأما المفرد المذكور نحو اضرباً فلم يلتبس ؛ لأن المفرد المذكور لا يلحقه ألف ، وبعضهم خاف التباسه بالمتنى فكتبه بالنون ، أو يقول : كتبه كذلك حملا على اضْرِبْ واضْرِبْ ، لأنه من نوعهما ، وهذا معنى قوله « وقد يجزى اضربن مجراه »

قوله « تَبَيَّنَ قَصْدُهَا » : أى المقصود منها : أى من الكلمات المكتوبة ؛
فهو مصدر بمعنى المفعول ، أو بمعنى تَبَيَّنَ أنك قصدتها : أى قصدت. النون ؛
فيكون المصدر بمعناه

قال : « وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ بِأَبٍ قَاضٍ بِغَيْرِ يَاءٍ ، وَبَابُ الْقَاضِي بِالْيَاءِ عَلَى
الْأَفْصَحِ فِيهِمَا ، وَمِنْ ثَمَّ كُتِبَ نَحْوُ بَزِيدٍ وَلِزِيدٍ وَكَزِيدٍ مُتَّصِلًا ؛ لِأَنَّهُ
لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ ، وَكُتِبَ نَحْوُ مِنْكَ وَمِنْكُمْ وَضَرَبَكُمْ مُتَّصِلًا ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَبْتَدَأُ بِهِ »

أقول : إنما لم تكتب الباء واللام والكاف غير متصلة لكونها على حرف
ولا يوقف عليه ، ولو كان لادم الوقف عليها لكتب نحو من زيد وعلى زيد متصلا ،
وإنما لم يبتدأ بالمضمرات المذكورة لكونها متصلة ، وأما نحو بكم وبك فقد
اجتمع فيه الأمران

قال : « وَالنَّظَرُ بَعْدَ ذَلِكَ فِيهَا لِأَصُورَةٍ لَهُ تَخْصُّهُ ، وَفِيهَا خُولَفَ بِوَصْلٍ
أَوْ زِيَادَةٍ أَوْ نَقْصٍ أَوْ بَدَلٍ ؛ فَالْأَوَّلُ الْهَمْزَةُ وَهُوَ أَوَّلٌ وَوَسْطٌ وَآخِرٌ
الْأَوَّلُ أَلِفٌ مُطْلَقًا نَحْوُ أَحَدٍ وَاحِدٍ وَإِبِلٍ ، وَالْوَسْطُ : إِمَّا سَاكِنٌ
فِي كُتُبِ بَحْرَفٍ حَرَكَهَ مَا قَبْلَهُ مِثْلُ يَا كُلُّ وَيَوْمِنُ وَيُسُومُ ، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ
قَبْلَهُ سَاكِنٌ فَيَكُتُبُ بِحَرْفٍ حَرَكَهَ مِثْلُ يَسْأَلُ وَيَلْوُمُ وَيُسِيمُ ، وَمِنْهُمْ
مَنْ يَحْذِفُهَا إِنْ كَانَ تَخْفِيفُهَا بِالنَّقْلِ أَوْ الْإِدْغَامِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ
الْمَفْتُوحَةَ فَقَطْ ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى حَذْفِ الْمَفْتُوحَةِ بَعْدَ الْأَلِفِ ، نَحْوُ سَأَلَ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمِيعِ ، وَإِمَّا مُتَحَرِّكٌ وَقَبْلَهُ مُتَحَرِّكٌ فَيَكُتُبُ عَلَى
نَحْوِ مَا يُسْهَلُ ؛ فَلِذَلِكَ كُتِبَ نَحْوُ مُؤَجَّلٍ بِالْوَوِ وَنَحْوُ فِتْنَةٍ بِالْيَاءِ ،
وَكُتِبَ نَحْوُ سَأَلَ وَلَوْمْ وَيُسُومُ وَمُثَرِّكٌ وَرُؤُوسٌ بِحَرْفٍ حَرَكَهَ ، وَجَاءَ
فِي سُئِلَ وَيُثَرِّكُ الْقَوْلَانِ ، وَالْآخِرُ إِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا حَذِفَ ،

كتابة
الهمزة
أولا
ووسطا
وآخرا

نَحْوُ خَبْءٍ وَخَبْنًا ، وَإِنْ كَانَ مُتَحَرِّرًا كَأَنَّ كَتَبَ بِحَرْفِ حَرَكَهَ مَا قَبْلَهُ
 كَيْفَ كَانَ ، نَحْوُ قَرَأَ وَيُقْرَى ، وَرَدُّوْا وَلَمْ يَقْرَأْ وَلَمْ يَقْرَى ، وَلَمْ يَرُدُّوْا ،
 وَالطَّرْفُ الَّذِي لَا يُوقَفُ عَلَيْهِ لِاتِّصَالِ غَيْرِهِ كَالْوَسَطِ نَحْوُ جُزْؤِكَ وَجُزْأِكَ
 وَجُزْئِكَ ، وَنَحْوُ رَدُّوكَ وَرَدِّكَ ، وَنَحْوُ يَقْرَؤُهُ وَيُقْرِئُكَ ؛ إِلَّا فِي
 نَحْوِ مَقْرُوءَةٍ وَبَرِيئَةٍ ، بِخِلَافِ الْأَوَّلِ الْمُتَّصِلِ بِهِ غَيْرُهُ ، نَحْوُ بِأَحَدٍ
 وَكَأَحَدٍ وَلَا أَحَدٍ ، بِخِلَافِ لَثَلًا ، لِكَثْرَتِهِ ، أَوْ لِكِرَاهَةِ صُورَتِهِ ، وَبِخِلَافِ
 كَثْرَتِهِ ، لِكَثْرَتِهِ ، وَكُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَدٍّ كَصُورَتِهَا تُخَذَفُ نَحْوُ
 خَطَنًا فِي النَّصَبِ وَمُسْتَهْزِئُونَ وَمُسْتَهْزِئِينَ ، وَقَدْ تُكْتَبُ بِأَلْيَاءٍ ، بِخِلَافِ قَرَأَ
 وَيُقْرَأُ لِلْبَسِّ ، وَبِخِلَافِ نَحْوِ مُسْتَهْزِئِينَ فِي الْمُسْنَى لِمَدِّ الْمَدِّ ، وَبِخِلَافِ
 نَحْوِ رَدَائِي وَنَحْوِهِ فِي الْأَكْثَرِ ، لِامْتِنَاعِ الصُّورَةِ ، أَوْ لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيِّ ،
 وَبِخِلَافِ نَحْوِ حِنَائِيٍّ فِي الْأَكْثَرِ ، لِامْتِنَاعِ الصُّورَةِ وَالتَّشْدِيدِ ، وَبِخِلَافِ لَمْ
 تَقْرُبِي لِلْمُغَايَرَةِ وَاللَّبْسِ «

أقول : قدم للكتابة أصلاً ، وهو كونها مبنية على الابتداء والوقف ، ثم شرع
 في التفصيل ؛ فذكر أولاً حال الحرف الذي ليس له صورة مخصوصة ، بل له صورة
 مشتركة ، وتستعار له صورة غيره ، وهو الهمزة ، وذلك أن صورة الألف : أعني هذه
 (أ) لما كانت مشتركة في الأصل بين الألف والهمزة - ولغظة الألف كانت مختصة
 بالهمزة ، لأن أول الألف همزة ، وقياس حروف التهجى أن تكون أول حروف
 من أسمائها كالتاء والجيم وغيرهما ، ثم كثر تخفيف الهمزة ، ولا سيما في لغة أهل
 الحجاز ، فانهم لا يحققونها ما أمكن التخفيف - استعير للهمزة في الخلط وإن لم
 تخفف صورة ما يقرب إليه إذا خففت ، وهي صورة الواو والياء ثم يعلم على تلك
 الصورة المستعارة بصورة العين البتراء هكذا (ء) ليتعين كونها همزة ، وإنما جعلت
 العين علامة الهمزة لتقارب مخرجيهما ، فإن لم تكن الهمزة في موضع التخفيف

وذلك إذا كانت مبتدأ بها كتبت بصورتها الأصلية المشددة أعنى هذه (أ) نحو
إبل وأخذ وأخذ ، وكذلك تكتب بهذه الصورة إذا خففت قبلها ألفاً ، نحو راس
ثم نقول : إذا كانت الهمزة وسطاً ساكنة متحركاً ما قبلها كتبت بمقتضى
حركة ما قبلها نحو يؤمن ويأكل ويئس ؛ لأنها تخفف هكذا (أ) إذا خففت
وتكتب الوسط المتحركة المتحرك ما قبلها نحو مؤجل بالواو وثمة بالياء والخمسة
بحرف حركته نحو سأل ولؤم ويئس ومن مقرئك ورؤوس ، وأما الاثنان
الباقيان نحو سُئل ويُقرئك فعلى مذهب سيديويه بحرف حركته ، وعلى مذهب
الأخفش بحرف حركة ما قبله ، كل ذلك بناء على التخفيف ، كما تقدم في باب
تخفيف الهمزة

وكذا يكتب الوسط الذى قبله ألف باعتبار حركته ؛ لأن تخفيفه باعتبارها
فيكتب نحو سأل بالألف والتساؤل بالواو وسائل بالياء ، والأكثرون على ترك
صورة الهمزة المفتوحة بعد الألف استئقالاتاً للألفين ؛ فيكتبون ساءل بالألف واحدة
وكذا المقروء والنبيء ، وكذا يتركون صورة الهمزة التى بعدها الواو إذا كان
حق الهمزة أن تكتب واوا لولا ذلك الواو نحو رؤوس ، وكذا فى نحو سائمة
ومُسْتَهزِئِينَ ، إلا إذا أدى إلى اللبس ، نحو قرأاً وقرأناً ومُسْتَهزِئِينَ كما يجىء ،
ويكتب الأخير المتحرك ما قبله بحرف حركة ما قبله سواء كان متحركاً
كما فى يقرأ ويردؤ ويقرئ ، أو ساكناً كما فى أَمْ يَقْرَأْ ولم يزدؤ ولم يَقْرِئْ ،
وذلك لأن الحركة تسقط فى الوقف ، ومبنى الخط على الوقف فتدثر الهمزة
بحركة ما قبلها

وأما إن كانت الأخيرة فى حكم الوسط وهو إذا اتصل بها غير مستقل ففى
فى حكم المتوسطة ، نحو يقرؤه ويقرئهُ ونحو ذلك ؛ وكان قياس نحو السماء والبناء
أن تكتب همزته بالألف لأن الأكثر قلب مثلها ألفاً فى الوقف كما مر فى باب

تخفيف الهمزة^(١)، لكنه استكره صورة أنين، كما مر، ولذا لم تكتب في نحو قولك : علمت نبثا؛ صورة للهمزة

هذا كله حكم كتابتها إذا كانت مما تخفف بالقلب بلا إدغام، فإن كانت تخفف بالحذف، فإن كانت أخيرا فإنها تحذف في الخط أيضا نحو خبء، وجزء ودِفء، وذلك لأن الآخر محل التخفيف بالحذف خطأ كما هو محل التخفيف لفظا، وإن كان في الوسط كيسأل ويُسْتَم ويَلُوم، أو في حكم الوسط باتصال غير مستقل بها نحو جزأك وجزؤك وجزئك، فالأكثر أنها لا تحذف خطا. وإن كان التخفيف بحذفها، وذلك لأن حذفك في الخط لما هو ثابت لفظا خلاف القياس اغتفر ذلك في الآخر الذي هو محل التخفيف، فيبقى الوسط ثابتا على أصله، فلما لم يحذف ولم تبين كتابتها على التخفيف أعيرت صورة حرف حركتها؛ لأن حركتها أقرب الأشياء إليها فكتبت مسألة ويلوم ويستم وسوء وجزأك وجزؤك وجزئك بتدبير حركة الهمزات، وإن كانت تخفف بالقلب مع الإدغام حذفت في الخط سواء كانت في الطرف كالمقروء والنبء، أو في الوسط كالمقروء وآ على وزن البروكاء^(٢) أو في حكم الوسط كالبرية والمقروء، وذلك لأنك في اللفظ تقلبها إلى الحرف الذي قبلها وتجملها مع ذلك الحرف بالإدغام كحرف واحد، فكذا جمعت في الخط

هذا، وبعضهم يبني الكتابة في الوسط أيضا على التخفيف فيحذفها خطا في كل ما يخفف فيه لفظا بالحذف أو الإدغام، وبعضهم يحذف المفتوحة فقط لكثرة مجيئها نحو مسأة ويسل، وإنما لم تكتب الهمزة في أول الكلمة إلا بالالف وإن كانت قد تخفف بالحذف كما في الأرض وقد أفلح لأن مبنى الخط على الوقف

(١) انظر (ص ٤٤، ٤٣ من هذا الجزء)

(٢) البروكاء : الثبات في الحرب، وانظر (ص ١ ص ٢٤٨)

والابتداء ، وإذا كانت الكلمة التي في أولها الهمزة مبتدأ بها لم تخفف همزتها فتكتب بالصورة التي كانت لها في الأصل وإن كانت مشتركة
فان قيل : إذا اتصل بآخر الكلمة غير مستقل نحو جُزؤه وبجزيه تجعل الهمزة التي حقه الحذف كالمتوسطة فهلا تجعل المصدرة التي حقه هذه الصورة (أ) إذا اتصل بها غير مستقل نحو الأرض وبأحد ولأحد كالمتوسطة

قلت : لأني إذا جعلت الهمز الذي حقه الحذف ذا صورة فقد زدته من الحذف الذي هو أبعد الأشياء من أصله أعنى كونه على هذه الصورة (أ) إلى ما هو قريب من أصله وهو تصويره بصورة ما وإن لم تكن صورته الأصلية ، وإذا غيرت ما حقه هذه الصورة أى المصورة بالحذف أو بعارضها صورة الواو والياء فقد أخرجت الشيء عن أصله إلى غيره ، فلهذا لم تجعل المصدرة في الخط كالمتوسطة إلا في ليلاً كما يجي.

قوله « فيما لا صورة له تخصه » إنما قال ذلك لأن هذه الصورة (أ) مشتركة في أصل الوضع بين الهمزة والألف كما مضى
قوله « فيما خواف » : أى خواف به عن أصل الكتابة الذي كان حق الخط أن يكون عليه

قوله « الأول الألف مطلقا » : أى مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة ، وذلك لما قلنا

قوله « يكتب بحرف حركته » إلا أن يكون تخفيفه بالإدغام كسؤال على وزن طومار^(١) فإنه يحذف كما ذكرنا
قوله « ومنهم من يحذف المفتوحة » أى : يحذف من جملة ما يخفف بالنقل.

(١) الطومار : الصحيفة . وانظر (١ ص ١٩٨ ، ٢١٧) ثم انظر (ص

المفتوحة فقط نحو يسئل ومسئلة ، ولا يحذف نحو يلوّم ويُستثم
قوله « والأكثر على حذف المفتوحة » أى : أن الأكثرين يحذفون
المفتوحة فقط بعد الألف نحو سأَل ، ولا يحذفونها بعد سا كن آخر ، ولا يحذفون
غير المفتوحة بعد سا كن

قوله « ومنهم من يحذفها فى الجميع » أى : يحذف الهمزة المتوسطة
السّاكن ما قبلها ، سواء خففت بالقلب أو بالحذف أو بالادغام
قوله « كيف كان » أى : متحرّكا أو ساكنا

قوله « إلا فى نحو مقروء وبرية » إذ حقها الإدغام كما ذكرنا
قوله « لثلاثا لكثرة » أى لكثرة استعماله صار لام لثلاثا متصلا بالهمزة
وإن كان متصلا بلا ، فصارت الثلاثة كلمة واحدة نحو فئة
قوله « أول كراهة صورته » أى لو كتب هكذا (لألا)

قوله « وكل همزة بعدها حرف مد » فى الوسط كانت كراءوف ونثيم وسئال
أو فى الطرف نحو خطئا فى النصب ومستهمزون ومستهمزين ؛ حذف إذا لم يلتبس
لاجتماع المثلين ، والأكثر على أن الياء لا تحذف ؛ لأن صورتها ليست مستقلة
كنثيم ومستهمزين ، وهذا معنى قوله « وقد يكتب الياء » وأما فى الطرف فقد
يكتب الياء ان لاختلاف صورتيهما نحو ردائى

قوله « بخلاف قرأ وقرأن » فانهما لو كتبا بألف واحدة لانتبس قرأ
بالمسند إلى ضمير الواحد وقرأن بالمسند إلى ضمير جمع المؤنث
قوله « بخلاف مستهمزين فى المثنى اعدم المد » ليس بتعليل جيد ؛ لأن المد
لا تأثير له فى الخط ، بل إنما كان الحذف لاجتماع المثلين خطأ ، وهو حاصل : سواء
كان الثانى مدا أو غير مد ، بل الوجه الصحيح أن يقال : إن الأصل ان لا تحذف
الياء كما ذكرنا لخفة كتابتها على الواو كما ذكرنا ، بخلاف الواوين والألفين مع

أن أصل مستهزئين وهو مستهزئان ثبت فيه للهمز صورة ، فحمل الفرع عليه في ثبوتها ، وأما أصل مستهزئين في الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة نحو مستهزئون لاجتماع الواوين فحمل الفرع عليه

قوله « أو للفتح الأصلي » يعنى لم يكن في الأصل مدا ، وقد ذكرنا ما عليه ، وكذا قوله « للتشديد » أى : لم يكن مدا .
قوله « واللبس » أى : يلتبس بلم تقرى من القرى

قال : « وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية ، نحو وإنما إلهكم إله وإينما تكن أكن وكلما أنيتنى أكرمتك ، بخلاف إن ما عندي حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندي حسن ، وكذلك عن ما ومن ما في الوجهين ، وقد تكتبان متصلتين مطلقاً لوجوب الإدغام ، ولم يصبوا متى ؛ لما يلزم من تغيير الياء ، ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا بخلاف المخففة نحو علمت أن لا يقوم ، ووصلوا إن الشرطية بلا وما ، نحو إلا تفعلوه وإما تخافن ، وحذفت النون في الجميع ؛ لتأكيد الاتصال ، ووصلوا نحو يؤمئذ وحينئذ في مذهب البناء فمن ثم كتبت الهمزة ياء ، وكتبوا نحو الرجل على المذهبين متصلاً ؛ لأن الهمزة كالعديم ، أو اختصاراً للكثرة .

أقول : قوله « الحروف وشبهها » أى : الأسماء التي فيها معنى الشرط أو الاستفهام نحو أينما وحيثما وكلما ، وكان ينبغي أن يقول : بما الحرفية غير المصدرية ؛ لأن « ما » المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة نحو إن ما صنعت عجب : أى صنعتك عجب ، وإنما كتبت المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضاً تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد ؛ فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها

قوله « في الوجهين » أى : إن كان « ما » حرفاً نحو عما قليل ومما خطيئاتهم

وصلت ؛ لأن الأولى والثانية حرفان ولهما اتصال آخر من حيث وجوب إدغام آخر الأولى في أول الثانية ، وإن كانت « ما » اسمية نحو بعدت عن ما رأيت ، وأخذت من ما أخذت ، فصلت لانفصال الاسمية لسبب استقلالها ، وقد تكتب الاسمية أيضا متصلة ؛ لكونها كالحرفية لفظا على حرفين ، ولمشابهتها لها معنى ، ولكثرة الاستعمال ، ولاتصالها اللفظي بالإدغام ، وهو معنى قوله « لوجوب الادغام » وقوله « مطلقا » أى : اسمية كانت أو حرفية

قوله « متى » يعنى فى قولهم : متى ما تركب أركب

قوله « لما يلزم من تغيير الياء » يعنى لو وصات كتبت الياء ألفا فيكتب متى ما كعلام وإلام وحتم ، ولا أدري أى فساد يلزم من كتب ياء متى ألفا كما كتبت فى علام وإلام ؟ ، والظاهر أنها لم توصل لقلة استعمالها معها ، بخلاف علام وإلام

قوله « أن الناصبة للفعل » فى اثلا ، بخلاف الخففة ؛ لأن الناصبة متصلة بما بعدها معنى من حيث كونها مصدرية ولفظا من حيث الادغام ، والخففة وإن كانت كذلك إلا أنها منفصلة تقديرا بدخولها على ضمير شأن مقدر بخلاف الناصبة . قوله « ووصلوا إن الشرطية بلا وما دون الخففة والزائدة » نحو أن لا أظنك من الكاذبين ، وأن ما قلت حسن ، لكثرة استعمال إن الشرطية وتأثيرها فى الشرط بخلافهما

قوله « وحذفت النون فى الجميع » أى : لم يكتب هكذا : منما وعنما واثنلا وإثلا وإنما بنون ظاهرة ، بل أدغم مع الاتصال المذكور لتأكيد الاتصال ، وإنما ذكر هذا لأنه لم يذكر قبل إلا الاتصال ، والاتصال غير الادغام كما صورنا . قوله « فى مذهب البناء » أى : إذا بنى الظرف المقدم على إذ ؛ لأن البناء دليل شدة اتصال الظرف بإذ ، والأكثر كتابتهما متصلين على مذهب الإعراب

أيضا ، حملا على البناء ؛ لأنه أكثر من الإعراب .
قوله « فمن ثم » أى : من جهة اتصال الظرف بإذ وكون الهمزة متوسطة
كتبت ياء كما فى سِمْ ، وإلا فالهمزة فى الأول ؛ فكان حقها أن تكتب ألفا
كما فى ' بأحد ولا بل

قوله « على المذهبين » أى : مذهب الخليل وسيبويه : أما على مذهب
سيبويه فظاهر ؛ لأن اللام وحدها هى المعرفة ، فهى لا تستقل حتى تكتب
منفصلة ، وأما على مذهب الخليل وهو كونها كَبَلٌ وهَلْ ، فإنما كتبت متصلة
أيضا لأن الهمزة وإن لم تكن للوصل عنده لكانها تحذف فى الدرج فصارت
كالعدم ، أو يقال : الألف واللام كثيرة الاستعمال تخفف خطأ بخلاف هل وبل
قال : « وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فَإِنَّهُمْ زَادُوا بَعْدَ وَاءِ الْجَمْعِ الْمُتَطَرِّفَةِ فِي الْفِعْلِ أَلِفًا
نَحْوُ أَكَلُوا وَشَرِبُوا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ وَاءِ الْعَطْفِ بِخِلَافِ يَدْعُو وَيَغْزُو ،
وَمِنْ ثُمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هُمْ فِي التَّأَكِيدِ بِأَلِفٍ ، وَفِي الْمَفْعُولِ بِغَيْرِ أَلِفٍ ،
وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا فِي نَحْوِ شَارَبُوا أَلِفًا ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُهَا فِي الْجَمْعِ ،
وَزَادُوا فِي مَائَةِ أَلِفًا فَرَقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ مِنْهُ ، وَأَخْلَقُوا الْمُنْتَهَى بِهِ ، بِخِلَافِ
الْجَمْعِ ، وَزَادُوا فِي عَمَرُوا وَاءًا فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَمَرَ مَعَ الْكَثْرَةِ ، وَمِنْ ثُمَّ
لَمْ يَزِدْهُ فِي النَّصْبِ ، وَزَادُوا فِي أُولَئِكَ وَاءًا فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَيْكَ ،
وَأَجْرَى أَوْلَاهُ عَلَيْهِ ، وَزَادُوا فِي أُولَى وَاءًا فَرَقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِلَى ، وَأَجْرَى
أُولَوْ عَلَيْهِ » .

أقول : قوله « المتطرفة » احتراز عن نحو ضربوهم وضربوك وضربوه ،
والأصل أن لا تكتب الألف إلا فى واو الجمع المنفصلة ، نحو مرثوا ؛ وعبروا
إذ المتصلة لا تلتبس بواو العطف ؛ إذ هى لا تكتب إلا منفصلة ، لكانه طرد
الحكم فى الجميع ، كما أنه كتب فى نحو عبروا وإن لم يأت بعده ما يمكن أن يكون

معطوفا ؛ لما كان يلبس في بعض المواضع ، نحو إن عبروا ضربتهم
قوله « بخلاف يدعو ويغزو » ؛ لأن الواو التي هي اللام لانفصل عن الكلمة
كواو الجمع حتى لا تلبس بواو العطف ، وهي من تمام الكلمة : متصلة كانت
في الخط كيدعو ، أو منفصلة كيغزو

قوله « في التأكيذ بألف » لأن الواو إذن متطرفة ، بخلاف واو ضربوهم ،
إذا كان « هم » مفعولا ، والأكثر لا يكتبون الألف في واو الجمع الاسمي
نحو شاربو الماء ؛ لكونه أقل استعمالا من الفعل المتصل به واو الجمع ، فلم يُبال
باللبس فيه إن وقع لقلته ، ومنهم من يحذف الألف في الفعل والاسم للدور
الالتباس فيهما ، وإنما ألحق مائتان بمائة في إلحاق الألف دون مئات ومئين وإن
لم يحصل اللبس لا في المثنى ولا في المجموع ؛ لأن لفظ المفرد باق في المثنى ، بخلاف
الجمع ؛ إذ تاء المفرد تسقط فيه

قال : « وَأَمَّا النَّقْصُ فَإِنَّهُمْ كَتَبُوا كُلَّ مُشَدِّدٍ مِنْ كَلِمَةٍ حَرَفًا وَاحِدًا نَحْوُ
شَدٍّ وَمَدٍّ وَادِّ كَرٍّ ، وَأَجْرِي نَحْوُ قَمَتْ مُجْرَاهُ ، بِخِلَافِ نَحْوِ وَعَدْتُ وَأَجَبْتُهُ ،
وَبِخِلَافِ لَامِ التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا نَحْوُ اللَّحْمِ وَالرَّجُلِ ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ ،
وَلِكَثْرَةِ اللَّبْسِ ، بِخِلَافِ الَّذِي وَالَّذِي لِكَوْنِهَا لَا تَنْفَصِلُ ، وَنَحْوُ
الَّذِينَ فِي التَّنْثِيَةِ بِالْمَيْنِ لِلْمَرْقِ ، وَحِلَّ اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ ، وَكَذَا اللَّاءُ وَنَ وَأَخَوَاتُهُ ،
وَنَحْوُ عَمٍّ وَمِمٍّ وَإِمًا وَإِلَّا لَيْسَ بِقِيَاسٍ ، وَنَقْصُوا مِنْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْأَلِفَ لِكَثْرَتِهِ بِخِلَافِ بِاسْمِ اللَّهِ وَبِاسْمِ رَبِّكَ وَنَحْوِهِ ، وَكَذَلِكَ الْأَلِفُ مِنْ
اسْمِ اللَّهِ وَالرَّحْمَنِ مُطْلَقًا ، وَنَقْصُوا مِنْ نَحْوِ لِلرَّجُلِ وَلِلرَّجُلِ وَلِلدَّارِ وَلِلدَّارِ
جَرًّا وَابْتِدَاءً الْأَلِفَ لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالنَّفْيِ ، بِخِلَافِ بِالرَّجُلِ وَنَحْوِهِ ، وَنَقْصُوا مَعَ
الْأَلِفِ وَاللَّامِ جَمًّا فِي أَوَّلِهِ لَامٌ نَحْوُ اللَّحْمِ وَلِلَّيْنِ كَرَاهِيَّةَ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ لَامَاتٍ ،
وَنَقْصُوا مِنْ نَحْوِ أَبْنُكَ بَارٌّ فِي الْإِسْتِفْهَامِ وَأَضْطَفَى الْبَنَاتِ أَلِفَ الْوَصْلِ ، وَجَاءَ

فِي الرَّجُلِ الْأَمْرَانِ ، وَنَقَصُوا مِنْ ابْنٍ إِذَا وَقَعَ صِفَةً بَيْنَ عِلْمَيْنِ أَلْفَهُ مِثْلُ هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، بِخِلَافِ زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو ، وَبِخِلَافِ الْمُثْنَى ، وَنَقَصُوا أَلْفَ هَا مَعَ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ هَذَا وَهَذِهِ وَهَذَانِ وَهَؤُلَاءِ ، بِخِلَافِ هَاتَا وَهَاتِي لِقَلَمْتِهِ ، فَإِنْ جَاءَتِ الْكَافُ رُدَّتْ ، نَحْوُ هَذَا ذَاكَ وَهَذَا ذَاكَ ؛ لِاتِّصَالِ الْكَافِ وَنَقَصُوا الْأَلْفَ مِنْ ذَلِكَ وَأُولَئِكَ ، وَمِنْ الثَّلَاثِ وَالثَّلَاثِينَ ، وَمَنْ لَيْكِنْ وَلَيْكِنْ ، وَنَقَصَ كَثِيرُ الْوَاوِ مِنْ دَاوُدَ وَالْأَلْفَ مِنْ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَبَعْضُهُمُ الْأَلْفَ مِنْ عُثْمَانَ وَسَلِيمَانَ وَمُعَاوِيَةَ »

أقول : قوله « كل مشدد من كلمة » احتراز من نحو شَكَرَ رَبَّكَ

قوله « شد ومد » مثال لمثلين في كلمة

قوله « اذكر » مثال المتقاربين في كلمة

وإنما كتب المشدد حرفا في كلمة للزوم جعلهما في اللفظ كحرف بالتشديد ، فجعلنا في الخط حرفا ، وأما إذا كانا في كلمتين فلا يلزم جعلهما كحرف في اللفظ فلم يجعلنا أيضا حرفا في الخط ، وأيضا فإن مبنى الكتابة على الوقف والابتداء ، وإذا كان كذا فلا يلتقي إذن مثلاً ولا متقاربان حتى يكتبنا حرفا

قوله « وأجرى قَتَّتْ » وذلك لكون التاء بكونه فاعلا وضميرا متصلا كجزء الفعل ؛ فجعلنا في الخط حرفا ؛ لوجوب الإدغام بسبب تماثلهما ، وأما في وَعَدْتُ فلم يكتبنا حرفا لعدم لزوم الإدغام وعدم تماثلهما في الخط ، ولا اجبة ؛ لأنهما وإن كانا مثلين والثاني ضمير متصل لكنه ليس كالجزء من الفعل ؛ لكونه فضلة ، إذ هو مفعول

قوله « وبخلاف لام التعريف مطلقا » أي : سواء كان بعدها لام كاللحم ، أو غيرها مما تدغم هي فيه كالرجل ؛ فإنها لا تنقص في الخط في الموضعين ؛ لكون لام التعريف ومادخلته كلمتين ، وقد احتراز عنه بقوله « في كلمة » وأما

اتصال تاء قَتَّتْ فهو أشد من اتصال كل اسم متصل باسم ، لما ذكرنا من الوجهين ، مع أنه قد يكتب قَتَّتْ بثلاث تاءات

قوله « ولكثرة اللبس » يعنى لو كتب هكذا الحم وارجل لا تلبس بالمجرد عن اللام إذا دخل عليه همزة الاستفهام أو حرف النداء ، وأما الذى والتى والذين فى الجمع فإنه لا تلبس فيها ؛ إذ اللام لازمة لها ، فلا يلبس بالمجرد الداخلى عليه الهمزة ، وإنما يكتب اللذين فى التثنية بلام وإن كانت فى الأصل لام التعريف أيضا فرقا بين المثنى والجمع ، وحل اللذان رفعا عليه ، وكذا اللتان والتين ، وإن لم يكن لبس ، إجراء لباب المثنى مجرى واحدا ، وكان إثبات اللام فى المثنى أولى منه فى الجمع ، ليكون المثنى أخف معنى من الجمع ؛ نخفف الجمع لفظا دلالة على ثقل معناه

قوله « وكذا اللامون وأخواته » أى اللاتى ، واللائى ، واللواتى ، واللواء ، وذلك لأنها أجريت مجرى اللاء الذى لو كتب بلام واحدة لا تلبس بالأى . قوله « ليس بقياس » لأنهما كلمتان ، وكذا لئلا ، وكان حق التشديد أن يكتب حرفين ، وهذا وإن كان على خلاف القياس إلا أن وجه كتابتهما حرفا واحدا ما تقدم فى ذكر الوصل من شدة الاتصال وكثرة الاستعمال

قوله « لكثرتة » أى حذف ألف اسم إذا كان فى البسمة لكثرة استعمالها بخلاف نحو باسم ربك ، فإنها ليست كثيرة الاستعمال ، وكذا إذا اقتضت على باسم الله ، نحو : باسم الله أصول

قوله « الله والرحمن مطلقا » أى : سواء كانا فى البسمة أولا
قوله « جرا وابتداء » أى : سواء كانت اللام جارة أو لام الابتداء
قوله « لئلا يلبس بالنفى » إذ لو كتب هكذا لا لرجل التيس بلا لرجل ولا للنهى ، وأما نحو بالرجل و كالرجل فلا يلبس بشئ

قوله « كراهية اجتماع ثلاث لامات » يعنى لو كتب هكذا اللّخم ، وفيما قال نظر ، لأن الأحوط فى مثله أن يكتب بثلاث لامات ، لئلا يلتبس المغرب بالمتكر
قوله « أبْدُكَ بار ، وَأَصْطَفَى البنات » يعنى إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة وصل مكسورة أو مضمومة فاهم يحذفون همزة الوصل خطأ كراهة اجتماع ألفين ، ودلالة على وجوب حذفهما لفظا ، بخلاف نحو الرجل ، فإنه يجوز فيه الحذف كراهة اجتماعهما خطأ ، ويجوز الإثبات دلالة على إثباتهما لفظا .

قوله « إذا وقع صفة » احتراز من كونه خبر المبتدأ نحو : زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو ، وقوله « بين علمين » احتراز من مثل جامعى زيد ابن أخيها ، والرجل ابن زيد ، والعالم ابن الفاضل ، وذلك لأن الابن الجامع للوصفين كثير الاستعمال فحذف ألف ابن خطأ كما حذف تنوين موصوفه لفظا . على ما ذكرنا فى باب النداء ، ونقص التنوين خطأ من كل متون فرقا بين النون الأصلية والنون العارضة غير اللازم ، وأما نون اضْرِبْ فأنما كتبت لعسر تبنيها ، عن ما تقدم ، بخلاف التنوين ؛ فإنه لازم لكل معرب لا مانع فيه منه ؛ فيعرف إذن ثبوته بعدم المانع ، وإن لم يثبت خطأ

قوله « ونقصوا ألف ها مع اسم الإشارة » لكثرة استعمالها معه وأما هاتا وهاتى فقليلان ، فان جاءت الكاف ردت ألف « ها » فيما حذفت منه لقلة استعمال اسم الإشارة المصدر بحرف التنبيه المكسوع بحرف الخطاب
قوله « لاتصال الكاف » يعنى أن الكاف لكونها حرفا وجب اتصالها بالكلمة لفظا ، إذ صارت كجزئها فتشاكلت الكلمة نخفت بحذف ألف ها ، وفيما قال بعد ؛ لأن الكلمة لم تتشاكل خطأ ، إذ الألف منفصلة ، فلم يحصل بكون الكاف حرفا امتزاج فى الخط بين ثلاث كلمات ، وكلامنا فى الخط لا فى اللفظ إلا أن يقول : نقصوا فى الخط تنبيها على الامتزاج المعنوى .

قوله « نقصوا الألف من ذلك وأولئك ومن الثلث والثلثين » وذلك لكثرة الاستعمال ، ونقص كثير من الكتاب الواو من داود ، لاجتماع الواوين ، وبعضهم يكتبها ، ونقص بعضهم الألف من عثمان وسليمان ومعاوية ، والقديما من وراق الكوفة [كانوا] ينقصون على الاطراد الألف المتوسطة إذا كانت متصلة بما قبلها نحو الكفرون والنصرُونَ وسلطان ونحوه .

قال : « وأما البدل فأنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعداً في اسم أو فعل ياء إلا فيما قبلها ياء إلا في نحو يحيى ورأي علمين ، وأما الثالثة فإن كانت عن ياء كتبت ياء وإلا فبالألف ، ومنهم من يكتب الباء ككلمة بالألف وعلى كتبه بالياء فان كان منوئاً فالهـ مختار أنه كذلك وهو قياس المبرد ، وقياس المازني بالألف ، وقياس سيبويه : المنصوب بالألف وما سواه بالياء ، ويتعرف الواو من الياء بالثنائية نحو فتيان وعصوان وبالجمع نحو الفتيات والفتوات وبالمرأة نحو رمية وغزوة وبالنوع نحو رمية وغزوة ، ويرد الفعل إلى نفسك نحو رميت وغزوت : وبالمضارع نحو يرمي وغزو ، ويكون الفاء واوا نحو وعى ، ويكون العين واوا نحو شوى إلا ما شذَّ نحو القوى والصوا ، فإن جهلت : فإن أميلت فالياء نحو متى ، وإلا فالألف وإنما كتبوا لدى بالياء لقولهم لديك وكلا كتبت على الوجهين لاجتماعها ، وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير بلى وإلى وعلى وحتى ، والله أعلم بالصواب . »

أقول : إنما كتبت الألف الرابعة المذكورة ياء دلالة على الامالة ، وعلى انقلابها ياء ، نحو يغزيان ويرضيان وأغزيت وأعليان ومضطفيان ونحوها ، وإن كان قبلها ياء كتبت ألفا ، وإن كانت على الصفة المذكورة أيضا نحو أحييا واستحييا ، كراهة لاجتماع ياءين ، وإن اختلفا صورة ، إلا في نحو يحيى ورأي علمين ،

وكذا ما أشبههما ، فإنه يكتب بالياء ، فرقا بين العلم وغيره ، والعلم بالياء أولى ،
لكونه أقل فيحتمل فيه الثقل .

قوله « وأما الثالثة » أى : الألف الثالثة .

قوله « ومنهم من يكتب الباب كله » أى : جميع باب المقصورة : ثلاثة
كانت ، أو رابعة ، أو فوقها ، عن الياء كانت أو عن غيرها ، بالألف على الأصل ؛
وقد كتبت الصلاة والزكاة بالواو ، دلالة على ألف التفخيم ، كما مر
قوله « فإن كان منوناً » أى : اسما مقصوراً منونا ؛ لأن الذى فى آخره ألف
وهو منون لا يكون إلا اسما مقصورا

قوله « ويتعرف الياء من الواو » . لما ذكر فى الثلاثى أنه يكتب بياء إن
كانت ألفه عن ياء وإلا فبالألف ذكر ما يعرف به الثلاثى الواوى من اليائى
قوله « بالتثنية » أى : إن سمعت ، وكذا إن سمع الجمع ، وغير ذلك
قوله « وبالمضارع » كما مر فى باب المضارع من أن الناقص الواوى مضموم
العين ، واليائى مكسورها

قوله « وبكون الفاء واوا » كما مر فى أول باب الإعلال
قوله « وإنما كتبوا لى » وإن لم تمل بالياء لقولهم لَدَيْكَ
قوله « لاحتمالها » لأن قلبها فى كلتا تاء مشعرٌ بكون اللام واوا : كما فى
أخت ، قال المصنف : وإمالتها تدل على الياء ، لأن الكسرة لا تمال لها ألف
ثالثة عن واو ، وقد مر الكلام عليه فى باب الإمالة
قوله « غير بلى » وذلك لإمالتها

قوله « وإلى وعلى » وذلك لقولهم : إليك ، وعليك ، وأما حَتَّى فللحمل
على إلى

والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، وصلى الله على سيدنا
محمد النبی الأمى العربى وآله الأطياب ، وسلّم تسليما كثيرا

قد اعتمدنا في تصحيح هذا الكتاب — سوى جميع النسخ المطبوعة —
على نسخة خطية فرغ ناسخها من كتابتها في شهر صفر الحيد من عام سبع وخمسين
وسبعمائة ، وقد وجد بآخر هذه النسخة مانصه :

« والحمد لله رب العالمين ، وصلاته على سيدنا محمد وعترته الطاهرين ، وسلم
تسليما كثيرا ؛ وفق الله تعالى لإتمام تصنيفه في ربيع الأول سنة ثمان وثمانين
وسبعمائة بالحضرة الشريفة المقدسة الغروية على مشرفها أفضل التحية والسلام » .
فنهاية تأليف هذا الشرح هي سنة وفاة الشارح رحمه الله ، وبين كتابة
النسخة التي اعتمدنا عليها في تصحيح الكتاب ووفاء المؤلف تسعة وستون عاما .
والله الموفق والمستعان ، وهو وحده الذي يجزى المحسنين

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن توفيقه — مراجعة الجزء الثالث من كتاب « شرح شافية ابن الحاجب » للعلامة رضى الدين الأسترا باذى ، وتحقيقه ، والتعليق عليه ، فى ستة أشهر آخرها ليلة الاثنين المبارك الموافق ٢٤ من شهر رمضان المبارك عام ثمان وخمسين بعد الثمانئة والألف من هجرة الرسول الأكرم سيدنا محمد ابن عبد الله صلى الله تعالى عليه وسلم . وبه ينتهى هذا الكتاب ، وسنالحقه — إن شاء الله تعالى — بشرح شواهد للعلامة عبد القادر البغدادى المتوفى فى عام ١٠٩٣ من الهجرة